الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة فرحـــات عبـــاس / سطيـــــف 1
كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

Université Ferhat Abbas / Sétif 1
Faculté des Sciences Économiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion

Université Ferhat ABBAS Sétif 1

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم المالية والمحاسبية

التخصص: مالية مؤسسة

العنـــــــــوان:

دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية

- دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية-

من إعداد:
خليل غربي

تحت إشراف:
أ.د: محفوظ جبار

لجنـــة المناقشـــة:			
اللقب والاسم	الرتبة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
بورقبة شوقي	أستـاذ محاضر(أ)	جامعة سطيف1	رئيسا
جبار محفوظ	أستاذ	جامعة سطيف 1	مشرفا ومقررا
بن خليفة بالقاسم	أستـاذ	جامعة الوادي	مشرفا مساعدا
فرج الله أحلام	أستـاذ محاضر(أ)	جامعة سطيف 1	مناقشا
عمر عبده سامية	أستـاذ محاضر(أ)	جامعة قالمة	مناقشا
يوسفي إمان	أستـاذ محاضر(أ)	جامعة سطيف 1	مناقشا

السنة الجامعية: 2022 – 2023


بسم الله الرحمن الرحيم

إشهاد

تشهدُ الدّكتورة والمدقّقة اللّغويّة "سامية غشيّر"، والّتي تشتغلُ أُستاذة بقسم اللّغة والأدب العربيّ، جامعة حسيبة بن بُوعلي – الشّلف –، بأنّها قد راجعت لُغويّا أطروحة الدّكتوراه المعنون ب "دور إدارة المخاطر الماليّة في تحسين الأداء الماليّ للبنوك التّجاريّة – دراسة قي حالة مجموعة من البنوك التّجارية"، إعداد الطّالب "خليل غربي"، جامعة فرحات عبّاس – سطيف –.

الإمضاء

التّاريخ: 12/ 06/ 2023

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على أشرف خلق الله سيدنا محمد وعلى صحابته الأكرمين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان إلى:

- المشرف البروفيسور جبار محفوظ على قبوله الإشراف على هذه الأطروحة وعلى الإرشادات والتوجيهات العلمية، وحرصه الدائم على إتمام العمل.

- البروفيسور بالقاسم بن خليفة بصفته مشرفاً مساعداً الذي أعطاني الكثير من وقته الثمين ولم يدخر جهدا في مساعدتي وتقديم العون العلمي والمعنوي.

- البروفيسور ناصر سليمان، من جامعة ورقلة الذي تابع العمل في الجانب التطبيقي من الدراسة وعلى توجيهاته القيمة

- البروفيسور حميداتو محمد الناصر، من جامعة الوادي، الذي تابع العمل في الجانب القياسي وعلى توجيهاته القيمة

بكل عبارات التقدير والاحترام أتقدم إلى كل السادة أعضاء اللجنة الموقرة على قبولهم مناقشة الأطروحة وإبداء ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم.

كما أتوجه بشكري إلى جميع أساتذتي الأفاضل على نصائحهم وتوجيهاتهم القيمة طوال فترة الدراسة إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد

لإنجاز هذا العمل.

إهــداء

إلى أبي الغالي سندي في الدنيا ولا أحصي له فضلا

إلى من باركتني بدعواتها أمي الغالية

حفظهما الله وأطال عمرهما

إلى من أكن لهم كل الحب والتقدير إخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى جميع زملائي الأفاضل وخاصة طلبة الدكتوراه

إلى كل الأصدقاء والأحباب بدون استثناء

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضع

غربي خليل

قائمة المحتويات

فهرس المحتويات

	المحتويات	الصفحة
	شكر وتقدير	–
	إهداء	-
	فهرس المحتويات	iii–I
	فهرس الجداول	Vi –iV
	فهرس الأشكال	Vii
	قائمة المصطلحات والمختصرات	Viii
	مقدمة	أ ـز
الفصل الأول	الإطـــار النظـري لإدارة المخـاطر المـالية في البنـوك التجـارية	87-1
	تمهيد	02
المبحث الأول	عموميات حول المخاطر المالية وإدارتها في البنوك التجارية	03
المطلب الأول	ماهية البنوك التجارية	03
المطلب الثاني	المخاطر	07
المطلب الثالث	إدارة المخاطر	10
المطلب الرابع	المخاطر المالية	13
المبحث الثاني	المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية	17
المطلب الأول	المخاطر الائتمانية	17
المطلب الثاني	مخاطر السيولة	21
المطلب الثالث	مخاطر السوق	25
المطلب الرابع	مخاطر رأس المال	28
المبحث الثالث	إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية	30
المطلب الأول	ماهية إدارة المخاطر المالية	30
المطلب الثاني	إدارة وقياس المخاطر الائتمانية	33
المطلب الثالث	إدارة وقياس مخاطر السيولة	64
المطلب الرابع	إدارة وقياس مخاطر أسعار السوق	73
المطلب الخامس	إدارة المخاطر المالية وفق آليات لجنة بازل	79
	خلاصة الفصل	87
الفصل الثاني	الأداء المـالي في البنـــوك التجارية	135-88
	تمهيد	89

المبحث الأول	مفاهيم عامة حول الأداء المالي في البنوك	90
المطلب الأول	ماهية الأداء المالي	90
المطلب الثاني	العوامل المؤثرة في الأداء المالي	94
المطلب الثالث	تقييم الأداء المالي	96
المبحث الثاني	تقنيات تحسين الأداء المالي	102
المطلب الأول	أساسيات تحسين الأداء المالي	102
المطلب الثاني	مؤشرات تحسين الأداء المالي	104
المطلب الثالث	مجالات تقييم وتحسين الأداء المالي للبنك	107
المبحث الثالث	مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي	109
المطلب الأول	مؤشرات تقييم الأداء المالي	109
المطلب الثاني	نماذج تقييم الأداء المالي	116
المطلب الثالث	إدارة المخاطر المالية بالأداء المالي للبنوك التجارية	132
	خلاصة الفصل	135
الفصل الثالث	دراسة تطبيقية لدور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2010-2020	136
	تمهيد	137
المبحث الأول	النظام المصرفي في الجزائر	138
المطلب الأول	: لمحة عامة حول النظام المصرفي	138
المطلب الثاني	مراحل إصلاح النظام المصرفي الجزائري	139
المطلب الثالث	أهم إصلاحات النظام المصرفي ومكوناته	142
المبحث الثاني	الإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر المالية وتحليل النموذج الحديث للتقييم المصرفي CAMELS	149
المطلب الأول	الإجراءات المتبعة للإدارة المخاطر المالية في البنوك محل الدراسة	149
المطلب الثاني	تحليل النموذج للتقييم المصرفي CAMELS	158
المبحث الثالث	تحليل مؤشرات قياس إدارة المخاطر المالية في البنوك	166
المطلب الأول	تحليل مؤشرات قياس مخاطر السيولة	166
المطلب الثاني	تحليل مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية	170
المطلب الثالث	تحليل مؤشرات قياس مخاطر سعر الفائدة	174
المطلب الرابع	تحليل مؤشرات قياس مخاطر كفاية رأس المال	175
المطلب الخامس	تحليل مخاطر سعر الصرف	179
المبحث الرابع	تحليل مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك	183

المطلب الأول	تحليل مؤشرات الربحية	183
المطلب الثاني	تحليل مؤشرات توظيف الأموال	195
المطلب الثالث	تحليل مؤشرات السيولة والملاءة المالية	200
المبحث الخامس	دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية	206
المطلب الأول	نماذج القياس والإختبارات الاحصائية لبيانات البانل	206
المطلب الثاني	عينة وفترة الدراسة	212
المطلب الثالث	الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة	214
المطلب الرابع	تقدير وتحليل نتائج الدراسة	221
المطلب الخامس	مناقشة النتائج المستخرجة	229
	خلاصة الفصل	233
	الخاتمه	234-241
	قائمة المراجع	242-259
	الملاحق	-
	فهرس الفهارس	-
	الملخص	-

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	سلم التنقيط المطبق على الهيئات الحكومية والغير الحكومية	35
02	نسبة مخاطر الائتمان	43
03	النسبة المرجعية لطريقة رجال القرض	46
04	عينة الانشاء وفق معدلات التصنيف	59
05	النسبة المالية والأوزان المستخدمة في نموذج Sherred	60
06	تقييم القروض إلى فئات حسب درجة المخاطر	60
07	عناصر قرار الائتمان	61
08	نسبة السيولة	73
09	مؤشرات قياس مخاطر السوق	77
10	أوزان المخاطرة المرجحة للأصول	81
11	الدعامة الأساسية لمقررات اتفاقيات بازل2	82
12	التغيرات بين بازل1 وبازل 2	83
13	مؤشرات السيولة	111
14	مؤشرات الربحية	113
15	مؤشر ملاءة رأس المال	114
16	مؤشر توظيف الأموال	116
17	نسبة كفاية رأس المال	123
18	تصنيف جودة الأصول	124
19	تصنيف البنوك حسب ROE	126
20	تصنيف البنوك حسب السيولة	126
21	التقييم الكلي للبنك وفق موذج كاملز	127
22	بطاقة الدرجات المتوازنة	131
23	ملخص ماجاء به المرحلة الثانية	140
24	ملخص ماجاء به المرحلة الثالثة	141
25	أهم تعديلات قانون النقد والقرض	145

26	مكونات الجهاز المصرفي	147
27	نسبة كفاية رأس المال للبنوك التي هي محل الدراسة	159
28	نسبة التصنيف المرجح لجودة الأصول للبنوك التي هي عينة الدراسة	160
29	تصنيف كفاءة الإدارة للبنوك التي هي محل الدراسة	161
30	معدل تصنيف مؤشر الربحية للبنوك التي هي عينة الدراسة	162
31	معدل تصنيف مؤشر السيولة للبنوك التي هي عينة الدراسة	162
32	معدل تصنيف الحساسية إتجاه مخاطر السوق	163
33	التصنيف الكلي لنموذج كاملز	164
34	تطور نسبة مخاطر السيولة للبنوك التي هي عينة الدراسة	167
35	تطور نسبة مخاطر الائتمان للبنوك التي هي عينة الدراسة	170
36	تطور نسبة مخاطر سعر الفائدة للبنوك التي هي عينة الدراسة	174
37	تطور نسبة مخاطر كفاية رأس المال للبنوك التي هي عينة الدراسة	176
38	تطور سعر الصرف للبنوك الجزائرية	180
39	تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك التي هي عينة الدراسة	184
40	تطور مؤشر مضاعف حقوق الملكية للبنوك التي هي عينة الدراسة	187
41	تطور مؤشر العائد على الأصول للبنوك التي هي عينة الدراسة	191
42	مؤشرات توظيف الأموال	195
43	تطور مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الإستثمارات	195
44	تطور معدل إستثمار الودائع للبنوك	197
45	تطور معدل توظيف الموارد المتاحة للبنوك التي هي عينة الدراسة	199
46	تطور معدل السيولة القانونية للبنوك التي هي عينة الدراسة	201
47	تطور معدل النقدية إلى إجمالي الموجودات للبنوك التي هي عينة الدراسة	202
48	تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع للبنوك التي هي عينة الدراسة	203
49	تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض للبنوك التي هي عينة الدراسة	204
50	المتغيرات المتبعة في الدراسة	214
51	حدود والمتوسطات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة	215
52	مصفوفة الإرتباط للمتغيرات	220
53	تقدير نماذج السلاسل الزمنية لنموذج الأول	222
54	مخرجات إختبار المفاضلة لإستخراج النموذج الملائم	222
55	معاملات النموذج بالاعتماد على العائد على الأصول	223
56	اختبار الارتباط الذاتي	225

57	اختبار عدم التجانس	225
58	الاختبارات لنماذج البانل الثلاثة	226
59	مخرجات إختبار المفاضلة لإستخراج النموذج الملائم	226
60	معاملات النموذج بالاعتماد على العائد على حقوق الملكية	227
61	اختبار الارتباط الذاتي	229
62	اختبار عدم التجانس	229

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	تمثيل دالة التنقيط	50
02	شبكة عصبية اصطناعية أحادية الطبقة	54
03	أبعاد الأداء	91
04	العوامل المؤثرة في الأداء المالي	101
05	مكونات نموذج CAMELS	223
06	عناصر قياس الأداء المتوازن	129
07	خطوات اختبار التجانس	212
08	تطور متوسط معدل كفاية رأس المال	216
09	تطور متوسط نسبة مخاطر السيولة	217
10	تطور متوسط نسبة مخاطر الائتمان	217
11	تطور متوسط نسبة مخاطر سعر الفائدة	218
12	تطور متوسط معدل العائد على الأصول	219
13	تطور متوسط معدل العائد على حقوق الملكية	220

قائمة المصطلحات والمختصرات

المختصرات	اللغة الأجنبية	اللغة العربية
ROA	Rate of return on assets	معدل العائد على الموجودات
ROE	Rate of return on equity	معدل العائد على حقوق الملكية
EPS	Earnings per share	ربحية السهم
ABC	Banque Arab Banking Corporation	بنك المؤسسة العربية المصرفية
EM	Equity Multiplier property right	مضاعف حقوق الملكية
BNA	Banque nationale d'Algérie	البنك الوطني الجزائري
SGA	Bank Société Générale of Algeria	بنك سوسيتي جنرال الجزائر
NPL	Non Performing credit facilities-	التسهيلات الائتمانية غير العاملة (للتعبير عن مخاطر الائتمان)
CR	Capital risk	مخاطر رأس المال
LIQ	Ratio de risque de liquidité	معدل مخاطر السيولة
INT	Ratio de risque de taux d'intérêt	نسبة مخاطر سعر الفائدة

مقـــدمة

تمهيد:

شهد القطاع المالي المصرفي تطورات وتغيرات كبيرة ؛ نتيجة العولمة وخاصة في الآونة الأخيرة، وهذا من خلال التقدم التكنولوجي الكبير في الصناعة المصرفية، وكذا ازدياد حدة المنافسة وظهور أدوات مالية جديدة، وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في البلدان المختلفة بصورة غير مسبقة، حيث كان لزاما أن يتطور الفكر المصرفي ليواكب التطورات الحديثة ، لهذا كان من الضروري الاهتمام بالمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها البنوك التجارية وكيفية قياسها وإدارتها وكيفية تجنبها، وهذا من خلال تطوير الأساليب والأدوات التي تمكنها من التعامل معها بكفاءة وفاعلية.

من جهة أخرى ؛ تعد عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية؛ سواء داخليًا أو خارجيًا من أهم العمليات الأساسية اللازمة لنمو البنك واستمراريته، نظرًا لأهميته في قياس نجاح الوظيفة المالية لديه،كما تهدف إلى تقييمها من خلال المؤشرات ونماذج القياس لاكتساب فهم شامل لأدائها المالي.

وهكذا نجد أن الأداء المالي للبنك يتأثر بعدد من المتغيرات الداخلية والخارجية التي يمكن أن تهدد أمنه ، وتمنعه من تحقيق مستويات الأداء التي تسمح له بالحصول على مكانة قوية في الأسواق الخارجية أو المحلية.

إنّ إدارة المخاطر المالية تعد أحد الجوانب الحيوية في عمل البنوك التجارية وتلعب دورًا هامًا في تحسين أدائها المالي، كما أنَّ البنوك التجارية تتعامل مع مجموعة متنوعة من المخاطر المالية، بما في ذلك مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة ، وتهدف إدارة المخاطر المالية إلى تحديد وتقييم هذه المخاطر واتخاذ إجراءات للحد من تأثيرها السلبي على الأداء المالي للبنك؛ لذلك أصبحت إدارة المخاطر جزءا مهما وركيزة أساسية في الإدارة الاستراتيجية للبنوك التجارية، هدفها السيطرة على المخاطر عند مستوى مقبول بهدف تحقيق المزايا المستدامة من كل نشاط وخاصة إدارة القروض، لذا أصبح من الضروري تطبيق إدارة فعالة لإدارة المخاطر المحيطة بالبنوك التجارية والسيطرة عليها، وكذا وضع الإجراءات الرقابية اللازمة للسيطرة على آثارها وإدارتها بطريقة سليمة وفعَّالة ، لهذا يمكن القول أن معرفة المخاطر وتحديدها وتحليلها وحصرها سيؤدي إلى التحسين والرفع من الأداء المالي للبنك.

شهد القطاع المصرفي والمالي في الجزائر تحولات وإصلاحات جذرية في إطار القانون رقم 10-90 المتعلق بالنقد والقرض؛ حيث تمت إضافة تعديلات هامة على نظام القطاع المصرفي بهدف تحقيق حرية واستقلالية تامة لبنك الجزائر كهيئة رقابية مستقلة، بهدف تحقيق السيادة المطلوبة على البنوك، كما تم تعزيز مبادئ اقتصاد السوق

وتعزيز مبادئ التحرير المصرفي والمالي في البلاد، مما فتح المجال لدخول القطاع المصرفي الخاص والأجنبي إلى السوق المصرفية الجزائرية.

والبنوك الجزائرية كغيرها من البنوك تتعرض في نشاطها إلى العديد من المخاطر التي قد تؤثر على أدائها بشكل عام وأدائها المالي على وجه الخصوص، لذا وجب على هذه على البنوك اليوم الاعتماد على أساليب قياس المخاطر، بما في ذلك الإجراءات الاحترازية والمفاهيم والقواعد، وكذلك الوسائل الحديثة لإدارة المخاطر المالية التي ستتحكم في عملية استخدام الموارد المالية المتاحة للبنوك والتقليل من المخاطر المصرفية، وذلك بالاعتماد على توصيات ومقترحات لجنة بازل، وبالتالي تبدأ البنوك في التركيز على الربحية المالية في إطار تعاملاتها مع العملاء، أي مع الأخذ بعين الاعتبار عامل السيولة وعامل الربحية.

1. إشكالية الدراسة:

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية؟

وتتفرع من هذه الاشكالية مجموعة من الأسئلة يمكن طرحها بالشكل التالي:

- إلام تؤدي اختلالات إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية الجزائرية؟
- تقييم متانة واستقرار البنوك وفقًا للمؤشرات الحديثة لنظام التقييم المصرفي Camels ؟
- هل لمزاولة إدارة مخاطر الائتمان أثر في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية؟
- هل لمزاولة إدارة مخاطر السيولة أثر في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية؟
- هل لمزاولة إدارة مخاطر كفاية رأس المال أثر في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية؟
- هل لمزاولة إدارة مخاطر سعر الفائدة أثر في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية؟
- هل لمزاولة إدارة مخاطر سعر الصرف تأثر في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية؟

فرضيات الدراسة:

ولمعالجة الإشكالية المطروحة والإجابة عن الأسئلة الفرعية تمت صياغة الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**: اختلالات إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية الجزائرية تؤدي إلى اختلال التوازن المالي للبنوك محل الدراسة.
- **الفرضية الثانية**: حققت البنوك الجزائرية وفق نموذج Camels مستويات متفاوة من ناحية الملاءة المالية والمخاطر.

- **الفرضية الثالثة:** مزاولة إدارة مخاطر الائتمان لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية" والتي قسمت إلى فرضيّتين فرعيّتين هما:

الفرضيّة الفرعية الأولى: مزاولة إدارة مخاطر الائتمان لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين العائد على حقوق الملكية.

الفرضيَّة الفرعية الثانية: مزاولة إدارة مخاطر الائتمان لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين العائد على الأصول.

- **الفرضية الرابعة:** مزاولة إدارة مخاطر السيولة لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية" والتي قسمت إلى فرضيّتين فرعيّتين هما:

الفرضيّة الفرعية الأولى: مزاولة إدارة مخاطر السيولة لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين العائد على حقوق الملكية.

الفرضيّة الفرعية الثانية: مزاولة إدارة مخاطر السيولة لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين العائد على الأصول.

- **الفرضية الخامسة:** مزاولة إدارة مخاطر كفاية رأس المال لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، والتي قسمت إلى الفرضيّتين الفرعيّتين الآتيتين:

الفرضيّة الفرعية الأولى: مزاولة إدارة مخاطر كفاية رأس المال لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين العائد على حقوق الملكية.

الفرضيّة الفرعية الثانية: مزاولة إدارة مخاطر كفاية رأس المال لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين العائد على الأصول.

- **الفرضية السادسة:** مزاولة إدارة مخاطر سعر الفائدة لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، والتي قسمت إلى الفرضيّتين الفرعيّتين الآتيتين:

الفرضيّة الفرعية الأولى: مزاولة إدارة مخاطر سعر الفائدة لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين العائد على حقوق الملكية؛

الفرضيّة الفرعية الثانية: مزاولة إدارة مخاطر سعر الفائدة لها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين العائد على الأصول؛

- **الفرضية السابعة:** مزاولة إدارة مخاطر سعر الصرف لها تأثر في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية.

2. أهمية الدراسة:

لهذه الدراسة أهمية في توفير السيولة الكافية وضمان سلامة أموال المودعين وتحقيق أقصى قدر ممكن من الربحية، بالإضافة إلى التحكم في المخاطر المحتملة، كما يتم تقييم مدى التزام البنوك التجارية بالممارسات السليمة

في إدارة المخاطر المالية، مما يسمح بتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها، وبناءً على هذه التحليلات ؛ يمكن تقديم اقتراحات وتوصيات لتعزيز نقاط القوة ومعالجة نقاط الضعف.

لهذا يرى الباحث أنّ هذه الدراسة ذات أهمية خاصة في الوقت الحاضر نظرًا للتغيرات السريعة في القطاع المصرفي والمخاطر المالية الكبيرة التي يواجهها.

كما أنها تتناول موضوع إدارة المخاطر المالية بطريقة حديثة ونادرة في البنوك التجارية الجزائرية، وبالتالي فإن هذه الدراسة تساهم في تعزيز الفهم والتطبيق العملي لمفهوم إدارة المخاطر المالية وتكاملها مع الأداء المالي للبنوك التجارية.

– أهمية إدارة المخاطر المالية في تعزيز الاستقرار المالي والاقتصادي وتعزيز الثقة في النظام المصرفي الجزائري، ويوفر أساسًا لتطوير سياسات فعّالة وتحسين الأداء المالي للبنوك.

– يمكن للدراسة في مجال إدارة المخاطر المالية أن تساعد المديرين والمسؤولين في البنوك على اكتشاف نقاط القوة والضعف في أداء البنوك، وتحديد مدى تعرضها للمخاطر المالية، ممّا يوفر فرصة لاتخاذ إجراءات مبكرة لتعزيز الجوانب القوية ومعالجة الضعف، ويساهم في تحسين أداء البنوك وتعزيز استقرارها المالي.

– يسهم موضوع إدارة المخاطر في إثراء المكتبة الجزائرية، التي تعاني نقصا في المراجع المتخصصة في هذا المجال؛ بتوفير دراسات وأبحاث محلية حول إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية الجزائرية، يمكن من تعزيز المعرفة المحلية وتمكين الباحثين والمهتمين من الاستفادة من هذه المصادر المحلية في تحسين الممارسات.

3. أهداف الدراسة

ويمكن تلخيص الهدف من هذه الدراسة فيما يلي:

– تحديد وتقييم المخاطر المالية المحتملة واتخاذ التدابير اللازمة لتقليل من الخسائر المحتملة بهدف الحفاظ على سلامة رأس المال الخاص بالبنك.

– تحديد وتحليل أهم مؤشرات الأداء المالي والمخاطر المالية للبنوك التجارية.

– تقديم توصيات فعّالة ومبتكرة لتطوير سياسات إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية التي تؤدي من شأنها إلى تحسين الأداء المالي.

– استكشاف أحدث التطورات التكنولوجية والابتكارات في مجال إدارة المخاطر ودراستها في سياق البنوك الجزائرية.

– قياس كيف يؤثر تنفيذ إستراتيجيات إدارة المخاطر المالية على أداء البنوك من حيث الربحية والاستقرار المالي.

4. أسباب اختيار الموضوع

استخدم الباحث لهذا الموضوع انطلاقا من الاعتبارات الآتية:

- هناك حاجة إلى فهم أعمق لطبيعة المخاطر المالية التي تواجه البنوك الجزائرية وكيف يمكن تحسين إدارتها.
- تحقق فائدة علمية من خلال توسيع المعرفة حول إدارة المخاطر والأداء المالي في البنوك الجزائرية.
- الرغبة في تطوير مقترحات لرصد وتحليل المخاطر المالية المختلفة في البنوك التجارية والتنبؤ بها مسبقًا للتصدي لها وتقليل تأثيرها ؛ حيث يمكن أن تكون تلك المقترحات تحذيرًا مبكرًا للمشاكل المحتملة أو الأزمات المصرفية.
- تقديم رؤية لتحسين أساليب إدارة المخاطر المالية قد تكون دافعًا قويًا للبنوك الجزائرية.
- هناك حاجة لتعزيز الوعي والثقافة لدى المسؤولين في البنوك التجارية بأهمية إدارة المخاطر، والدور الفعال الذي تلعبه في تحسين الأداء المالي.

5. منهج الدراسة

لتحقيق الأهداف المسطرة لدراستنا هذه تم الاعتماد على المنهج الوصفي في دراسة الجوانب النظرية للأطروحة، واعتمادنا على الجانب التحليلي لتوضيح المفاهيم الأساسية لمتغيرات الدراسة وتحليل البيانات والمؤشرات المالية المتعلقة بها.

في حين تم الاعتماد على التقارير المالية الخاصة بالبنوك التجارية كمصدر للبيانات الخاصة بالدراسة التطبيقية وذلك بتحليلها واستخدامها لحساب المؤشرات المالية، ومعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة، وهذا بالاعتماد على المنهجية للبيانات العينات المقطعية (البانل)، وطرق الاحصاء الوصفي والتطبيقي معتمدين على برنامج (stata15)، من أجل تحليلها واستخراج الفروقات بينها.

كما تم الاعتماد على إجراء مقابلات مع بعض مسؤولي الإدارات البنكية محل الدراسة لاستطلاع أرائهم في بعض الجوانب ذات الصلة بالجانب التطبيقي من هذه الدراسة.

6. الإطار المكاني والزماني الدراسة

من أجل جمع البيانات والإحاطة بجميع جوانب الموضوع ، والذي يهدف إلى معرفة دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، تم الاعتماد على مجموعة من البنوك التجارية الخاصة والعمومية العاملة في الجزائر، وتحليل البيانات المالية الخاصة بها للفترة الممتدة من سنة 2010 الى سنة 2020. والقيام بدراسة العلاقة بين إدارة المخاطر المالية والأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية، ونظرا لنقص البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، سيتم التركيز على مؤشرات إدارة المخاطر المالية والمتمثلة في (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر

كفاية رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف) كمتغيرات مستقلة، في حين اعتمدنا على مؤشرات الأداء المالي والمتمثلة (مؤشر الربحية، مؤشر توظيف الأموال، مؤشر ملاءة رأس المال، مؤشر السيولة) كمتغيرات تابعة. وعند استخراج الأثر بين المتغيرين، اعتمدنا على مؤشرات إدارة المخاطر السالفة الذكر كمتغيرات مستقلة، والاعتماد على الأداء المالي، حيث اقتصرنا على مؤشرات الربحية والمتمثلة في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة.

7. الدراسات السابقة

وفقا للمعلومات المتوفرة لدينا، قمنا بالإطلاع على مجموعة من الدراسات التطبيقية السابقة التي تناولت الموضوع من جوانبه المختلفة ومتغيراته، وسنحاول عرض أهم الدراسات السابقة والتي تتمثل في:

- **زعاشو فاطمة الزهراء (2023)**
- **دراسة بعنوان مساهمة المعايير الاحترازية في إدارة المخاطر المالية في الجهاز المصرفي الجزائري، تمثل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، الجزائر.**

هدفت الدراسة إلى إبراز مدى فعالية المعايير الاحترازية لاتفاقيات بازل الدولية في إدارة المخاطر المالية بأعمال البنوك في الجهاز المصرفي الجزائري، والتي يوجب التعامل معها صياغة أطر ووضع ركائز لاحتوائها وإدارتها بنجاح، بغرض تحقيق سلامة النظام المصرفي والمالي بشكل خاص واستقرار النظام الاقتصادي بشكل عام.

تمت معالجة موضوع الدراسة من خلال عرض إسهامات قواعد الحذر المنبثقة عن إتفاقيات لجنة بازل للرقابة المصرفية في إدارة المخاطر المالية المصرفية، وتحليل مدى مواكبة الجهاز المصرفي الجزائري لها، ثم إجراء دراسة مقارنة بين البنوك العمومية والبنوك الخاصة في الجزائر خلال الفترة (2009-2020)، بشأن واقع إدراة تلك المخاطر ووفق المعايير الاحترازية وقواعد الحيطة الدولية، كما خلص البحث إلى أن بنك الجزائر قد بذل جهودا معتبرة ومتواصلة لدعم تسيير المخاطر المالية في الجهاز المصرفي الجزائري وفقا للمعايير الاحترازية الدولية؛ من خلال التعليمات التوجيهية والنصوص التنظيمية المحينة باستمرار لتتناسب مع خصوصية البيئة المصرفية المحلية وتمكينها من مسايرة المستويات العالمية، حيث ساهمت هذه الجهود على نحو فعال في التحوط من المخاطر المالية ودعم إدارتها سواء بالنسبة للبنوك العمومية أو الخاصة، مما ساعد على استقرار أهم مؤشرات صلابتها المالية ونتائج أعمالها، وذلك على الرغم من التأخر في تطبيق تلك المعايير وعدم الإلتزام ببعض جوانبها المنبثقة منها عن إتفاقية بازل الثالثة، ما

يرجع بالأساس إلى غياب سوق مالي نشط وفعال وضعف الإبتكارات المالية، علاوة على التدخل الحكومي الكبير في توجيه الأنشطة البنكية خاصة بالنسبة للبنوك العمومية.

- **دراسة جرودي رندة (2020)**
- **دراسة بعنوان أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف الإسلامية وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل – دراسة قياسية 2008–2018، تمثل أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، مقدمة لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر.**

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان مخاطر السوق وأثرها على الأداء المالي للبنوك الإسلامية ، إضافة إلى تحديد آليات إدارتها وفق معايير بازل ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، حيث تناولت هذه الدراسة التعريف بالبنوك الإسلامية والتعرف على المخاطر التي تهددها عامة والمخاطر السوقية خاصة، كما تناولت آليات وأساليب إدارة مخاطر السوق وذلك بتطبيق معايير بازل ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ، بالإضافة إلى التعريف بالأداء المالي وأهميته بالنسبة للبنوك الإسلامية من خلال الوقوف على أهم مؤشراته.

لتحديد أثر المخاطر السوقية والمتمثلة في أسعار الصرف وأسعار الفائدة و أسعار الإجارة وأسعار المرابحة ومعدل التضخم و معدل الناتج المحلي الإجمالي على الأداء المالي، أين تم الاعتماد على مؤشرين أساسين وهما : معدل العائد على الأصول (ROA)، ومعدل العائد على حقوق الملكية (ROE)، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من عشرة مصارف إسلامية لخمس دول عربية ، هي السعودية والكويت وقطر والبحرين والأردن، مصرفين من كل دولة وذلك باستخدام البيانات المالية السنوية للفترة ما بين (2008–2018) واستخدام برنامج (Eviews) والاعتماد على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد للبيانات المقطعية (Data Panel)

أظهرت نتائج الدراسة أن:

– المخاطر السوقية الممثلة بالتضخم وكذا أسعار السلع الممثلة بسعر المرابحة وسعر الإجارة تؤثر على الأداء المالي للبنوك الإسلامية، وأما المخاطر السوقية الممثلة بأسعار الصرف و الناتج المحلي الإجمالي (PIB) فتؤثر على الأداء المالي عند قياسها بمعدل العائد على حقوق الملكية ، ولا تؤثر عند قياسها بمعدل العائد على الأصول، وأن المخاطر السوقية الممثلة بأسعار الفائدة لا تؤثر على الأداء المالي لبنوك الدراسة.

– تعتمد بنوك الدراسة على جملة من الأساليب والطرق لقياس وإدارة مخاطر السوق حسب مقررات بازل ومعايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية.

كما تم التوصل إلى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات لغرض تجاوز مخاطر السوق وتحسين الأداء المالي للبنوك الإسلامية، ومن أهمها :

– ضرورة تفعيل كافة أساليب التمويل الإسلامي وعدم ترك معمم تمويلاتها في صيغة المرابحة فقط، فرغم تدني المخاطر بالتمويل المرابحة إلا أن العائد الذي يمكن للبنك تحقيقه عند التمويل بصيغ المشاركة يكون أكبر مما يعزز من أدائها المالي والمحافظة على مركزها المالي.

- **دراسة (Charity Mulewa Kioki & Olweny Tobias) (2017)** بعنوان:

- **The Effect of Financial Risk On The Financial Performance Of Commercial Banks IN kenya Listed On The Nairobi Stock Exchange،**

حاول أصحابها معالجة إشكالية الدراسة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى التحقق في كيفية تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي للبنوك التجارية المدرجة في بورصة نيروبي في كينيا، أين كانت المتغيرات المستقلة ممثلة في مخاطر السيولة معبر عنها بنسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، مخاطر الائتمان المعبر عنها بنسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ومخاطر السوق المعبر عنها بالقيمة المعرضة للخطر، بينما تم التعبير عن المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي بمعدل العائد على الأصول.

تضمنت هذه الدراسة عينة مكونة من أحد عشر بنكا تجاريا مدرجا في بورصة نيروبي، خلال الفترة الممتدة من 2014 إلى غاية 2018، حيث تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد، كما تم استخلاص أن مخاطر السوق ومخاطر الائتمان لها تأثير سلبي غير دال إحصائيا على الأداء المالي للبنوك، بينما كان لمخاطر السيولة تأثير سلبي غير دال وغير مهم.

- **دراسة Ali Sulieman Alshatti (2015)**

- **Ali Sulieman Alshatti: The Effect of Credit Risk Management on Financial Performance of the Jordanian Commercial Banks, Investment Management and Financial Innovations, Volume 12, Issue 1.**

دراسة مقدمة بعنوان أثر إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية خلال الفترة 2005–2013.

هدف صاحب هذه المقالة دراسة تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، حيث تم اختيار ثلاثة عشر بنكا تجاريا أردنيا مستخدما نماذج بانل، كما توصلت الدراسة إلى أن مؤشرات إدارة مخاطر الائتمان (نسبة فوائد القروض إلى إجمالي القروض، ونسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، ونسبة مخصصات القروض إلى صافي القروض ونسبة الرافعة المالية)، كلها لها تأثير مرتفع على الأداء المالي للبنوك التجارية

الأردنية (مقاسة بالعائد على الأصول والعائد على الأموال الخاصة)، كما يوصي البنوك بأن تضع سياسات إدارة المخاطر الائتمانية الكافية من خلال فرض تقدير الائتمان الدقيق قبل منح القروض للعملاء.

- **دراسة راشد الشمري صادق (2013).**

دراسة مقدمة بعنوان استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها على الأداء المالي للمصارف التجارية.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس دور إدارة المخاطر بأنواعها المختلفة في أداء المصارف العراقية الخاصة، كما تم اختبار العلاقة بين المخاطر المصرفية والأداء المالي في تلك المصارف، وقد استعمل الباحث مجموعة من المؤشرات المالية لقياس المخاطر المصرفية الأساسية في المصارف ، والمتمثل في مخاطر الائتمان ؛ مخاطر السيولة ؛ ومخاطر رأس المال وأثرها على الأداء المالي، وأجريت الدراسة على عينة من المصارف العراقية.

كما توصلت الدراسة إلى أن إدارة المخاطر المصرفية بدأت تأخذ بعدا شموليا، وهذا بسبب تطور البيئة المصرفية التي دفعت إلى ظهور أنواع جديدة من المخاطر، وأن الإدارة السليمة والجيدة تستلزم وجود إطار جيد للحوكمة وقياس المخاطر، كما أوصت الدراسة على إلزام تبني المصارف لإستراتيجية واضحة في إدارة المخاطر بشكل يعمل على رفع مستوى الأداء وتقوية المراكز المالية لها وتطوير نظم الرقابة الداخلية من حيث الأساليب والأدوات الرقابية والوقائية والعلاجية.

- **دراسة: Ogilo fredrick (2012)**

- **Ogilo Fredrick, The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, DBA Africa Management Review, Vol 3 No 1.**

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن تأثير إدارة مخاطر الائتمان على الأداء المالي للبنوك التجارية، وحاولت البحث أيضا عمّا إذا كان هناك علاقة بين محددات إدارة مخاطر الائتمان من خلال استخدام مؤشرات (CAMELS) والأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا، وقد تم استخدام البيانات التي تم الحصول عليها من منشورات البنك المركزي في كينيا، وشملت الدراسة على عينة مكونة من 42 بنكا، حيث تم الاعتماد على البيانات المالية خلال الفترة 2006–2010 ، كما تم الاعتماد على أسلوب تحليل البيانات باستخدام معامل الارتباط (بيرسون)، ونموذج الانحدار المتعدد، في حين بينت الدراسة أن هناك تأثيرا قويا بين مكونات(CAMELS) على الأداء المالي للبنوك التجارية، وتوصلت الدراسة أيضا إلى أن كفاية رأس المال وجودة الأصول وكفاءة إدارة السيولة

لها علاقة ضعيفة مع الأداء المالي (ROE)، في المقابل كانت لجودة الأرباح علاقة قوية مع الأداء المالي، ويستنتج من هذه الدراسة أن نموذج (CAMELS) يمكن أن يستخدم كبديل لإدارة مخاطر الائتمان.

ما تمتاز به دراستنا عن الدراسات السابقة:

إن دراستنا تتفق مع الدراسات السابقة من ناحية البحث، حيث نجد أنَّ دراستنا ركزت على إدارة المخاطر المالية بشكل خاص في البنوك التجارية، ودورها في تحسين الأداء المالي، كما نجد أن مجمل الدراسات أسقطت الدراسة التطبيقية على بيئة أجنبية، في حين أن دراستنا تناولت بيئة جزائرية، وعليه فهي تعتبر دراسة شاملة وحديثة من ناحية الموضوع المدروس والنتائج المتحصل عليها، كما نجد أن الدراسات السابقة تضمنت جانبا وأهملت جوانب أخرى، وفي دراستنا تم الاعتماد على تحليل مؤشرات إدارة المخاطر والمتمثلة في (مخاطر السيولة، مخاطر الائتمان، ومخاطر كفاية رأس المال، مخاطر سعر الصرف) ؛ التي تتفق مع دراسة راشد الشمري في قياس المؤشرات المالية، في حين أضافت دراستنا مخاطر سعر الفائدة، أما فيما يخص الأداء المالي فقد ركزت دراستنا على تحليل المؤشرات (الربحية، السيولة، ملاءمة رأس المال، توظيف الأموال)، في حين نجد معظم تلك الدراسات قد ركزت على مؤشرات الربحية فقط، وتطرقت دراستنا أيضا إلى دراسة المدخل الحديث لنماذج الأداء المالي؛ ألا وهو نموذج CAMELS. وتختلف دراستنا عن الدراسات السابقة من حيث القياس والنموذج المستخدم، ومن ناحية العينة المدروسة والتي تتكون من ثمانية بنوك تجارية خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2020، ومن ناحية البيئة كونها بيئة جزائرية.

8. صعوبات الدراسة

واجهتنا خلال إعدادنا لهذا العمل مجموعة من الصعوبات، ولعل أهمها :

- صعوبة الحصول على بعض البيانات المالية المتعلقة بالدراسة نتيجة التكتم والسرية التي يعتمدها بعض إطارات المديريات البنكية.
- عدم استقبالنا من طرف بعض البنوك التجارية لإجراء مقابلات مع إطارات مصلحة إدارة المخاطر.

9. هيكل الدراسة

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية قسمت الدراسة إلى جانبين أساسيين ؛ الجانب النظري الذي يحتوي على فصلين حيث يتناول **الفصل الأول** الإطار النظري لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، وقد تم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان : عموميات حول المخاطر المالية وإدارتها في البنوك التجارية، تم التطرق فيه إلى التعريف بالبنوك التجارية، ثم إلى المخاطر بصفة عامة، وكذلك التطرق إلى إدارة المخاطر، والمخاطر المالية.

أما المبحث الثاني فكان بعنوان المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية، حيث تم تقسيمه إلى أربعة مطالب، ارتكز المطلب الأول على المخاطر الائتمانية ؛ في حين تطرق المطلب الثاني إلى مخاطر السيولة، أما المطلب الثالث فتناول مخاطر السوق واختتم المطلب الرابع بالتطرق إلى مخاطر رأس المال.

أما المبحث الثالث فكان تحت عنوان إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، حيث تم تقسيمه إلى خمسة مطالب، تناول المطلب الأول ماهية إدارة المخاطر المالية ؛ في حين تطرق المطلب الثاني إلى إدارة وقياس المخاطر الائتمانية، وتطرق المطلب الثالث إلى إدارة وقياس مخاطر السيولة، أما المطلب الرابع فتناول إدارة وقياس مخاطر أسعار السوق، ثم اختتم المطلب الخامس بالتطرق إلى إدارة المخاطر المالية وفق آليات لجنة بازل.

أما الفصل الثاني فكان تحت عنوان الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث تم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاثة مباحث، المبحث الأول بعنوان مفاهيم عامة حول الأداء المالي، وقد تضمن المطلب الأول التعريف بالأداء المالي، وفي المطلب الثاني تم التطرق إلى العوامل المؤثرة في الأداء المالي، أما المطلب الثالث فتطرقنا فيه إلى تقييم الأداء المالي، في حين كان المبحث الثاني تحت عنوان تقنيات تحسين الأداء المالي، وقد قسم إلى ثلاثة مطالب ؛ تطرق المطلب الأول إلى أساسيات تحسين الأداء المالي، في حين تطرق المطلب الثاني إلى مؤشرات تحسين الأداء المالي، واختتم المطلب الثالث بالتطرق إلى مجالات تقييم وتحسين الأداء المالي للبنوك.

أما المبحث الثالث فكان بعنوان مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي ، وتم تقسيمه هو الآخر إلى ثلاثة مطالب، تطرق المطلب الأول إلى مؤشرات تقييم الأداء المالي، أما المطلب الثاني فتطرق إلى نماذج تقييم الأداء المالي، في حين تناول المطلب الثالث إدارة المخاطر المالية والأداء المالي للبنوك التجارية.

أما الفصل الثالث فقدخصص للدراسة الميدانية؛ والذي قسم بدوره إلى خمسة مباحث هي كالآتي : المبحث الأول تطرقنا إلى النظام المصرفي الجزائري، أما المبحث الثاني وقد تطرَّق إلى الإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر المالية وتحليل نموذج الحديث للتقييم المصرفي كاملز، في حين تطرق المبحث الثالث إلى تحليل مؤشرات قياس المخاطر المالية في البنوك محل الدراسة، أما المبحث الرابع فكان بعنوان تحليل مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك محل الدراسة، والمبحث الخامس بعنوان دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية– دراسة قياسية.

الفصل الأول:

الإطار النظري لإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية

الفصل الأوّل:

الإطار النظريّ لإدارة المخاطر الماليّة في البنوك التّجاريّة

تعد البنوك التّجاريّة واحدة من أهمّ المؤسّسات الماليّة الّتي عملت في الاقتصاد، حيث تعدّ وسيطا ماليا بين أصحاب العجز الّذين يبحثون عن الأموال، وبين أصحاب الفائض الّذين يريدون استثمار وتوظيف هذه الأموال، وبسبب أنشطتها تتعرّض إلى مجموعة من المخاطر الّتي تؤثّر على نشاطها، وعلى أصولها وسلامة مودعيها، ولتجنّب أثار هذه المخاطر يلزم تطوّر الأدوات والأساليب الّتي من شأنها التّعامل معها بكفاءة.

لهذا أصبحت إدارة المخاطر تحظى بتركيز واهتمام كبيرين من قبل البنوك، وهذا بهدف دراسة تزايد حدّة المخاطر والتحكّم فيها، وقياسها ومراقبتها، وتحديد المخاطر والإبلاغ عنها، والتّقليل من أثارها السّلبية، كلّ هذا من خلال نظم إدارة المخاطر، ومن أجل معرفة أهمّ الجوانب المتعلّقة بالموضوع تمّ تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأوّل: عموميات حول المخاطر الماليّة وإدارتها في البنوك التّجاريّة.

المبحث الثّاني: المخاطر الماليّة الّتي تتعرض لها البنوك التّجاريّة.

المبحث الثّالث: إدارة المخاطر الماليّة في البنوك التّجاريّة.

المبحث الأوّل:

عموميّات حول المخاطر الماليّة وإدارتها في البنوك التّجاريّة.

تعد إدارة وتقييم المخاطر أحد العوامل الرّئيسة في نجاح أي بنك، أو أي مؤسّسة ماليّة تسهم في ازدهار البنك وتحقيق أهدافه، فإذا كان الدخول في المخاطرة المقصود به الحصول على أعلى الأرباح، فإنّ عدم إدارة هذه المخاطر بطريقة علمية وصحيحة قد يؤدّي إلى أزمات ماليّة، ومن أجل التعمّق أكثر في الموضوع ارتأينا تقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب، حيث بدأنا بالتّعريف بالبنوك التّجاريّة في المطلب الأوّل، ثم تبيان المخاطر بصفة عامّة وأنوعها في المطلب الثّاني، وفي المطلب الثّالث تمّ التطرّق إلى مفاهيم أساسة حول إدارة المخاطر، أمّا في المطلب الرابع سنعرّف المخاطر الماليّة في البنوك التّجاريّة.

المطلب الأوّل: البنوك التّجاريّة

ظهرت كلمة بنك في مدينة البندقيّة، وهي كلمة مشتقّة من كلمة بانكو الإيطالية، والّتي تعني المصطبة الّتي يجلس فوقها الصّراف لتحويل العملة، ثمّ تحوّل المعنى ليدلّ على المنضدة، ثمّ تطوّر معناها إلى المصرف[1].

ويعدّ البنك التجاري نوعا من أنواع المؤسّسات الماليّة الّتي يتركّز نشاطها على قبول الودائع ومنح الائتمان، وعرف البنك التّجاريّ بأنه يقوم بدور الوسيط بين أولئك الّذين لديهم أموال فائضة وبين الّذين يحتاجون لتلك الأموال[2]،" كما يعرّف بأنّه المكان الّذي يلتقي فيه العرض والطّلب على النقود[3].

أمّا المفهوم الاقتصادي للبنك: فهو المؤسّسة الّتي تتوسّط بين طرفين لديهما إمكانات أو حاجات متقابلة مختلفة، يقوم البنك بجمعها، أو توصيلها، أو تنميتها بهدف تحقيق فائدة للطّرفين مقابل ربح مناسب[4].

كما يعرّف البنك التّجاريّ أيضا بأنّه المؤسّسة الّتي تستعمل النقود كمادة أوّليّة، حيث تعمل على تحويل هذه النقود إلى مُنتجات وتضعها تحت تصرّف زبائنها، فهي بذلك مؤسّسة مسيّرة بقواعدَ تجارية، والّتي تشتري وتحول وتبيع، كما أنها تملك كأي مؤسّسة أموالا خاصّة أين يشكّل جزء منها المخزون الأدنى، غير أن ما يميّزها عن بقية المؤسّسات هو أنها تشتري دائما مادّتها الأوّلية بالاقتراض، وتبيع منتجاتها دائما بالإقراض[5].

وفي الجزائر عرف البنك التّجاري في المادة 114 من قانون النقد والقرض كما يلي[6]:

---

[1] خليل عبد القادر، الاقتصاد البنكي مدخل معاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، المدية، الجزائر، 2016، ص: 35

[2] إسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التّجاريّة، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص: 12.

[3] Mahmood Ibrahim Nour, Adnan Taieh El-Naimi, Financial and Banking Studies in English, DarAlmassira, Jordan, 2003, p: 12.

[4] ناصر سليمان، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2015، ص:9 .

[5] Bouyacoub F, Le Risque de Crédit et Sa Gestion, MediaBank, N° 24, Juin/Juillet, Alger, Algerie, 1996, p: 14.

[6] المادة 114، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 16، قانون رقم 90-10، المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في 14- 04 -1990، ص: 533.

تضمّ البنوك التّجاريّة أشخاصا معنوية مهمّتها الرّئيسة إجراء العمليات المبينة في المواد 110 إلى 113 من قانون النقد والقرض، وتتضمّن هذه العمليات تلقّي الودائع من الجمهور، ومنح القروض والتّسهيلات، ووضع وتوفير وسائل الدّفع اللاّزمة تحت تصرّف الزّبائن.

من التعاريف السابقة نستنتج أن البنوك التّجاريّة هي عبارة مؤسسات أعمال اقتصادية وماليّة، مسيّرة بقواعد تجاريّة، كما ترتكز أنشطتها الأساسة في الوساطة الماليّة؛ أي أنّها تلعب دور الوسيط بين أصحاب الفائض (رؤوس الأموال)، وأصحاب العجز الّذين يبحثون عن مصادر تمويل هذه الأموال.

أوّلا: خصائص البنوك التّجاريّة

يتميّز النشاط البنكي عن غيره من الأنشطة الأخرى بعدّة خصائص تتمثّل في[1]:

– تتأثّر البنوك التّجاريّة برقابة البنك المركزي ولا تؤثّر عليه؛ أي أنّ البنك المركزيّ يُمارس رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلّف بذلك، في حين أنّ البنوك التّجاريّة مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أي رقابة على البنك المركزيّ.

– تعدّد البنوك التّجاريّة، لكن في المقابل يوجد بنك مركزيّ وحيد؛ أي تتنوّع البنوك التّجاريّة وتتعدّد تبعا لحاجات السّوق الائتمانية في الوطن، غير أنّ البنك المركزيّ يبقى واحدا.

ـ هناك إصدار في النقود البنكيّة، إذ نجد أنّ النقود المصرفيّة الّتي تصدرها البنوك التّجاريّة تختلف عن النقود القانونيّة الّتي يصدرها البنك المركزيّ، فالأوّلى إبرائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائيّة بقوة التّشريع.

– تسعى البنوك التّجاريّة إلى تحقيق الربّح، حيث تعدّ البنوك التّجاريّة مشاريعَ رأسمالية، وهدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الرّبح وبأقلّ نفقة ممكنة، وهي غالبا ما تكون مملوكة من طرف الأفراد، أو الشركات[2].

– "تختصّ بالقدرة على الإقراض، وهذا يتمّ بالوساطة بين المدخرين والمستثمرين، أو بخلق مصادر إقراضها، ولهذا السّبب تمارس البنوك أثرا فعالا على حجم الائتمان وتوزيعه بين مختلف القطاعات الاقتصادية في المجتمع"[3].

نستنتج ممّا سبق أنّ الخاصيّة الأساسة الّتي تمتاز بها البنوك التّجاريّة أنّها تعدّ من الأساسيات في الجهاز المصرفي للدّولة؛ أي أنّها تستقبل الودائع بكلّ أنواعها وإعادة توظيفها في استثمارات أخرى وفق ما كانت عليه السّيولة والربحية والأمان، وضمان التوازن في مابينهم قدر الإمكان، الأمر الّذي جعلها تمتاز عن بقية المؤسّسات الماليّة الأخرى.

[1] معزوي ليندة ولهواسي هجيرة، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية حالة البنوك، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص: 63.

[2] سمرد نوال بوعلام، دليلك في الماليّة، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2022، ص: 70

[3] نوي نور الدين، دور الجهاز المصرفي في الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتّجاريّة وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009، ص: 33.

ثانيا: أهداف البنوك التّجاريّة

تسعى البنوك التّجاريّة إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة تتمثّل في:

1. **الرّبحية:** تسعى إدارة البنوك من خلال منحها التّمويل للمشروعات إلى الحصول على أكبر عائد ممكن يسمح لها بتغطية تكاليفها الناجمة عن الأموال المقترضة، وتحقيق ربحيّة تنافسيّة تضمن لها الاستمراريّة في القطاع البنكي، حيث تتمثّل أغلب نفقات البنك في الفوائد على الودائع، فيما تعتبر الإيرادات أكثر مرونة، وهو ما يجعل ربح البنك متأثّرا بهذه المرونة[1].

2. **السّيولة:** تعرف السّيولة في البنك التّجاريّ على أنّها القدرة على الوفاء بالتزامات البنك المتمثّلة في مجابهة طلبات سحب المودعين ومقابلة طلبات الائتمان[2].

لهذا تقوم البنوك بتوظيف أموالها في توليفة وتشكيلة متكاملة من الأصول المناسبة الّتي تجعل البنك قادرا على تسييل جزء منها (أي نزع جزء منها) بسرعة لمواجهة حركات السّحب بصورة جيّدة[3].

3. **الأمان:** من المعروف أنّ معدّلات الأرباح تكون أكثر ارتفاعا عندما تزيد درجة المخاطر الّتي يتعرّض لها المستثمرون، ولما كانت البنوك التّجاريّة تعتمد إلى حدّ كبير على أموال المودعين في عملية تمويل المشروعات فإنّ البنوك الجارية لا بدّ وأن توازن بين الرّبحية ودرجة المخاطر الّتي تتعرّض لها نتيجة عملية التّمويل[4].

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ الأهداف الثلاثة للبنوك التجارية، وهي الربحية، والسيولة، والأمان، تشهد تناقضًا فيما بينهما، وهذا يؤدي إلى تذبذب في إدارتها. على سبيل المثال، عندما يحتفظ البنك بجزء من السيولة على شكل أوراق مالية، يؤثر ذلك سلبًا على الربحية نظرًا للتكلفة المرتبطة بالفوائد، في الوقت نفسه، يتعين على البنك رفع مستوى الربحية، وهو ما يتعارض مع هدفي السيولة والأمان، ونتيجة لذلك، يجد البنك نفسه متعرضًا لمخاطر إضافية ناتجة عن بطء التدفق النقدي.

ثالثا: وظائف البنوك التّجاريّة

للبنوك التّجاريّة وظائف متعدّدة أهمّها:

1. **الوظائف الكلاسيكيّة:** تندرج تحتها الوظائف الآتيّة

1.1. **قبول الودائع:** تعدّ الودائع المورد الأساس لقيام البنوك التّجاريّة بنشاطها، لذلك يطلق عليها اصطلاحا بنوك

---

[1] سكور أمال، أثر حوكمة المؤسّسات على الأداء المالي في البنوك التّجاريّة الجزائرية دراسة مقارنة بين البنوك التّجاريّة العمومية والبنوك الخاصة، مذكرة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك في الأسواق الماليّة، كلية العلوم الاقتصادية والتّجاريّة وعلوم التّسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص: 17.

[2] عبد المعطي رضا رشيد ومحفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999، ص: 200.

[3] الشواربي محمد عبد الحميد، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف الإسكندرية مصر، 2002، ص: 87.

[4] الصيرفي محمد، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007، ص: 19.

الودائع، ويقوم البنك بقبول الودائع؛ أي أنّه يتلقى مبلغا معيّنا من العملة الوطنية وذلك مقابل التزام البنك أمام صاحب هذا المبلغ، على أن يرد إليه المبلغ أثناء طلبه وفي أي وقت يشاء. إذ تمثّل الوديعة تعهّدا من البنك التجاريّ لصاحب الوديعة في ردّ مبلغ الوديعة، أو أي مبلغ يطلبه في حدود مبلغ الوديعة[1].

والجدير بالذكر، ولأجل حماية حقوق المودعين، ونظرا لاشتراك البنوك على اختلاف أنواعها بقبول الودائع المختلفة، تشترط البنوك المركزية بموجب قانونها المصرفيّ على أن تقوم البنوك التّجاريّة بإيداع نسبة من الودائع الإجماليّة لكلّ بنك كاحتياطي نقدي إلزاميّ أو قانونيّ.

2.1. منح الإقراض: وهي أكثر الأعمل المدرة للربّح بالنّسبة للبنك، وتعدّ من أهمّ وظائفه، وعمليّة الإقراض تتم عبر عدّة طرق أهمّها: [2]

1.2.1. منح القروض مباشرة: في هذه الحالة حساب العميل الجاري يضاف إليه كمية القرض، ويدفع عليه سعر فائدة لمدّة معيّنة يتفّق عليها.

2.2.1. عن طريق السّحب على المكشوف: وذلك بالسّماح للعميل بالسّحب من حسابه الجاري مبلغا من المال أكبر من جملة مبلغ ودائعه لدى البنك في الحساب الجاري، ويدفع العميل فائدة على المبلغ المسحوب الّذي يفوق مقدار ودائعه.

3.2.1. عن طريق خصم الأوراق الماليّة: وهي مثل الكمبيالة والسّندات الأذنية، وعندما يقدّم البنك بخصم الأوراق الماليّة؛ فإنّه يدفع مبلغ السّند المالي لدائن العميل ويتعهّد العميل برد المبلغ مستقبلا بفائدة، وبخصم السّند الماليّ فالبنك مكّن عميله من دفع المبلغ المدين به حلّا، ومن ثم يعطي البنك للعميل مهلة زمنيّة بسعر فائدة لسداده مستقبلا. فالأوراق التّجاريّة هي عبارة عن صكوك محرّر مكتوب قابل للتّداول بالطّريقة الجارية (التّظهير أو التّسليم)، ويمثل حقا موضوعه مبلغ من النقود يستحّق الوفاء، بمجرد الاطلاع أو أجل معيّن، ويجري العرف على قبوله كأداة للوفاء بدلا من النقود. [3] ومنه:

$$\text{مبلغ الخصم} = \frac{\text{القيمة الاسمية للورقة التّجاريّة} \times \text{معدل الخصم}}{100} \times \frac{\text{عدد الأشهر الباقية للإستحقاق}}{12}$$

2. الوظائف الحديثة: اتسّعت أعمال البنك التّجاريّ وازدادت نشاطاتها، حيث تفرّدت النظرة للبنك التّجاريّ من أنّه مجرّد مكانا لتجميع الأموال، وإقراضها إلى مؤسّسة ماليّة تلعب دورا هامّا في تأديّة جميع أنواع الخدمات المصرفيّة الّتي يحتاجها المجتمع، إضافة إلى الدّور الّذي تلعبه في خدمة الاقتصاد والتّنمية، فوظائف البنك التّجاريّ

[1] فاضل البياتي طاهر وروحي سماره ميرال، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص ص: 155– 156.

[2] يوسف أحمد عبد الوهاب، التمويل وإدارة المؤسسات الماليّة، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبّعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص: 154.

[3] الرحمان مفيض، التعامل بالأوراق التّجاريّة في الشريعة الإسلامية، مجلة دراسات الجامعة الإسلامية العالمية، المجلد: 3، 2006، ص: 94.

الحديث تتمثّل في: [1]

- تحصيل الأوراق التّجاريّة.
- تقديم الخدمة الاستشارية للعملاء بخصوص مشاريعهم المختلفة.
- شراء وبيع الأوراق الماليّة لحساب العملاء.
- إصدار خطابا الضّمان.
- إصدار الشيكات السّياحية.
- خدمات البطاقة الائتمانية.
- شراء وبيع الشيكات الأجنبية.
- تأجير الخزائن الحديدية.
- تحويل العملات إلى الخارج.
- دفع الحولات البرقية والبريدية.

من خلال الوظائف المتعدّدة للبنوك التّجاريّة، يمكن القول إنّها تفي بأهميّة الاستفادة من هذه الأموال في مجال الاستثمار، بحيث يساعد هذا الاستثمار على زيادة النشاط الاقتصادي، وطمأنة أصحاب الفائض من خلال الحفاظ على السّيولة، وتحقيق العوائد، وتحويلها لأولئك الّذين يحتاجون إليها لذلك، يسعى البنك التّجاريّ إلى كسب ثقة عملائه، وتعظيم ثروتهم من خلال وظائفه المختلفة.

المطلب الثاني: المخاطر.

سنتطرّق في هذا المطلب إلى تعريف المخاطر وأنواعها فيما يلي:

تطرّق العديد من الكتاب المهتمين بالمخاطر إلى تعاريف المخاطر، حيث اختلفت تعاريفهم وفقًا للبيئة الّتي يعيش فيها كلّ كاتب وباحث، والأهداف الّتي يسعى إلى تحقيقها. ويمكن ذكر أهمّها فيما يلي:

إنّ كلمة خطر لغة مستوحاة من المصطلح اللاتيني " riscass" أي " risque"، والّذي يدل على الاختلال في التوازن وحدوث تغيير ما مقارنة بما كان منتظرا[2]؛ بمعنى انحراف معاكسا للنتيجة المتوقعة أو المأمولة[3].

أما اصطلاحا فيعني عدم اليقين أو التّأكيد بشأن النتائج المستقبلية.[4]

---

[1] السعودي جميل، إدارة المؤسسات الماليّة المتخصصة، الطبعة الأولى، دار زهران لنشر والتوزيع، 2014، ص: 41.

[2] صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008، ص: 22.

[3] سلوان حافظ حميد، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز المصرفي لدعم ونجاح إدارة المخاطر، مجلة المنصور، العدد: 22، 2014، ص: 26

[4] Amsalu Meselech, "The Effect of Financial Risk on the Financial Performance of Ethiopian Commercial Banks" Thesis, Addis Ababa University, Ethiopia, 2019, p: 9.

وهنا يجب أن نميّز بين كلمتي خطر وعدم التأكيد، فغالبا ما تستخدمان لتشيرا إلى المعنى نفسه، ولكن هناك فرقا بينهما حيث يُشير عدم التّأكيد إلى عدم معرفة ما سيحدث في المستقبل، والّذي سيكون له تأثير على الهدف، لقد لاحظنا في أعمالنا اليومية أنه في ظل ظروف غير مؤكّدة لا أحد يعرف بالضبط الخسائر، أو المكاسب الّتي ستحدث[1].

بينما الخطر هو مقدار عدم التأكّد الموجود؛ أي كلما كان عدم التّأكيد موجودا بشكل أكبر كلما زاد الخطر، إذن فالخطر هو درجة عدم التأكد[2]. كما يعرّف الخطر على أنّه احتمال الخسارة، فهو يعتمد على ثلاثة عناصر: المخاطرة، الحساسية، التعرض، حيث إنّ العناصر الثلاثة إذا انخفض أو ارتفع أي عنصر منها فإنّ نتيجة الخطر سوف تنخفض أو ترتفع على التوالي[3].

ويمكن أن نستنتج ممّا سبق أنّ تعريف الخطر تشير إلى الفرصة المحتملة لحدوث خسائر مالية نتيجة لعوامل داخلية أو خارجية، فهو مبني على عدم اليقين بشأن مجموعة من النتائج المحتملة، التي هي عبارة عن احتمال وقوع حدث غير مرغوب فيه؛ أي يمكن القول إنّ هناك علاقة طردية، فكلما زاد عدم اليقين قابلته زيادة في المخاطر.

أوّلا: أنواع المخاطر

هناك عدّة تصنيفات للمخاطر مبنية على معايير مختلفة، وهي:

1. تصنيف المخاطر حسب درجة التّغيير: نجد حسب هذا المعيار يتمّ تصنيفها إلى نوعين من المخاطر، مخاطر ديناميكيّة ومخاطر ثابتة:[4]

1.1. المخاطر الدّينامكية: هي المخاطر الرّئيسية أو الناشئة المرتبطة بالتغيرات في الاقتصاد، والّتي تؤثر على المجتمع ككل، ومن أمثلة هذه المخاطر التّغيرات العامة الّتي تحدث في مستويات الدخول، العوامل الخارجية الّتي لا يمكن السّيطرة عليها، التضخّم، التّغيرات العامة في المخرجات الاقتصادية ..... الخ[5].

2.1. المخاطر الثّابتة: هي مقدار الخسائر الّتي ستحدث حتى لو لم تحدث تغييرات في الاقتصاد، فإن أمكن لنا تثبيت أذواق المستهلكين، والناتج، والدخل، والمستوى التكنولوجيّ، فإنّ بعض الأفراد سوف يعانون مع ذلك من خسارة مالية، وتنشأ هذه الخسائر من أسباب بخلاف التّغيرات في الاقتصاد، مثل أخطار الطّبيعة، وعدم نزاهة

---

[1] Dale F. Cooper and Others, Project Risk Management Guidelines: Managing Risk in Large Projects and Complex Procurements, West Sussex, England ; Hoboken, NJ: J. Wiley, 2005, p: 3.

[2] موسى محمد وعلى أحمد، إدارة المؤسسات والأسواق الماليّة من منظور الإدارة الماليّة العالمية، ودورها في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2015، ص: 424.

[3] Ilan Kelman, Defining Risk, Flood Risk Net News letter, Issue 2, winter 2003., p:7.

[4] قندوز عبد الكريم، التحوط وإدارة الخطر– مدخل مالي، الطبعة الأولى، دار إي كتب، لندن شباط – فبراير، 2018، ص: 41.

[5] Jill Booker, Comprehensive Practices in Risk and Retirement Planning, CFTM Education Program, course3, 3rd Edition, CCH Canadian Limited, USA, 2007, p: 16–17.

الأفراد الآخرين.

2. **تصنيف المخاطر من حيث درجة التّأثير:** ويتمّ تقسيمها إلى صنفين، مخاطر عامة ومخاطر خاصة.

1.2. **المخاطر العامة:** وهو الخطر الّذي يؤثّر على عدد كبير من الأشخاص أو المؤسّسات، فهي مسألة حتميّة وتكون نتجة لأسباب طبيعية أو اقتصادية، وغالبا ما تلعب الحكومة في تعويض هذه الأخطار مثل الكوارث الطّبيعية، الفيضانات .... الخ[1].

2.2. **المخاطر الخاصة:** هي تلك المخاطر الّتي إذا تحقّقت مسبّبتها في صورة حادث؛ فإنّها تصيب شخصا أو مجموعة قليلة من الأشخاص في آن واحد وليس على المجتمع بأكمله[2].

3. **تصنيف المخاطر حسب الأشخاص والممتلكات:** وتتمثّل فيما يلي:[3]

1.3. **مخاطر الأشخاص:** هي الّتي تُصيب الأفراد بصفة مباشرة، والّتي ينتج عنها خسائر ماليّة، مثل الوفاة المبكّرة، المرض، البطالة، وهذه الأخطار يترتّب على تحقيقها خسارة تتمثّل في فقدان الدّخل، وهي أخطار يمكن التنبؤ بها فهي قابلة للتأمين.

2.3. **مخاطر الممتلكات:** وهي أخطار تُصيب ممتلكات الأفراد مباشرة وتؤدّي إلى هلاكها أو تلفها، مثل الاضطرابات، الضّياع، الاختلاس، فهي يمكن قياسها والتنبؤ بها، ولذا فهي أخطار قابلة للتأمين.

4. **تصنيف المخاطر حسب إمكانية المراقبة:** نستخدم هذا المعيار لمعرفة المخاطر الّتي يمكن مراقبتها، أو السّيطرة عليها، والمخاطر الّتي لا يمكن مراقبتها أو السّيطرة عليها، ويمكن ذكرها على النحو التالي:[4]

1.4. **المخاطر الممكن مراقبتها:** هي المخاطر الّتي يمكن للمؤسّسة أن تؤثّر في نتيجتها، لأنّه يمكن التحكّم في هذه المخاطر دون اللّجوء إلى مشاركة طرف آخر.

2.4. **المخاطر غير الممكن مراقبتها أو السّيطرة عليها:** هي المخاطر الّتي لا يمكن مراقبتها داخليا من قبل المؤسّسة، ويتمّ اللّجوء إلى أطراف خارجية مثل الاستعانة بمكاتب الاستثمار. فمن خلال التقنيات المعتمدة لتخفيض هذا النوع من المخاطر نجد (التّأمين ضدّ الزلازل، التّأمين ضد الفيضانات، الكوارث الطبيعية، توزيع الخطر على شركات التّأمين).

5. **تصنيف المخاطر حسب درجة التأكد:** يوجد نوعان، المخاطر المضاربة، والمخاطر البحتة، وتتمثّل في:

---

[1] Paul M. Collier, Fundamentals of Risk Management for Accountants and Managers, 1st ed. Routledge, 2009, p:231.

[2] العماري عبد أحمد علي، إدارة الخطر والتّأمين، الطبعة الأولى، جامعة العلوم التكنولوجيا، صنعاء، اليمن، 2014، ص: 20.

[3] عيد أحمد أبوبكر ووليد إسماعيل السيفو، إدارة الخطر والتّأمين، الطبعة الأولى دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص: 42-43.

[4] Marc Lore , Lev Borodovsky, eds., The Professional's Handbook of Financial Risk Management, Oxford ; Boston, MA: Butterworth-Heinemann, England, 2000, p: 383.

1.5. المخاطر المضاربة: هي المخاطر الّتي لها احتمالية الخسارة والربح، حيث تتسبّب في نشأتها ظواهر يخلقها الإنسان بنفسه بغرض تحقيق أرباح، وقد تأتي النتائج مخالفة لما يتوقّعه وتعدّ جزءا من نشاط الإنسان، فهي غير قابلة للتّأمين. فعلى سبيل المثال عن خطر المضاربة نجد عدم القدرة على بيع المنتوج في السّوق، أو عدم القدرة على تغطية تكاليف المنتوج أثناء بيعه، فهنا يصعب قياس الخسارة الناتجة عنه لكونه صعبا في عملية التنبؤ، ومن مخاطر المضاربة أيضا التطوّر التكنولوجيّ، عدم الاستقرار في النقديات...الخ[1].

2.5. المخاطر البحتة: هي الأخطار الّتي ينتج عن تحقيقها خسارة أو عدم خسارة؛ بمعنى أن هذه الأخطار إذا تحققت نتج عن تحققها خسارة مادية وإذا لم تتحقق لم ينتج عنها خسارة أو ربح، ولذلك فهي أخطار يترتّب على تحقق مسبّباتها خسارة ولا يترتب على عدم تحقق مسبباتها ربح، ومن أمثلة هذه المخاطر الموت، والحريق، والزلازل، والتصادم، والكوارث الطبيعية ..الخ[2].

وتعدّ هذه المخاطر قابلة للقياس، وقد تمّ التنبؤ بها، فيسمح بتعويض الضّرر المالي المحتمل وليس للإنسان دخل فيها فيجب على شركة التّأمين أن تقوم بالتّأمين عليها.

مما سبق؛ نجد أنّ تصنيف المخاطر يلعب دورًا حيويًا في اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية، فحسب درجة التغيير، يمكن تقسيم المخاطر إلى مخاطر ديناميكية، التي تتغير بشكل مستمر، ومخاطر ثابتة، التي تظل ثابتة على مر الوقت، من جهة أخرى، حسب درجة التأثير، يمكن تصنيفها إلى مخاطر عامة تؤثر على السوق بشكل عام، ومخاطر خاصة تتعلق بالبنك. ومن حيث الأشخاص والممتلكات، يمكن تصنيف المخاطر إلى مخاطر تتعلق بالأفراد وأخرى تتعلق بالممتلكات.

من جهة أخرى، حسب إمكانية المراقبة، يمكن تقسيم المخاطر إلى قابلة للمراقبة والتحكم والتي يمكن اتخاذ إجراءات للتعامل معها، والمخاطر غير قابلة للمراقبة والتحكم، وأخيرًا، حسب درجة التأكد، يمكن تقسيم المخاطر إلى مخاطر مضاربة، التي يمكن تحديدها بدرجة معينة من اليقين، ومخاطر بحتة، التي تظل غير معروفة وصعبة التنبؤ بها. بالاعتماد على تلك التصنيفات، يمكن أن توفر توجيهًا فعّالًا لتطوير استراتيجيات لتقليل المخاطر، سواء كان ذلك من خلال التأمين، أو التنويع في الاستثمارات، أو تحسين إجراءات السيطرة والمراقب.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر.

لم تعد البنوك التّجاريّة تقتصر في اهتمامتها على اكتشاف المخاطر فقط بل زادا اهتمامها بكيفية إدارتها؛ لأنّ مستقبل البنوك أصبح يرتكز على مدى قدرة هذه البنوك على احتواء المخاطر الّتي يمكن أن تتعرّض

[1] Erik Banks, Alternative Risk Transfer: Integrated Risk Management through Insurance, Reinsurance, and the Capital Markets, John Wiley & Sons, United Kingdom, 2004, p: 4.

[2] عيد أحمد أبوبكر والسيفو وليد إسماعيل، إدارة الخطر والتّأمين، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص: 40.

لها، وبهدف ضمان نجاح نظام إدارة المخاطر في البنوك التّجاريّة، يلزم التركيز على توفير مجموعة من المقوّمات الّتي تتلاءم مع طبيعة نشاطها.

أولا: نشأة إدارة المخاطر.

"كان أول ظهور لمصطلح إدارة المخاطر كان في مجلة هارفارد بيسنز ريفيو عام 1956، ومن بين أولى المؤسسات المالية التي قامت بإدارة مخاطر وممارسة هذة الإدارة هي البنوك، التي ركزت على إدارة الأصول والخصوم وتبين أنهناك طرقا أنجع للتعامل مع المخاطرة بمنع حدوث الخسائر، والحد من نتائجها عند استحالة تفاديها.[1]

"ومع مواكبة التغيرات في الاستثمار الرأسمالي في الصّناعات الأخرى نظّم مشترو التّأمين ملتقىً غير رسمي في بوسطن عام 1929 لمناقشة المشكلات ذات الاهتمام المشترك في ما يخصّ التّأمين. وفي عام 1931 وبهدف تبادل المعلومات خصّص لهم قسم تابع لها من قبل رابطة الإدارة الأمريكية. وفي عام 1932 تمّ تنظيم مشتري التّأمين في نيويورك الّذي أصبح فيما بعد معهد أبحاث للمخاطرة، وفي عام 1950 تمّ إنشاء رابطة التّأمين، وقد تمّ تحويلها لاحقا إلى الجمعية الأمريكية للتأمين.

إنّ الانتقال من إدارة التّأمين إلى إدارة المخاطر مرّ عبر فترات لتطويره ليصبح علم إدارة المخاطر الأكاديمي، حيث تمّ إدخال مناهج دراسية تتمثّل في علم بحوث العمليات الإدارية، ومن هنا جاء علم إدارة المخاطر الّذي ينبّه الإدارة إلى المخاطر الّتي تتعرّض لها فيتمّ التقليل من تأثيراتها إلى أدنى حدّ ممكن.

وفي عام 1973 قام معهد التّأمين الأمريكي بوضع برنامج تعليميّ في إدارة المخاطر يتضمّن في طيّاته سلسلة من الامتحانات، كما يتحصّل الناجحون في الأخير على دبلوم، حيث يطلق على الناجح اسم زميل إدارة المخاطر. وفي عام 1975 أطلق عليها اسم جمعية إدارة المخاطر والتّأمين، في حين تمّ إيجاد أدوات لإدارة المخاطر الّتي مكّنت من إعادة توزيع المخاطر الماليّة طبقا لخيار المستثمرين"[2].

ومن خلال ذلك يمكن القول أنّ إدارة المخاطر تجسد تاريخاً غنياً من التطور الشامل والتكامل بين عدة مجالات علمية، نشأت هذه الممارسة عبر فترات زمنية متعددة من خلال اندماج فعّال بين تطبيقات الهندسة، ومناهج الدراسة، والابتكارات، كما تأتي أصول إدارة المخاطر من تجارب متباينة، تشمل برامج عسكرية حيث استُخدمت لتحليل المخاطر المتعلقة بالأمور الاستراتيجية، بالإضافة إلى النظريات المالية التي وفرت أسسًا نظرية لفهم المخاطر

[1] خوبيزي مريم، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018، ص: 43.

[2] بن على بلعزوز وقندوز عبد الكريم وحبار عبد الرزاق، إدارة المخاطر، المشتقات الماليّة– الهندسة الماليّة، الطبعة الأولى، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص: 48- 49، (بتصرف)

المالية، في حين أسهمت صناعة التأمين في تطوير أدوات لتحويل المخاطر، وبالتالي دفعت إدارة المخاطر نحو مجالات التطبيق، حيث تم تضمينها في هياكلها وتكتيكاتها لتحقيق أهدافها بشكل فعّال.

ثانيا: مفهوم إدارة المخاطر.

تعدّ إدارة المخاطر من المفاهيم الحديثة، ولقد تعدّدت فيها الرّؤى والتّعاريف، ويمكن ذكر أهمّها في الآتي:

يعرفها البعض بأنها مجموعة من النشاطات والعماليات المالية والتشغيلية التي تهدف إلى تعظيم قيمة البنك عن طريق استخدام مختلف الأساليب التي تمكن من ذلك، وإدارة المخاطر ثقافة تنظيمية تهدف إلى التمايز الإستراتيجي، وتحقيق العائد الأمثل وتدنئة المخاطر [1]

إدارة المخاطر المصرفية تشكل نظاما شاملا ومتكاملا من العمليات التي يقوم بها البنك، بحيث تشمل جميع أعمال البنك والعاملين فيه فضلا عن المعاملات والوسائل المستخدمة، لتهيئة بيئة العمل المناسبة بغرض التحديد الدقيق للمخاطر التي يمكن التعرض لها، ووضع إجراءات إدارتها وقياسها بطريقة تمكن من التقليل من آثارها السلبية على عملية اتخاذ القرارات. [2]

بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة على أعمال المصرف وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء على مصادرها. [3]

بأنها تلك العملية التي يتم من خلالها رصد المخاطر، وتحديدها، وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمان فهم كامل لها والاطمئنان بأنها ضمن الحدود المقبولة والإطار الموافق عليه من قبل مجلس إدارة المصرف للمخاطر. لذلك يجب أن تكون إدارة المخاطر شاملة ومتكاملة تغطي كل الإدارات والأقسام التابعة للبنك حتى يكون هناك إدراك ووعي بهذه الإدارة. [4]

يمكن أنّ نستنتج من التّعاريف السابقة أنّ إدارة مخاطر البنوك التجارية تتضمن تنفيذ عملية إدارة منهجية تستخدم الأساليب القياسية والتقنيات الرياضية لتحديد وتصنيف المخاطر المصرفية، والهدف الرئيسي هو توقع المخاطر وتنظيم الإجراءات للاستجابة لها وإدارتها بفعالية، مع التركيز على التخفيف من آثارها السلبية، ويتم

---

[1] عبلة بريك وشعبان فرج، إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد: 19، 2018، ص: 5-6

[2] خوبيزي مريم، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2018، ص: 48.

[3] محمود محمد عمري حسن، الهندسة المالية ودورها في إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد: 35، 2020، ص: 80

[4] طهراوي أسماء وبن حبيب عبد الرزاق، إدارة المخطر في الصيرفة الإسلامية في ظل معايير بازل، مجلة دراسات اقتصادية إسلامية، المجلد: 19، العدد: 1، 2013 ، ص: 60.

تعزيز ذلك في الهيكل التنظيمي للبنك من خلال خلق ثقافة راسخة لإدارة المخاطر، والتي يعتبر قسم إدارة المخاطر جزءًا حيويًا ومستقلًا منها. تشمل إدارة المخاطر الأنشطة والعمليات المالية والتشغيلية المصممة لتعظيم قيمة البنك وتحقيق التميز الاستراتيجي، بهدف تحقيق العوائد المثلى وتقليل المخاطر. ومنه فإن إدارة مخاطر البنك هي نظام شامل يشمل جميع جوانب عمليات البنك، مع التركيز على تحديد وقياس المخاطر ووضع إجراءات للسيطرة عليها، وخلق بيئة عمل مناسبة للحد من تأثير المخاطر السلبية والسيطرة عليها عند المستوى المطلوب.

المطلب الرابع: المخاطر الماليّة البنكيّة.

قبل التطرّق إلى المخاطر الماليّة سوف يتمّ التطرّق أوّلا إلى المخاطر البنكيّة:

أولا: تعريف المخاطر البنكيّة.

تعرّف المخاطر في البنوك بأنّها تقلّبات في القيمة السّوقية للبنك، فبعضها خاصّ بطبيعة عمل البنك وأخرى بعملائه؛ إذ ترتبط المخاطر المصرفية بشكل عام بعدم التأكّد من العائد على اقتراض رأس المال أو الأرباح المستقبلية المتوقّعة[1]. والمبرّر الأساس لذلك هو أنّه مهما كانت درجة المخاطرة المحيطة بمنح القروض كبيرة كلّما كان العائد المتوقّع منها أكبر[2]. فنجد أن البنوك تتعرّض للمخاطر بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن.

كما أنّ المخاطر في البنوك التّجاريّة: تعني وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أي مرحلة من مراحلها، وأنّ جزءا من مُخرجات العمليات الماليّة للبنك يصعب التنبؤ به بسبب عدم امتلاك الإدارة العليا في البنك التجاري هامشا نسبيا للسّيطرة عليها، وكلما كان مستوى التأكّد عاليا كلّما انخفضت مستويات المخاطر، ولغرض تحديد طبيعة المخاطر في البنوك التّجاريّة لابدّ من معرفة طبيعة الأعمال المصرفية، والبيئة الاقتصادية والتنظيمية الّتي يمارس البنك التجاري أعماله، وطبيعة المعايير والرقابة المصرفيّة، وظروف السّوق والقطاعات الرّئيسة الّتي يتكوّن منها، وتحديد طبيعة المخاطر الّتي ترتبط بالأنشطة المصرفية.[3]

يمكن تعريف المخاطر البنكية على أنها التهديدات التي قد تتسبب في خسائر غير محتملة وغير مبرمج لها للبنك، أو تغيير في الموارد المالية للبنك نتيجة لتغيرات في البيئة المالية، كما يتأتى الخطر البنكي من ثلاث مصادر رئيسية، أولها نقص التنويع في الزبائن وفي طرق منح القروض، حيث يمكن أن يجعل التركيز الزائد على فئة معينة من الزبائن أو القروض تجعل البنك أكثر عرضة للمخاطر. أما الثاني يشمل نقص السيولة واختلال الهيكل المالي، حيث يرتبط

[1] دحدوح نجيب ودبي علي، مرجع سبق ذكره، ص: 306.

[2] لحول عبد القادر، إشكالية تدويل الخطر المالي ومخلفاتها على الأسواق الماليّة في الدول النامية، مكتبة عين الجامعة حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرزات الأزمة الماليّة العالمية، ملتقى الدولي الثاني يومي: 28، 29 أفريل 2010، جامعة بشار، ص: 12.

[3] بن بوزيد سليمان، استخدام مخرجات تحليل القوائم الماليّة في قياس أداء البنوك التّجاريّة والتنبؤ بالتعثر المصرفي- دراسة عينة من البنوك التّجاريّة في الجزائر خلال الفترة 2001-2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية - تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بضياف المسيلة، الجزائر 2017، ص: 49.

بصعوبة تلبية الالتزامات المالية الحالية أو اختلال في الهيكل المالي. أما فيما يتعلق بتعرض المقترض للمخاطرة، حيث يمكن أن يواجه صعوبات في سداد القروض بسبب تغيرات في ظروفه المالية الشخصية أو في السوق، يتطلب من هذه المصادر اتخاذ تدابير فعّالة للتحكم في المخاطر وضمان استقرارية النظام المالي.

ثانيا: تعريف المخاطر الماليّة في البنوك التّجاريّة.

يمكن تعريف المخاطر الماليّة على أنّها عدم انتظام العوائد، وتذبذب في قيمتها أو في نسبتها، وتعود عملية عدم انتظام العوائد أساسا إلى حالة عدم التأكّد المتعلقّة بالتنبؤّات المستقبلية[1]. كما يعرّف الخطر المالي بأنّه الارتفاع في مخاطر التّشغيلي بسبب اللّجوء المتزايد إلى الاستدانة؛ أي ارتفاع مستوي الموارد الماليّة الخارجية في شكل ديون مقارنة بالموارد الماليّة الداخلية الّتي من شأنها أن تؤثّر سلبا على مردوديتها الماليّة[2].

كما تعرف المخاطر المالية بأنها احتمالية حدوث حالة غير مرغوب فيها وحدوث خسائر للمصرف، وتبرز المخاطر المالية بفعل التمويل الذي يزيد من فرصة الاتكالعلى الديون بصورة كبيرة [3].

ويقصد بالخطر المالي المتعلق بالمردودية الماليّة هو أن يتحمّل المساهمون وحدهم عبء الخسائر الناجمة عن الزيّادة في الديون الماليّة للبنك، وهذا ما يؤدّي بالمساهمين إلى سحب أموالهم نتيجة ارتفاع الخطر المالي[4].

وتعرف أيضا بأنّها عبارة عن وجود فرصة تنحرف فيها الأنشطة عن الخطط في أي مرحلة من مراحلها، وإنّ جزءا من مخرجات العمليات التّشغيلية للبنك يصعب التنبؤ بها[5].

ومن خلال التعاريف المذكورة أعلاه نقول إنّ المخاطر الماليّة هي التوقّعات غير المتوقّعة في العائدات، مما يجعلها تحمل احتمالًا غير قابل للقياس في تحقيق المكاسب أو الخسائر المرتبطة بالأحداث المستقبلية، يتعين على البنوك دراسة والتنبؤ بدقة لهذه المخاطر المالية لتجنبها والسيطرة عليها، بهدف الحفاظ على استقرارها وتجنب الوقوع في حالات الإفلاس، وهذا ما يستدعي استخدام أدوات مالية متقدمة واستراتيجيات متطورة لإدارتها بفعالية وضمان تحقيق التوازن المثلى بين العوائد والمخاطر.

ثالثا: قياس المخاطر الماليّة في البنوك التّجاريّة

يمكن استعمال المقاييس الّتي تعبّر كميّا عن المستوى النسبي للمخاطر وتتمثّل المقاييس في:

---

[1] بلواضح عبد العزيز، أساليب إدارة المخاطر الماليّة ومعوقات استدامة الماليّة العامة في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد: 06، العدد: 02، 31-12-2020، ص: 575.

[2] بن ساسي إلياس وقريشي يوسف وذهيبة بن عبد الرحمان، التسيير المالي الإدارة الماليّة، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2019، ص: 499.

[3] طعيس خالد محمد، تأثير المخاطر المالية على ربحية المصارف– دراسة لعينة من المصارف الخاصة الاسلامية، مجلة الريادة للمال والأعمال المجلد: 04، العدد: 02، 2023، ص: 123.

[4] زغيب مليكة وبوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011، ص: 102.

[5] آل شبيب دريد كامل، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص: 2.

01. المقاييس الإحصائية: وهي الأدوات الّتي تعتمد على قياس درجة التشتّت في قيم التدّفقات الماليّة الداخلية للبنك، ومن أهمّ هذه الأدوات:

1.1. المدى: فهو يقيس التشتّت، ويمثّل الفرق بين القيمة الكبرى والقيمة الصّغرى للتدّفقات النقدية المتوقّعة (العوائد)، وكلما زاد الفرق بين القيمتين كلما أشارت إلى زيادة في تشتت التوزيع الاحتمالي، الأمر الّذي يعني زيادة حجم المخاطر الّذي ينطوي عليها المشروع الاستثماري[1].

2.1. التوزيعات الاحتمالية: وهي تقدّم أداة كمّية أكثر تفصيلا من مقياس المدى، وذلك من خلال تتبّع سلوك المتغيّر المالي، وتحديد القيّم المتوقّعة الحدوث في ظلّ الأحداث الممكنة، وتحديد التوزيع الاحتمالي لهذه القيم، واستخدامه في المقارنة بين مستويات الخطر المصاحبة لعدد من الأصول المستقلّة، وبما يمكن من المفاضلة فيما بينها، وكلما كان التوزيع الاحتمالي أكثر اتّساعا نحو الطّرفين كان ذلك مؤشّرا على ارتفاع مستوى الخطر[2].

3.1. "الانحراف المعياريّ: يعدّ أكثر المقاييس الإحصائية استخداما، وهو مؤشّر للمخاطر الكليّة المصاحبة للمتغيّر المالي، وهو يقيس درجة التشتّت قيم المتغيّر المتوقعة له، وكلما زادت قيمة الانحراف المعياريّ دلّ ذلك على ارتفاع مستوى الخطر كلما زادت المخاطر.

4.1. معامل الاختلاف: وهو مقياس نسبيّ أو (معياريّ) لدرجة التشتّت، حيث يربط بين المخاطر والعائد لكلّ نشاط بنكيّ، إنّ معامل الاختلاف يعبّر عن درجة المخاطر لكلّ وحدة من العائد، وكلما ارتفعت قيمته دلّ ذلك على ارتفاع المعامل مستوى المخاطر"[3].

5.1. معامل بيتا: وهو مقياس لمدى حساسية قيّم المتغيّر المالي للبنوك للتغيّرات الّتي تحدث في متغيّر آخر، فمثلا يمكن قياس درجة حساسيّة عائد السهم للتغيّرات في أسعار لفائدة، ويدل معامل بيتا المرتفع على ارتفاع درجة الحساسية، وبالتالي ارتفاع مستوى المخاطر[4].

مما سبق نستنتج؛ أنّ قياس المخاطر المالية في البنوك التجارية يتم من خلال مجموعة من المقاييس الرئيسية، يشمل ذلك المدى الذي يظهر تفاوت القيم المالية بين أعلى وأدنى قيمة في البيانات، وتوزيعات الاحتمالية التي توضح احتمال حدوث مختلف المستويات المالية، كما يشمل الانحراف المعياري الذي يعكس درجة التشتت، ومعامل الاختلاف الذي يقيس التقلبات بالنسبة إلى المتوسط، ومعامل بيتا الذي يقيس تأثير

[1] شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012، ص: 60.

[2] محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق الماليّة – إدارة – تحليل – تقييم، الطبعة الأولى، دار حمثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017، ص: 157.

[3] شيخة محمد غياث الاستثمار – المبادئ– الأدوات– المخاطر والتقييم، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2021، ص:106-107.

[4] محمد عبد الله شاهين محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 157-158.

التغيرات في السوق على أداء البنك، حيث أنّ تحليل هذه المقاييس يساعد في تحديد وفهم المخاطر المالية المحتملة في البنوك وتوجيه اتخاذ القرارات الفعّالة في إدارة المخاطر المصرفية وتحقيق الاستقرار المالي.

المبحث الثاني:

المخاطر الماليّة الّتي تتعرّض لها البنوك التّجاريّة.

ترتبط المخاطر الماليّة بإدارة الميزانية العموميّة للبنك؛ أي إدارة موجودات (أصول) ومطلوبات (الخصوم) البنك، وتتضمّن أنواعا مختلفة من المخاطر الماليّة البنكيّة الّتي يمكن إيجازها فيما يلي:

المطلب الأوّل: المخاطر الائتمانيّة

يعرّف الائتمان بأنّه الثّقة الّتي يوليها البنك التجاريّ لشخص ما حين يضع تحت تصرّفه مبلغا ماليا، أو يكلفه فيه لفترة محدّدة يتفق عليها بين الطّرفين، ويقوم المقترض في نهايتها بالوفاء بالتزاماته، وذلك مقابل عائد معين يحصل عليه البنك من المقترض يتمثّل في الفوائد والمصاريف.[1]

أولا: تعريف مخاطر الائتمان.

تعرّف بأنّها المخاطر الحالية والمستقبلية الّتي يمكن أن تتأثّر بها إيرادات البنك ورأسماله، والّتي تنجم عن عدم قيام العملاء المقترضين بالوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك في الوقت المحدّد للوفاء.[2]

وتعرف أيضا بأنّها الخسارة المحتملة الناتجة عن عدم قدرة المدين أو المقترض على الوفاء بالتزاماته، وقد يكون هذا الالتزام هو سداد الأموال المقترضة[3]. حيث تنشأ مخاطر الائتمان من احتمال عدم قدرة، أو رغبة المقترض الوفاء بالتزاماته الماليّة في الوقت المحدّد مما يلحق خسائر اقتصادية مباشرة للبنك، وتمتدّ هذه الخسائر لتشمل تكاليف الفرصة البديلة، وتكاليف معاملات المتابعة للائتمان المتعثر[4].

فنجد أنّ الائتمان يحمل مجموعة متنوعة من المخاطر، حيث لا يمكن أن يكون الائتمان خاليًا من المخاطر، بغض النظر عن الضمان الذي يضمنه المقترض. ويمكن القول أن فشل المقترض في أداء القرض أو سداده في الموعد المتفق عليه يشكل مخاطر ائتمانية، ولطالما أزعجت هذه المخاطر البنوك، إذ لا يبدو أن مخاطر الائتمان تقتصر على أنواع محددة من القروض، بل ترتبط جميع أنواع القروض بمخاطر تؤثر عليه ولا يقتصر تأثير هذه المخاطر على عملية منح القرض، بل يمتد إلى عملية استرداد مبلغ القرض المستحق. ترتبط مخاطر الائتمان بالعديد من جوانب البنك وهي نتيجة لمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية. يمكن ذكرها كما يلي:

---

[1] قرين زهرة لعروسي، بوقرة رابح، دور إدارة مخاطر الإئتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التّجاريّة دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البليدة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، المجلد: 6، العدد: 2، 1-08-2012، ص: 297.

[2] ابداح الاء زياد، أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي للبنوك التّجاريّة الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، 2020، ص: 17.

[3] دحدوح ودبي، مرجع سبق ذكره، ص: 308.

[4] محمد عمران، أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التّجاريّة الخاصة في سوريا -نموذج مقترح-، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدرسات العلمية، المجلد: 37، العدد:1، 2015، ص: 467.

1. **"العوامل الداخلية:** وتتمثّل في ضعف إدارة الائتمان، وعدم كفاية جهاز التّسليف سواء لعدم الخبرة أم لعدم التّدريب الكافي، وعدم وجود سياسة رشيدة لمنح الائتمان، أو متابعته.

2. **العوامل الخارجيّة:** وتشمل التغيّرات في الأوضاع الاقتصادية والاتجاه القومي نحو الركود أو الكساد، أو انهيار غير متوقّع في أسواق المال"[1].

فمن خلال هذه العوامل نجد أنّ العوامل الّتي أدّت إلى مخاطر الائتمان هي ضعف وعدم القدرة على التنبؤ بالتّغيرات المحيطة بمخاطر الائتمان والسّيطرة عليها، سواء داخليا أم خارجيا، وعدم تطابق المعلومات المتاحة بين المقرض والمقترض.

ثانيا. مؤشرّات حدوث المخاطر:[2]

1. **المؤشّر الأوّل:** تزايد اعتماد المشروع على المصادر الخارجية للتّمويل وتوسّعه في الاقتراض وتراجع نصيب الموارد الذاتيه بدرجة ملحوظة، في الوقت الّذي ترتفع فيه تكلفة الاقتراض مقارنة بمعدل الرّبحية الّذي يحقّقه المشروع مما يعني أنّه سيصاب بتعثّر قريب إذا استمرّت الأوضاع على ما هي عليه.

2. **المؤشّر الثّاني:** عدم اتجاه المشروع إلى زيادة رأسماله أو احتجاز احتياطيات من أرباحه، وإجراء توزيعات أرباح بنسب ومعدلات مغالى فيها لا تتناسب مع الأرباح المحققة، مما يشير إلى رغبة أصحاب المشروع والقائمين عليه على سرعة استرداد أموالهم المستثمرة وترك المشروع للدائنين يفعلون به ما يشاؤون.

3. **المؤشّر الثّالث:** تناقص رأس المال العامل وصافي رأس المال العامل بدرجة كبيرة نتيجة زيادة كمية وحجم الخصوم المتداولة مع تناقص الأصول المتداولة، والأرصدة النقدية بصورة ملحوظة.

4. **المؤشّر الرّابع:** تآكل الاحتياط المحتجز وتراجع معدّلات الرّبحية، أو تحوّل الشّركة إلى تسجيل خسائر، أو عدم تحقيقها أرباح لسنوات متتالية.

ثالثا: أنواع المخاطر الائتمانية.

تقسّم المخاطر الائتمانية إلى عدّة أنواع يمكن ذكرها على النّحو الآتي[3]:

1. **مخاطر العجز عن السّداد:** هي احتمالية حدوث عجز عن السّداد، كما يعرف العجز عن السّداد بأنّه عدم الالتزام بالدفع، فيعدّ العجز عن السداد انخفاض القيمة الاقتصادية للأصول عن قيمة الدّيون المعلقة (القيمة

---

[1] بلبالي عبد الرحيم، إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وعالية القطاع المصرفي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012، ص ص: 59–60.

[2] جوابره عطا لله، إدارة المخاطر في البنوك التّجاريّة الأردنية، رسالة ماجستير في العلوم الماليّة والمصرفية، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، 2008، ص: 75.

[3] المملوك أنس هشام، أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف، دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الخاصة في سورية، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 42، العدد: 1، 02-02 -2020، ص: 596.

الاقتصادية للأصول في قيمة التدفقات النقدية المستقبلية المتوقّعة المخصومة الّتي تتغيّر قيمتها تبعا لظروف السّوق) وتقاس احتمالية العجز عن السداد أثناء فترة زمنيّة معيّنة من الإحصائيات التاريخية لحالات العجز عن السداد، ويمكن استخدام معدّل العجز عن السّداد (معدّل التعثر) كبديل تاريخي لاحتمالية العجز عن السداد، إلا أنّ معدل العجز عن السداد لا يعكس احتمالية العجز عن السداد المتوقّعة.

2. **مخاطر التّحصيل**: إنّ إمكانية التّحصيل في حالة العجز عن السّداد لا يمكن التنبؤ بها، وهي تتوقف على نوعية العجز عن السّداد وعوامل عديدة مثل الضّمانات المستعملة من المقترض، ونوعية تملك الضّمانات[1].

كما أنّ تخلّف كلّ العملاء عن الدّفع في الوقت نفسه نتيجة لمخاطر التركزات الائتمانية، يعرض البنك لمخاطرَ كبيرة جدا، وتحمي البنوك نفسها من هذه المخاطر باللّجوء إلى تنويع المحفظة الائتمانية لديها، والّذي يجعل حالات التخلّف عن السّداد مستبعدة جدا.

3. **مخاطر التركزات الائتمانية**: عرفت مخاطر التركّز الائتمانية بأنّها المخاطر الّتي تنشأ نتيجة عدم تنوّع المحفظة الائتمانية بشكل كافٍ، سواء على مستوى البنك بشكل عام، أم على مستوى الصّناعة (القطاعات)، أم على مستوى المناطق الجغرافية، ممّا يعرض البنك لمخاطر الإفلاس في حال حدوث تعثّرات كبيرة على مستوى المحفظة الائتمانية للبنك، وبالتالي حدوث خسائر كبيرة، ولا يعني التركّز داخل المحفظة أنّ كامل محفظة البنك من القروض مهدّدة بالتعثر، إنّما يعني أنّ مكونّات المحفظة ترتبط مع بعضها البعض بشكل كبير، وأنّ زيادة المخاطر لأحد هذه العناصر سيؤدّي إلى زيادة المخاطر بالمحفظة ككلّ[2].

4. **خطر معدّل الفائدة**: يتعرّض البنك لهذا الخطر عندما يجد نفسه مجبرا على استعمال السّحب على المكشوف لدى البنك المركزي لسدّ حاجياته من السّيولة بمبالغ تفوّق الحد الأدنى لإعادة الخصم، أو عندما يكون مجبرا للجوء إلى سوق النقد لإعادة التمويل بمعدّلات فائدة أعلى من معدل إعادة الخصم، وبالتالي ترتفع أعباء الاستغلال وتنخفض مردودية البنك .كما قد ينتج هذا الخطر بسبب المنافسة، حيث يفضّل الزبائن التعامل مع البنوك الّتي تقترح أسعار فائدة منخفضة مقارنة بمثيلاتها (المنافسة لها).[3]

بناءً على تصنيفات مختلفة، يمكن تصنيف مخاطر الائتمان إلى مخاطر الائتمان المباشرة، ومخاطر الائتمان المحتملة. تشير مخاطر القروض المباشرة إلى المخاطر المترتبة على عدم قدرة العميل على سداد القروض بمختلف

[1] إبراهيم أحمد محسن، تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2010-2018، المجلة العلمية لجامعة جيهان-السليمانية، المجلد: 4، العدد: 1، 2020، ص: 288.

[2] المملوك أنس هشام، المخاطر الائتمانية وأثرها على كفاءة المحافظ الائتمانية في المصارف التّجاريّة، دراسة تحليلية على المصارف التّجاريّة في سورية، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 42، العدد: 5، 2020، ص: 421.

[3] نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل – دراسة واقع البنوك التّجاريّة العمومية الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014، ص: 54.

أنواعها، مما يمكن أن يؤدي إلى تأثيرات سلبية على الجوانب المالية والاقتصادية، بينما تتعلق مخاطر الاقتراض المحتملة بالائتمان غير المباشر، مثل الاعتمادات والضمانات، حيث يمكن أن ينشأ تحمل مالي إضافي نتيجة للالتزامات غير المتوقعة. يظهر هذا التصنيف الثنائي لمخاطر الائتمان الجوانب المعقدة والمتنوعة لهذا النوع من المخاطر.

رابعا: صور المخاطر الائتمانية.

إنّ توقع المخاطر الائتمانة والتنبؤ بها من قبل البنك التجاري يُسهم في التحوّط، وتعزيز البنك وتطويره واسترداد الأموال المقترضة، أو الحصول على العوائد المرتبطة بالقرض. كما أنّ هناك صورا أخرى متعلقة بالعملية الائتمانية، والّتي يمكن إيجازها كما يلي:

1. "**مخاطر العميل**: ينشأ هذا النوّع من المخاطر بسبب السّمعة الائتمانية للعميل، ومدى ملاءمته الماليّة، وقدرته على إدارة نشاطه، والوفاء بالتزاماته.

2. **مخاطر القطاع الاقتصاديّ الّذي ينتمي إليه العميل**: ترتبط هذه المخاطر بطبيعة النشاط الّذي يعمل فيه العميل، إذ إنّ لكل قطاع اقتصادي مخاطر تختلف باختلاف الظّروف التّشغيلية والإنتاجيّة لوحدات هذا القطاع.

3. **مخاطر الظّروف العامّة**: ترتبط هذه المخاطر بالظروف الاقتصادية والتطوّرات السّياسية والاجتماعية.

4. **مخاطر مرتبطة بأخطاء البنك**: ترتبط هذه المخاطر بمدى كفاءة إدارة الائتمان في البنك على متابعة الائتمان المقدّم للعميل، والتحقق من قيام العميل بالشّروط المتفق عليها في اتفاقية منح الائتمان. ومن هذه الأخطاء هي عدم قيام المصرف بحجز ودائع العميل، والّتي وضعها كضمان للتسهيلات الائتمانية، وسحب العميل لهذه الودائع"[1].

5. **المخاطر المرتبطة بالنشاط الّذي يتمّ تمويله**: تتعدّد وتتنوّع هذه المخاطر في ضوء الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب، والضمانات المقدّمة، والتطوّرات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل، فمثلا مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية يختلف عنه بضمانات عقارية، كما أن هناك عدة عوامل داخل الضمانات ذاتها تزيد من المخاطر أو تقلل منها.[2]

[1] ميرفت علي أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف للمعايير الدولية وفقا بازل II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007، ص: 81.

[2] النجار فايق، التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بنك الإسكان، عمان، الأردن، 1997، ص: 94-97.

المطلب الثاني: مخاطر السّيولة.

إنّ الهدف المشترك لمنشآت الأعمال بصفة عامة، ومن بينها البنوك هو تحقيق أقصى ثروة للملاك، أي تحقيق أقصى قيمة سوقية للأسهم العادية. ولا يتأتى ذلك بالأخذ في الاعتبار مستوى الربحية فحسب، بل حتى درجة المخاطرة في مجال توظيف الأموال الّتي تحقق هذا الرّبح. أمّا بالنسبة للبنوك التّجاريّة فهناك هدف آخر لا يقلّ أهمّية عن هدف تحقيق الأرباح، وهو تحقيق قدر ملائم من السّيولة يضمن به مواجهة طلبات السّحب للمودّعين، ومنه المحافظة على بقاء البنك واستمرار نشاطه؛ لأنّ عجز البنك أو تأخره في ردّ الودائع لأصحابها يؤدّي إلى انهيار ثقة المودعين حول كفاءته مما يدفعهم إلى طلب ودائعهم وسحبها، مما يؤوّل إلى انهيار البنك وإفلاسه[1].

وقبل التطرّق إلى مخاطر السّيولة لا بدّ من تحديد مفهوم السّيولة.

أوّلا: مفهوم السيّولة: هي عبارة عن الأصول الّتي يمكن تحويلها إلى نقدية في أقصر وقت وبأقلّ خسارة[2].

يعرّف آخرون السّيولة: هي احتفاظ البنك بجزء من أصوله القصيرة الأجل وبدرجات متفاوتة، وذلك لمواجهة الزّيادة في سحب الودائع والسحب من الاعتمادات المفتوحة للعملاء، بحيث يتمكّن البنك في الوقت ذاته من استغلال ودائعه بما يحقّق له أكبر ربح ممكن، مع احتفاظه بنقود كافية تمكنه من مقابلة طلبات السّحب دون أدنى تأخير، ومن غير أن ينجم عن ذلك ارتباط في أعماله. ومن هنا نجد أنّ مفهوم السّيولة يقسّم إلى قسمين وهما:[3]

ـ مفهوم كمّي: ويعبّر عنه بكميّة الأصول الّتي يمكن تحويلها إلى نقد في وقت ما، وهذا للإيفاء بالالتزامات المستحقة، والمترتبة على البنك من دون تأخير.

ـ مفهوم نقدي: ويعبّر عنه بكميّة الأصول القابلة للتّحويل السّريع إلى نقد، مضافا إليها الأموال الّتي يتمّ الحصول عليها نتيجة تسديد التزامات العملاء، أو من خلال الحصول على ودائع جديدة.

مما سبق؛ السيولة في البنوك هي القدرة على تحويل الأصول إلى نقدية بفاعلية ودون فقدان كبير في القيمة، كما أنّ للسيولة القدرة على تلبية الالتزامات المستحقة بسرعة وبدقة دون التأثير الضار على القيمة الأصلية للأصول

[1] نجار حياة، مرجع سبق ذكره، ص: 167.

[2] يوسف أحمد عبد الوهاب، التّمويل وإدارة المؤسسات الماليّة، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008، ص: 164.

[3] بوعبدلي أحلام، وعمي سعيد حمزة، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد: 7، العدد: 2، 31- 12-2014، ص: 103.

وبناءً على ما سبق فإنّ للسّيولة ثلاثة أبعاد يجب مراعاتها وهي[1]:

ـ **الوقت**: وهو السّرعة الّتي يمكن من خلالها تحويل الموجود إلى نقد.

ـ **المخاطرة**: هي احتمالية هبوط قيمة تلك الموجود، أو احتمالية تقصير، أو إهمال المصدر بطريقة ما في هذا المجال.

ـ **التّكلفة**: هي التّضحيات الماليّة، والتّضحيات الأخرى الّتي لابدّ من وجودها في عملية تنفيذ التغيير.

"تعتبر السّيولة ذات أهميّة خاصة للبنوك، كما أنّ للبنوك حاجة إلى سيولة لمواجهة احتياجات عملائها من الأموال، ويواجه العملاء احتياجاتهم إمّا من خلال سحب ودائعهم لدى البنوك، أو من خلال الاقتراض منها. إنّ مثل هذه الاحتياجات مستمرة لذا يجب أن تكون هذه البنوك مستعدّة دائما لمواجهة مثل هذه المتطلّبات"[2].

العوامل المؤثرة في السيولة المصرفية: هناك أربع عوامل تؤثر في خفض أو زيادة السيولة المصرفية، تتمثل في:[3]

- عمليات الإيداع والسحب على الودائع.
- رصيد عمليات المقاصة بين البنوك.
- موقف البنك المركزي بالنسبة للبنوك التجارية.
- رصيد رأس المال الممتلك.

ثانيا: أهمّ نظريات إدارة السّيولة البنكية.ترتكز إدارة السّيولة البنكية على مجموعة من النظريّات وتتمثّل في:

1. نظرية القرض التجاريّ: وفقا لهذه النظريّة يجب على البنك أن يقوم بمنح القروض القصيرة الأجل فقط مما يعزّز مركز السّيولة لديه، على أن تكون مواعيد استحقاق هذه القروض متلائمة مع مواعيد استحقاق الودائع لدى البنك. وتقوم هذه النظريّة على أساس أنّ سيولة البنك التّجاريّ تتحقّق تلقائيا من خلال التصفيّة الذاتية لقروضه، والّتي يجب أن تكون لفترات قصيرة، ولغاية تمويل رأس المال العامل، حيث يقوم المقترضون برد ما اقترضوه من أموال بعد إكمالهم لدوراتهم التّجاريّة بنجاح. وطبقا لهذه النظريّة فإنّ البنوك الّتي تقرض لغاية شراء العقارات، أو شراء السلع الاستهلاكية، أو الاستثمار في الأسهم والسّندات، وذلك لطول فترة الاسترداد المتوقّعة في هذه المجالات[4].

---

[1] خلف محمد محمد، مخاطر السيولة وأثرها على ربحية المصارف التجارية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: 52، 2017، ص: 406.

[2] SEDDIKI Meriem, ZENAGUI Sid ahmed, Banking liquidity management and its role in reducing liquidity risk, Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS. Vol.5 No.1, 2023, p: 96

[3] رجراج وهيبة، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد: 05، 2014، ص: 265.

[4] فخاري فاروق، وزبيري نورة، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد: 2، العدد: 2،2018 12-24، ص: 182

2. **نظرية التحوّل**: تقوم هذه النظريّة على التّأكيد بأنّ سيولة البنك التّجاريّ تعدّ جيّدة مادامت لديها موجودات يمكن تحويلها إلى نقد بأسرع وقت ممكن، وبأقلّ خسارة ممكنة. فإذا لم يتقدّم المقترض على السّداد ما بذمته من التزامات مالية مستحقّة؛ فإنّ البنك يقوم بتحويل بعض من احتياطاته الثانوية، كالأوراق التّجاريّة والماليّة إلى نقد، أو ببيع جزء من الضّمانات المصاحبة للقرض، سواء كان عقارا أم أوراقا مالية...الخ. وعلى إثر ذلك يمكن أن تتوفّر سيولة نقدية كافية لدى البنك تمكّنه من الوفاء بالتزاماته الماليّة[1].

3. **نظرية الدّخل المتوقّع**: تقوم هذه النظريّة على أساس أنّ إدارة البنك يمكن أن تعتمد في تخطيطها للسّيولة على الدخل المتوقع للمقترض، وبالتالي فإنّها تدخل في اعتبارها الدخل المتوقّعة للمقترضين في المستقبل، وهذا يمكن للبنك منح قروض متوسطة وطويلة الأجل، إضافة إلى منحة للقروض القصيرة الأجل مادامت عملية سداد هذه القروض تكون من الدخول المتوقعة للمقترضين بشكل أقساط دورية منظمة (كل شهر أو شهرين)، الّذي يجعل البنك يتمتّع بسيولة عالية، وذلك بسبب الانتظام النسبي للتدفّقات النقدية، وإمكانية توقّعها[2].

4. **نظرية إدارة الخصوم**: مع أواخر الستينات ومطلع السبعينات تطوّر مفهوم جديد لإدارة السيولة، وأصبح باستطاعة البنك التجاري المحافظة على سيولته من خلال شراء الأموال من السوق الماليّة لمواجهة احتياجاته إلى الإقراض، أو لمواجهة طلبات المودعين؛ أي أنّ هذه النظريّة طرحت مفهومها للسّيولة على أساس قدرة البنك على جذب أموال جديدة أكثر من اعتماده على سيولة أصوله.[3]

5. **"نظرية نقل الأصول"**: تقوم هذه النظريّة على أساس إمكانيّة محافظة البنوك على سيولتها، من خلال احتفاظها بأصول يمكن بيعها لمستثمرين آخرين نقدا، وقد نشأت هذه النظريّة عندما توسّعت البنوك في إقراض المؤسّسات الصّناعية لفترات أطول من تلك الّتي اعتادت تقديمها للتّجار، وقد تأخذ هذه النظريّة بعين الاعتبار القيمة الدّفترية، والقيمة السّوقية للأصول الّتي يمكن تداولها.

ويمكن لهذه النظريّة أن تعمل بشكل جيّد على مستوى البنك، أو الفرد الّذي بإمكانه أن يعزّز سيولته ببيع بعض موجوداته، لكن يبدو مثل هذا الأمر صعبا عندما يكون الجهاز البنكي بأكمله يعاني من مشكلة سيولة، وهنا يتدخّل البنك المركزي.

وبالرّغم من وجهات النظر لهذه النظريّة إلا أنّ تطبيقها لم يمنع حدوث مشكلات سيولة لدى بعض البنوك بسبب عدم قدرتها على تسييل بعض أصولها، فكانت الصّورة المعدّلة لهذه النظريّة التركيز على الاحتفاظ بمزيد من

[1] ريس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تحديد السيولة في البنوك الإسلامية، أتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009، ص: 90.

[2] أبو رحمة سرين سميحة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة –دراسة تطبقيه على المصارف التّجاريّة الفلسطينية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009، ص: 24.

[3] بوعبدلي أحلام وعمي سعيد، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

الأوراق الماليّة الحكومية ذات السّيولة العالية لمواجهة احتياجات السيّولة"[1].

ثالثا: مخاطر السّيولة

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته القصيرة الأجل عند تواريخ استحقاقها، وقد يكون بسبب سوء تقدير وتسيير للموارد المتاحة، أو لضعف تخطيط السيولة في المدى القصير والمتوسط، مما يؤدي لعدم التنسيق بين الأصول والخصوم، كما قد تتأثر السيولة بالأزمات الاقتصادية وأزمات أسواق رأس المال، وكذلك على البنك مواجهة الطلب على السيولة الناشئ عن رغبة الزبائن في سحب جزء من ودائعهم، أو رغبتهم في الحصول على قروض.[2]

وتعرف مخاطر السّيولة بأنّها المخاطر والخسائر الّتي يمكن أن يتعرّض لها البنك نتيجة لعدم قدرته على تلبية متطلباته النقدية؛ أي احتياجات الخزينة[3].

وعرف خطر السيولة حسب المادة الثانية من النظام رقم 11- 04 الموفق 24 مايو 2011[4] بأنّه عدم القدرة على الوفاء بالتزامات، أو عدم القدرة على التسوية أو تعويض وضعيته، نظرا لوضعية السّوق، وذلك في أجل محدّد وبتكلفة معقولة.

إذ قد يواجه البنك مشاكل سيولة مؤقّتة تجعل البنك يقترض من بنوك أخرى، أو قد يلجأ إلى الاقتراض من البنك المركزي، حيث يعد اللّجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي ذا تأثير سلبي من جانبين، أولهما تكاليف القرض الّتي ستكون مرتفعة نتيجة لارتفاع معدّلات الفائدة الّتي يتقاضاها، أما الجانب الثاني يتمثّل بتأثيره على مكانة وسمعة البنك في السوق[5].

مما سبق نستنتج أنّ مخاطر السيولة في البنوك تنبع من عجز البنك عن تلبية التزاماتها النقدية في مواعيدها المحددة، ويمكن أن تكون نتيجة لعدم القدرة على تلبية الاحتياجات المالية الفورية، سواء بسبب سوء التقدير في إدارة الموارد أو ضعف التخطيط السيولي في الفترات القصيرة والمتوسطة، تتسبب هذه المخاطر في عدم التنسيق بين الأصول والخصوم، مع تأثير إضافي من الأزمات الاقتصادية وتقلبات أسواق رأس المال، إضافة إلى ارتفاع تكاليف الاقتراض في ظروف ضغط على السيولة، مما يمكن أن يؤثر على سمعة البنك واستقراره في السوق المالية.

---

[1] فرح يعقوب، إدارة مخاطر السيولة في القطاع المصرفي، مذكرة ماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2017، ص: 35.

[2] عمان أحمد، دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المركز الجامعي إيليزي، العدد: 03، 2019، ص: 183

[3] Thi-Dieu Linh NGUYEN, "Liquidité, Risque et Profit Des Banques.Application Aux Systèmes Bancaires de Paysde La Zone Euro, document de recherche," Université de Rennes 1, France, 2014, CREM, p: 4.

[4] -Banque d'Algérie,L'instruction N°07-2011 Du 21 Décembre 2011 Portant Coefficient de Liquidité Des Banques et Des Etablissements Financiers," accessed November 29, 2021, https://www.bank-of-algeria.dz/.

[5] حمود قاسم محمد، تحليل مدى تركيز وتنويع محفظة القروض باستخدام نموذج هيرشمان- هيفندال، وأثرهما على عائد ومخاطرة المصرف، رسالة ماجستير في العلوم الماليّة والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، كربلاء، 2019، ص ص: 50-51.

رابعا: العوامل والأسباب الّتي تؤدّي إلى مخاطر السّيولة. وتتمثّل في:

1. الأسباب: وتتمثّل في الأسباب المتعلقة بجانب الالتزامات، والمتعلقة بجانب الأصول كما يلي:[1]

1.1. الأسباب المتعلّقة بجانب الالتزامات: وتتمثّل في عدم قدرة البنك على مواجهة الطلّبات الكبيرة، وغير المتوقعة لعمليات السّحب على الودائع من طرف المودعين، وبالتالي يلجأ إلى بيع أصوله بأسعار تقلّ بكثير عن قيمتها الحقيقية وهذا ما يعرّضه لمخاطر الإفلاس وإغلاق أبوابه، خاصّة أنّه في مثل هذه الظّروف يصعب عليه أن يجد من يقرضه.

2.1. الأسباب المتعلّقة بجانب الأصول: وتتمثّل في الطّلبات غير العادية الّتي يواجهها البنك لتنفيذ تعهّداته الائتمانية، وبالتالي تظهر مخاطر السّيولة إذا زادت طلبات تنفيذ التعهّدات الائتمانية عما تتوقّعه هذه البنوك؛ لأنّه بمجرّد تقديم هذه الطّلبات يكون لزاما على البنك أن يمنح القرض فورا، الأمر الّذي قد يعرّضه لخطر السّيولة إذا لم تتوفر لديه النقدية الكافية لمواجهة هذه الطلّبات.

2. العوامل: تتحقّق مخاطر السّيولة نتيجة لعوامل داخلية وأخرى خارجية على النحو التالي:[2]

1.2. العوامل الداخلية: وتتمثّل في.

- ضعف تخطيط السّيولة من حيث آجال الاستحقاق.
- سوء توزيع الأصول على الاستخدامات المتفاوتة، وإمكانية التحوّل لأرصدة سائلة.
- عدم اتّخاذ الاحتياطات اللّازمة في حالة التحوّل المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات حقيقية، كما يجب الوفاء بقيمتها في ظلّ عدم وجود موارد سائلة كافية.

2.2. العوامل الخارجية: ومن أهمّها.

- حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الّذي يطرأ على الاقتصاد الوطني، وما يتبعه من تعثر لبعض المشروعات مع عدم قدرتها على سداد التزاماتها للبنوك الدائنة في آجال استحقاقها.
- الأزمات الحادّة الّتي تنشأ بأسواق المال.

المطلب الثالث: مخاطر السّوق.

تتعرض البنوك التجارية لعدة تحديات قد تؤثر على سير أعمالها وأرباحها بشكل كبير، ومن بين هذه التحديات، تأتي مخاطر السوق كواحدة من الجوانب الحيوية التي يجب على أي بنك مراقبتها بعناية.

[1] البدوي عبد الحافظ السيد، إدارة الأسواق والمؤسسات الماليّة نظرة معاصرة، توزيع دار الفكر العربي، مصر، 1999، ص: 321.

[2] الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك- منهج علمي وتطبيقي عملي، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر 2005، ص ص: 113 - 114

أولا: تعريف مخاطر السّوق.

وتعرّف بأنّها الخسائر الّتي قد يتعرّض لها البنك نتيجة احتفاظه بمراكزَ مالية داخل وخارج الميزانية وبسبب حدوث تغيرات في أسعار السّوق[1]. وهي مخاطر الانحرافات السّلبية لقيمة مراقبة لتحركات السوق لمحفظة التداول أثناء الفترة المطلوبة لتصفية المعاملات[2].

وتعرف بأنّها الخسارة الّتي يمكن أن تحدث جراء تغيرّات غير متوقّعة في القيمة السّوقية للأدوات الماليّة، وتشمل (مخاطر معدل الفائدة، مخاطر سعر الصرف، مخاطر تغيرات أسعار الأسهم إضافة إلى المخاطر المرتبطة بأسعار المواد الأوّلية).[3]

نستنتج من التّعاريف السّابقة أنّ مخاطر السوق في البنوك تشير إلى التحديات والتقلبات التي يتعرض لها البنك نتيجة لتغيرات في أسعار الأصول والسلع، بما في ذلك الأوراق المالية، هذه التغيرات قد تكون معاكسة لمصلحة البنك، مما يؤثر على أنشطته وأرباحه، كما تشمل مخاطر السوق أيضاً التقلبات غير المتوقعة في الأسواق المالية، والتغيرات في أسعار الصرف، والتقلبات في أسعار الفائدة.

تندرج ضمن مخاطر السّوق عدّة أنواع وفروع، تتمثّل في مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصرف، ومخاطر أسعار الأوراق الماليّة ومخاطر أسعار السّلع، وكلّ هذه الأنواع لها تأثير سلبي على الوضع المالي، وينتج عنها:

1. مخاطر سعر الفائدة: تعدّ مخاطر سعر الفائدة جزءا طبيعيا من الأعمال البنكية، ويمكن إيجازها كالتالي:

1.1. تعريف مخاطر أسعار الفائدة: تعرّف مخاطر أسعار الفائدة بصيغ مختلفة، فبعضهم يعرّفها بأنّها الحالة المالية للبنك لتغيرّات مضادة في أسعار الفائدة، ويذهب بعضهم الآخر إلى القول إنّ مخاطرة سعر الفائدة هي المخاطرة الناتجة عن تعرّض البنك للخسائر نتيجة لتحركات معاكسة في أسعار الفائدة، الّتي يكون لها أثر سلبي على عوائد البنك والقيمة الاقتصادية لموجوداته[4]. وعُرّفت على أنّها تلك المخاطر الّتي لها أحد أكبر التأثيرات من حيث الدخل المحتمل للوسطاء الماليين، وهي تأتي من عدم تطابق الاستحقاق بين الأصل (قروض، إيجار، استثمارات... الخ) والمطلوبات (ودائع العملاء، الديون ...الخ)[5].

إنّ خطر سعر الفائدة مرتبط مباشرة بعملية تحويل ديون أو قروض قصيرة الأجل إلى قروض طويلة الأجل،

---

[1] عبيد رامي يوسف، إطار مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، الطبعة الأولى، صندوق النقد الدولي، 2020، ص ص: 4-5.

[2] حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر، أفراد إدارات، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص: 203.

[3] أوصغير الويزة، مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل – مجموعة سوسيتي جنرال نموذجا، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد: 6، العدد: 1، 17-06-2021، ص: 71

[4] الربيعي حاكم محسن وراضي حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء المالي والمخاطرة، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص: 108.

[5] دحدوح نجيب ودبي علي، مرجع سبق ذكره، ص: 309.

كون البنك يتعرض لانخفاض أو تدهور فائدته في حالة ارتفاع سعر الفائدة، ومن ثم ينخفض الناتج البنكي الصافي بسبب التبديل السريع للديون، وبسبب ضيق هوامش الفائدة على القروض الجارية وارتفاع تكلفتها المتوسّطة. وتمسّ مخاطر سعر الفائدة كلّ المتعاملين في المصارف، سواء كانوا مقرضين أو مقترضين فالمقرض يتحمل خطر انخفاض عوائده إذا انخفضت معدّلات الفائدة، أما المقرض فيتحمل ارتفاع تكاليف ديونه بارتفاعها[1].

يمكن القول إن مخاطر أسعار الفائدة تتعلق بتأثيرات مالية ناتجة عن تغيرات معاكسة في أسعار الفائدة، مما يؤدي إلى تكبد خسائر قد تؤثر سلبًا على السيرورة المالية للبنك، ويعود أصل هذه المخاطر إلى عدم تكامل بين الأصول والالتزامات المالية، مما يخلق تحديات في إدارة الأصول والالتزامات بفعالية.

2.1. مصادر ومكونّات مخاطر أسعار الفائدة: وتتمثّل في.

1.2.1. مخاطر إعادة التّسعير: وتكون بسبب التفاوت الزمني للآجال، وإعادة تقييم الأصول والخصوم والبنود خارج الميزانية، أي تنشأ من فروق التوقيت في الاستحقاق، وإعادة التّسعير للأصول والخصوم[2].

2.2.1. مخاطر تبديل منحنى العائد: وهو أن يعرض عدم تطابق إعادة تسعير البنك للتّغيرات في منحدر وشكل منحنى العائد، وهو ما يمكن أن يكون له أثارا سلبية على دخل البنك والقيمة الاقتصادية[3].

3.2.1. مخاطر السّعر أو الخطر الرأسمالي لسعر الفائدة: تنشأ مخاطر السّعر عندما ترتفع أسعار الفائدة، مما يؤدّي إلى انخفاض القيّم السّوقية لمعظم السّندات والقروض ذات أسعار الفائدة الثابتة (أي بتناسب عكسي)، فإذا أراد البنك بيع هذه الأدوات الماليّة في السّوق خلال فترة ارتفاع أسعار الفائدة، فإنّه يجب أن يكون مستعدّا لتحمّل الخسائر الرأسمالية[4].

4.2.1. مخاطر الأساس: تعتبر مخاطر الأساس هي الاختلافات بين السعر الفعلي والسعر المستقبلي، وتحدث عندما لا يكون هناك ارتباط كامل بين التغييرات في أسعار الفائدة على الموجودات والمطلوبات.[5]

5.2.1. مخاطر الخيار: هي المخاطر الناتجة عن إعطاء حقّ للمقترض بأن يسدّد قيمة قرضه قبل تاريخ الاستحقاق، كأن يقوم البنك بشراء سند دين بفائدة تعاقدية محدّدة مع حق الاستدعاء، ثم تقرر الجهة المقترضة المصدرة لهذا السند سداد قيمته قبل تاريخ الاستحقاق، وفي حالة حدوث انخفاض في سعر الفائدة الجاري في

---

[1] خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتّجاريّة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009، ص: 07.

[2] منصور بشرى يحيى، تقييم أثر مخاطر سعر الفائدة ومخاطر راس المال على الاستقرار المصرفي اليمني، دراسة قياسية على البنوك التّجاريّة اليمنية، المجلة العلمية للدراسات التّجاريّة والبيئية المجلد: 9، العدد: 01، 01-06-2018، ص: 413.

[3] نفس المرجع، ص: 414.

[4] عبود رهم محمد، إدارة مخاطر سعر الفائدة والتحوط منها باستخدام العقود الآجلة، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد: 35، العدد: 6، 2013، ص: 284

[5] Quémard Jean-Luc, Golitin Valerie, "Interest Rate Risk in the French Banking System," Banque de France, Financial Stability Review, 2005. p: 83.

السّوق؛ فإنّ البنك سوف يواجه نقصا في عائد الفائدة نتيجة اضطراره لإعادة توظيف قيمة هذا السّند في مجالات أخرى بفائدة أقل[1].

2. **مخاطر أسعار الصّرف**: يقصد بخطر سعر الصّرف هو الضّرر الّذي يلحق بالنتائج الماليّة للمؤسّسات ذات العلاقات التّجاريّة مع الخارج جراء التقلّبات في أسعار صرف عملات التقويم والدّفع لنشاطات تلك المؤسّسات[2]. هذا الخطر ناجم عن الخسارة الممكن حدوثها خلال التّغيرات المختلفة في أسعار الصّرف، ويكون هذا في حال وجود جزء من ميزانية البنك محرّرا بعملات أجنبية، بحيث يترتّب عن ذلك ربح أو خسارة يؤثّر على النتائج المصرفية، حيث يكون البنك أمام وضعيتين؛ أي تكون الحقوق (القروض الممنوحة) بالعملة الأجنبية أقلّ من ديون العملة نفسها، فيكون البنك في وضعية جيدة إذا ارتفع سعر الصّرف، أو في وضعية سيئة إذا كان العكس.

أما إذا كانت الحقوق أكبر من الدّيون فيكون في وضعية سيئة، هذا إذا انخفض سعر الصّرف وفي وضعية جيدة إذا ارتفع[3].

إنّ خطر الصّرف تنشأ من تغير سعر صرف العملات مما يؤدي إلى فقد جزء من أصولها، كما يمكن أن يترجم خطر سعر الصرف كخطر تجاري عندما يرتبط بعمليات الاستيراد والتصدير المحققة بالعملة الصعبة.[4]

وبناءً على ذلك؛ يمكن القول إنّ مخاطر سعر الصرف تشير إلى الاحتمالات التي قد تؤثر على إيرادات البنك ورأس ماله سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل، كما يتسبب التغير في سعر الصرف في تغييرات في نشاط البنك، مما يؤدي إلى احتمالية خسارة مالية، في حين تكمن هذه المخاطر من إعادة تقييم دقيق لقيمة الأصول والالتزامات باستخدام العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية.

المطلب الرابع: مخاطر رأس المال

تتمثّل مخاطر رأس المال في ما يلي:

أولا. مخاطر رأس المال:

تمثّل مخاطر رأس المال احتمال عدم قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات حينما يواجه حقوق سالبة ويتحدّد صافي حقوق الملكية بالفرق بين القيمة السّوقية للأصول والقيمة السوقية للخصوم، وهكذا فإن مخاطر

[1] شاوش اخوان سهام، النماذج المستخدمة لقياس وإدارة مخاطر سعر الفائدة وأثرها على ربحية البنوك التّجاريّة، مجلة العلوم الانسانية، المجلد: 17، العدد: 2، 31-12-2017، ص: 441.

[2] قادري علاء الدين، العملات الأجنبية وإدارة مخاطر سعر الصرف، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد: 9، العدد: 9، 31-12-2014، ص: 120.

[3] مولاي أمينة وميمون كافي، تسيير مخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة المجلد: 6، العدد: 1، 5-6-2021، ص: 428.

[4] فالي نبيلة أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد: 08، العدد: 01، 2023، ص: 457.

رأس المال تشير إلى الانخفاض الكبير في صافي قيمة الأصول[1].

إنّ مخاطرة رأس المال لا تعدّ مخاطرة مستقلة أو منفصلة بحدّ ذاتها، بل إنّها كل المخاطر البنكية الّتي تتدخل فيها بصيغة أو بأخرى، وتتأثّر برأسمال البنك ومن ثم بملاءته، وهكذا يصبح البنك بسببها عديم الملاءة ويفشل، ويكون البنك عديم الملاءة حين يكون له صافي ثروة سالبة أو حقوق مساهمين سالبة.

يمثل صافي الثروة الاقتصادية للبنك الفرق بين القيمة الاقتصادية لموجداته ومطلوباته، لهذا فإنّ مخاطرَ رأس المال تشير إلى الانخفاض المحتمل في القيمة السوقية للموجودات بأقلّ من القيمة السّوقية للمطلوبات. ومنه فمخاطرة رأس المال هي نتيجة الرافعة ونوعية الموجودات، وكل مخاطر البنوك الأخرى وأنّ المخاطرة الكبرى الّتي يرغب بتحملها البنك تعني كبر حجم رأس المال المطلوب[2].

– **أثار مخاطر رأس المال**: تنشأ مخاطر رأس المال (مخاطر الملاءة الماليّة)، عندما يكون رأس مال البنك غير قادر على تغطية الخسائر الّتي تتولّد نتيجة تعرض البنك للمخاطر المختلفة. وعليه فإنّ البنك الّذي يتحمل قدرا كبيرا في المخاطر، من الممكن أن يعجز عن الوفاء بالالتزامات ويفشل. ومن الناحية التّشغيلية فإنّ فشل البنك يرجع إلى التدّفقات النقدية الخاصة بمدفوعات خدمة الدّين والقروض الجديدة ومبيعات الأصول، حيث تكون غير كافية لتلبية التدفقات النقدية الخارجة الملتزم بها البنك لمقابلة نفقات التشغيل، وسحب الودائع، والاستحقاقات الخاصة بالتزامات الديون[3].

ومنه؛ يمكن القول إنّ مخاطر رأس المال تتضمن مدى قدرة رأس المال على التكيف مع خسائر الأصول دون أن تتأثر ملاءته المالية بشكل أو بأخر، كما تشمل مخاطر رأس مال البنك مجموعة من التحديات والفرص التي قد تؤثر على استقرار البنك، في حين تعتمد القدرة المالية للبنك على عوامل متنوعة مثل تقلبات السوق، والتغيرات في الظروف الاقتصادية، وضعف أداء الأصول، وارتفاع التكاليف، والمتغيرات القانونية، وغيرها.

[1] بيشي إسماعيل ومصيطفى عبد اللطيف، دور رأس المال للبنوك التّجاريّة في تدنيه المخاطر المصرفية دراسة حالة، البنك الوطني الجزائري وبنك البركة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد: 4، العدد: 3، 13-01-2019، ص: 356.

[2] راشد الشمري الصادق، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التّجاريّة، الطبعة العربية، درا اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص ص: 96–97.

[3] محمد أحمد جمعان نجاة، نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات الماليّة بالتطبيق على البنوك اليمنية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، اليمن، العدد:17، 2017، ص: 183

المبحث الثالث:

إدارة المخاطر الماليّة في البنوك.

لإدارة المخاطر الماليّة أهميّة ودور كبيرين في مواجهة التحديات المالية الّتي تتعرّض لها البنوك، فهي تقوم بتحليل وقياس ودراسة مختلف أنواع المخاطر التي يمكن أن تؤثر على أداء البنك واستقراره، ومن ثم إدارتها. ولفهم الدور الّذي تقوم به إدارة المخاطر الماليّة لابدّ من التطرّق إلى مفاهيمها.

المطلب الأوّل: ماهية إدارة المخاطر الماليّة.

أصبحت إدارة المخاطر في البنوك أمرًا أساسيًا لتحديد مدى قوة البنك وقدرته على التكيف مع التحديات المالية. لذا، سنقوم في هذا المطلب بالتطرق إلى المفاهيم المتعلقة بإدارة المخاطر المالية، حيث تلعب هذه العملية دورًا حاسمًا في تحقيق استقرار البنوك التجارية.

أولا: مفهوم إدارة المخاطر الماليّة.

إدارة المخاطر المالية: هي عملية تحديد المخاطر وتحليلها واتخاذ قرارات الاستثمار بناء على قبولها أو تخفيفها، يمكن أن تكون هذه المخاطر كمية أو نوعية، ومن مهمة المدير المالي استخدام الأدوات المالية المتاحة للتحوط وحماية الأعمال التجارية للبنك من هذه المخاطر. ففي القطاع المصرفي وعلى سبيل المثال، فإن اتفاقيات بازل تعتبر مجموعة من اللوائح التي اعتمدتها البنوك الدولية لمساعدتها في تتبع والإبلاغ والكشف عن المخاطر الائتمانية والتسويقية والتشغيلية التي تهدد البنك[1].

كما ترتكز الصناعة المصرفية في مضمونها على فن إدارة المخاطر، وبدون المخاطر، نقل الأرباح أو تنعدم، فكلما قبل البنك أن يتعرض لقدر أكبر من المخاطر نجح في تحقيق جانب أكبر من الأرباح، ومن هنا تأتي أهمية اكتشاف المصرفين لمخاطر عملهم، ليس لتجنبها بل للعمل على احتوائها بذكاء لتعظيم العائد على الاستثمارات الذي هو في النهاية المقياس الحقيقي للنجاح، وعليه فإن حسن إدارة المخاطر المالية يشمل المرور بأربعة مراحل:[2]

- تعريف المخاطر التي يتعرض لها العمل المصرفي.
- القدرة على قياس تلك المخاطر بصفة مستمرة من خلال نظم معلومات ملائمة.
- اختيار المخاطر التي يرغب البنك في التعرض لها.

[1] Articles and blogs from Stafford global Online Academic Learning, article " What is Financial Risk Management?", available at: https://www.staffordglobal.org/articles-and-blogs/finance-articles-blogs/what-is-financial-risk-management/, page consulted on: 05/11/2023.

[2] شعبان فرج وأخرون، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، دار الوراق للنشر والتزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2023، ص: 147

– مراقبة الإدارة لتلك المخاطر وقياسها بمعايير مناسبة واتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب لتعظيم العائد مقابل تحجيم المخاطر، وهو جهد متواصل لا ينتهي ويمثل صميم العمل المصرفي.

خلاصة القول؛ إنّ إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية تسعى إلى زيادة قيمة الأصول عبر تحسين العلاقة بين العوائد المتوقعة ومستوى المخاطر، يتضمن هذا التحسين متابعة وتحليل المخاطر باستمرار في إطار مؤسسي مصرفي، باستخدام الأدوات والتقنيات المناسبة، مما يساهم في حماية البنك من التحديات المالية.

ثانيا: أهداف إدارة المخاطر الماليّة.

يطرح معظم الباحثين الأهداف الحقيقية الّتي تسعى إليها إدارة المخاطر الماليّة وهي كالتالي[1]:

– وجود البنك كمؤسّسة قائمة وعاملة في الاقتصاد لضمان الاستمرارية.

– ضمان كفاية الموارد عند حدوث الخسارة، وتخفيف تأثيرات الخطر لتفادي الوصول إلى الإفلاس.

– استقرار التدفقات النقدية، يعطي ميزة للبنك عن منافيسها، إذ يجنّبها مفاجآت تقلب العوائد، ويقلّل من احتمال إخفاقها.

– استقرار التدفقات النقدية بسبب سياسة التحوط، وإدارة المخاطر يزيد من درجة الثقة للبنك، ويؤدّي بها إلى تحسين التصنيف الائتماني.

– حماية المتعاملين أو الزبائن، فالدائنون سوف يزيد اطمئنانهم بإمكانية سداد ديونهم، والعملاء يستفيدون من استقرار أسعار منتجاتهم.

ومنه، إنّ الهدف من إدارة المخاطر الماليّة هو إدارة كافة المخاطر المتعلقة بالبنك ومعالجته في الوقت المناسب وبأقل الأضرّار، ويعدّ أيضا أحد ركائز الرقابة الداخلية المعتمدة لضمان الاستقرار، والسير الحسن، والمساعدة في اتخاذ القرار المناسب والملائم.

ثالثا: وظائف إدارة المخاطر الماليّة.

تتمثل وظائف إدارة المخاطر في البنوك التّجاريّة فيما يلي:[2]

1. تزود إدارة المخاطر البنوك بنظرة أفضل للمستقبل، لهذا تنبع أهمية إدارة المخاطر من حقيقة أنها بدونها سوف يكون تنفيذ الإستراتجية مقصورا على قواعد إرشادية تجارية، دون النظر إلى المفاضلة بين العائد والمخاطرة.
2. إن التحكم في المخاطرة عامل رئيسي في الربحية والميزة التنافسية، لأن من أسباب قياس المخاطر أنها تولد

[1] براني أبو شهد عبد الناصر، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص: 211.

[2] هاني منال، إتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 1، العدد: 16، 2017، ص: 308-309.

تكاليف مستقبلية يجب أن تقدر، وبالتحكم في هذه التكاليف إسهام في الدخل الحالي والمستقبلي، فالمخاطر كتكاليف يجب أن تحمل على العملاء .

3. تشمل إدارة المخاطر ليس فقط التحوط من المخاطر ما إن تم إتخاذ القرارات، لكنها يجب أن تؤثر في عملية إتخاذ القرار فالتحدي هو رصد المخاطر الممكنة قبل إتخاذ القرار وليس بعدها .

4. إن العلم بالمخاطر يسمح للبنوك بتسعيرها فإدارة المخاطر لها ارتباط وثيق بقرارات التسعير.

رابعا: خطوات إدارة المخاطر الماليّة.

يمكن تحديد أربع خطوات لإدارة المخاطر الماليّة وتتمثّل فيما يلي:

1. **تحديد المخاطر**: من أجل إدارة المخاطر الماليّة لابدّ أولا من تحديد هذه المخاطر، في حين أن كل منتج أو خدمة يقدمّها البنك تنطوي عليها عدة مخاطر. على سبيل المثال هناك ثلاثة أنواع من المخاطر في حالة منح القرض وهي: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة. وأنّ تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرّة، ويجب أن نفهم المخاطر على مستوى كل عملية وعلى مستوى المحفظة ككل[1].

2. **تقييم المخاطر**: يستخدم تقييم المخاطر كأداة تخطيط، ويجب أن يعطي صورة شاملة عنها، فبعد تحديد المخاطر ينبغي القيام بقياسها وتقييمها للوقوف على احتمالات الخسارة، مع ترتيبها وفقا لجسامتها من حيث كونها مخاطر مرتفعة، أو متوسّطة، أو ضعيفة، لاتّخاذ التدابير اللازمة للتعامل معها، حيث إنّ كل نوع من المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي: حجمه، مدّته، واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر. وأنّ القياس الصّحيح هو الّذي يتمّ في الوقت المناسب ويكون على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لإدارة المخاطر[2].

3. **ضبط المخاطر**: بعد تحديد وقياس المخاطر تقوم هذه الخطوة (الثالثة) بضبط المخاطر، حيث نجد ثلاث طرق أساسة لضبط المخاطر المهمة وهي:[3]

- تجنّب، أو وضع حدود على بعض النشاطات، أو تقليل الخطر، أو إلغاء أثر هذه المخاطر.

يجب على البنوك أن تقوم بوضع حدود للمخاطر من خلال السياسات والمعايير والإجراءات الّتي تبين المسؤولية والصلاحية.

---

[1] حدو أمال، دور الحوكمة في إدارة المخاطر والوقاية من الأزمات الماليّة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، فرع علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتّجاريّة وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2019، ص: 74.

[2] بدران أحمد جابر، الشروط وعلوم الصكوك- دراسة الصكوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق، دار النشر للجامعات، مصر، 2017، ص: 70.

[3] بهناس العباس، إدارة المخاطر المصرفية في ظل الاصلاح المصرفي الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد: 5، العدد: 1، 2012، ص: 177.

4. **مراقبة المخاطر**: على البنوك أن تسعى على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادرا على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك[1].

إن جوهر إدارة المخاطر المالية للبنك هو إنشاء نظام تقارير فعال لتحليل وتقييم التغيرات السلبية في حالة المخاطر، وهو ينطوي على بذل جهود لتحديد المخاطر المحتملة وتقييمها بدقة لتحديد حجمها واحتمال حدوثها. وبناءً على هذا التقييم، يتم التحكم في المخاطر من خلال اعتماد السياسات والاستراتيجيات المناسبة للاستجابة لها. وبعدها تكون مراقبة منتظمة للتحقق من فعالية التدابير المتخذة.

المطلب الثاني: إدارة وقياس مخاطر الائتمان.

بعد التطرّق إلى مفهوم إدارة المخاطر الماليّة، والمفاهيم المتعلقة بها سنتطرّق في هذا المطلب إلى إدارة المخاطر الائتمانية، ومؤشّرات وطرق قياسها.

أولا: إدارة مخاطر الائتمان

إذا كانت إدارة المخاطر البنكية تشمل تعريف المخاطرة وتحليلها والتخطيط الدقيق، بالإضافة إلى اتخاذ القرار المناسب مع ضرورة مراجعة النتائج، فإن إدارة المخاطر الائتمانية جزء لا يتجزأ منها. إن الغرض الرئيسي لإدارة مخاطر الائتمان هو تعظيم معدل العائد حسب المخاطر مع الحفاظ على الحد المسموح بيه من المخاطر، إذ تقوم المصارف بتطوير عمل إدارة مخاطر الائتمان للحد من آثار المخاطر التي تواجهها وإدارتها بشكل يضمن التخفيف من الخسائر التي تواجه المصرف، وينبغي على إدارة المخاطر الإبلاغ ومراقبة تلك المخاطر ومحاولة قياسها إذا كانت قابلة للقياس لمحاولة تفادي الأضرار المترتبة عنها.[2]

ومنه نستنتج أنّ الإدارة الفعّالة للمخاطر الائتمانية تقوم بثلاث وظائف مُتكاملة مع بعضها البعض وهي[3]:

- وظيفة وقائية للوقاية من المخاطر المتوقّعة، أو الّتي يمكن توقعها قبل حدوثها.
- وظيفة استكشافيه لكشف المشاكل في حالة حدوثها، والتعرّف على النتائج غير مرغوب فيها، ودراسة مدى شدة تأثيرها.
- وظيفة تصحيحيّة لتدارك آثار المخاطر المكتشفة، وتلفها، وتعمل على عدم تكرارها.

---

[1] ا شقيري نوري موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 304.

[2] أياد طاهر محمد وأحمد الطالب حميد، إدارة مخاطر الائتمان وانعكاسها على معدل عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: 66، 2021، ص: 227.

[3] دار السبع مختارية، إدارة الائتمان في النظام المصرفي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم قانونية، فرع قانون البنوك، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بلعباس، 2018، ص: 20.

1. ضوابط الائتمان المصرفي: وتتمثل في ما يلي:[1]

من المتعارف عليه في إطار السّياسة الائتمانية أن قرار الموافقة أو رفض الائتمان هي عملية جوهرية تقوم بها البنوك من خلال دراسة وتحليل مجموعة المستندات، تبدأ بدارسة وتحليل الملف الائتماني لطالب الائتمان، وما تقوم به من استعلام مصرفي حول العميل (المقترض). فقبل موافقة البنك على منح الائتمان لأي عميل (مؤسّسة أو شخص)؛ فإنّه يتعيّن عليه الحصول على بيانات ومعلومات كافية عن القرض، وعن العميل ذاته والمشروع المموّل، على أن يتمّ تحليل هذه البيانات، وتلك المعلومات لاستخدامها كأساس لمنح الائتمان.

1.1. الاستعلام في إدارة الائتمان: إنّ إدارة الائتمان تستند في قرارها الائتماني على معلومات ومستندات تحصل عليها من الملف الائتماني، فالاستعلام المصرفي لطالب الائتمان يتمّ أوّلا من خلال التحليل الّذي سوف تجريه إدارة الائتمان، وثانيا لتجعل قرارها الائتماني يتسمّ بالموضوعية تفاديا للمخاطر المتوقّع حدوثها، وهذا ما يتمّ تناوله فيما يلي:

المرحلة الأوّلى لمنح الائتمان: تمرّ عملية البدء في منح الائتمان بعدّة مراحل، وذلك اعتبارا من تقدّم العميل لطلب القرض، ثم المقابلة الشّخصية مع العميل، مرورا بالاستعلام عنه، وجمع البيانات اللّازمة جراء التّحليل الائتماني بغرض إعداد مذكرة الائتمان حتى يتسنى اتخاذ القرار الائتماني السّليم، من حيث قيمة التّسهيلات الائتمانية المطلوبة، وأساليب تمويلها بما يتناسب مع الغرض من منح الائتمان وطريقة سداده، وذلك في إطار شروط وضوابط المنح، وبما يسمح بمتابعة استخدام التّسهيلات، ويلزم في هذا الإطار تجميع البيانات وفقا لشروط وضوابط وأساسات الموافقة الائتمانية.

كما أنّ المعلومات التاريخية الّتي تمّ الحصول عليها من المرحلة السّابقة هي المادة الأساسة للتّحليل، حيث توفّر هذه المعلومات مؤشّرات عن مدي قدرة المؤسّسة على الاستفادة من أصولها، ومدى الكفاية الّتي أُديرت بها هذه الأصول لأجل توليد الدخل، كما تقدّم المقارنة بين أدائها المالي، وأداء المؤسّسات المماثلة، ومدى القدرة التنافسية لها مع الآخرين في الصّناعة نفسها. وبشكل عام ينظر للنتائج الماليّة على أنّها حصيلة لمختلف القرارات المتّخذة داخل البنك في جميع مجالات نشاطها وإداراتها، وفي إطار هذه المرحلة يلزم على موظفي الائتمان الاستناد إلى نموذج من النماذج المعروفة لمعايير منح الائتمان، والّتي تحلّل مدي استحقاق المقترض للقرض المطلوب، والعمل على تقليل المخاطر إلى الحدّ الأدنى، وتوليد عائد أفضل[2].

[1] دار السبع مختارية مرجع سبق ذكره، ص ص 41-42.

[2] مهدي شيماء وسالم إبراهيم محمد، تقييم كفاءة معايير منح الائتمان وعلاقتها بالأداء المالي بالتطبيق على البنوك، مجلة البحوث الماليّة والتّجاريّة، المجلد: 2، العدد: 4، 2019، ص: 103.

المرحلة الثانية ما بعد منح الائتمان: تمر المرحلة الثانية ما بعد مرحلة منح الائتمان بعدة خطوات وهي[1]:

- استيفاء توقيعات العملاء على كافة العقود والضّمانات والتّهديدات المطلوبة للتّسهيل، وفق قرار السّلطة المختصّة، ونظام البنك وتسجيلها قبل أي استخدام بهدف التّسهيل.
- المتابعة والتحليل الدوري من استعلامات، وتحليلات مالية، وزيارات ميدانية، ومتابعة كاملة للنشاطات.
- قياس وتحليل للمخاطر السابق احتمالها مع التّنفيذ.
- المتابعة للتأكّد من سلامة هذه التّسهيلات، وعدم وجود بوادر تعثر في المشروع أو عناصر الائتمان.
- متابعة المشروع وضماناته، واستمراره، وتنفيذ البرامج المحدّدة ماليا، والتأكّد من التّحصيل.
- متابعة الجوانب المحيطة بالعملاء اقتصاديا وماليا وإداريا وفنيا للتعرّف على سلامة التّقرير السّابق بالدّراسات الّتي بُنيَ عليها التّسهيل من ظروف الإنتاج والتطوّر الفني والتكنولوجي والسّوق والأسعار. وتعتمد البنوك في متابعة العملاء على تقارير محاسبية ومالية ومتابعة للاستثمارات أثناء التنفيذ، سواء من مراقبي حسابات المؤسّسة أو خارجها.

المرحلة الثالثة التّحليلات الدّورية للمتابعة لحالات العملاء ومراكزهم الماليّة: ويتمّ على مدار فترة التّعامل، من خلال تحليل المراكز الماليّة، وإعداد تقارير دورية عن متابعة المحفظة الائتمانية لكافة العملاء، وزيارات المختصّين، ليس بغرض التّجديد وحده بل كأساس ائتماني هام لتحديد مدى قدرة العميل على سداد التزامه من قبل البنك وقبل الجهات الأخرى[2].

ثانيا: إدارة مخاطر الائتمان وفق لمتطلّبات لجنة بازل 2.

وضعت لجنة بازل 2 عدّة أساليب لقياس وإدارة مخاطر الائتمان، تأخذ في جانبها الأسلوب الّذي تتّبعه المؤسّسات الدّولية لتصنيف الائتمان، وفي جانب آخر تعتمد على القياس للتّصنيف الداخلي للمخاطر الائتمانية بشكل يسمح بالتّطبيق لجميع البنوك. فيمكن عرض طرق أو أساليب لحساب المخاطر الائتمانية كالتالي:

- الأسلوب المعياري (النمطي).
- أسلوب التّصنيف الداخلي.

1. الأسلوب المعياريّ (النمطي): تعتبر هذه الطّريقة المستخدمة في قياس المخاطر الائتمانية الأبسط لاحتساب متطلّبات رأس المال، وتستخدمها البنوك الّتي تمارس أنشطة غير معقّدة. وتتضمّن تصنيفا أدق للمخاطر، كما تتضمن توسيع إطار الرهونات لتغطية المخاطر الائتمانية، وذلك ضمن وسائل جديدة لتخفيف من مخاطرها،

[1] الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، الطبعة الثانية منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008، ص ص: 166-167.
[2] نفس المرجع، ص: 167.

وبالتالي تخفيف الأعباء الرأسمالية المرتبطة بها[1]. ففي إطار هذا المنهج المعياريّ، يساعد استخدام التقييمات الائتمانية الخارجية على التمييز بين المخاطر الائتمانية وفئاتها من القروض السّيادية، والالتزامات على البنوك الأخرى، قروض المشاريع، وكل فئة من هذه الفئات لها وزن مخاطرة، حيث يعتمد الوزن التّرجيحي لكل أصل ائتماني على التّصنيف الائتماني للقروض[2].

إنّ الأسلوب المعياريّ يتمحور حول تحديد مخاطر كافة الموجودات والمراكز خارج الميزانية، للخروج بمجموعة قيّم الموجودات المرجحة بالمخاطر. فمثلاً وزن مخاطر مرجح 100 %؛ يعني أنّ المركز المعرض للمخاطر قد تمّ اعتباره بالكامل لاحتساب الموجودات الخطرة المرجحة، والّتي تعني إذا تم ترجمته إلى رأس مال، فإنّه يساوي نسبة 8 % من قيمته. كذلك وزن مخاطر مرجح بنسبة 20 % سيؤدي إلى متطلبات رأسمال بمقدار 1.6%، والجدول الآتي يوضح الأوزان الترجيحية للمخاطر في ظل المقاربة المعيارية المطبقة على القروض الحكومية وغير الحكومية:[3]

الجدول رقم(1): سلم التنقيط المطبق على الهيئات الحكومية وغير الحكومية

	أوزان ترجيح المخاطر حسب التصنيف الائتماني					
الشريحة	**AAA, to,AA–**	**A+, to, A–**	**BBB+ to BBB–**	**BB+ to B–**	**أقل من B–**	**الغير المصنف**
ديون حكومية	%0	%20	%50	%100	%150	100%
البنوك(الخيار الأوّل)	%20	%50	%100	100%	%150	%100
البنوك(الخيار الثاني، الأجل القصير	20%	%50	%50	100%	150%	%50
المشاريع أو المؤسسات	%20	%100	%100		%150	%100

المصدر: بورقبة شوقي وزارقي هاجر، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دراسة تحليلية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص: 211

نلاحظ من خلال الجدول ترجيح الأصول بأوزان المخاطر طبقا لنوع المدين والموضحة كالتالي:

نجد أنّ الدّيون السّيادية أو الحكومية لها أوزان المخاطر المحددة من قبل وكالات التّصنيف الائتماني الخارجية تتراوح بين 0% إلى 150%. فنجد أن اقتراح لجنة بازل2 تؤكد على اعتماد التصنيف التقديري لهذه الحكومات، أمّا عن وضع ما يسمّى بالحدّ الأدنى للدّول، فلا ترغب اللجنة بوضعه؛ إذ أنّ الأوزان التّرجيحية المحددة بـ 0% يقصد بها أن نسبة تغطية للمخاطر المحتملة منعدمة، حيث إنّ القروض تتمتّع بأعلى درجات التنقيط، واسترجاع أصلالقرض، وفوائده، ومضمونه.

[1] العسالي جمال، مقررات لجنة بازل (I .II) قراءة لمختلف الجوانب الأساسية، مجلة الدراسات الاقتصادية، المجلد: 18، العدد: 2، 2007، ص: 11.

[2] جقريف على وحلوز فاطمة، إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتّجاريّة وعلوم التسيير جامعة قسنطينة 2، الجزائر يومي:21-22-2012، ص ص: 15- 16.

[3] الكراسة إبراهيم، أطر أساسيات ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبوظبي، 2010، ص ص: 10-11.

كما نلاحظ أنّ المستوى الأوّل: (AAA) ممتاز وهي أعلى درجة لتقييم الملاءة الائتمانية للعميل لطالب القرض، حيث يتمتعّ هذا الأخير بالقدرة الكبيرة على السّداد، أما بالنسبة للمستوى الثاني فهو جيد جدا (AA)، أي تقييما جيدا للملاءة، حيث يستطيع صاحب الائتمان القدرة على سداد التزاماته في تاريخ الاستحقاق، وهي لا تختلف عن الّتي قبلها، أما المستوى الثالث (A) فهو جيّد يعبّر عن درجة جيدة من الملاءة، حيث يتمتّع صاحبها بقدرة عالية من الوفاء بالالتزامات، إلا أنّها أكثر عرضة للتغيرات الفجائية في الأوضاع الاقتصادية والماليّة. لكن المستوى الرابع (BBB) مقبول، وهي درجة مرضية للملاءة إلا أنّها تؤثر عليها الأوضاع الاقتصادية والماليّة المفاجئة، والّتي تؤثّر على عدم قدرة العميل على السّداد. إلا أنّ المستوى الخامس مقبول بحذر (BB) فهو يعبّر على عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات في تاريخ استحقاقها، وبالتالي تكون التزامات العميل في منطقة حرجة ومكتظة بالمخاطر الائتمانية. أمّا المستوى السادس (B)؛ أي أنّ زيادة الشّكوك في عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات، ولا يوجد حماية كافية لهذه الالتزامات في حالة الظّروف المفاجئة، كما تبيّن أن هذه الحالة أكثر عرضة للمخاطر الائتمانية عن سابقتها[1].

2. **أسلوب التّصنيف الداخليّ**: يعدّ هذا الأسلوب بمثابة نظام مصمم خصيصا للبنك ويعكس منهجية وممارسات البنك في إدارة أنواع المخاطر المختلفة الّتي يتعرض لها، ويمكن للبنوك الّتي تحصل على موافقة السلطة الرقابية لتطبيق أسلوب التصنيف الداخلي والّتي تستوفي الحد الأدنى من الشروط والمتطلبات أن تصبح مؤهلة للاعتماد على تقديراتها الذاتية في قياس مكونات المخاطر الائتمانية لاحتساب متطلبات رأس المال اللازمة لمواجهة تلك المخاطر، وتتضمن هذه المكونات احتمالات التعثر (PD)، والخسارة عند التعثر (LGD)، وقيمة المديونية عند التعثر (EAD)، وأجل الاستحقاق (M)[2].

وفي ظل هذا الأسلوب تم تقسيمه إلى أسلوبين في التقييم هما:[3]

1.2. **الأسلوب الأساسي الداخليّ**: وهو أسلوب يخول للبنوك تقدير الملاءة الماليّة للمقترض عن طريق معايير محدّدة، حيث يتم ترجمة ملاءة المقترض إلى تقديرات لتحديد الخسائر المستقبلية الممكنة الّتي يرتكز عليها الحدّ الأدنى لمتطلّبات رأس المال.

2.2. **الأسلوب التّصنيفي الداخليّ المتقدّم**: وهو الأسلوب الّذي تعتمده البنوك لنفسها في حساب تقديراتها

[1] بورقبة شوقي وزرارقي هاجر، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دراسة تحليلية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص ص: 212-213.

[2] مهدي شيماء وسالم إبراهيم محمد، أساليب قياس لجنة بازل II لمخاطر الائتمان وعلاقتها بأداء البنوك التّجاريّة المصرية، مجلة البحوث الماليّة والتّجاريّة، المجلد: 1، العدد:4، 2019، ص: 164.

3 بوعيشاوي يوسف وعليش فطيمة، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات بازل 1، 2، 3، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد: 20، العدد: 1، 2019، ص: 84.

لاحتمال العجز عن السّداد، أو الخسارة عند عدم السّداد، والتعرّض عند التعثّر، وآجال التّسهيلات الائتمانية.

وتُقاس الخسارة المتوقعة (EL) للبنوك والشركات وفق العلاقة التالية[1]:

$$EL = PD \times EAD \times LGD$$

حيث:

EL: الخسارة المتوقعة لمخاطر الائتمان.

PD: احتمال التعثر عن الدفع.

EAD: التعرّض عند التعثّر.

LGD: الخسارة عند حدوث التعثّر.

بحيث تمثّل:[2]

PD: احتمال التعثّر عن الدفع، وهو يقيس احتمال تعثّر العميل عن سداد قيمة الائتمان خلال فترة زمنية معيّنة، وتعتمد البنوك لتحديد احتمال التعثّر على تصنيف مؤسّسات التقييم الدّولي، وكذلك على معلومات أخرى حول المركز المالي للعميل، ووضعية القطاع الّذي ينتمي إليه.

EAD: التعرّض عند التعثّر، تقيس مبلغ التسهيلات الّتي ستسحب إذا حدث التعثّر.

LGD: الخسارة عند حدوث التعثّر، هي الخسائر المتحقّقة بعد تعثّر العميل وتتحقق على أساس نسبة من إجمالي المبلغ مطروح منه نسبة المبلغ المسترد، وتقلّ هذه الخسائر في حالة وجود ضمان تحسب الأسلوب الأساسي، وتقوم البنوك باحتساب الخسائر في ظل عدم الدفع حسب الآتي[3]:

- الالتزامات الجيّدة 50% خسائر في ظل عدم الدفع.
- الالتزامات المتوسّطة 75% خسائر في ظل عدم الدفع.
- الالتزامات المضمونة بضمانات مالية 50% أو 75%؛
- الالتزامات المضمونة بضمانات عقارية 40% أو 50%.

أمّا الخسارة غير المتوقّعة، وهي ذلك الجزء من مخاطر الائتمان الّتي لا يمكن تسعيرها في المنتج المصرفي وبالتالي يجب على البنوك توفير رأس المال لتغطيتها عن الأصول المرجّحة بالمخاطر، الخسارة غير المتوقّعة هي ذلك التغيّر التصاعدي في المخاطر المتوقّعة على مدى أفق زمني محدد، ويتمّ التّعبير عنها بالمعادلة التالية:

[1] كساب رقية، محاولة استخدام تقنيات الهندسة الماليّة لإدارة مخاطر المصارف الاسلامية بالجزائر، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص: 95.

[2] بورقبة شوقي ورزاق هاجر، مرجع سبق ذكره، ص: 214

[3] الكراسة إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص: 13.

$$UL = E * LGD * \sigma PD$$

حسب أسلوب التّصنيف الأساسي، يتمّ حساب احتمال التخلّف عن السّداد (PD) عن طريق البنك في حدّ ذاته، أمّا باقي القيّم فتحددها الهيئات الإشرافية؛ أمّا في أسلوب التّصنيف الداخليّ المتقدّم؛ فإنّ كلّ القيم (LGD، PD، EAD) يتمّ تقديرها من قبل البنك بناءا على البيانات التاريخية[1].

إذن؛ فإنّ الطريقة المعيارية تعدّ الأسهل في التّطبيق كونها امتدادا لطريقة الأوّلى المتبّعة في بازل1، في حين أنّ طريقة التّصنيف (الأساسي أو المتقدّم) فهي تتساير مع طبيعة المخاطر في البنوك، أمّا طريقة التصنيف الداخلي فهي تحتاج إلى نظم وتقنيات حديثة في إدارة المخاطر، وكفاءات عالية لنظم المعلومات.

ثالثا: إدارة مخاطر الائتمان في البنوك الجزائرية:

لإدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية، ألزم بنك الجزائر البنوك التّجاريّة المتواجدة في الجزائر تبنّي واتّباع الإجراءات والسّياسات المنصوص عليها في النظام 14-03-، المؤرّخ في فيفري 2014، لمواجهة المخاطر المصرفية الّتي من المحتمل أن يتعرّض لها البنك مستقبلا، حيث يهدف هذا النظام إلى تحديد قواعد وتصنيف المستحقات والالتزامات بالتوّقيع للبنوك، وتكوين المؤونات عليها، وكذا كيفيات تسجيلها محاسبيا.

تصنيف المستحقات: ويقصد بالمستحقات بمفهوم هذا النظام، جميع القروض الممنوحة للأشخاص الطّبيعيين أو المعنويين المسجلّة في ميزانيه البنوك، كما تصنّف المستحقات في شكل مستحقات جارية ومستحقات مصنّفة. كما تعدّ المستحقات الجارية مستحقات مؤكّد تحصيلها التام في الآجال التعاقدية. أمّا المستحقات المصنّفة هي الّتي تحمل خطرا محتملا أو أكيدا لعدم التّحصيل الكلي أو الجزئي، والّتي تحتوي على استحقاقات غير مدفوعة منذ أكثر من ثلاثة أشهر، كما يتمّ توزيع المستحقات المصنّفة حسب مستوى مخاطرها إلى ثلاث فئات، مستحقّات ذات مخاطر ممكنة، مستحقّات ذات مخاطر عالية، مستحقّات متعثّرة، وهي: [2]

– **مستحقّات ذات مخاطر ممكنة:** يصنّف ضمن هذه الفئة القروض القابلة للاهتلاك الّتي لم يسدّد على الأقل أحد استحقاقاتها منذ 90 يوما، وكذا قوائم القروض الواجبة السّداد في أجل استحقاق واحد، والّتي لم تسدّد بعد 90 يوما من انقضاء أجل استحقاقها.

– الاعتمادات الايجارية الّتي لم يسدد على الأقل أحد أقساطها منذ 90 يوما.

– الأرصدة المدينة للحسابات الجارية الّتي لم تسجل خلال مدة من 90 إلى 180 يوما حركات دائنة تغطّي مجمل

[1] شاكر حمزة، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في العلوم لاقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف-1، الجزائر، 2022، ص: 45.

[2] المادة (5)، من النظام رقم (14-03)، المؤرخ في 25 سبتمبر، للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 56، ص: 33

الأعباء المصرفية، وجزءا معتبرا من هذه الأرصدة المدينة.

– المستحقّات بكل أنواعها يكون تحصيلها الكلي أو الجزئي غير مؤكد جراء تدهور الوضعية الماليّة للطّرف المقابل، ما يوحي بخسائر محتملة (قطاع نشاط يواجه صعوبات، انخفاض معتبرة في رقم الأعمال، استدانة مفرطة..) أو تواجه صعوبات داخلية (نزاعات بين المساهمين..).

– القروض العقارية للأفراد المضمونة برهن رسمي، والّتي لم تسدّد استحقاقاتها الشّهرية منذ ستة أشهر على الأقل.

– **مستحقّات متعثّرة**: تصنّف ضمن هذه الفئة المستحقّات الّتي يكون تحصيلها الكلي أو الجزئي متعثّرا، والّتي لا يتوقع إعادة تصنيفها كمستحقات جارية، ويتعلّق الأمر على الخصوص بما يأتي:

– القروض القابلة للاهتلاك الّتي لم يسدّد على الأقل أحد استحقاقاتها منذ أكثر من 360 يوما، وكذا قوائم القروض الواجبة السّداد في أجل الاستحقاق واحد، والّتي لم تسدّد منذ 360 يوما على الأقل بعد انقضاء أجل استحقاقها.

– القروض العقارية للأفراد المضمونة برهن رسمي الّتي لم تسدّد استحقاقاتها الشهرية منذ أكثر من ثمانية عشر (18) شهرا.

– الاعتمادات الإيجابيّة الّتي لم يسدّد على الأقل أحد أقساطها منذ أكثر من 360 يوما.

– الأرصدة المدينة للحسابات الجارية الّتي لم تسجّل حركات دائنة تغطي مجمل الأعباء المصرفية، وجزاء معتبرا من الأصل، منذ أكثر من 360 يوما.

– المستحقّات الّتي تمّ إسقاط أجلها والمستحقّات المحجوزة على طرف مقابل في حالة إفلاس، أو تصفية، أو توقّف عن النّشاط.

– **مستحقات ذات مخاطر عالية**: وتصنّف ضمن هذه الفئة:

– القروض القابلة للاهتلاك الّتي لم تسدّد على الأقل أحد استحقاقاتهما منذ 180 يوما، وكذا قوائم القروض الواجبة السّداد في أجل استحقاق واحد، والّتي لم تسدّد منذ 180 يوما بعد انقضاء أجل استحقاقها.

– الأرصدة المدينة للحسابات الجارية الّتي لم تسجّل خلال من 180 الى 360 يوما حركات دائنة تغطّي مجمل الأعباء المصرفية، وجزاء معتبرا من هذه الأرصدة المدينة.

– الاعتمادات الإيجابية الّتي لم يسدّد على الأقل أحد أقساطها منذ 180 يوما.

– القروض العقارية للأفراد المضمونة برهن رسمي الّتي لم تسدّد استحقاقاتها الشهرية منذ اثني عشر (12) شهرا على الأقل.

– مستحقّات ذات مادية أو محتوى محل اعتراض قضائي، ومستحقات محوزة على طرف مقابل مصرّح به محلّ تسوية قضائية.

كما تصنّف ضمن هذه الفئة بغض النظر عن وجود استحقاقات غير مسدّدة، المستحقّات بكلّ أنواعها الّتي يكون تحصيلها الكلي أو الجزئي أكثر من غير مؤكّد، ويتعلّق الأمر خصوصا بالأطراف المقابلة الّتي تدهورت وضعيتها الماليّة بشدّة، والّتي تبدي عموما وبخطورة أكبر نفس الميزات الخاصة بالفئة الأوّلى، أو الّتي كانت محلّ إجراء إنذار.

2. تكوين مؤونات على المستحقات وعلى الالتزامات المشكوك فيها: حيث يتم تكوين المؤونات على المستحقات وعلى الالتزامات المشكوك فيها على النحو التالي:[1]

– يتمّ تكون مؤونات عامة على المستحقات الجارية بنسبة 1% سنويا حتى يبلغ مستواها الإجمالي نسبة 3%.

– يتمّ تكوين مؤونات للمستحقات ذات مخاطر ممكنة، وذات مخاطر عالية ومستحقات متعثرّة بنسب دنيا قدرها 20% و50%، و 100% على التوالي، كما تكون المؤونات على المستحقات على أساس مبلغها الإجمالي، خارج الفوائد غير المحصّلة، وبعد طرح الضّمانات المقبولة.

وحسب النظام 14-01 المؤرّخ في 16 فيفري 2014 فإن مخاطر القرض يجب أن تحدّد الترّجيحات حسب طبيعة ونوعيه الطّرف المقابل، حيث تستعمل البنوك التنقيط الممنوح من طرف هيئات خارجية لتقييم القرض، والّتي تحدد قائمتها من طرف اللّجنة المصرفية، أو تستعمل للترجيحات الجزافية الّتي ينصّ عليها هذا النظام في حالة عدم وجود تنقيط من طرف هيئه خارجيه لتقييم القرض.

وفي حالة تعدّد التنقيط الخارجي الممنوح لنفس الطّرف المقابل ترجّح المخاطر باستعمال أدنى تنقيط ممنوح كما توزّع البنوك مخاطر القرض حسب الفئات التالية، وتنطبق عليها المعدّلات المشار إليها:

– المستحقّات على المقترضين السّياديين:

التنقيط الخارجي للقرض (*)	AAA إلى AA–	A+إلى A–	BBB+إلى BBB–	BB+ إلى BB–	B+إلى B–	أقل من B–	لا يوجد تنقيط
الترجيح	%0	%20	%50	%100	%100	%150	%100

المصدر: المادة (14)، من النظام رقم (14-01)، المؤرخ في 25 سبتمبر، للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 56، ص: 23

(*)تنقيط ستاندار أند بوزر أو ما يعادله المصدر:

[1] المادة (09)(10)، من النظام رقم (14-03)، المؤرخ في 25 سبتمبر، للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 56، ص: 34

– المستحقّات على الهيئات العموميّة دون الإدارة المركزية:

التنقيط الخارجي للهيئات العمومية	AAA إلى AA–	A+ إلى A–	BBB+إلى BBB–	BB+ إلى BB–	B+ إلى B–	أقل من B–	لا يوجد تنقيط
الترجيح	%20	%50	%50	%100	%100	%150	%50

المصدر: المادة (14)، من النظام رقم (14-01)، المؤرخ في 25 سبتمبر، للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 56، ص: 24

تتمثّل المستحقّات في الهيئات العمومية، على وجه الخصوص، في المستحقّات على الجماعات المحلية والمؤسّسات العموميّة ذات الطابع الإداري، ترجّح هذه المستحقّات بنسبة 20%.

– المستحقّات على البنوك والمؤسّسات الماليّة:

التنقيط الخارجي للبنوك والمؤسسات الماليّة	AAA إلى AA–	A+إلى A–	BBB+إلى BBB–	BB+ إلى BB–	B+إلى B–	أقل من B–	لا يوجد تنقيط
ترجيح المستحقات ذات أجل استحقاق يفوق ثلاثة أشهر	%20	%50	%50	%100	%100	%150	%50
ترجيح المستحقات ذات أجل استحقاق ابتدائي أقل أو يساوي ثلاثة أشهر	%20	%20	%20	%50	%50	%150	%20

المصدر: المادة (14)، من النظام رقم (14-01)، المؤرخ في 25 سبتمبر، للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 56، ص: 24

-ترجح المستحقّات على البنوك والمؤسّسات الماليّة بالجزائر بنسبة 20%.

– المستحقات على المؤسّسات الكبيرة والمتوسّطة

التنقيط الخارجي للمؤسسة	AAA إلى AA–	A+ إلى A–	BBB+ إلى BBB–	BB+ إلى BB–	B+ إلى B–	أقل من B–	لا يوجد تنقيط
الترجيح	%20	%50	%100	%100	%150	%150	%100

المصدر: المادة (14)، من النظام رقم (14-01)، المؤرخ في 25 سبتمبر، للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 56، ص: 24

في حاله تبنّي بنك أو مؤسّسة مالية التنقيط الخارجي لتقييم المخاطر على المؤسّسات الكبيرة والمتوسّطة، فعليه استعمال هذه الطريقة لتقييم جميع مستحقاته على المؤسّسات المنقطة، أمّا حاله عدم لجوء البنك أو المؤسّسة الماليّة إلى التنقيط الخارجي، لتقييم مخاطرة على المؤسّسات الكبيرة، والمتوسّطة عليه ترجيح مثل هذه المخاطر بصفة موحّدة بنسبة 100%.

– **مستحقّات بنك التّجزئة:** يطبّق ترجيح 75% على مستحقات بنك التجزئة بما فيها، على وجه الخصوص، المستحقّات على المؤسّسات الصّغيرة جدا، والخواص الّتي لا يتجاوز مستوى التعرّض على المستفيد الواحد مبلغ 10.000.000دج؛

– **القروض العقارية للاستعمال السّكني:** يطبق ترجيح 35% على القروض العقارية للاستعمال السّكني.

– **القروض العقارية للاستعمال التّجاريّ:** يطبق ترجيح 75% على القروض المضمونة برهون رسمية على الأملاك العقارية للاستعمال المهني أو التجاري غير أنه، يطبق ترجيح نسبته 50% على الاعتمادات الإيجارية الماليّة.

رابعا: مؤشّرات وأساليب وطرق قياس المخاطر الائتمانية.

تقوم البنوك بدراسة مستندات المقترض باستخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات والأساليب لتقدير قدرته على سداد القرض، ومن أجل تحسين دقة هذه التقديرات، يلجأ البنوك أحيانًا إلى استخدام التحاليل الإحصائية الحقيقية فعند استخدام التحاليل الإحصائية، يمكن للبنوك تحليل البيانات الكبيرة واستخدام النماذج الإحصائية لتحديد المخاطر الائتمانية بشكل أكثر دقة، كما يمكن أن تشمل هذه التحاليل استخدام النماذج الاحتمالية والتنبؤية لتقدير احتمالية عدم سداد القرض وتحديد العوامل المؤثرة وبالتالي تقديم قروض بشكل أكثر ثقة ودقة. فمن خلال ذلك يمكن صياغة المؤشّرات والأساليب والنماذج، وطرق قياس المخاطر الائتمانية.

1. **أسلوب النسب الماليّة لقياس مخاطر الائتمان:** يعتبر أسلوب النسب المالية أحد الأساليب المستخدمة لقياس مخاطر الائتمان حيث يُستخدم هذا الأسلوب لتحديد قدرة المقترض على سداد الديون المستقبلية بناءً على التوازن بين مختلف النسب المالية. كما يتم ذكر بعض النسب المالية الهامة التي يمكن استخدامها لقياس مخاطر الائتمان:

جدول رقم (2): نسب مخاطر الائتمان

النسبة	القيمة المعيارية	المدلول
التّسهيلات الائتمانية غير عاملة / إجمالي التّسهيلات الائتمانية	أقل من 1.5%	تستخدم هذه النسبة لقياس كفاءة الأصول، وقياس فشل القروض كنسبة مئوية من إجمالي محفظة قروض البنك، وبالتالي كلما ارتفعت كلما كانت هناك مخاطرة أكبر.
مخصص خسارة التّسهيلات الائتمانية / إجمالي التّسهيلات الائتمانية	محصورة بين 0.6% و1%	تدل هذه النسبة على القروض الّتي تحتجز كمخصّص لخسائر القروض المحتملة والناتجة عن عدم السداد، وكلما زادت هذه النسبة ارتفعت درجة تحوط البنك لمواجهة خسارة القرض وقلت درجة المخاطرة المرتبطة بها.
صافي الديون المعدومة / التّسهيلات الائتمانية الكلية	يجب أن يكون أقل من 0.99%	كلما ارتفعت قيمة البسط المتمثلة في الفرق بين الديون المعدومة، ومخصّص الديون المعدومة مقارنة بالمقام، كلما دل ذلك على زيادة خطورة محفظة القروض
صافي الديون المعدومة / متوسط التّسهيلات الائتمانية	–	هي طريقة لقياس المخاطرة الماضية (السّابقة) الّتي كانت مصاحبة لقروض البنك، وهي تدلّ على نسبة القروض الخطرة في المحفظة بناء على الماضي.

التّسهيلات الائتمانية غير المستحقة / التّسهيلات الائتمانية	يجب أن يكون أقل من 1%	وهي القروض الّتي دفعتها والّتي انخفضت بشكل واضح، لذلك توقف البنك عن احتساب فوائدها كدخل، وهذه النسبة تفحص معدل الخسارة المستقبلية المحتملة للقروض
مخصّص خسارة التّسهيلات الائتمانية / حقوق الملكية	-	تمثل هذه النسبة درجة الحماية الّتي تؤمنها حقوق الملكية لمواجهة خسائر القروض المحتملة لأن رأسمال المصرف يعد خط الدفاع له أمام خسائره المحتملة عند عدم السداد.
احتياطي خسارة التّسهيلات الائتمانية / إجمالي محفظة التّسهيلات الائتمانية	-	تدل هذه النسبة على مستوى الحماية الّتي يأخذها البنك لتغطية الشك أو المشاكل في القروض، إذا كانت هذه النسبة أكبر من 3 % لمحفظة القروض مما يدل على أن إدارة البنك متحفظة أو أن هناك ضعفا في محفظة القروض (غير المنتجة)
احتياطي خسارة التّسهيلات الائتمانية / التّسهيلات الائتمانية الّتي تمت هيكلتها	-	تستخدم هذه النسبة للتنبؤ بالمستقبل فتقيس كم يحتفظ البنك باحتياطات لمواجهة القروض المستحقة والمعاد هيكلتها وتقاس الاحتياطات كنسبة من هذه القروض
التّسهيلات الائتمانية / الأصول	محصورة بين 60% و80%	يطلق على هذه النسبة بنسبة الرافعة الماليّة، وأن ارتفاعها يعكس الخطورة الّتي تتعرض لها إدارة الائتمان.
اجمالي التّسهيلات الائتمانية / إجمالي الودائع	يجب أن تكون أقل من 1	تدل هذه النسبة على كمية الودائع الّتي تم استثمارها في القروض من قبل البنك، وزيادة هذه النسبة تؤدي إلى زيادة المخاطرة، فكلما كانت هناك زيادة في إجمالي القروض كان هناك زيادة في إجمالي الودائع، وهذا من أجل ترك هامش للسيولة.
مخصص خسارة التّسهيلات الائتمانية / متوسط التّسهيلات الائتمانية	محصورة بين 0.6 %و1%	لأن مخصص الخسارة هو نفقة ويعكس التغيرات في نوعية محفظة القروض بالإضافة إلى حجم هذه المحفظة. (متوسط القروض = قروض (السنة 1 + السنة 2) ÷ 2
الأصول غير العاملة / إجمالي التّسهيلات الائتمانية	-	الأصول غير المنتجة هي الأصول الّتي لا تولد عوائد أو أنها تولد عوائد أقل، وتظم القروض غير المستحقة والمجدولة. إن أي زيادة في الأصول غير العاملة يعني أن البنك سيواجه مشاكل، ويمكن أن يكون مؤشرا سلبيا بالنسبة لأرباح السنة القادمة.
احتياطي خسارة التّسهيلات الائتمانية / متوسط التّسهيلات الائتمانية	-	تدل هذه النسبة على درجة الحماية الّتي أقرها البنك في تغطية الديون المشكوك فيها، إذا كانت درجة الحماية تصل إلى أكثر من 4 % من محفظة القروض، فإن المحلل الكفء يدرك احتمالين، إما إدارة البنك متحفظة جدا وإما المحفظة تتكون من قروض غير منتجة أو لديها نسبة عالية من المشاكل.
التّسهيلات الائتمانية المعدومة / إجمالي محفظة التّسهيلات الائتمانية	أقل من0.5 %	الديون المعدومة هي عبارة عن الديون الّتي يصعب فيها الحصول على الفائدة وأصل القرض وليس لها نسبة معينة.
التّسهيلات الائتمانية المعدومة / صافي الفوائد	-	صافي الفوائد وهو الفرق بين الفوائد المدينة والدائنة. وتدل هذه النسبة على مقدار تغطية صافي الفوائد للديون المعدومة الّتي ليس لها قيمة معينة، حيث تقارن نسبها مع النسب الّتي تحققها البنوك المثيلة.
احتياطي خسارة التّسهيلات الائتمانية / التّسهيلات غير العاملة	أكبر من1%	التّسهيلات غير العاملة هي الديون الّتي استحقت ولم تدفع فوائدها لمدة 90 يوم أو أكثر. ويجب أن تكون هذه النسبة أكبر من الواحد حتى يتجاوز احتياطي خسائر القرض التّسهيلات غير العاملة.

المصدر: نجار حياة، مرجع سبق ذكرة، ص ص: 148- 149.

Source :Peter Rose, Commercial Bank Management, Managing Financial Institutions : An Asset, Liability Approach, Second Edition, The Dyden Press, Chicago, USA, 1991, p.p. 149-121

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن استخدام النسب المالية المناسبة، يمكن لإدارة البنك تقييم قوة وثبات المقترض المالي، وهذا يساعدها في اتخاذ قرارات مستنيرة بخصوص المنح الائتمانية. كما يُمكن استخدام هذه النسب لتحديد سياسات الإقراض ومستوى الفائدة المناسب لضمان أقصى قدر من السداد والحد من المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يمكن لإدارة البنك استخدام نتائج تحليل النسب المالية لتوجيه العملاء وتقديم النصائح المالية المناسبة لتحسين وضعهم المالي وزيادة فهمهم للمخاطر والتحديات المحتملة، كما أن تحليل النسب المالية بشكل دوري يساعد البنك على التفاعل بسرعة مع التغيرات في الأوضاع المالية للعملاء وضمان استمرارية القرارات المالية السليمة.

2. **الطّرق الكلاسيكيّة**: تعدّ الطّريقة الكلاسيكيّة الأكثر استعمالا في وقتنا الحاضر، وتتمثّل في التّحليل البنكيّ للعناصر الأساسية الخاصة بالزبون، والّتي تتمثل في[1]:

- **العنصر البشري**: يقصد بها الثقة الّتي يجب أن تكون بين البنك والمقترض، وهي تسمح للبنك بأن تكون له فكرة للحكم على سمعة العميل، والتعرّف على مجموعة من العوامل، في مقدّمتها مدى انتظام العميل في سداد مدفوعاته للغير من موردين أو بنوك.

- **دراسة السّوق**: من الواضح أنّ تحليل منتوج أي مؤسّسة في إمكانية بيع منتوجها محليا أو خارجيا يشكّل عاملا أساسيا في المؤسّسة، من خلال إبراز حصتها في السّوق، ويكون هذا بقياس عوامل القوّة والضّعف.

- **التحليل المالي مع الأخذ بالحسبان عنصر الخطر**: هناك عدد هام من النّسب الماليّة، وهذا ما يولّد مشكل تحديد البعض منها، والّتي يمكنّها من إعطاء صورة صحيحة عن الوضعية الماليّة للمؤسّسة المعنية بالقرض.

1.2. **مزايا وعيوب الطّريقة الكلاسيكيّة**: نجد أنّ لكلّ طريقة مميزات وعيوبا سيتمّ التطرّق لها كالتالي:

1.1.2. **مزايا الطّريقة الكلاسيكيّة**:

- تسمح للمصرف معرفة المؤسّسات ماضيا وحاضرا أو مستقبلا، بفضل الوثائق المدروسة.
- يعتمد على التفكير البشريّ في التّحليل، وأخذ القرار.

2.1.2. **عيوب الطّريقة الكلاسيكيّة**: من نقائص وعيوب الطّريقة الكلاسيكيّة:

- إن اتبّاع هذه الطريقة لقياس المخاطرة يتطلب وقتا طويلا.
- عند استعمال الطريقة الكلاسيكية قد يكون البنك ذاتيا عند اتّخاذ القرار.

[1] شريف إبراهيم، إدارة المخاطر المصرفية في ضل الأزمة الماليّة 2007- 2008، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتّجاريّة وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2013، ص: 109.

- هي طريقة مكلفة.

3. الطريقة الإحصائية: إنّ زيادة المؤسسات* العاجزة الّتي لم يتمّ التنبؤ بها من قبل (قبل العجز) من خلال الطّرق الكلاسيكية أدّى إلى ظهور الحاجة إلى طرق أدقّ وأنجع تعطي صورة أوضح عن المؤسسة تسمّى بالطّرق الإحصائيّة، وتتضمّن هذه الطّريقة عدّة طرق جزئية منها: [1]

1.3. طريقة رجال القرض: ظهرت هذه الطّريقة في الولايات المتّحدة، ورجال القرض أخصائيون في دراسة القروض البنكية، يقومون بدراسة وفحص قابلية استحقاق الدّيون، وذلك اعتمادا على بعض المؤشّرات الاقتصاديّة، حيث يتمّ مقارنتها مع نسب مثالية محدّدة مسبقا بطريقة إحصائيّة بعد دراسة معمّقة وتعرّف طريقة رجال القرض بأنّها التقنية الّتي تسمح بإعطاء كل مؤسسة نقطة تحدّد قيمتها حسب المعايير التالية: [2]

1.1.3. العامل الإنساني: يتمثل في كفاءة المسيرين، ونوعية التسيير، ذو أهمية نسبية مقدارها 40%.

2.1.3. العامل الاقتصاديّ: يتمثل في تطور القطاع الاقتصادي، أي أين تنمو المؤسسة، ذو أهمية نسبية مقدارها 20%؛

3.1.3. العامل الماليّ: يتمثل في دراسة الوضعية المالية للمؤسسة ومقارنتها بالقطاع الذي تنتمي إليه، ذو أهمية نسبية مقدارها 40%.

وبناءً على الاطلاع على البيانات السابقة، يُقَيِّم الحالة المالية للمؤسسة باستخدام خمس نسب كما هو موضّح في الجدول التالي[3]:

الجدول رقم(3): النسب المرجعية لطريقة رجال القرض

رقم النسبة	النسب	الصيغة الرياضية	معامل الترجيح
R1	نسبة السيولة المختصرة	قيم قابلة للتحقيق + قيم جاهزة ÷ ديون قصيرة الأجل	%25
R2	نسبة الاستقلالية الماليّة	أموال خاصة ÷ مجموع الديون	%25
R3	نسبة تمويل القيم الثابتة	اموال خاصة ÷ قيم ثابتة صافية	%10
R4	نسبة دوران المخزون	رقم الأعمال ÷ المخزونات	%20
R5	نسبة دوران العملاء	رقم الأعمال ÷ مجموع الحقوق على الزبائن	%20

المصدر: قطاف عبد القادر والزاوي عيسى مرجع سبق ذكره، ص: 208(بتصرف)

[1] العايب ياسين، استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القروض، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008، ص ص: 67- 68.

[2] شرابي عبد العزيز وبلوطار مهدي، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ حالة فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقسنطينة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد:2، العدد: 2، 2004، ص: 210.

* المقصود هنا بالمؤسسة وهو عندما يقوم البنك بتقديم قرض للمؤسسة أو للعميل يقوم بتطبيق أو دراسة أحد الطرق الاحصائية لمعرفة هل المؤسسة التي سيمنح لها القرض في حالة عجز أم ماذا.

[3] قطاف عبد القادر والزاوي عيسى، التقنيات الإحصائية في تقدير مخاطر الائتمان المصرفي وسبل تغطيته، البنك الوطني الجزائري كنموذج، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد: 2، العدد: 1، 01-03-2018، ص: 208.

كما يتطلّب حساب المعدل النهائي، وضع علاقة كسرية بين النسب الماليّة الخاصّة بالمؤسسة، والقيّم المعياريّة (المثاليّة) لهذه النسب المحتسبة، وذلك من خلال العلاقة الآتية:[1]

R = النسبة الماليّة الخاصة بالمؤسسة ÷ القيمة المعيارية لنفس النسبة.

عندئذ يمكن حساب المعدل النهائي وفق الصيغة الآتية:

$$R=\sum_{i=1}^{n} aiRi = \sum_{i=1}^{n} ai \frac{Rij}{Rio}$$

حيث نجد أنّ:

- R: النتيجة النهائية للمؤسسة j.
- Rij: النسبة i للمؤسسة المدروسة j.
- Ri: النسبة i المثالية.
- ai: الوزن الترجيحي المرتبط بالنسبة i.

واعتمادا على الصيغة السابقة، يمكن إيجاد حالّتين ممكنتين للمؤسسة المدروس:

– الحالة الأوّلى: إذا كان R أكبر من أو يساوي 100، فإن الوضعية الماليّة للمؤسسة حسنة، ولها إمكانية الحصول على قرض.

– الحالة الثانية: إذا كان R أصغر من أو يساوي 100، فإنّ وضعية المؤسسة سيّئة، وتحتاج إلى دراسة أكثر عمقا.

وتجدر الإشارة الى أن تقييم المؤسسة حسب هذه الطّريقة، وإضافة إلى المعيار المالي سابق الذّكر، فهو يعتمد على عدة معايير، نذكر منها المعيار الشّخصي بوزن ترجيحي يقدر بـ 40 %، إضافة إلى المعيار الاقتصادي، والمدرّج في هذا النموذج بوزن ترجيحي يقدر بـ 20 %.

تمكّن طريقة رجال القرض البنوك التجارية من تقديم تقييم شامل للعملاء والمؤسسات حيث يركز على جميع جوانب أنشطتهم ووضعهم المالي، كما يوفر نهج المقرض تحليلاً مالياً مفصلاً يمكن استخدامه لاتخاذ قرارات الاستثمار أو منح القروض بناءً على معايير مالية صارمة. ويمكن لهذا الطريقة أيضا أن تساعد البنوك على تحديد مستوى المخاطر المرتبطة بالإقراض والاستثمار وإدارتها بفعالية. يمكن أيضًا استخدام هذه الطريقة لمقارنة العملاء وتصنيفهم بناءً على أداء أعمالهم وأدائهم ووضعهم المالي، مما يسهل اتخاذ القرارات المالية الاستراتيجية. بشكل

[1] فيلالي طارق، تسيير مخاطر القروض البنكية في ظل المعايير الاحترازية الجديدة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتّجاريّة وعلوم التسيير، جامعة جيلالي لياس سيدي بلعباس، 2017، ص: 116.

عام تساعد طريقة رجال القرض البنوك التجارية في تحقيق تقييم مالي شامل ودقيق لعملائها، مما يسهم في تحسين إدارة المخاطر واتخاذ قرارات مالية مستنيرة.

2.3. طريقة القرض التنقيطيّ: إن طريقة القرض التنقيطيّ تُعَدّ إحدى الأساليب الإحصائية المهمة فهو يهدف إلى تحليل البيانات وتصنيفها وفقًا لعدة معايير وهذا يعطي للمصارف الثقة حول منح الائتمان، حيث سيتم التطرق إلى تطورها التاريخي والتعريف بها وكذا أهدافها ومزاياها فيما يلي:

1.2.3.التطور التاريخي لطريقة القرض التنقيطي:

إن طريقة القرض التنقيطي هي إحدى الآليات لتوقع خطر عدم السداد تعتمد على أساليب إحصائية تساعد البنك في التنبؤ بالمركز المالي لطالب القرض. كما أنها تعتبر أحد التقنيات التي تعتمد في تحليلها على نماذج في شكل معادلات خطية لعدة متغيرات محاسبية وفوق محاسبية تعطي من خلالها وزن أو نقطة خاصة بكل زبون. ظهرت هذه الطريقة في اختبار الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الخمسينيات وانتشرت في أوربا تدريجيا في السبعينيات، وهي اليوم شائعة الإستعمال في الكثير من المؤسسات المالية[1].

وتعدّ طريقة القرض التنقيطيّ آلية للتّنقيط، كما تعتمد على التّحاليل الإحصائية الّتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدّد الخطر بالنسبة للبنك[2]. وتسمح أيضا بإعطاء نقطة خاصة بكلّ زبون وتعبر عن درجة ملاءته الماليّة[3].

يستخدم نموذج التنقيط لدراسة وتقييم طلبات الائتمان من خلال إعطاء نقطة للعميل؛ لإيجاد مُعادلة خطية (z) لعدة متغيرات يستند في ذلك على مجموعة من البيانات المقدمة من طرف العملاء طالبي الائتمان ومن بينها العمر، الجنس، الحالة الاجتماعية، المهنة، النشاط، الأرصدة، السّمعة، حيث يمكن مقارنة النقطة المعطاة لكلّ عميل (z) مع معايير قياسية موجودة لدى إدارة الائتمان، وعلى هذا الأساس يكون الرفض أو قبول طلب التّمويل[4].

2.2.3. أهداف طريقة التّنقيط: تسعى طريقة التنقيط إلى الاستجابة لثلاثة أهداف وهي[5].

- تخفيض خطر خسارة القروض الممنوحة، بما يضمن اختيار أفضل للمؤسسات الطالبة للقرض.
- تسريع عملية اتخاذ القرار في ميدان الإقراض الّذي هو أحد الوظائف الأساسة للبنوك، ممّا يحسّن من الخدمات

---

[1] كافي ميمون ومولاي أمينة، تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد: 6، العدد: 1، 2021، ص: 430.

[2] Mathieu Michel, Exploitons Bancaire et Le Risque de Crédit , La Revue Banque, paris, 1995, p: 165.

[3] بن عمر خالد، تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد: 9، العدد: 2، 01-10-2009، ص: 53.

[4] بورقبة شوقي وزرارقي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص ص: 207-208.

[5] مزياني نور الدين، بوجمعة بلال، العياشي زرزار، أهمية استخدام طريقة القرض التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، مداخلة مقدّمة إلى الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، ص:7.

المقدّمة للزّبائن.

– التّخفيض من أعباء دراسة ملفات طالبي القروض وتسييرها خاصّة في مواجهة العدد الهائل من الطّلبات.

يتطلب إعداد نموذج القرض التنقيطي تحديد المتغيرات الأكثر دلالة على الملاءة المالية وربطها بمعاملات ترجيح تتغير قيمتها حسب أهمية المتغير المرتبط بها وتأخذ في الأخير شكل دالة خطية. لتحقيق ذلك يجب دراسة قاعدة من المعلومات لعينة من المؤسسات التي تؤخذ بصفة عشوائية وتتكون من عينتين جزئيتين الأولى للمؤسسات السليمة والثانية للمؤسسات العاجزة، على أن يتم معالجة تلك المعلومات وفق تقنية التحليل التمييزي الذي يحدد كل من متغيرات النموذج ومعاملاتها والنقطة الحرجة التي تفصل بين قراري الرفض والقبول، لتتمكن في الأخير من وضع نموذج يستعمل في تحديد النقطة النهائية لكل مؤسسة من العينة[1].

وعليه؛ فإنّ دالة التنقيط (z) تكون على شكل معادلة خطيّة، من خلالها نحصل على أفضل توفيقه خطّية تفصل بين العملاء الجيّدين وغير الجيّدين باستعمال التحليل التمييزي الّذي يسمح باختيار المتغيرات التفسيرية (النسب الماليّة)، حيث أنّ معيار قبول المتغيّر التفسيري هو قوة الارتباط مع المتغير التابع الّذي يمثّل الظّاهرة. وعليه فإنّ دالة التنقيط تكون بالشّكل التالي[2]:

$$Z= ai.\ Ri + a2.R2 + \ldots\ldots an\ \ Rn + b$$

حيث:

z: النقطة النّهائية.

ai: معامل التّرجيح.

Ri: النّسب الداخلية في النّموذج.

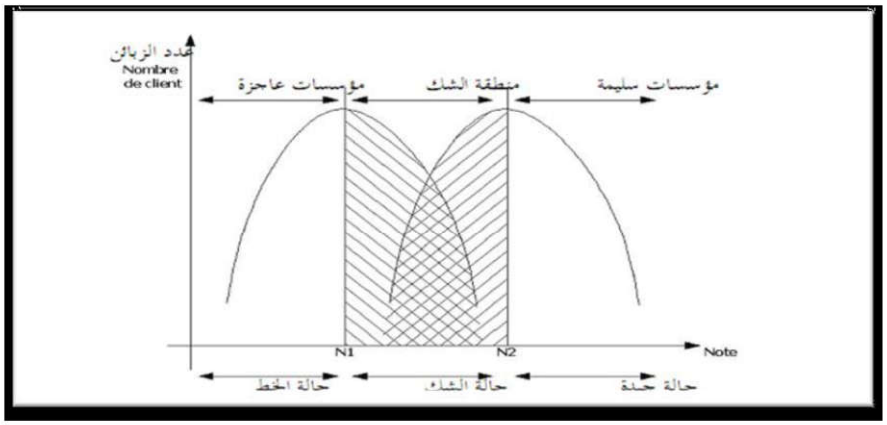
b: عدد ثابت.

بناءً على هذه الدالة يُحسب النقاط النهائية لكل عميل حيث يمكن من خلال هذه النقاط الحكم على مدى سلامة أو عجز، سواء كانوا مؤسسات أو عملاء. يُوضح ذلك في الشكل التالي:

[1] فيلالي طارق، قياس وإدارة المخاطر الائتمانية باستعمال طريقة القرض التنقيطي – حالة بنك الجزائر الخارجي، مجلة الابتكار والتسويق، العدد:04، 2016، ص: 99.

[2] بورقبة شوقي وزرارقي هاجر، مرجع سبق ذكره، ص: 209.

الشكل رقم(1): تمثيل بياني لدالة التنقيط



المصدر: كافي ميمون ومولاي أمينة، مرجع سبق ذكره، ص: 432.

كما يتبين من الشكل، عندما تكون الدالة التنقط في منطقة عدم اليقين (الشك)، فمن الصعب الحكم على وضعية المؤسسة أو العميل. وعلى العكس من ذلك، عندما تتجاوز قيمة n2، يصبح وضع المؤسسة أو العميل مستقراً. لذلك الدالة التنقيط المثلى هي تلك التي تجمع بين منطقة الشك والحالة الجيدة للمؤسسة بتوازن مثالي، مما يوفر قدرًا جيدًا من التقييم في حالة عدم اليقين ويؤكد الحالة الجيدة عند تجاوز قيمة n2.

فبعد حساب النقطة النهائية يتمّ حساب النقطة الحرجة، والّتي تبيّن قرار الرفض أو القبول، ويتمّ حسابها من خلال العلاقة التالية[1]:

$$Z = \frac{\text{أخر نقطة للمؤسسة سّليمة} + \text{أول نقطة للمؤسسة العاجزة}}{2}$$

ويُمكن تصنيف المؤسسة أنها سليمة أو في منطقة عجز، حيث يتمّ المقارنة بين النقطة النهائية والنقطة الحرجة وفقا لقاعدة القرار.

- **اختبار دقة النموذج**

بعد استخراج النموذج نقوم باختبار صحته بواسطة échantillon de validation ويتم ذلك حسب الجدول التالي: [2]

[1] عبادي محمد، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والماليّة، المجلد: 5، العدد: 5، 2012، ص ص: 98-99.

ملاحظة: المقصود بالمؤسسة هم المتعاملون مع البنك سواء كان عميل أو مؤسسة بحد ذاتها، فقبل تقديم القرض يقوم البنك بدراسة وضعية هذه المؤسسات وهذا وفق طريقة التنقيط

[2] جلول خالد، استخدام الأساليب الاحصائية الكمية في تسيير مخاطر القروض البنكية دراسة حالة طريقة القرض التنقيطي على عينة من زبائن القرض الشعبي الجزائري، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد: 04، العدد: 02، 2017، ص: 207.

الجدول رقم(4) التصنيف باستعمال نموذج التنقيط

B	A	
n_1	M_1	A
M_2	n_2	B

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على **جلول خالد**

حيث:

A : المؤسسة السليمة.

B : المؤسسة العاجزة.

Mi: تمثل التصنيف الصحيح i=2.1.

ni :تمثل الخطأ في التصنيف i=2.1.

نجاعة النموذج تحدد نسبة التصنيف الصحيح (G) حسب العلاقة التالية:

G

كلما كانت (G) كبيرة يدل أن النموذج ملائم

بعد قياس دقة النموذج يستعمل هذا الأخير في إعطاء نقطة لكل زبون طالب لغرض مقارنتها مع نقطة الفصل (Z) ومن ثم لكل زبون اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه.

مما سبق يمكن القول طريقة القرض التنقيطي تساعد البنوك التجارية في تقدير مخاطرة القرض المحتملة، إذ يمكن استخدام نتائج التنقيط لتحديد ما إذا كان يجب رفع أو خفض معدل الفائدة على القرض، أو حتى رفض منح القرض إذا كانت المخاطرة مرتفعة جداً، فهي طريقة تسهم في تبسيط عملية اتخاذ قرارات المنح وتحسين دقة التقييم، مما يؤدي إلى تقليل المخاطر وزيادة فعالية صناعة القروض.

3.2.3. مزايا القرض التنقيطي ونقائصه

للقرض التنقيطي عدة مزايا وهي معاملة كل الزبائن معاملة مماثلة بغض النظر عن عرقهم أو جنسهم أو أي باعث آخر لأنها تعتمد على معايير منهجية محايدة ومحددة مسبقا، كما أن نتائج البحث تظهر على الشاشة بدون تدخل بشري ودون امكانية التغيير ومنه يظهر خطر العجز وعدم التسديد آليا ودون تدخل من البنك.[1]

كما أن هناك مزايا وإيجابيات بالطبع تقابلها وجود نقائص ويتم ذكرها كالتالي:[2]

- تعتمد طريقة القرض التنقيطي على معادلة خطيّة، وبالتالي قد تكون مقيدة في تطبيقاتها.

[1] جبالي منير وموكه عبد الكريم، امتناع البنك عن منح القرض، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد: 05، العدد: 02، 2020، ص: 302.

[2] عبادي محمد، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مرجع سبق ذكره، ص:100-101

– بما أنّ الأوضاع الاقتصادية متغيّرة، ونشاط العميل يتميّز بالدّيناميكية؛ فإنّ المعايير المستعملة للتمييز قد تتغير، وهذا ما يفرض ضرورة تعديل النموذج في كلّ مرة.

– تعتمد هذه الطريقة إلى حدّ كبيرة على مدى دقة ترميز المتغيّرات الكيفية إلى طبيعة رقمية يمكن قياسها.

– هذه الطّريقة لا تأخذ بعين الاعتبار وضعية المؤسسة في السّوق.

مما سبق يمكن القول تعتبر طريقة القرض التنقيطي وسيلة سهلة التطبيق مقارنة بالأساليب السابقة من حيث المعالجة، وهذا يجعلها متاحة للعديد من الأفراد دون الحاجة إلى خبراء ماليين لتنفيذها، وقد ساعدت هذه الطريقة البنوك في تقليل تكاليف الدراسات وتوفير الوقت، ومع ذلك يجب أيضًا مراعاة بعض النقائص المحتملة للقرض التنقيطي، فقد يكون له تأثير سلبي على العملاء في بعض الحالات، حيث يزيد الديون بمرور الوقت بسبب التفاقيات الفائدة العالية وإذا لم تتم مراقبة وإدارة القروض بعناية، فإنه يمكن أن يتسبب في زيادة حالات العجز المالي للعملاء. لذلك، يجب أن يتم التفكير الجيد والتخطيط الدقيق قبل اتخاذ قرار بتطبيق هذه الطريقة.

4. طريقة الشبكات العصبية: تعمل طريقة الشّبكات العصبية بالطّرق نفسها الّتي يعمل بها مخّ أو عقل الإنسان، ومنه سيتمّ التعرّف عليها على النحو التالي:

1.4. مفهوم طريقة الشّبكات العصبية: ظهرت مجال الشّبكات العصبية الاصطناعية عام 1940، من خلال عمل قام به كل من warren McCulloch و walter pitts، فهي تعدّ من الأدوات المرنة وغير المعلمية مستوحاة من النظم العصبية البيولوجية[1]. وقد عرف العالم Nilsson الشّبكات العصبية بأنّها عبارة على نظام حسابيّ مكوّن من عدد من وحدات المعالجة المترابطة فيما بينها، وتتّصف بطبيعتها الدينامكية والمتوازنة في معالجة البيانات الداخلة إليها. وعرّف Haykin الشّبكات العصبيّة في عام 1994 على أنّها تماثل الدّماغ البشريّ في ناحيتين تكتسب المعرفة بواسطة الشبكة من خلال عملية تعلم نقاط اتصال العصبون المعرفة باسم مشبكي synaptic، وتستعمل الأوزان لخزن المعرفة[2].

وقد تمّ وضع نظام لطريقة التّحليل العصبونيّ على أساس أنّ سير عمله سيكون بنفس الطريقة الّتي يعمل بها النظام العصبيّ البشريّ، لذلك فقد تم تحديد شكله على أساس فيزيو عصبي يجمع بداخله عدد من النماذج الّتي تمثل مجموعة وظائف العقل البشريّ، ويتكوّن هذا النظام من عصبونات ذات وظيفة متشابهة للعصبون البشري،

[1] زبيري نورة، فعالية استخدام أسلوب التحليل التميزي في تقدير مخاطر الائتمان –دراسة مجموعة من البنوك التّجاريّة الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التّجاريّة تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتّجاريّة وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018، ص: 74.

[2] عاشور مروان عبد الحميد، استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية المحسنة ونماذج بوكس جنكينز في تحليل السلاسل الزمنية، أطروحة دكتوراه، فلسفة، تخصص الإحصاء التطبيقي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، 2014، ص: 24.

مرتبطة ببعضها البعض بشكل يؤدّي إلى تكوين شبكة عصبية.[1] والمستوحاة من العناصر التالية:[2]

– **المدخلات**: دورها استرداد المعلومات من خارج الشبكة كالبيانات حول المؤسسات المقترضة وتمريرها إلى الطبقات الداخلية لمعالجتها لاحقا. ويرمز إليها ب xi.

– **أوزان المدخلات**: تمثل الروابط بين المدخلات والمتغير التابع، تختلف قيم هذه الأوزان حسب أهمية كل عنصر من المدخلات في تفسير الظاهرة محل الدراسة ويرمز إليها بـ wij.

– **الطبقة الوسطى**: تقوم بعملية تمييز المدخلات وتصنيفها وتحليلها بإعطاء أوزان لكل منها، باستخدام عدة دوال منها الدالة التجميعية التي تستعمل المدخلات وأوزانها لحساب المجموع، ثم دالة التنشيط التي تعمل على ايجاد قيم المخرجات.

– **طبقة المخرجات**: هي الطبقة التي تعطي النتائج النهائية بعد عمليات المعالجة التي تمت خلال الطبقات السابقة.

ولحساب المجموع في شكل دالة خطيّة، وهي كما يلي:[3]

$$S(t) = \sum wij \cdot xi$$

حيث:

wij: أوزان المدخلات.

xi: مدخلات النموذج.

- **دالّة التّنشيط**: تعمل على إيجاد قيّم (المحصورة بين 0 و1) للمخرجات في نماذج الشّبكات الخطّية.
- **دالّة التّحويل**: يتم اللجوء إلى هذه الدالة لتحويل قيم المدخلات في حالة النماذج غير الخطية.

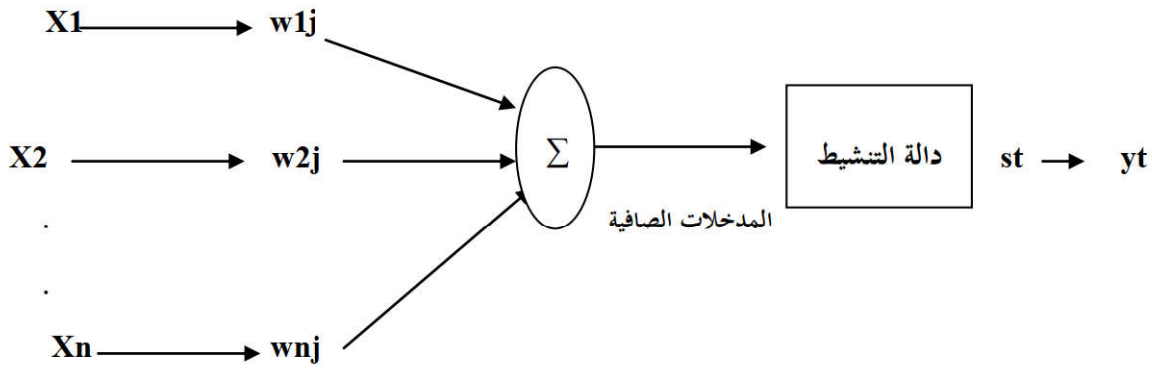
وتجدرُ الإشارة إلى أن هناك عدّة أنواع من دوال التنّشيط يصعب حصرها، فيمكن توضيح هندسة الشّبكة العصبيّة البسيطة وفق الشّكل التّالي:

[1] العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

[2] حوياد مريم وشيبي عبد الرحيم، تقدير مخاطر الائتمان المصرفي باستعمال نموذج الشبكة العصبية الإصطناعية ذات الدالة الشعاعية دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد: 06، العدد: 02، 2022، ص: 489.

[3] فيلالي طارق، التنبؤ بتعثر الشركات المقرضة باستعمال نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، مجلة التنظيم والعمل، المجلد: 6، العدد: 3، 2017، ص: 99

الشّكل رقم(2): شبكة عصبية اصطناعية أحاديّة الطبقة:



Source: Djaffar Ould Abdeslam and Others., "A Unified Artificial Neural Network Architecture for Active Power Filters," IEEE Transactions on Industrial Electronics ,vol. 54, no. 1, february, 2007, p: 66..

حيث:

x1,x2,....Xn: مدخلات الشّبكة t.

w1j, w2j, Wnj: أوزان المدخلات.

T: دالة تجميع الشبكة العصبية t.

S(t): دالة تنشيط الشبكة العصبية t.

Yt: مخرجات النموذج.

من خلال الشكل المقدم أعلاه، يظهر النموذج شبكة عصبية اصطناعية أحادية الطبقة، يتألف هذا النموذج من مدخلات (X1 إلى Xn) متصلة بأوزان (wj1 إلى wjn). يتم تجميع المدخلات بواسطة الوزان ويُمرّر الناتج عبر وظيفة نشاط للحصول على الإشارة الصافية (st) يتم استخدام هذه الإشارة لاستنتاج الإخراج النهائي (yt)، الشبكة تمثل نموذجًا بسيطًا للتفاعل بين المدخلات والإخراج في سياق الشبكات العصبية.

إذن؛ يمكن اعتبار العصبون: بأنّه وحدة تسمح بمعالجة حجم المعلومات بهدف إعادة توزيعها على الوحدات الأخرى المشكّلة للنظام، حتى يستقبل مداخلاته في شكل معطيات كمّية حول العميل المدروس ويحسب المجموع الجبري لها، فإذا فاق المجموع عتبة معيّنة، يقوم بإرسال ما تحصل عليه في شكل مُخرجات إلى عصبونات أخرى، وفي حالة العكس فهو لا يرسل شيئا.[1]

عمل طريقة التحليل العصبونيّ ذو مستوى عالٍ جدا، ويتطلّب إجراءات صعبة لفهمه؛ لأنّه يستعمل دوالا أكثر تعقيدا من الطرق الأخرى، ولكن ظهور برامج الإعلام الآلي أعطى دفعا كبيرا لاستعماله، فقد أزال تلك الصّعوبات بصفة كلية.

[1] العايب ياسين، مرجع سبق ذكره، ص: 72.

2.4. خصائص ونقائص طريقة الشبكات العصبية: سيتمّ التطرّق أولا إلى خصائص الشبكات العصبية، ثم بعدها إلى النقائص، وهي كالتالي:

1.2.4. خصائص الشبكات العصبية: تتميز الشبكات العصبية من عدة خصائص، والّتي يتم سردها في النقاط التالية:[1]

- القدرة على اشتقاق المعنى من البيانات المعقدة أو الغير دقيقة.
- قابلية التعلم والتكيف مع الحالات الجديدة أو التعلم غير المبرمج.
- المعالجة المتوازنة لأكبر قدر من البيانات.
- السلوك الذكي وقدرتها على تحقيق النتائج المناسبة حتى في الحالات التي تكون فيها هيكلة المعلومات غير جيدة.
- الذاكرة الموزعة حيث تعمل كمضخة لأحجام هائلة من المعلومات ذات العلاقة بعدد كبير من المتغيرات المعتمدة.
- القدرة على تحليل العلاقات غير الخطية للمعلومات أو ما يطلق عليه بنظام تحليل الانحدار التخليلي.

مما سبق يمكن القول تكون الشبكات العصبية ذات أهمية خاصة إذ تم استخدامها لتحسين عمليات الرصد المالي والتحليل الائتماني في البنوك، حيث تساعد هذه الشبكات في تحليل سلوك العملاء والتنبؤ بمدى قدرتهم على سداد القروض وتقديم خدمات مالية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الشبكات العصبية في اكتشاف الاحتيال المالي من خلال مراقبة النماذج السلوكية لعمليات الدفع والمعاملات المالية، مما يسهم في زيادة أمان البنوك وحماية عملائها. بهذه الطريقة، تلعب الشبكات العصبية دورا حيويا في تعزيز كفاءة البنوك التجارية وتحسين الخدمات المالية التي تقدمها للعملاء.

2.2.4. عيوب الشبّكات العصبيّة: كما أنّ هناك عيوب تتمثّل في[2]:

- اعتبارها علبة سوداء دون منطق أو قواعد تفسيرية ترتكز عليها لتقريب المدخلات نحو المخرجات، بعبارة أخرى عدم قدرتها على استخراج العلاقات بين المتغيرات وتفسير الأساس الصّحي لقرار رفض، أو قبول المقترض.
- غياب نظرية واضحة وشاملة عن الهندسة المثلى للشّبكات، كتحديد عدد الطّبقات وعدد العصبونات في كلّ طبقة.

[1] عتروس سهيلة، استخدام منهجية بوكس جنكنز والشبكات الاصطناعية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية، أطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتّجاريّة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018، ص ص: 152- 153.

[2] روابح عبلة وعبد الجليل بوداح، تطور تقدير خطر القرض في ظل نماذج الذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد: 44، 1-12-2015، ص: 208.

– طول فترة التعلم، ومشكلة التعلّم المفرط يمكن أن يؤثّر على أداء الشّبكة.

باختصار، يمكننا أن نستنتج أن الشبكات العصبية تمثل جزءاً أساسياً من مستقبل القطاع البنكي، ولكن يجب التعامل مع التحديات المستمرة وضبط النماذج بدقة لضمان تحقيق الفوائد الكاملة والاستفادة القصوى من تطبيقاتها في هذا المجال المعقد والحيوي، هذا على الرغم من وجود الكثير من الدراسات الأكاديمية والتطبيقات التي تؤكد أهمية الشبكات العصبية في البنوك، إلا أنه لم يحدث اتفاق شامل من جميع الأطراف بشأنها. وفي النهاية، يمكننا أن نرى أن معظم التقنيات تقدم حلا لبعض المشاكل وتواجه صعوبات أمام الأخرى، مما يستدعي اختيار نموذج محدد عوضا عن آخر.

5. قياس المخاطر الائتمانية في البنوك الجزائريّة

لقياس الامخاطر الائتمانية، يجب أن تحوز البنوك التّجاريّة على إجراء يتمثّل في انتقاء مخاطر القرض ونظام قياسها، ويجب أن تسمح هذه الأنظمة بما يلي:[1]

– تحديد بكيفية مركزية، مخاطر ميزانيتها وخارج ميزانيتها إزاء طرف مقابل، أو أطراف مقابلة تعدّ مستفيدا واحدا.

– تفادي مختلف مستويات المخاطر انطلاقا من معلومات نوعيّة وكميّة، والشرّوع في توزيع التزامتها لصالح مجموع الأطراف المقابلة حسب درجة الخطر الّذي يمكن التعرّض له وحسب قطاع النّشاط، وحسب المنطقة الجغرافية وحسب المدينين المتّصلين، فيما بينهم من أجل تفادي المخاطر المحتملة للتركيز.

– **نظام قياس مخاطر القرض:** يجب أن تضع البنوك نظام قياس لمخاطر القرض يسمح بتحديد المخاطر وقياسها وجمعها، تبرز من خلال مجموع عمليات الميزانية وخارج الميزانية الّتي يتعرّض بسببها البنك للخطر المترتّب عن عجز طرف مقابل، أو عدة أطرف باعتباره مستفيدا واحدا لخطر التّركيز.

– يجب أن تقوم البنوك كلّ ثلاثي على الأقلّ بتحليل تطوّر نوعية التزاماتها (الميزانية أو خارج الميزانية)، كما يجب أن يسمح هذا التحليل بإعادة ترتيب عمليات القرض والقيد المحاسبي للدّيون المصنّفة، وتقديره بتكوين المؤونات المتعلقة بها مع أخذ الضّمانات المتّخذة بعين الاعتبار، والتأكّد بأنّ تقييمها تمّ حديثا بشكل مستقل وحذر[2].

– **نظام قياس المخاطر ما بين البنوك:** يجب أن تضع البنوك والمؤسّسات الماليّة جهازا لتحديد وقياس توزيع قائم قروضها، والاقتراضات ما بين البنوك.

كما يتضمّن هذا الجهاز على الخصوص مجموعة من الحدود ونظام تسجيل ومعالجه المعلومات، يسمح بالحصول لكل طرف مقابل، على تجميع القروض الممنوحة والاقتراضات المتحصل عليها وأخيرا إجراءات متابعة ومراقبة

[1] المادة (39)، من النظام رقم (11-08)، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، الصادرة من بنك الجزائر، ص: 22 .

[2] المادة (47)(48)، من النظام رقم (11-08)، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، الصادرة من بنك الجزائر، ص: 23.

الحدود الموضوعة[1].

خامسا. نماذج التنبؤ بمخاطر الائتمان والفشل الماليّ:

هناك عدة نماذج رقابية تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء البنكيّ، فهي تستخدم كمؤشّرات لتقييم الأداء، والتنبؤ بالمخاطر المحيطة بها.

1. نماذج التنبؤ بالفشل الماليّ: يتم وضع نموذج أو نظام معتمد في قياس المخاطر الائتمانية، أو لإدارة هذه المخاطر الائتمانية، لكي يعمّم على كافة أقسام إدارة الائتمان في مركز البنك وفروعه، ولكي يسترشد بها عند اتخاذ القرار الائتماني، واعتماده على مؤشّرات كمّية يتمّ اشتقاقها بمعيار موحد يطبق على جميع القروض بقصد تقليص آثار التّحيز الشّخصي لمتخذ القرار الائتماني على الحدّ الأدنى. إذ لاحظ أن الهياكل الماليّة للبنوك الّتي تواجه صعوبات تبدأ بالتغيّر التدريجي، ومن خلال مراقبة التغيّرات على الوضع المالي، وبشكل خاص لنسب مالية معيّنة يمكن أن تساعد في التنبؤ بالفشل قبل حدوثه، ومن هذا المنطلق زاد اهتمام البنوك التّجاريّة بالتحليل المالي وتطوّر العديد من الأدوات لتقييم احتمالات فشل المقترضين، ثم توجّهت الجهود نحو تصميم نموذج يستخدم لتنبؤ باحتمالات فشل المتعاملون مع البنك.

في حين ظهرت أوّل الدّراسات المختصّة بالفشل المالي عام 1966 على يد Beaver، وتليها دراسةAltman عام 1968، المحركان الرئيسان أو البوابة الرئيسة لعدد من الدراسات اللاحقة، ويعتقد ذوي الخبرة أن الاعتماد على نسبة مالية واحدة للتنبؤ بالفشل المالي غير كاف وغير موثوق به.[2]ومنه سيتمّ ذكر أهمّ هذه النماذج والمتمثّلة في:

1.1. نموذج Altman Z- score: يعد هذا النموذج من أكثر النماذج شيوعا في التنبؤ بالفشل المالي للمؤسسات المالية، وقد وضع هذا النموذج سنة 1974 استعمالا لنموذج سابق وضعه سنة 1968، لأنها تعمل على انتقاء وترجيح النسب المالية والتي يمكن أن تتنبأ بالفشل، ويعتمد على خمسة نسب مالية تدرس خمسة متغيرات مستقلة ومتغير تابع ويرمز له بالرمز (Z)، ويعبر عن هذه النماذج رياضيا بالمعادلة الأتية[3]:

السيولة، الربحية، والرافعة الماليّة، والقدرة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل، والنشاط، ليظهر النموذج حسب الصّيغة التالية[4]:

$$Z = 1.2x1 + 1.4x2 + 3.3x3 + 0.6x4 + 0.999x5$$

[1] المادة (49)، من النظام رقم (11-08)، المؤرخ في 28 نوفمبر 2011، الصادرة من بنك الجزائر، ص: 23

[2] الجنابي حيدر عباس، التنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية باستخدام نموذج sherrord، مجلة الادارة والإقتصاد، العدد: 01، ، 2019، ص: 13

[3] أشتي عبد الستار عبد الغني البريفاني، أنموذج ألتمان بين النظرية والتطبيقية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 1، العدد: 37، 2017، ص: 274.

[4] بن دهينة مريم وزيرار سمية، براهيمي آسية، نماذج التنبؤ بالفشل المالي ودورها في إدارة المخاطر الماليّة، مجلة شمال إفريقيا للدراسات الماليّة والاقتصادية التطبيقية، المجلد: 02، العدد: 01، 01-06-2019، ص:106

حيث أن:

X1: رأس المال العامل ÷ مجموعة الأصول.

X2: الأرباح المحتجزة ÷ مجموع الأصول.

X3: الأرباح قبل الفوائد والضرائب ÷ مجموع الأصول.

X4: القيمة السوقية لحقوق المساهمين ÷ مجموع المطلوبات.

X5: صافي المبيعات ÷ مجموع الأصول.

فحسب النموذج تصنف المصارف إلى ثلاثة فئات لأجل قياس امكانية عدم تعثرها في المستقبل كالآتي:[1]

– الفئة الأولى: يرمز لها بالمنطقة الخضراء هي تلك المصارف التي تجمع قيمة أكبر من $z > 2.99$، تعتبر مصارف ناجحة.

– الفئة الثانية: يرمز لها بالمنطقة الضبابية هي تلك المصارف التي تجمع قيمة $1.81 < z < 2.99$، تعتبر مصارف يصعب التنبؤ بوضعها ولا بد من اجراء دراسات تفصيلية أكثر لتقرير وضعها.

– الفئة الثالثة: يرمز لها بالمنطقة الحمراء هي تلك المصارف التي تجمع قيمة أصغر من $z < 1.81$، تعتبر مصارف فاشلة ويعتبر هذا النموذج من النماذج التي أثبتت قدرته على التنبؤ بالفشل المالي بنسبة علية قبل حدوث الافلاس بسنة.

2.1.نموذج kida:قدم العالم kida، نموذج عام 1981، ويعد هذا النموذج أحد الأساليب الإحصائية الحديثة من نماذج z–score، والذي يتكون من خمسة نسب مالية تمثلت هذه النسب في نسب السيولة ونسب الرافعة المالية ونسب الربحية ونسب النشاط ونسب توازن الموجودات ويمكن عرضها كالآتي[2]:

$$Z = 1.042x_1 – 0.42x_2 – 0.461x_3 – 0.463x_4 + 0.271x_5$$

حيث أن:[3]

X1: صافي الأرباح قبل الضرائب إلى مجموع الموجودات: تحدد القدرة الإنتاجية لموجودات المصرف دون تأثير عوامل أخرى لتحديد أهمية الأرباح المتحققة في زيادة الموجودات.

[1] غيث أركان عبد الله، الاستخدام المزدوج لتحليل التنبؤ بالفشل المالي حسب نموذج ألتمان واختبارات الضغط لتحقيق التكامل في إدارة المخاطر المصرفية – دراسة تحليلية للمصرف الأهلي العراقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد: 17، العدد: 58، 2022، ص: 103

[2] البناء زينب مكي وعزيز آمال قحطان، توظيف هيكل التمويل للحد من الهشاشة المالية باستخدام أنموذج kida، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة وارث العلمية، المجلد: 3، العدد: 7، 2021، ص: 55.

[3] كرار عبد الالة عزيز، دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج kida، – دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد: 10، العدد: 30، ص: 08-09.

X2: مجموع حقوق الملكية إلى المطلوبات: تحدد قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته وإدارتها لتطور رأس المال.

X3: الموجودات السائلة إلى المطلوبات المتداولة: قدرة المصرف على الالتزام بتسديد التزاماته حسب المواعيد المحددة، وإدارة المصرف لنشاطه بما يساهم بتوليد السيولة لمواجهة أي طارئ.

X4: الإيرادات إلى مجموع الموجودات: تحدد القدرة على توليد موجودات المصرف وإمكانية الإدارة في التعامل مع البيئة التنافسية.

X5: النقدية إلى مجموع الموجودات: تحدد إمكانية المصرف الاحتفاظ بالنقد لفترة محدد بما يعزز فرص الاستثمار في مجالات متعددة.

إذا كانت قيمة Z موجبة، يُفهم ذلك على أن المصرف في حالة أمان من الفشل المالي. هذا يعكس قوة الوحدة المالية والقدرة على تحمل الضغوط المالية. يمكن أن تكون هذه القيمة إشارة إيجابية، حيث تشير إلى استقرار وتحقيق أرباح. أما إذا كانت قيمة Z سالبة، يُفهم ذلك بأن المصرف مهدد بالفشل المالي، يمكن أن تكون هذه إشارة إلى مشاكل مالية وعدم القدرة على تحمل الديون أو الالتزامات المالية.

3.1.نموذج sherrod (1987): يستخدم هذا النموذج لمعرفة مخاطر الائتمان في البنوك عند منح القرض للعميل والتنبؤ بالفشل المالي، ولكل مؤشّر وزن ترجيحي معيّن حسب أهميّته. ويعتبر أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي[1].

فيمكن القول، يلعب نموذج Sherrod دورًا رئيسيًا في تحليل وتقدير المخاطر الائتمانية للبنوك، مما يسهم في تعزيز فعالية إدارتها وتعزيز استقرارها في وجه التحديات المالية.

1.3.1 الشكل الرياضي لنموذج Sherrod: يعتمد نموذج Sherrod على ستة متغيرات كميّة ممثلّة بالنسب الماليّة، وكل نسبة مالية لها وزن نسبي، حيث تشكل متغيراته المستقلة والتابعة. والشّكل الرّياضي للنموذج يكون وفق الصّيغة التالية:[2]

$$Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 + 1.2X5 + 0.1X6$$

حيث:

Z: متغير النموذج التابع (التعثر المالي والائتماني).

أما المتغيرات المستقلة (X1...X6) والمعبر عنها بالنسب الماليّة وأوزانها، فيمكن توضيحها في الجدول التالي:

[1] حنان رزاق سالم، استخدام نموذج KIDA وSHERROD، للتنبؤ بالفشل المالي لتفادي الوقوع في الإفلاس، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد: 3، العدد: 2، 03-09-2020، ص: 27.

[2] فخاري فاروق ومونية بوديعة، محاولة التنبؤ بتعثر الإئتمان البنكي باستخدام نموذج Sherrod في البنوك التّجاريّة الجزائرية، وكالة بنك الجزائر الخارجي لولاية المسيلة نموذجا، مجلة الحقيقة، المجلد: 17، العدد: 03، 2018، ص: 403

الجدول رقم(5): النّسب الماليّة والأوزان المستخدمة في نموذج Sherrod

المتغيرات	النسبة	نوعها	وزنها النسبي بالنقاط
X1	رأس المال العامل ÷ مجموع الأصول	مؤشر سيولة	17
X2	الأصول النقدية ÷ مجموع الأصول	مؤشر سيولة	9
X3	صافي حقوق الملكية ÷ مجموع الأصول	مؤشر ملاءة	3.5
X4	صافي الربح قبل الضريبة ÷ مجموع الأصول	مؤشر الربحية	20
X5	مجموع الأصول ÷ مجموع الالتزامات	مؤشر ملاءة	1.2
X6	صافي حقوق الملكية ÷ مجموع الأصول الثابتة	مؤشر ملاءة	0.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على شنوف، 2012، ص ص: 258 - 259 (بتصرف).[1]

نلاحظ من خلال الجدول أنّ الأوزان الّتي أُعطيت للنّسب تبيّن أنّ الوزن الأكبر هو مؤشّر السّيولة؛ لأنّ النموذج له هدفان، قياس مخاطر القروض وقياس الفشل المالي والاستمرارية. حيث يستخدم الهدف الأوّل من طرف البنوك لقياس مخاطر منح القروض، أمّا الهدف الثاني فيستخدم للتأكد من مبدأ الاستمرار في النّشاط مستقبلا.[2] فمن خلاله يمكن تصنيف القروض الّتي تتكوّن منها المحفظة تنازليا حسب جودتها إلى خمس فئات رئيسة، والّتي يوضحها الجدول التالي:

الجدول رقم (6):تقسيم القروض إلىّ فئات حسب درجة المخاطرة.

الترتيب	فئة القرض	مؤشر الجودة(Z)
1	الفئة الأوّلى (قروض ممتازة عديمة المخاطرة)	$Z \geq 25$
2	الفئة الثانية (قروض قليلة المخاطرة)	$25 > Z \geq 20$
3	الفئة الثالثة (قروض متوسّطة المخاطرة)	$20 > Z \geq 5$
4	الفئة الرابعة (قروض مرتفعة المخاطرة)	$5 > Z \geq -5$
5	الفئة الخامسة (قروض خطيرة جدا)	$Z < -5$

المصدر: برايح، 2018، ص: 233.[3]

يتبيّن من خلال الجدول أنّه كلّما أصبحت قيم $z < 5$ كلما واجهت قروضا مُحاطة بالمخاطرة، وكلما أصبحت قيم $z > 5$ كلما واجهت قروضا أقلّ مخاطرة، بمعنى أنّ مؤشّر z يسير في اتجاه عكسي لاتجاه المخاطرة.

يتبين أن المؤشر z يعكس اتجاه المخاطرة بشكل عكسي، وهذا يعني أن انخفاض قيم z يرافقه زيادة في مستوى المخاطر، بينما ارتفاع قيم z يترافق مع تقليل في مستويات المخاطرة هذا يمكن أن تساعد في تفهم العلاقة بين قيم المؤشر z ومستويات المخاطرة المرتبطة بالقروض.

2. نماذج تحليل المخاطر الائتمانية:

عند اتخاذ قرارات حول توفير تسهيلات ائتمانية للعملاء، يترتب عليها تأثير مباشر على سلامة البنوك

[1] شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية والإبلاغ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص ص: 258-259.

[2] رحيش سعيدة وشنوف شعيب، التنبؤ بالفشل المالي في شركات التّأمين باستخدام نموذجي Sherrod وKida مجلة البشائر الاقتصادية المجلد:5، العدد:1، 17-06-2019، ص: 562

[3] براج دلال، قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمة الماليّة العالمية لسنة 2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2018، ص: 233.

التجارية، كما يمكن أن يؤدي اتخاذ قرار خاطئ في هذا السياق إلى وقوع خسائر وضياع الأموال المقرضة لذلك، يجب أن يكون هناك تركيز على عدة عناصر أساسية تُشكل الأساس الذي يُعتمد عليه اتخاذ القرارات الائتمانية. يمكن تلخيص هذه العناصر في إطار يعرف بـ "Cs5" أو "Ps5" أو "PRISM"، ويمكن تحديدها كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(7): عناصر قرار الائتمان

نموذج 5Cs	نموذج 5Ps	نموذج PRISM
شخصية العميل	العميل	التصور
القدرة على الاستدانة	الغرض من الائتمان	القدرة على السداد
رأس المال	القدرة على السداد	الغاية من الائتمان
الضّمان	الحماية	الضمانات
الظّروف العامّة	النظرة المستقبلية	الإدارة

المصدر: من إعداد الطالب.

يُظهر هذا الجدول الفارق البارز بين ثلاثة نماذج رئيسية لتحليل الائتمان: نموذج Cs5، نموذج Ps5، ونموذج PRISM. يتعلق كل نموذج بعناصر القرار الائتمان بطريقة فريدة، ويقدم رؤى مختلفة تساهم في تحسين دقة اتخاذ القرارات الائتمانية. نموذج Cs5 يركز على شخصية العميل وقدرته على السداد، بينما يأخذ نموذج Ps5 في اعتباره الغرض من الائتمان والنظرة المستقبلية، يتميز نموذج PRISM بالتركيز على التصور الشامل للعميل والغاية الكامنة وراء الائتمان من خلال مقارنة هذه النماذج، يظهر أنه يمكن تحقيق تحليل شامل للعميل والقرض عن طريق الاستفادة من قوة كل نموذج، كما يتم استخدام هذه النماذج معًا يعزز قدرة البنوك على فهم العملاء بشكل أفضل واتخاذ قرارات ائتمانية أكثر دقة وتوجيهًا. حيث يمكن تقديم شرح لكل نموذج على حدى وهي كالتالي:

1.2. نموذج المعايير الائتمانية الّذي يستند إلى 5Cs: ويتضمن الجوانب التالية وهي:[1]

1.1.2. الشّخصية: وهي مجموعة من الصّفات والسّلوكيات الواجب توافرها في المقترض؛ أي شخصية العميل وسمعته الطيبة تحدّدان رغبته بالوفاء في التزاماته.

2.1.2. القدرة على الاستدانة: تحدّد مقدرة العميل في إعادة ما اقترضه من البنك؛ أي سداد قيمة الائتمان الممنوح وهذا يقلل من احتمال التعرض للخطر.

3.1.2." رأس المال: يساعد في تحديد مخاطر المقترضين، ويعتبر عن قدرة حقوق ملكية المقترض على تغطية جميع النفقات ويظهر الالتزام والثقة في العمل

[1] داود عثمان محمد، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013، ص:71.

4.1.2. الضّمان: وهو المصدر البديل لسداد القرض في حالة الفشل، ويجب أن يكون هذا الضمان ذات قيمة كافية لتغطية مبلغ القرض.

5.1.2. الظّروف العامّة يحلل هذا المعيار الغرض من القرض والبيئة الاقتصادية والسياسية المحيطة بالعميل، وهذا لقياس أي عائق خارجي من شأنه أن يعيق سداد القرض".[1]

نجد أن دراسة السجل التاريخي للعميل من التجارب السابقة فهي تلعب دوراً حاسماً في عملية اتخاذ قرارات الائتمان، كلما كانت التجارب السابقة إيجابية مع المقترض، زادت احتماليات حصوله على الائتمان، فيما يعكس الوضع العكسي نتائج سلبية، كما يعتبر هذا النموذج أداة فعالة في اتخاذ القرارات المالية، حيث يسهم في تقييم شامل للعوامل المؤثرة في قدرة المقترض على سداد التزاماته المالية.

2.2. نموذج المعايير الائتمانية المستند إلى 5P'S: تعزّز إدارة مخاطر الائتمان قرارها الائتماني بتحليل ائتماني آخر من خلال دراسة معايير تعرف باسم 5P'S وهي[2]:

1.2.2. العميل: يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل وحالته الاجتماعية، ومؤهّلاته، وأخلاقياته من حيث الاستقامة، وغيرها.

2.2.2. الغرض من الائتمان: تشكّل هذه الركيزة إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني، أو التوقف عند هذا القرار من التحقيق، ورفض الطّلب، والغرض من الائتمان يحدّد احتياجات العميل الّتي يمكن تلبيتها، أو الّتي لا تتناسب مع سياسة البنك وصلاحيات إدارة الائتمان.

3.2.2." القدرة على السّداد: يركّز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل في تسديد الائتمان وفوائده في مواعيد الاستحقاق المتّفق عليها.

4.2.2. الحماية: أساس هذا المعيار في التّحليل الائتمانيّ هو استكشاف احتمالات توفّر الحماية للائتمان المقدّم للعميل، من خلال الضّمانات الّتي يقدّمها العميل.

5.2.2. النظرة المُستقبليّة: مضمون هذه الركيزة محاولة معرفة الظرّوف البيئية المحيطة بالعميل، ومستقبل ذلك الائتمان، سواء كانت داخلية أم خارجية"[3].

---

[1] بن سدات سليمة ويماني ليلى، أثر إدارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية دراسة قياسية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد: 6، العدد: 02، 2023، ص: 526.

[2] شقيري موسى نوري وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 102.

[3] زبيري نورة وبلعجوز حسين، النماذج الرياضية لقياس مخاطر الائتمان بالبنوك التّجاريّة، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد: 8، العدد: 2، 01-03-2017، ص: 108

مما سبق، يظهر وجود تشابه بين مفاهيم الـ P's5 والـ Cs5، إلا أن التشابه الرئيسي يتمحور حول تحديد ملاءة العميل وقدرته على التسديد في كلتا النموذجين، حيث يتم التركيز على التأكد من قدرة العميل على تحمل التزاماته المالية وتنفيذ الالتزامات المالية المتعلقة بالائتمان، كما يُعَدّ هذا الجانب محوريًا في تقدير المخاطر التي قد تواجه إدارة الائتمان، يتم تقييم العديد من العوامل مثل القدرة على السداد والموثوقية المالية للعميل. ومنه يجمع كل من الـ P's5 والـ Cs5 على تحليل دقيق للعلاقة المالية بين العميل وإدارة الائتمان، مما يُسهِم في اتخاذ قرارات ائتمانية مستنيرة وفي تحديد مخاطرها بشكل شامل.

3.2. نموذج المعايير الائتمانية المستند إلى PRISM: ويعدّ هذا النموذج من أحدث النماذج المستخدمة في تحليل الائتمان ويعطي فكرة عن جوانب القوّة والضّعف لدى العميل، وتتكوّن عناصر هذا النموذج من خمسة إجراءات وهي:

1.3.2 "التصوّر: ويقصد بالتصوّر الإحاطة الكاملة بمخاطرَ الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها من قبل إدارة الائتمان والهدف من ذلك الوقوف على وضع العميل ومخاطر منحه الائتمان، والتعرّف على إستراتيجيات التّمويل للعميل.

2.3.2. الغاية من الائتمان: أي تحديد الهدف من الحصول على الائتمان، ومعرفة الغاية منه، وتحديد المجال الّذي سيتمّ استخدام ذلك الائتمان لتحديد مدى مناسبة منح الائتمان للعميل، ومدى موافقته مع سياسة البنك وقدرة العميل وخبراته، إضافة إلى التعرّف على مدى تناسب مبلغ وحجم الائتمان مع غرض التّمويل.

3.3.2. الضمانات: وهي خطّ الدّفاع الأوّل والأساس للبنك لضمان أمواله وحقوقه فيما إذا تخلف عن السّداد، وبالتالي يجب تحديد نوعية هذه الّضمانات وقيمتها ومدى قانونيتها، سواء العينية منها أم الّتي تعتمد على المركز المالي للعميل[1]".

4.3.2." القدرة على السّداد: أي قدرة المقترض على الوفاء بإلتزاماته خلال الفترة المتّفق عليها من خلال تحليل تدفقات النقدية الداخلية وتدفقات الخارجية.

5.3.2. الإدارة: أي تحليل الأساليب والإجراءات والسياسات الإدارية لطالب الائتمان"[2].

مما سبق يتضح أن النماذج والمعايير المستخدمة في تحليل الائتمان تختلف في التسميات لعناصرها، إلا أنها متفقة في المضمون والنتيجة، يقوم المحلل الائتماني بتقييم وضع العميل وملاءمته للحصول على الائتمان، مع

[1] الدباس حسان، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سوريا، رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، سوريا، 2014، ص: 47.

[2] بولحبال فريد، إدارة المخاطر ودورها في كبح وتخفيض مخاطر الائتمان البنكي في الجزائر – دراسة حالة بنك الخليج، مجلة العلوم الانسانية، المجلد: 07، العدد: 03، 2020، ص: 1338

التركيز على قدرته على سداد الديون المستحقة حيث يتيح هذا التحليل أيضًا تحديد المخاطر المرتبطة باتخاذ قرار الائتمان، يمكن تفصيل العملية بمزيد من التركيز على تسميات العناصر، المحتوى الخاص بالتقييم، والعوامل المؤثرة في قرار المحلل الائتماني، مما يسهم في فهم أعمق لعملية تحليل الائتمان وأثرها على قرارات المنح الائتمانية.

المطلب الثالث: إدارة وقياس مخاطر السّيولة

يعرّف خطر السيولة بأنّه عبارة عن النتيجة الطّبيعية لعدم توافق آجال التّحويل بين الاستخدامات والموارد. وعليه سنحاول من خلال هذا المطلب التعرّض إلى إدارة مخاطر السّيولة، ثمّ كيفية قياس هذه المخاطر الماليّة.

أولا: إدارة مخاطر السّيولة.

إدارة السيولة تتسم بأهمية بالغة، حيث يمكن أن يؤدي فشل المحافظة على سيولة الميزانية إلى فشل البنك، وعلى الرغم من هذه الأهمية، يظل الاهتمام بتقدير مخاطر السيولة، سواء من حيث الكم أو التكلفة اللازمة للحفاظ عليها، محدودًا حتى الآن، يرتبط ذلك بتحديد تكلفة الحفاظ على السيولة، مما يشير إلى ضرورة زيادة الانتباه لهذه المخاطر وتقديرها بشكل كمي لضمان استمرارية الأداء المالي.

1. **تعريف إدارة مخاطر السّيولة:** فهي إدارة المخاطر عن طريق تلك الممارسات الّتي تقوم بها إدارة البنك من أجل ربط احتياجات السّيولة بالبنك مع مصادرها الفعلية، أو المحتملة لتفادي وقوع البنك في مخاطر السّيولة، كما يجب على البنك أن يُدير مخاطر السّيولة بشكل سليم، ومواظبة تامة للحفاظ على مستوى كافٍ من السّيولة تمكّنه من التغلّب على سلسلة الأحداث الضّاغطة[1].

2. **أهداف إدارة مخاطر السّيولة:** تهدف إدارة مخاطر السّيولة بالبنوك إلى تحقيق ما يلي:

- المحافظة على الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، والدائنين، والمستثمرين.
- أحكام الرقابة والسّيطرة على مخاطر السّيولة في الأنشطة، أو الأعمال الّتي ترتبط بأصولها كالقروض، والسّندات والتّسهيلات الائتمانية، وغيرها من أدوات الاستثمار.
- تحديد العلاج النوعي لكلّ نوع من أنواع المخاطر، وفي جميع المستويات.
- العمل على الحدّ من الخسائر وتقليلها إلى أدنى درجة، وتأمينها من خلال الرّقابة الفورية.
- تحديد التصرّفات والإجراءات الّتي يتعيّن القيام بها فيما يتعلّق بمخاطر السّيولة، للرّقابة والسّيطرة على الخسائر.
- إعداد الدرّاسات قبل الخسائر، أو بعد حدوثها.
- حماية صورة البنك بتوفير الثّقة المناسبة لدى المودعين، والدائنين والمستثمرين، بحماية قدراته الدّائمة على توليد

[1] فروحات حدة وزرقون عمر الفاروق وبن ساحة علي، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التّجاريّة، دراسة قياسية لعينة من البنوك التّجاريّة في الجزائر خلال الفترة 2011-2016، مجلة الباحث، المجلد: 18، العدد: 1، 31-12-2018، ص: 523.

الأرباح رغم الخسائر العرضية الّتي قد تنجم، وتؤدّي إلى تقلّص الأرباح أو عدم تحقيقها[1].

مما سبق يمكن القول أن إدارة مخاطر السيولة في البنوك تهدف أساسًا إلى حماية مصالح المودعين والدائنين من خلال المحافظة على الأصول وتوفير السيولة الكافية، تشمل الأهداف أيضًا وضع أحكام للرقابة على مخاطر السيولة في مختلف الأنشطة المصرفية وتحديد الإجراءات النوعية لكل نوع من المخاطر، ويسعى إلى الحد من الخسائر وتأمينها من خلال رقابة فورية، كما يتضمن تقديم دراسات قبل وبعد الخسائر، كما تسعى هذه الإدارة أيضًا إلى حماية صورة البنك وتعزيز الثقة لدى المستثمرين والمودعين، مع التركيز على تحقيق الأرباح رغم التحديات السيولية المحتملة.

3. التقنيات السّليمة ومبادئ تقييم إدارة مخاطر السّيولة في البنوك حسب لجنة بازل2 للرّقابة المصرفيّة:

تُؤكد إدارة السيولة البنكية أهميتها الكبيرة، إذ انعكست هذه الأهمية في اهتمام لجنة بازل التي اختصت بمناقشة إدارة مخاطر السيولة. في فيفري سنة 2000، أصدرت اللجنة وثيقة محددة أبرزت الممارسات الصحيحة لإدارة السيولة في البنوك، وركزت على مبادئ حيوية لهذه الإدارة، هذه المبادئ تشمل تحديد العوامل المؤثرة في السيولة وضرورة وجود إجراءات فعالة للتعامل مع التحديات المحتملة، كما يتعين على البنوك الالتزام بهذه المبادئ لضمان استمراريتها وتعزيز الاستقرار المالي في ظل التحديات المتزايدة. وتتمثل مبادئ إدارة مخاطر السّيولة فيما يلي: [2]

1.3. وضع هيكل لإدارة مخاطر السّيولة البنكية: وتتمثّل في المبادئ التالية:

1.1.3. المبدأ الأوّل: يفرض أن يكون البنك هو المشرف عن الإدارة السّليمة لمخاطرَ السّيولة، كما يجب عليه وضع إطار قوي وملائم لإدارة مخاطر السّيولة لكي يضمن المحافظة على سيولة كافية، بالإضافة إلى هامش إضافي يتكوّن من مجموعة من الأصول السّائلة عالية الجودة، بحيث تمكّنه من استخدامها خلال فترات الضّغط العاليّة. كما يجب على المشرفين اختبار مدى كفاية وملاءمة إطار عمل وسياسة إدارة مخاطر السيولة في البنك ووضعية السّيولة لديه، واتّخاذ إجراءات فورية في حالة وجود عجز في السّيولة، أو نقص في إدارة مخاطرها من أجل حماية المودعين، والحدّ من الأضرار المحتملة على النظام المالي.

[1] عمان أحمد، دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التّجاريّة، دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2010-2015، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد: 2، العدد: 1، 31-01-2019، ص: 185.

[2] "Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision: (Published by BIS Basel Committee on Banking Supervision, September 2008)," in Bank Asset and Liability Management, by The Hong Kong Institute of Bankers (Singapore: John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd., 2008),pp: 3.4.

2.1.3. المبدأ الثاني: يجب أن يضع حدا مسموحا به يحدّد فيه بوضوح تحمل مخاطر السّيولة لديه، بما يتناسب مع إستراتيجيّة أعماله ودورها في النظام المالي.

3.1.3. المبدأ الثالث: يجب على الإدارة العليا في البنك أن تقوم بوضع إستراتيجيّة تطوير سياسة وإجراءات خاصّة بإدارة مخاطر السّيولة، تتماشى مع حجم المخاطر المسموح به لدى البنك، والتأكّد من أنّ البنك يحتفظ بالسّيولة الكافية. كما يجب عليها متابعة تطوّرات أوضاع السّيولة في البنك باستمرار، وتقديم تقرير حولها إلى مجلس الإدارة على أساس منتظم ودوري. ويجب على مجلس إدارة البنك أن يقوم بمراجعة واعتماد الإستراتيجيّة، والسّياسات والإجراءات المتعلقة بإدارة السيولة مرة واحدة في السّنة على الأقل، والتأكد من أن الإدارة العليا تدير مخاطر السّيولة بشكل فعّال.

4.1.3. المبدأ الرابع: يجب على البنك أن يأخذ في عين الاعتبار تكاليف السيولة، والفوائد، ومخاطر التّسعير وقياس الأداء، بالإضافة إلى إجراءات الموافقة على المنتجات الجديدة لجميع الأنشطة التّجاريّة المهمّة بالبنك (البنود داخل وخارج الميزانية)، حتى يتسنى له الربط بين حجم المخاطر الناشئة عن أنشطة البنك المختلفة، والتعرّض لمخاطر السّيولة على مستوى البنك ككلّ.

2.3. مبادئ القياس ومراقبة احتياجات التّمويل: يجب على البنك أن يتبع عملية قياس وإدارة مخاطر السّيولة المصرفية، وذلك باستخدام المبادئ التالية:

1.2.3. المبدأ الأوّل: يجب أن تكون عملية تحديد وقياس ورصد ومراقبة مخاطر السّيولة في البنك تعتمد على أسس سليمة، ويجب أن تتضمّن هذه العملية إطار عمل شامل للتنبؤ بالتدفّقات النقدية الناشئة عن أصول وخصوم البنك والمطلوبات خارج الميزانية العمومية خلال فترة زمنيّة مستقبلية.

2.2.3. المبدأ الثاني: يجب على البنك تتبّع ومراقبة مخاطر السّيولة، واحتياجات التّمويل الداخلي بين المؤسّسات أو الوحدات القانونية التابعة له، أو نشاطاته المختلفة وبمختلف العملات مع مراعاة القيود القانونية، والتنظيمية والتشغيلية الّتي قد تحدّ من تحوّل السيولة من وحدة إلى أخرى.

3.2.3. المبدأ الثالث: يجب على البنك وضع إستراتيجية للتّمويل الّتي توفر تنويع مصادر وآجال التّمويل بشكل فعّال، ويجب أن تحافظ هذه الإستراتيجية على التواجد المستمرّ في أسواق التمويل المختارة من طرف البنك، وتقوية العلاقات مع الأطراف المموّلة له من أجل ضمان فعالية تنويع مصادر التّمويل لديه. ويجب على البنك قياس قدرته على توفير احتياجاته التّمويلية من كلّ مصدر على حدى وبشكل مستمرّ، وأن يقوم بتحديد العوامل

الرّئيسة الّتي تؤثّر على قدرته، وعلى توفير الأموال ومتابعتها عن قرب، والتأكّد من أن تقديراته الخاصّة بإمكانية جمع الأموال لا تزال صحيحة.

3.3. مبدأ إدارة حرية الدخول إلى السّوق:

– يجب أن يقوم البنك بصفة منتظمة بمراجعة الجهود المبذولة، والحفاظ على العلاقات مع أصحاب الالتزامات القائمة على البنك والمحافظة على التنوّع في الالتزامات، وضمان قدرتها على بيع الأصول[1].

4.3. مبدأ التخطيط لمواجهة الظّروف أو الأزمات الطارئة:

– يجب أن يتوافر للبنك أهداف موضوعية لمواجهة الطوارئ تتضمّن إستراتيجية لمعالجة أزمات السّيولة، وإجراءات تعويض القصور في التدفقات النقدية في المواقف الطارئة[2].

5.3. إدارة سيولة العملات الأجنبية:

1.5.3. المبدأ الأوّل: يجب أن يتوفّر لكلّ بنك نظام لقياس المراقبة، والسّيطرة على مراكز السّيولة للعملات الأجنبية الرّئيسة الّتي يتعامل بها. كما يجب أن تقوم البنوك بتقييم الاحتياجات المجمّعة للسّيولة من العملات الأجنبية، ودرجة عدم التوافق المقبول بين الاحتياجات والالتزامات من العملات المحلّية. كما يجب أن يقوم البنك بتحليل إستراتيجيّة نحو كلّ عملة على حدى.

2.5.3. المبدأ الثاني: طبقا للتّحليل المشار إليه في المبدأ الأوّل السّابق الذّكر، وعندما يكون ممكنا، يجب أن يقوم البنك بصفة منتظمة بوضع ومراجعة حدود عدم التوافق في التدفّقات النقدية للعملات الأجنبية عبر فترات زمنية محددة سواء مجمّعة أم لكل عملة يتعامل بها البنك على حدى[3].

6.3. الهيئات الرقابية لإدارة مخاطر السّيولة: ينبغي على هيئات الرّقابة البنكيّة إجراء تقييم شامل وبشكل منتظم في إطار عمل إدارة مخاطر السّيولة في البنوك وتحديد أوضاع السّيولة، إذا كانت هذه البنوك تحقّق مستوى كافيا من المرونة في ظل مواجهة الضّغوط المترتبة عليها، والأخذ بعين الاعتبار مكانتها في النظام المالي. وعلى هيئات الرّقابة البنكية استكمال تقييمها بتحديد إطار مخاطر السّيولة، ووضع السّيولة في البنوك من خلال المتابعة المستمرّة للجهات المشرفة، والأخذ بعين الاعتبار التّقارير الداخلية، تقارير التحوّط، ومعلومات السّوق.

وينبغي على هذه الجهات أن تطلب من البنوك اتّخاذ إجراءات تصحيحية وفعّالة في الوقت المحدّد، وبيان أوجه القصور في عمليات إدارة مخاطر السيولة ووضع السّيولة في البنك. ويجب أيضا على هيئات الرقابة البنكية

[1] حشاد نبيل، دليلك إلى إدارة المخاطر المصرفية، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان، 2005، ص: 139.

[2] نفس المرجع، ص: 139.

[3] حشاد نبيل، ص ص: 139-140.

التواصل مع الهيئات الأخرى والسّلطات العمومية على الصعيد الوطني والدولي، مثل البنوك المركزية لتسهيل التّعاون الفعّال الّذي يتعلّق بمجال الرقابة على إدارة مخاطر السّيولة في البنوك[1].

4. إدارة مخاطر السّيولة في البنوك التّجاريّة الجزائرية:

1.4. النظم الوقائية لإدارة مخاطر السيولة في البنوك التّجاريّة الجزائرية: يسعى النظام المصرفي الجزائري جاهدًا لاعتماد مجموعة من الضوابط ووضع قواعد تنظيمية صارمة لتنظيم النشاط المصرفي، يُولى اهتمامًا كبيرًا لتفعيل إدارة مخاطر السيولة، حيث تأتي القواعد الاحترازية المتعلقة بها وإصدار اللائحة رقم 11-04 في 24 ماي 2011[2] لتعزيز هذا الجانب، والمتضمّن تعريف وقياس ورقابة وإدارة مخاطر السّيولة على مستوى البنوك التّجاريّة العاملة في الجزائر، كما يمكن ذكرها كالتالي:[3]

1.1.4. ضرورة توفّر مخزون كافي من الأصول السّائلة لدى البنوك التّجاريّة: نصت المادة الثالثة من النظام 11-04 على البنوك التّجاريّة والمؤسسات الماليّة أنّها ملزمة باحترام نسبة بين مجموع الأصول المتوفّرة والّتي يمكن تحقيقها على المدى القصير، والالتزامات التّمويلية المستلمة من البنوك ومجموع الاستحقاقات تحت الطّلب على المدى القصير والالتزامات المقدّمة، تسمّى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسّيولة الّتي يجب أن تكون أكبر من 100 % (بعد الحساب).

أمّا المادة الرابعة فقد تطرقت إلى أن البنوك ملزمة بتبليغ هذه النسبة للبنك المركزي الجزائري في نهاية كل ثلاثي ابتداء من 31 جانفي 2012.

كما جاء في المادة الثامنة من التعليمة 07-2011، الصّادرة في 21 ديسمبر 2011 والّتي تضمّنت تحديد مكونات المعامل الأدنى للسّيولة، ومكوّنات معامل السيولة، الملاحظة والمحدّدة في المادتين الثالثة والرابعة من التنظيم المشار إليه أعلاه. كما تضمّنت الكيفيات الّتي يتمّ على أساسها إعداد وتبليغ هذه المعاملات إلى بنك الجزائر، حيث نصّت المادة الثالثة من التعليمة نفسها على ضرورة التزام البنوك والمؤسّسات الماليّة بإعداد كشوف دوريّة. أمّا المادة الرابعة من التّعليمة فقد تضمّنت كيفية حساب هذه النسبة من خلال تحديد مكوّناتها (البسط والمقام) ومعاملات ترجيحها الّتي تعكس درجة سيولة الأصول، وإمكانية سحب الخصوم.

2.1.4. إعداد البنوك التّجاريّة لجدول توقعات الخزينة: أكد النظام الجزائري وبنك الجزائر أهمية إعداد جدول يعرف باسم جدول توقعات الخزينة للبنوك التجارية العاملة في البلاد، يهدف هذا الجدول إلى تمكين البنوك من

[1] فروحات حدة وأخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 523.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 54، السنة: 48، 4 ذو القعدة 1432 الموافق لـ 2 أكتوبر، 2011.

[3] -Banque d'Algérie,L'instruction N°07-2011 Du 21 Décembre 2011 Portant Coefficient de Liquidité Des Banques et Des Etablissements Financiers," accessed November 29, 2021, https://www.bank-of-algeria.dz/.

متابعة وضعية سيولتها بشكل دوري، بما في ذلك العمليات الجديدة، على مدى فترة زمنية لا تقل عن أسبوع.

حدّدت المادة السابعة من النظام 11-04 شروط إعداد الجدول، ويتمثّل في قيام البنوك التّجاريّة بإعداد جدول توقّعات الخزينة بناء على توقّعاتها للأسبوع الواحد.

أما المادة الثامنة فقد حدّدت بأن على البنوك التّجاريّة أن تقوم بتحديد الميزات والفرضيات الّتي يعتمد عليها في إعداد جدول توقّعات الخزينة. في حين نجد المادة الثامنة تطرقت إليه بشئ من التّفصيل إلى إجمالي التوقعات النقدية، كما يجب أن يكون ناتجا عن كل من:

- مجموع العمليات مع بنك الجزائر.
- القروض والإقتراضات ما بين البنوك، وعمليات شراء السّندات الممثّلة في الدّيون وبيعها، وأخذها، ووضعها تحت نظام الأمانة، مسحوبات وإيداعات الزّبائن.
- القروض والإقتراضات للزّبائن.
- الالتزامات الممنوحة والمقبوضة.
- كل عملّية في السّوق، غير تلك المصرح بها في مكان آخر، بما فيها عمليات الصّرف.
- كل عنصر آخر وخاصة الأعباء الّتي تؤثّر بصفة ملموسة على وضعية سيولتها[1].

3.1.4. تحدد الهيئة التنفيذية للبنوك بتحديد الحدّ الأدنى لخطر السّيولة البنكيّة: حيث تؤكد المادة 11-04 على مستوى المخاطر المقبولة لدى البنك، مع مراعاة طبيعة السياسة العامة لإدارة السيولة بما يتناسب مع مستوى المخاطر المقبولة لديه، يتم ذلك من خلال تعيين الجهاز التنفيذي للبنك، بالإضافة إلى إجراء التشخيص وتنفيذ نظام لقياس وإدارة مخاطر السيولة.

4.1.4. إقامة أنظمة الإنذار المبكر وتحديد سيناريوهات التعرض لخطر السيولة: تمثل جزءًا أساسيًا في التزام البنوك التجارية والمؤسسات المالية في الجزائر، وذلك وفقًا للمواد 20 و 21 من النظام، تتعزز ضرورة اتخاذ إجراءات الإنذار ووضع خطط عمل في حال تجاوز الحد الأدنى لمخاطر السيولة في البنك، بالإضافة إلى ذلك، يفرض على البنوك الالتزام بإجراء اختبارات لمجموعة متنوعة من السيناريوهات، بهدف تمكينها من مواجهة مخاطر السيولة بطريقة تتناسب مع طبيعتها، يُشدد أيضًا على ضرورة تحديد التقلبات في المخاطر، مما يعزز فهم البنوك للبيئة المالية ويمكنها من اتخاذ إجراءات تحسين الأداء وتعزيز استقرارها في مواجهة التحديات الاقتصادية المتغيرة.

[1] المادة (9)، من النظام رقم (11-04)، المؤرخ في 24 مايو 2011، للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المتضمنة تعريف وقياس وتسيير خطر السيولة، العدد: 54، ص: 28.

5.1.4. وضع وتحديث خطط الطوارئ للتعامل مع الأزمات المالية المفاجئة: وفي هذا الصدد، تشترط المادة 25 من اللائحة 04-11 ضرورة تحديث خطط الطوارئ بانتظام، خاصة مع مراعاة نتائج سيناريوهات الأزمة للتأكد من أن هذه السيناريوهات فعالة ومناسبة من الناحية التشغيلية.

في ظل تحديات إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية الجزائرية، يظهر أن النظام البنكي الجزائري يسعى جاهدًا لضمان صلابة رقابية فعّالة تعكس القواعد الاحترازية، التي وضعها النظام الرقابي الجزائري والتي نُشرت في النظام رقم 11-04 في ماي 2011، وهي التزام البنوك بضمان توفير مخزون كافٍ من الأصول السائلة، وإعداد جداول توقعات الخزينة، يُعزز هذا بجهود الهيئة التنفيذية لتحديد حد أدنى لخطر السيولة، وتطبيق أنظمة الإنذار المبكر وتحديد سيناريوهات التعرض لخطر السيولة، وتبرز أهمية رسم وتحديث مخططات الطوارئ لمواجهة الأزمات المالية المفاجئة، تلك الجهود تعكس التزام النظام البنكي بتحقيق توازن فعّال بين تحقيق الربحية وتعزيز الاستقرار المالي، مما يعزز القدرة على التصدي للتحديات الاقتصادية بشكل مستدام وفعّال وتحسين فعالية إدارة السيولة في البنوك الجزائرية.

ثانيا. قياس مخاطر السّيولة:

هناك عدة طرق ومؤشّرات تعتمد عليها البنوك التّجاريّة في قياس مخاطر السّيولة وهي:

1. المؤشّرات والنّسب الماليّة لقياس مخاطر السّيولة: نجد أن المؤشّرات المستخدمة لقياس مخاطر السيولة في البنوك التّجاريّة، وتتمثل في:[1]

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{النقد + الأرصدة النقدية لدى المصرف}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

يعدّ ارتفاع هذا المؤشّر في البنوك هو انخفاض في مخاطر السّيولة، على اعتبار أنّه يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصّندوق أو لدى البنك، والّتي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.

$$\text{مخاطر السّيولة} = \frac{\text{الموجودات النقدية + الاستثمارات}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشّر إلى انخفاض مخاطر السّيولة، على اعتبار أنّه يعكس زيادة الأصول النقدية والاستثمارات الّتي يواجه بها البنك التزاماته المختلفة.

$$\text{مخاطر السيّولة} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الموجودات}} \times 100$$

[1] مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التّجاريّة العمومية الجزائرية، مجلة المعارف، المجلد: 14، العدد: 02،2019، ص: 349-350.

يشير ارتفاع هذا المؤشّر إلى ارتفاع مخاطر السيّولة على اعتبار أنّه يزيد من نسبة القروض الّتي يتعذّر تصفيتها بسهولة، أو وقت الحاجة إلى السّيولة.

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{استثمارات القصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشّر إلى انخفاض مخاطر السّيولة، على إعتبار أنه يعكس زيادة الاستثمارات القصيرة الأجل الّتي يواجه بها البنك التزاماته.

$$\text{مخاطر السيولة} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشّر إلى ارتفاع مخاطر السّيولة، على اعتبار أنه يزيد من نسبة القروض الّتي يتعذّر تصنيفها بسهولة، أو وقت الحاجة إلى سيولة، وعلى صعيد آخر أن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تشير إلى حاجة البنك إلى مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الاقتراض الجديدة.

$$\text{مخاطر السّيولة} = \frac{\text{الموجودات السائلة}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشّر إلى انخفاض مخاطر السّيولة، على اعتبار أنّه يعكس زيادة الأصول السّائلة (الأصول النقدية) الّتي يواجه بها البنك التزاماته الأخرى.

$$\text{مخاطر السّيولة} = \frac{\text{الموجودات القصيرة الأجل}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشّر إلى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أنه يعكس زيادة الموجودات القصيرة الأجل الّتي يمكن تصنيفها وتحويل قيمتها إلى نقد سائل لمواجهة التزامات البنك العاجلة[1].

2. **طريقة سلم الاستحقاق**: وفقا لهذا الأسلوب يتمّ مقارنة التدفّقات النقدية الداخلية والخارجية في فترة زمنيّة محدّدة للوصول إلى الفجوة، فنجد أنّ التدفّقات النقدية للخصوم في الميزانية واجبة السّداد حسب تواريخ الاستحقاق، كما أنّ التدفقات النقدية للأصول يمكن تحصيلها مستقبلا. ويتمّ إدراج أصول وخصوم البنك ضمن سلم الاستحقاق، كما يتمّ احتساب صافي الوضع بين التدفقات النقدية للأصول والتدفقات النقدية للخصوم سواء كان الفرق فائضا أم عجزا، ويطلق على صافي الفرق بعدم مواءمة استحقاق الأصول والخصوم وفقا لفترات زمنية يتم تحديدها وفقا لما هو متبّع في البنوك المتقدّمة. ويتمّ حسابها وفق ثلاث طرائق:

1.2. **طريقة الفروقات المتتابعة أو فجوة التدفقات**: وذلك من خلال حساب الفرق بين كلّ فئة؛ أي الفرق بين

[1] الربيعي حاكم محسن وراضي حمد عبد الحسين، مرجع سبق ذكره، ص: 107.

الأصول والخصوم لكلّ مرحلة من مراحل الاستحقاق، حيث يعدّ هذا المؤشّر مؤشرا حول المبلغ، والفترة والآجال لعملية تحويل الاستحقاق المتّخذ من قبل البنك، ويتمّ حساب فجوة التدفّقات بالعلاقة التالية[1]:

فجوة التدفقات = الخصوم – الأصول

2.2. طريقة الفروقات المجمّعة أو التراكميّة: وهو تقدير استحقاق الأصول والخصوم حسب الفترة، ثمّ حساب الأصول والخصوم التراكمية حسب تاريخ الاستحقاق. ويتمّ حسابها من خلال العلاقة التالية: [2]

الفجوة التراكمية = الخصوم المتراكمة – الأصول المتراكمة

3.2. طريقة الأصول والخصوم المرجحة (مؤشّر مخاطر السّيولة): ويطلق عليها طريقة العدد، وتقوم هذه الطّريقة على أساس ترجيح الأصول والخصوم لكلّ مرحلة من مراحل الاستحقاق بمتوسّط السّنوات لكلّ مرحلة، ثم نقوم بحساب النسبة التالية[3]:

مؤشّر مخاطرة السيولة = مجموع الخصوم المرجحة ÷ مجموع الأصول المرجحة

إذا كانت هذه النسبة ≤1 فهذا يشير إلى عدم وجود مخاطر للسّيولة؛ بمعنى أن استحقاق الموارد أكبر من استحقاق الاستخدامات، وكلما انخفضت هذه النسبة تظهر مخاطر كبيرة للسيولة، أي أنّه يقوم بمنح استخدامات طويلة الأجل عن طريق موارد قصيرة الأجل.

مما سبق؛ يظهر أن قياس مخاطر السيولة في البنك يمثل مهمة فائقة التعقيد، حيث يتعين أن يكون هناك فهم دقيق للأوضاع المالية، يمكن تسهيل هذا التعقيد من خلال الاستعانة بالتقنيات والأدوات المساعدة، يتطلب الأمر من الأفراد والمحللين أن يكونوا على دراية دائمة بأهمية هذه العملية وعلى استعداد لمواجهة التحديات المحتملة التي قد تنشأ، وبذلك يسهم هذا الإدراك في تعزيز استدامة وثبات الأنظمة المالية.

3. أهمّ النّسب الماليّة لقياس مخاطر السّيولة البنكيّة: فضلا عن الأدوات والطرق المشار إليها أعلاه لقياس سيولة البنك ومخاطرها، نجد أن النسب الماليّة (نسب السّيولة) من أكثر التقنيات الّتي استخدمت على نطاق واسع لقياس المخاطر البنكيّة. وفيما يلي جدول نلخّص من خلاله أهمّ النّسب الماليّة المستخدمة في قياس مخاطر السّيولة.[4]

---

[1] Hamza AFTIS, "Analyse des causes de la surliquidité bancaire en Algérie et des méthodes de sa gestion", Magister en Sciences Économiques, FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES, DES SCIENCES COMMERCIALES ET DE GESTION, UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU, Algerie, 2013, p: 88-89.

[2] Sylvie de Coussergues, Gestion de la banque Du diagnostic à la stratégie, 4eme édition Paris: ed Dunod, 2005, P: 186.

[3] Wassila AICHOUNI, "La gestion du risque de liquidité bancaire: cas de la Banque d'Agriculture et de Développement Rural" (Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de magister en sciences commerciales et financières, Ecole Supérieure de Commerce d'Alger Algerie, 2015, p:57-58.

[4] نجار حياة، مرجع سبق ذكره، ص ص: 181-182.

جدول رقم(08): نسب السّيولة

النّسبة	النّسبة المعياريّة	المدلول
الأصول النقدية شديدة السّيولة / إجمالي الأصول	تتراوح مابين (20% - 30%)	تتمثّل الأصول النقدية شديدة السّيولة في الاحتياط النقدي في البنك المركزي، والأوراق الماليّة الحكومية وغير الحكومية المضمونة.
الأصول النقدية شديدة السّيولة / إجمالي الودائع	تتراوح مابين (30% - 45%)	كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلّت على قدرة البنك على الحفاظ على مصداقية وثقة المودعين فيه
القروض / الودائع + الأموال المقترضة	يجب مقارنتها مع سابقتها (النسبة الثانية) بحيث تكون أقل من 70%	تعكس هذه النسبة مقدرة البنك على تمويل القروض بواسطة ودائع العملاء، والأموال المقترضة من بنوك أخرى
القروض / إجمالي الأصول	تكون أقل من 60%	كلما ارتفعت هذه النسبة كلما دلت على سيولة أقل وعدم التنويع في أصول البنك

المصدر: نجار حياة، مرجع سبق ذكره، ص: 182.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسب السيولة البنكية تقدم فحصًا دقيقًا لمخاطر السيولة، حيث يُسلط الضوء على النسب المالية الرئيسية، كما تشير نسب السيولة شديدة النقدية للأصول وللودائع إلى قوة البنك في الحفاظ على السيولة وثقة المودعين، في الوقت نفسه يتعامل الجدول مع نسب القروض بالنسبة للودائع والأصول الإجمالية، حيث تعكس هذه النسب قدرة البنك على تمويل القروض ومدى تنوع أصوله، في حين أن تحليل هذه النسب يسهم في تقييم استعداد البنك لمواجهة التحديات المالية وتحديد مدى توازنه بين السيولة والتنويع في استثماراته.

المطلب الرّابع: إدارة وقياس مخاطر السّوق.

إدارة المخاطر السوقية تستلزم وجود سياسات فعّالة ومؤشرات قوية لتقييم والتنبؤ بالمخاطر، كما ينبغي أن تشمل هذه السياسات إرشادات تهدف إلى حماية المخاطر السوقية من التأثيرات السلبية للتغيرات في أسعار السوق. سنقوم في هذا المطلب بفحص إدارة المخاطر السوقية ومن ثم استعراض مقاييس قياسية لها.

أوّلا: إدارة مخاطر السّوق.

يجب على البنك متابعة التحرّكات المستمرّة في السّوق، واتّخاذ الإجراءات اللازمة الّتي تضمن حقوق جميع الأطراف، وحتى نقول أنّ هناك إدارة فعالة يجب أن تكون السّياسات والإجراءات للبنك تؤسّس بيئة مناسبة تسيطر على مخاطر سعر السوق بشكل ملائم، وتتمثّل فيما يلي:[1]

- وجود نظم معلوماتية فعّالة، تضمن تحديد التعرّض لمخاطر السوق بدقة وفي الوقت المناسب، وتجميعها ومتابعتها

[1] عبيد رامي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 10-11.

والإبلاغ عنها إلى الإدارة العليا.

ـ وجود آلية لمتابعة الاستثناءات والإبلاغ عنها بحيث تضمن إجراءات فورية في المستوى المناسب لإدارة البنك.

– وجود ضوابط فعّالة حول استخدام النماذج الجديدة، لتحديد وقياس مخاطر السّوق، ووضع الحدود.

وعليه ينبغي على البنوك أو القطاع المالي تعزيز إطار مخاطر السّوق لديه بشكل مستمرّ، حيث إنّ تقلبات السّوق قد تظهر فجأة وتنعكس بشكل سريع على النظام المالي، لذا ينبغي على القطاع المالي متابعة تطوّرات الأسواق وتطوير أنظمة الإنذار المبكر لديه، بشكل يأخذ بالاعتبار جانب التنبؤ بأثر مخاطر أسعار السّوق، إضافة إلى تضمين اختبارات الأوضاع الضّاغطة بسيناريوهات تشمل فرضيات متدرجة الشدة بخصوص مخاطر السّوق[1].

مما سبق؛ ومن أجل تحقيق الإدارة الفعالة لمخاطر السوق في البنوك يجب وضع سياسات وإجراءات، بما في ذلك أنظمة معلومات فعالة لتحديد ومراقبة مخاطر السوق وتقديم التقارير إلى الإدارة العليا، وكذلك آليات لتتبع الحالات غير الطبيعية واتخاذ الإجراءات الفورية، وينبغي أيضاً وضع ضوابط فعالة حول استخدام النماذج الجديدة لتحديد وقياس مخاطر السوق، وتقييد استخدامها، ويجب على البنوك أن تعمل بشكل مستمر على تعزيز إطار مخاطر السوق، ومراقبة ديناميكيات السوق، وتحسين نظام الإنذار المبكر بانتظام، والتركيز على التنبؤ بتأثير مخاطر أسعار السوق، كما يؤكد على أهمية إجراء اختبارات التحمل لضمان استعداد البنوك للاستجابة بفعالية لتقلبات السوق.

فعند إدارة مخاطر السّوق نجد أنّها تندرج ضمنها عدة أنوع وفروع، والمتمثّلة في مخاطر سعر الفائدة، ومخاطر سعر الصّرف، وهي كالتّالي:

1. إدارة مخاطر أسعار الفائدة[2]:

– تقوم البنوك بإدارة خطر معدل الفائدة الناتج عن قيامها بوظيفتها التقليدية المتمثّلة في تحويل الودائع إلى قروض، فكلّ بنك يحدّد مستوى مخاطر الفائدة المقبولة، وكذا السّياسات والإجراءات لإدارته، لا سيّما عن طريق كلّ من الإستراتيجيّة التّجاريّة الموضوعة من طرف البنك.

– على المراقبين المصرفيين مراقبة الطّريقة الّتي تتبعها البنوك للسّيطرة على مخاطر أسعار الفائدة، ومنها وجود إشراف فعّال في جانب مجلس الإدارة العليا للبنك.

– وجود سياسات وإجراءات ملائمة لإدارة المخاطر، ونظم قياسها ومتابعتها، وإجراءات للرّقابة الشّاملة.

– يجب أن يتلقى المراقبون في الوقت المناسب معلومات كافية من البنوك، كي يتمكّنوا من تقدير مستوى المخاطر

[1] عبيد رامي يوسف، مرجع سبق ذكره، ص: 32.

[2] الخطيب سمير، قياس وادارة المخاطر بالبنوك. منهج علمي وتطبيق عملي، الطبعة الثانية، الإسكندرية، 2008، ص: 78.

المتعلّقة بأسعار الفائدة.

– يجب أن تأخذ هذه المعلومات بعين الاعتبار بشكل مناسب مجموعة الاستحقاقات، والعملات الموجودة في الحافظة الماليّة لكلّ بنك، بالإضافة إلى العوامل ذات الصّلة كالتّمييز بين أنشطة المعاملات المصرفية وغير المصرفية.

من خلال النقاط التالية يمكن نستنتج أن إدارة مخاطر أسعار الفائدة هي جزء مهم من الأنشطة المصرفية حيث تقوم البنوك بتحديد مستويات مقبولة من المخاطر وتنفيذ سياسات وإجراءات الإدارة، وتلعب الجهات التنظيمية المصرفية دوراً هاماً في الإشراف على البنوك والتأكد من تنفيذ سياسات فعالة للسيطرة على مخاطر أسعار الفائدة، كما تلعب أنظمة قياس ومراقبة المخاطر دورًا حيويًا في تحقيق هذا الهدف، في حين يجب على المنظمين أيضًا أن يأخذوا في الاعتبار نطاق الاستحقاق وتنويع المحافظ المالية لضمان الفهم الكامل لمخاطر أسعار الفائدة المحتملة.

1.1. الإجراءات أو المراحل الّتي تمرّ بها عملية إدارة مخاطر أسعار الفائدة:[1]

1.1.1. المرحلة الأوّلى، وهي التعرّف على مخاطر أسعار الفائدة، حيث تتضمّن هذه المرحلة تحديد مخاطر أسعار الفائدة، عن طريق الكشف عن مصادر مخاطر أسعار الفائدة المحتملة الّتي يجب دراستها، ويتمّ ذلك بواسطة تحليل حساسية الموجودات والمطلوبات الحسّاسة لسعر الفائدة.

2.1.1. المرحلة الثانية، وهي قياس مخاطر أسعار الفائدة؛ أي قياس احتمالية حدوث مخاطر أسعار الفائدة، وتوقيتها وحساب أثرها في كلّ من صافي الفوائد، والقيمة السّوقية لحقوق الملكيّة.

3.1.1. المرحلة الثّالثة، وهي مراقبة مخاطر أسعار الفائدة حيث تتمّ على المستوى الداخلي والخارجي، فالرّقابة الدّاخلية، تتضمّن مراقبة مدى الالتزام بسياسات وإجراءات، وإدارة أسعار الفائدة في البنك، من خلال عملية المراجعة، على أن تتمّ بشكل دوري ومنتظم كلما دعت الحاجة إليه، وعلى المسؤولين عن المراجعة تقديم تقارير بنتائج هذه المراجعات إلى السلّطات المشرفة والمسؤولة.

بينما المراقبة الخارجية تتمثّل في مراقبة البنك المركزي لمستويات مخاطر أسعار الفائدة على مستوى الجهاز المصرفي ككلّ، وذلك من خلال التقارير السّنوية الماليّة ونصف السنوية الّتي تصدرها البنوك التّجاريّة بشكل انفراديّ.

4.1.1. المرحلة الرابعة، وتتمثّل في السّيطرة على مخاطر أسعار الفائدة، ويتمّ في هذه المرحلة عملية الضّبط والسّيطرة بموجب الإستراتيجية المتّبعة في البنك بهدف إلغاء، أو التّقليل من آثار هذه المخاطر إلى أدنى حدّ ممكن.

---

[1] الدور مؤيد عبد الرحمان، وعقل سعيد جمعة، إستراتيجية إدارة مخاطر أسعار الفوائد في البنوك التّجاريّة الأردنية باستخدام مبدلات الفائدة، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد: 12، العدد : 02، 2007، ص ص: 85-86.

يترتّب على البنك يتمّ تخفيض من أثار مخاطرة معدّل الفائدة إلى الحد الأدنى، بالتركّيز على استخدام أدوات التحوّط أو الرقابة من مخاطرة سعر الفائدة المتمثلة بمشتقات أسعار الفائدة، فإذا تغيّرت أسعار الفائدة السّوقية، فإن المكسب أو الخسارة لرأس المال في أدوات التحوّط سيعوض المكسب أو الخسارة لرأس المال في الميزانية. وتقديم قروض بأسعار فائدة عائمة الّتي من شأنها تحويل مخاطرة معدّل الفائدة من المقرض إلى المقترض، ومن ثمّ تتحوّل مخاطرة معدّل الفائدة إلى مخاطرة ائتمانية بالنّسبة للمقترض[1].

إن إدارة مخاطر أسعار الفائدة تتضمن التعرف على الأخطار، قياسها، والتحكم فيها بواسطة أدوات مثل التحوط والسيطرة الاستراتيجية لهذه المخاطر، حيث أن الهدف هو تقليل تأثير تقلبات أسعار الفائدة، كما يمكن لتغييرات أسعار الفائدة أن تؤثر على رأس المال، في حين يمكن تعويض هذا التأثير عبر استخدام أدوات التحوط.

2.1. قياس مخاطر معدّل أسعار الفائدة في البنوك التّجاريّة في الجزائر: في حالة تعرّض البنوك لخطر معيّن يجب وضع نظام معلومات داخليّ يسمح بتقدير خطر معدّل الفائدة الإجماليّ، وضمان مُتابعته.

2. **إدارة مخاطر أسعار الصّرف**: تعتبر إدارة مخاطر أسعار الصرف في البنوك جزءاً حيوياً من استراتيجية إدارة المخاطر المالية ينبغي على البنوك أن يقوموا بتقييم دقيق للعوامل التي قد تؤثر على أسعار الصرف، مع التركيز على السياسات الاقتصادية والأحداث المتجددة، كما يتعين أيضاً تحليل المحافظ لتحديد مدى التعرض لمخاطر أسعار الصرف واتخاذ إجراءات تنويع إذا كان ذلك ضرورياً، حيث يمكن استخدام الصكوك المالية والآليات المشتقة لتقليل التأثير السلبي لتقلبات أسعار الصرف، بالإضافة إلى تحديد استراتيجيات التحوط، مثل استخدام العقود الآجلة أو خيارات العملات.

مع ذلك، يتمثل الهدف الأساسي لقياس وتغطية مخاطر سعر الصرف في حماية المتغيرات غير المتوقعة في قيمة العملة. ويتم تحديد مخاطر سعر الصرف من خلال العلاقة التالية[2]:

$$\text{مخاطر سعر الصّرف} = \frac{\text{المركز المفتوح في كلّ عملة}}{\text{القاعدة الرأسمالية}}$$

$$\text{مخاطر سعر الصّرف} = \frac{\text{إجمالي المراكز المفتوحة}}{\text{القاعدة الرأسمالية}}$$

ثانيا: مؤشّرات قياس مخاطر سعر السّوق.

على البنوك والمؤسّسات الماليّة الالتزام بتطبيق معايير دقيقة في القياس، والتحكّم بكفاءة في مخاطر السّوق،

[1] حاكم محسن وحمد عبد الحسين، ص: 109.

[2] الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيقي عملي، الطبعة الأولى، 2005، ص: 238.

مع التّأكيد على وجود مقاييس كميّة ونوعيّة لقياس وإدارة هذه المخاطر، فهناك عدّة طرق وأساليب للقياس، من ضمنها الأسلوب المعياريّ، وأسلوب النّماذج الدّاخلية، بالإضافة إلى مؤشّرات النّسب الماليّة، حيث سيتمّ التركيز على أسلوب النّسب الماليّة. والجدول التالي يلخّص مؤشّرات النّسب الماليّة لقياس مخاطر سعر السّوق كما يلي:

جدول (9) مؤشّرات قياس مخاطر سعر السّوق

قياس المخاطر	المؤشرات المعتمدة للقياس
مخاطر سعر الفائدة	الأصول الحسّاسة – الخصوم الحسّاسة الخصوم الحسّاسة تجاه سعر الفائدة ÷ إجمالي الخصوم الأصول الحسّاسة تجاه سعر الفائدة ÷ إجمالي الأصول
مخاطر سعر الصّرف	المركز المفتوح في كل عملية ÷ القاعدة الرأسمالية إجمالي المراكز المفتوحة ÷ القاعدة الرأسمالية
مخاطر أسعار الأوراق الماليّة	نسبة القيمة الدفترية لموجودات المصرف ÷ القيمة السوّقية للموجودات نسبة القيمة الدفترية لحق الملكية ÷ القيمة السّوقية لحق الملكية القيمة السّوقية للسنّدات والموجودات ذات العائدات الثابتة ÷ القيمة الدّفترية لتلك الموجودات

المصدر: من إعداد الطّالب بالاعتماد على ما سبق

تشدد الضرورة على البنوك في تبني معايير دقيقة لقياس وإدارة مخاطر السوق، وذلك عبر تطبيق أساليب متنوعة، حيث يتم تسليط الضوء على مؤشرات النسب المالية المبينة في الجدول أعلاه كوسيلة فعّالة لقياس مخاطر سعر السوق، مثل نسبة الخصوم الحساسة والأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة، وكذلك مؤشرات مخاطر الصرف وأسعار الأوراق المالية، هذه المؤشرات تعزز فهماً دقيقاً للتحديات المالية وتمكن المؤسسات من اتخاذ قرارات استراتيجية للتحكم الفعّال في المخاطر وضمان استقرارها المالي.

1. **نماذج وأساليب قياس مخاطر أسعار الفائدة**: يعتبر قياس مخاطر أسعار الفائدة أحد المؤشرات المهمة التي تواجهها البنوك التجارية، وتأثير هذه التقلبات على أرباح البنوك، وهذا ما يجبر البنوك التجارية على اتباع نماذج وطرق لقياس مخاطر أسعار الفائدة. حيث نجد أنّ هناك عدّة طرق تتبعها البنوك، إلا أنّنا سنتطرّق إلى الطّريقة الأسهل والأكثر تداولا:

– **طريقة تحليل الفجوة**: تعرّف الفجوة بأنها الفرق بين الموجودات الحسّاسة لتغيّر سعر الفائدة والمطلوبات الحساسية لتغيّر سعر الفائدة خلال فترة زمنيّة محدّدة[1].

فعندما تكون الموجودات الحسّاسة لسعر الفائدة أكبر من المطلوبات الحسّاسة لسعر الفائدة تكون الفجوة إيجابيّة لدى البنك أي أكبر من الصّفر. أمّا في حالة العكس ونقصد هنا ظهور فجوة سالبة؛ أي تكون أقلّ من

[1] عبود ريم محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 285.

الصّفر، وعندما يكون الفرق مساويا للصّفر فإنّ للبنك فجوة صفريّة، والّتي يتمّ صياغتها من خلال العلاقة التالية:

الفجوة = الموجودات الحسّاسة لتغيّر سعر الفائدة − المطلوبات الحسّاسة لتغير سعر الفائدة

$$\text{نسبة الفجوة}^{1} = \frac{\text{حجم الموجودات الحسّاسة لسعر الفائدة}}{\text{حجم المطلوبات الحسّاسة لسعر الفائدة}} \times 100$$

إنّ إشارة الفجوةَ (سالبة أو موجبة) هي الّتي توضّح نوعية اختيار تحرّكات أسعار الفائدة، فالإشارة السّالبة تعنى أنّ الخطورة تحدث في حالة ارتفاع أسعار الفائدة، بينما الإشارة الموجبة تعني أنّ الخطورة تحدث في حال انخفاض سعر الفائدة[2].

ويمكن حساب الفجوة التّراكمية خلال فترة زمنيّة مختارة، وإنّ معرفة قيمة الفجوة التّراكمية يساعدنا في حساب مقدار التغيّر في صافي الفوائد والّذي يتأثّر عادتا بتقلّب أسعار الفائدة من خلال المعادلة التّالية[3]:

$$\Delta NII = \Delta r \times GAP$$

حيث إنّ:

ΔNII = التّغيير في صافي الفوائد.

Δr = التّغير في سعر الفائدة.

GAP = قيمة الفجوة.

نستنتج من خلال قياس الفجوة ثلاثة أنواع هي:

ـ **فجوة موجبة:** تكون عندما يتجاوز حجم الأصول القابلة لإعادة التّسعير، وحجم الالتزامات القابلة لإعادة التّسعير، مما يؤدّي إلى حدوث زيادة في صافي دخل الفائدة في حال ارتفاع أسعار الفائدة نتيجة لزيادة إيرادات الفوائد الدائنة المتولّدة في جانب الأصول بشكل أكبر من تكلفة الأموال المقترضة في جانب الالتزامات وسينخفض صافي دخل الفائدة في حال حدوث انخفاض أسعار الفائدة[4].

ـ **الفجوة السّالبة:** تحدث عندما تتغيّر أسعار الفائدة على الموارد بمعدّلات أسرع من تغيّر معدّلات الفائدة عن الاستثمارات، وإذا كان أجل استحقاق الموارد أقلّ من أجل استحقاق الاستخدامات[5]. وعند انخفاض أسعار

---

[1] حاكم محسن وحمد عبد الحسين، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

[2] بن شرشار عز الدين، تحليل وقدير المخاطر المالية في المؤسسات المصرفية الجزائرية باستخدام نظم الإنذار المبكر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي- أم البواقي- الجزائر، 2019، ص: 54.

[3] شقيري موسى نوري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

[4] مستلم محمد، أثر إدارة مخاطر سعر الفائدة في الربحية والاستقرار المالي في المصارف التّجاريّة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الماليّة والمصرفية، كلية الاقتصاد قسم العلوم الماليّة والمصرفية، جامعة حلب، 2018، ص: 22.

[5] شاوش إخوان سهام، مرجع سبق ذكره، ص: 443.

الفائدة؛ فإنّه يؤدّي إلى انخفاض تكاليف الفوائد المدفوعة على المطلوبات الحسّاسة بدرجة أكبر من انخفاض إيرادات الفوائد المقبوضة من موجوداته الحسّاسة لسعر الفائدة، وبذلك يزداد صافي الفوائد[1].

ـ **الفجوة الصّفرية**: تحدث عندما تتساوى قيمة الأصول القابلة لإعادة التّسعير، مع قيمة الالتزامات القابلة لإعادة التّسعير[2].

2.إدارة وقياس مخاطر رأس المال: إنّ مخاطرة رأس المال هي نتيجة الرافعة الماليّة ونوعيّة الموجودات، وأنّ المخاطرة الكبرى الّتي يرغب بتحمّلها البنك تعني كبر حجم رأس المال المطلوب. وهناك العديد من المقاييس الّتي يتمّ الاعتماد عليها في قياس مخاطر رأس المال والّتي سوف نُوجزها كما يلي[3]:

$$\text{نسبة رأس المال الأساس إلى مجموع الموجودات} = \frac{\text{رأس المال الأساس}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

$$\text{نسبة رأس المال الأساس إلى مجموع الموجودات الموزونة بالمخاطر} = \frac{\text{رأس المال الأساس}}{\text{الموجودات الموزونة بالمخاطر}} \times 100$$

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى مجموع الموجودات} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

$$\text{معدّل النمو في حقوق الملكية} = \frac{\text{رأس المال الأساس}}{\text{مجموع الموجودات}} \times 100$$

يمكن الاستنتاج أن تحديد حجم رأس المال المطلوب للبنك يعتمد بشكل كبير على مستوى الرافعة المالية ونوعية الموجودات، كما يظهر أن البنوك التي تتحمل مخاطر أكبر تتطلب رأس مال أكبر، في حين أن النسب المستخدمة في القياسات توفر صورة مختلفة للعلاقة بين رأس المال والمخاطر، مما يساعد في فهم النسب بين الأصول ورأس المال وكذلك على فهم مدى التفاعل بين الملكية والمخاطر. ومنه يمكن أن تُسهم هذه المقاييس في تقييم مدى استدامة نمو البنك وفهم كيفية تحمله للمخاطر في ظل التغيرات في السوق والاقتصاد.

المطلب الخامس: إدارة المخاطر الماليّة وفق آليات لجنة بازل.

مع تزايد المخاطر المالية التي تواجهها البنوك التجارية، أصبح الاهتمام أكثر فأكثر بإيجاد آليات للتحكم في المخاطر المالية وإدارتها، وتولي لجنة بازل للرقابة المصرفية أهمية كبيرة لإدارة مخاطر الصناعة المصرفية، من خلال

[1] شقيري موسى نوري وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص: 78.

[2] مستلم محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 22.

[3] حدو أمال، مرجع سبق ذكره، ص ص: 84-85.

توصياتها وإرشاداتها المتعلقة بإدارة هذه المخاطر.

وعلى أثر انهيار بنك hersttat بألمانيا الشّرقية سنة 1974، تمّ تأسيس لجنة بازل للرّقابة المصرفيّة من طرف الدّول الصّناعية العشر G10، تحت إشراف بنك التّسوية الدّولية BRI، بسويسرا. ومن أبرز الجهود لخدمة الصّناعة المصرفيّة هو الاهتمام بتحين المعايير الدولية للرّقابة المصرفيّة، واستحداث آليات لإدارة المخاطر المتجدّدة، وفي هذا الإطار نجد ثلاث اتّفاقيات[1]، وهي كما يلي:

أوّلا: اتّفاقيات بازل الأوّلى.

بعد سلسلة من الجهود والاجتماعات قدّمت لجنة بازل توصيات بشأن كفاية رأس المال، وبعد سنة 1988 تمّ وضع نسبة عالمية لكفاية رأس المال تعتمد على نسبة هذا الأخير إلى الأصول حسب درجة خطورتها، وبطريقة مرجحة. وقد قدّرت هذه النسبة بـ 8%، وأوصت اللّجنة من خلالها على تطبيق هذه النسبة اعتبارا من نهاية 1992 ليتمّ التّطبيق بشكل تدريجي خلال 3 سنوات. وكانت هذه التّوصيات مبنية على مقترحات cookE، لذلك سمّيت بنسبة بال، أو نسبة كوك.[2]

قامت لجنة بازل بتقسيم دول العالم إلى مجموعتين من خلال أوزان المخاطر الائتمانية[3]:

- المجموعة الأوّلى، وهي متدنيّة المخاطر، وتضمّ الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD* يضاف إليها دولتان هما سويسرا، والمملكة العربية السّعودية.
- المجموعة الثانية ذات مخاطر عالية، وهي الدّول الّتي قامت بعقد بعض التّرتيبات الافتراضيّة مع صندوق النقد الدّولي، والّتي تضمّ بقية دول العالم، ولا تنتمي إلى OECD

لقد قامت هذه اللّجنة بتحديد كفاية رأس المال وفقا للاعتبارات التالية[4]:

- ربط احتياطات رأس المال لدى البنك بالأخطار الناتجة عن أنشطته المختلفة.
- تقسيم رأس المال إلى مجموعتين، وهما رأس المال الأساس ورأس المال التكميليّ، ويجب احترام الشّروط التالية:
- أن لا يزيد رأس المال التّكميلي على رأس المال الأساس.
- أن لا تزيد نسبة القروض الّتي يحصل عليها البنك من المساهمين، والّتي تدخل ضمن هذا الإطار عن 50% من رأس المال الأساس.

---

[1] حميدي كلثوم، الإطار الجديد لاتفاق بازل 3 ودوره في تعزيز آليات الرقابة المصرفية و تحقيق السلامة المصرفية العالمية، مجلة البحوث والدرسات العلمية، المجلد: 13، العدد: 1، 31-01-2019، ص: 13.

[2] شرون رقية، مرجع سبق ذكره، ص: 30.

[3] حماد طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص: 129.

[4] ناصر سبيمان، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد:6، العدد:6، 2006، ص: 153.

*تتمثل هذه الدول في كل من بلجيكا، كندا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، هولندا، انجلترا، لوكسمبورغ، السويد، سويسرا

– أن لا تزيد المخصّصات العامة كحدّ أقصى عن 2% مرحليا، ثم تحدد بـ 1.25 من الأصول والالتزامات المعرّضة والمرجّحة للخطر.

حيث يحسب معدّل كفاية رأس المال كما يلي:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال} \left(\text{الشّريحة الأولى} + \text{الشّريحة الثانية}\right)}{\text{الأصول مرجّحة بأوزان المخاطر}} > 8\%$$

كما نجد: [1]

الشّريحة الأوّلى = رأس المال المدفوع + الاحتياطات + الأرباح

الشّريحة الثانية = الاحتياطات غير المعلنة + إحتياطات إعادة تقييم الأصول + المخصّصات المكونة لمواجهة أي مخاطر غير محدّدة + القروض المساندة + أدوات رأس مالية أخرى.

والجدول التالي يبين أوزان المخاطرة المرجّحة حسب إتفاقيات بازل:

الجدول رقم:(10) أوزان المخاطرة المرجحة حسب إتفاقيات بازل

درجة المخاطرة	البيان
صفر	تخص النقدية والحكومات المركزية أو المكفولة
%20	تخص الدّيون على بنوك التنمية الدولية، والديون المكفولة، أو المضمونة بأدوات دين صادرة عنها (أوراق مالية)
%50	تخص القروض المضمونة والرهونات على العقارات المكتبية المشغولة، أو الّتي سوف يشغلها المدين.
%100	تخص القروض على القطاع الخاص والديون على بنوك الدول المخاطر العالية وعلى الحكومات المركزية، وعلى أصول البنك من مباني، وآلات، ومعدّات.

المصدر: بن طلحة صليحة ومعوشي بوعلام، دور معايير لجنة بازل في إدارة المخاطر، مجلة علوم الاقتصاد والتّسيير والتّجارة، العدد: 31، 2015، ص143

كما قامت لجنة بازل في أفريل 1995 بإصدار مجموعة من المقترحات الجديدة تضمنت إدراج مخاطر السوق في حساب الحد الأدنى لمعيار رأس المال، وقد تمثلت في الاستجابة لطلب أطراف الصناعة المصرفية بالسّماح للبنوك باستخدام أساليبها الداخلية لقياس مخاطر السّوق كبديل لاستخدام طريقة القياس الموحد. ويمكن ذكر هذه التّعديلات كالتالي[2]:

– ضرورة إضافة شريحة ثالثة إلى رأس المال تتمثّل في القروض المساندة لأجل سنتين وفقاً لمحددات معينة والتي يمكن استخدامها لمواجهة المخاطر السوقية.

– بعد أن أصبح رأس المال يتكون من ثلاث شرائح وكذلك بعد إدخال مخاطر السوق في حساب معيار رأس المال، أصبحت القاعدة المستخدمة في حساب نسبة كفاية رأس المال كالتالي:

[1] دريس رشيدة، الجهاز المصرفي الجزائري ومقررات لجنة بازل، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد: 10، العدد: 02، ص: 140-141.

[2] شاكر حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 24-25.

تكون القاعدة المستخدمة في ظلّ اعتبار مخاطرة السّوقية في الحسبان وهي[1]:

$$\text{معدل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال} \left(\text{الشّريحة الأوّلى} + \text{الشّريحة الثانية} + \text{الشّريحة الثالثة} \right)}{\text{الأصول المرجحة بأوزان المخاطر} + \text{مقياس المخاطر السّوقية} \times 12.5} < \%8$$

ثانيا: اتّفاقيات بازل الثانية.

بعد جهود كبيرة وشاقة تخلّلتها العديد من المناقشات والمشاورات امتدت إلى سنوات، ظهر الإطار الجديد لحساب كفاية رأس المال تحت مسمّى اتفاقيات بازل 2 عام 2004، حيث هدفت هذه الاتفاقية إلى تحقيق الأهداف التّالية:

- الرّفع من معدّلات الآمان، وسلامة ومتانة النظام المالي العالميّ.
- إدراج العديد من المخاطر الّتي لم تكن مدرجة من قبل، وإيجاد نماذج اختبار جديدة أكثر ملائمة.
- تدعيم صلابة النّظام البنكيّ الدّولي، من خلال ضمان أنّ قياس متطلبات رأس المال الأمثل مصدر لعدم التوازن في المنافسة بين البنوك العالمية الكبيرة. كما أنّها تشجع على إدارة المخاطر من خلال متطلّبات رأس المال الحسّاسة للمخاطر الّتي تواجهها.
- إنشاء طريقة أكثر شمولية في معالجة المخاطر.[2]

1. الرّكائز الأساسة لاتفاقيات بازل2: تقوم هذه الاتفاقيات على ثلاثة ركائز أساسة يتمّ تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم(11): الدعائم الأساسة لمقرّرات اتفاقية بازل 2

الدعامة الأوّلى	الدعامة الثانية	الدعامة الثالثة
متطلّبات الحدّ الأدنى: - لا تغيير في المعدّل المتمثّل 8%، وكذلك لا تغيير جوهري في احتساب متطلبات رأس المال تجاه مخاطر السوق. - تغيير كبير في أساليب احتساب المتطلبات تجاه المخاطر الائتمانية، كما تم إضافة متطلّبات تجاه المخاطر التّشغيلية. - بالنسبة للمخاطر الائتمانية، هناك ثلاثة أساليب مختلفة لاحتساب الحدّ الأدنى وهو الأسلوب المعياريّ، وأسلوب التقييم الداخلي	عمليات المراجعة الداخلية: وتضمّ أربعة مبادئ رئيسة: - يتوجّب على البنوك امتلاك أساليب لتقييم الكفاءة الكلية لرأس المال وفقا لحجم المخاطر وأن تتطلب أيضا إستراتيجية للمحافظة على مستويات رأس المال المطلوبة. - يتوجّب على الجهة الرقابية مراجعة أساليب تقييم كفاية رأس المال لدى البنوك الخاضعة لها، واتخاذ الإجراءات المناسبة عند قناعتها بعدم كفاية رأس المال الموجود.	انضباط السوق: وتظم مايلي. - يعمل انضباط السّوق على تشجيع سلامة البنوك، وتحقيق غايتها من خلال التأكيد على تعزيز الشفافية. - هناك إفصاح أساس، وإفصاح مكمّل لجعل انضباط السوق أكثر فعالية ويشمل الافصاح أربعة نواحي رئيسة، وهي نطاق التطبيق، وتكوين رأس المال، وعمليات تقييم، وإدارة المخاطر، بالإضافة إلى كفاية رأس المال.

[1] هاني منال، مرجع سبق ذكره، ص: 146.

[2] ميلي سمية أحمد، انعكاسات اتفاقية بازل II و III على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والماليّة المجلد: 4، العدد: 2، 30-09-2020، ص: 31.

الأساس، وأسلوب التقييم الداخلي المتقدّم. – هناك حوافز للبنوك لاستخدام أساليب التقييم الداخلي، إلا أنّ ذلك يتطلب وجود أنظمة رقابية فعالة، وكفاءة كبيرة في جميع البيانات والمعلومات، وإدارة المخاطر. – بالنسبة للمخاطر التّشغيلية هناك ثلاثة أساليب في احتساب متطلّبات الحدّ الأدنى لرأس المال، وهي أسلوب المؤشّر الأساس، والأسلوب المعياريّ، وأسلوب القياس المتقدّم، ويتم الاختيار وفقا لشروط ومعايير معينة.	– يتعيّن على الجهة الرقابية أن تتوقع احتفاظ البنوك بزيادة في رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب، وأن تمتلك هذه الجهة القدرة على إلزامهم بذلك. – يتعيّن على الجهة الرقابية التدخّل في وقت مبكر لمنع انخفاض أو تراجع رأس المال عن المستوى المطلوب، واتّخاذ إجراءات سريعة في حالة عدم المحافظة على هذا المستوى.	

المصدر: يحياوي وفاء، تأثير مقررات لجنة بازل1-2-3 على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مجلة الحقوق دراسات اقتصادية، المجلد: 24، العدد: 1، 2010، ص: 154

نلاحظ من خلال الجدول ترتكز اتفاقية بازل 2 على ثلاث ركائز أساسية، وهي متطلبات الحد الأدنى، والتدقيق الداخلي، وانضباط السوق، فيما يتعلق بمتطلبات الحد الأدنى، فقد تم تغيير طريقة حساب مخاطر الائتمان ومتطلبات المخاطر التشغيلية مع تشجيع الاستخدام الفعال لأساليب التقييم الداخلي، كما يسلط الضوء على أهمية الرقابة الفعالة والبيانات في تحقيق هذا الهدف. وينصب تركيز التدقيق الداخلي على تقييم كفاءة رأس المال وتجنب نقص رأس المال، والتدخل المبكر لمنع الانخفاض في المستويات المطلوبة. وفيما يتعلق بانضباط السوق، فإن تعزيز الأمن المصرفي وتحسين الشفافية من خلال الإفصاح عن المعلومات الأساسية والتكميلية سيساعد على تحسين فعالية النظام وضمان كفاية رأس المال. وعلى هذا الأساس يتمّ حساب معدّل كفاية رأس المال كما يلي:[1]

$$\text{معدّل كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي رأس المال} \left(\text{الشّريحة الأوّلى} + \text{الشّريحة الثانية} + \text{الشّريحة الثالثة} \right)}{\text{مخاطر ائتمانية} + \text{المخاطر السّوقية} + \text{مخاطر التّشغيل}} > 8\%$$

2. **الفروقات بين بازل1 وبازل2**: سيتم إظهار التغيرات الّتي طرأت عند الانتقال بين بازل1 وبازل2، والّتي سوف يتم تلخيصها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(12): التغيرات بين بازل1 وبازل2

بازل1	بازل2
– اعتمدت على نسبة 8% من رأس المال إلى الموجودات المرجّحة بالمخاطر، والّتي تتمثّل في مخاطر السّوق والائتمان.	– اعتمدت على نفس النّسبة إلا أنها أضافه لمخاطر التّشغيل، ومخاطر الائتمان، ومخاطر السّوق.
– ارتكزت على تحديد آلية مخاطر واحدة لاحتساب متطلّبات الحدّ الأدنى لرأس المال.	– ارتكزت على ثلاث دعائم، أو ركائز وهي الحدّ الأدنى لمتطلّبات رأس المال، ولمراجعة الإشرافية، والانضباطية السّوقية.

[1] بن شرشار عز الدين، مرجع سبق ذكره، ص: 76.

– اعتمدت معايير بازل1 المدخل المعياريّ لتقييم المخاطر.	– اعتمدت بازل2 على المدخل المعياريّ بالإضافة إلى مداخل أخرى.
– تطبيق بازل1 على البنوك فقط.	– تطبق بازل 2 على الشّركات الماليّة والمصرفيّة القابضة الّتي تضمّ ميزانيات الشرّكات التابعة لها، فضلا عن شمول الاتّفاقية لشركات الاستثمار والتّأمين،

المصدر: من إعداد الطالّب

ثالثا: اتّفاقيات بازل الثالثة.

تعرّف بازل3 بأنّها الاتّفاقية الّتي تمّ إصدارها بعد الاجتماع بين محافظ البنوك المركزية والمسؤولين الماليين الممثلين للأعضاء 27 للجنة بازل، بعد توسيع مقرّ اللّجنة في بنك التسويات الدّولية في مدينة بازل السّويسرية في 2010.[1]

وبعد الأزمة الماليّة؛ أي أزمة الرّهن العقاريّ الّتي عاشها العالم، خلال الأعوام الماضية، والّذي كان المتسبّب الرّئيس فيها البنوك والمؤسّسات الماليّة، كان لابدّ من إعادة النظر في القوانين والقواعد الدولية الّتي تنظّم عمل البنوك[2]. وفي ضوء هذه الأسباب قامت اللجنة بمراجعة عميقة وشاملة لمقررات بازل II، خرجت بمجموعة من الإجراءات والمعايير الجديدة أطلق عليها اتفاقية بازل III، تم اصدارها في 12 سبتمبر 2010 على أن يتم تطبيقها خلال مدة زمنية تمتد حتى بداية سنة 2019.[3]

يعزز بازل 3 الشفافية والمراقبة الفعّالة، مما يسهم في تعزيز النظام المالي بشكل عام، كما يتيح للسوق المالية فهمًا أعمق للمخاطر المالية ويعزز استقرار النظام المصرفي، في حين يجب على البنوك أن تكون جاهزة لتكييف عملياتها وأنظمتها لتلبية متطلبات بازل 3، مما يعزز مكانتها في السوق ويعكس التزامها بمعايير الجودة والاستدامة المالية.

1. التّوصيات الّتي طرحت من قبل بازل3: تتكوّن من خمس توصيات وهي.[4]

1.1. تحسين نوعية قاعدة رأس المال: إذ توجب على البنوك، الرفع من الشّريحة الأوّلى من رأس المال، والّذي يشكّل احتياطاتها الصّلبة؛ أي الجزء الأكثر متانة من احتياطاتها الصّلبة المؤلّفة من الأسهم والأرباح، أي 2% في الوقت الحاضر إلى 4.5 % من أصولها. يضاف إلى ذلك، تخصيص شريحة إضافية بمقدار 2.5 % من رأس المال، لمواجهة أزمات مقبلة محتملة وهو ما يرفع إجمالي الاحتياطي الصّلب إلى 7%، كما أنّ اللّجنة نصحت البنوك

[1] بركات سارة، دور الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية، دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود، كلية العلوم الاقتصادية والتّجاريّة وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص: 228.

[2] بركات سارة، تطبيق الحوكمة واتفاقيات بازل 3 كأحد الحلول لتفادي الأزمات المالية، مجلة الحقيقة، العدد: 35، 2015، ص: 193.

[3] زعاشو فاطمة الزهراء، مساهمة المعايير الاحترازية في إدارة المخاطر المالية في الجهاز المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، 2023، ص: 148

[4] سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال البنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل –دراسة حالة البنوك الإسلامية، أطروحة لنيل شهادة الدّكتوراه في العلوم التّجاريّة تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتّجاريّة وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2017، ص ص: 58-59.

الكبيرة برفع هذه النّسبة حتى فوق 7%، بهدف تجنّب حدوث انهيار في النّظام المصرفيّ، مثلما حدث في بنك Lehmann Brothers الأمريكيّ سنة 2008.

فإذا كانت المعايير الجديدة قد حافظت على الحدّ الأدنى الإجماليّ لرأس المال كما في السّابق وهو 8%، وبإضافة احتياطي الأزمات يصبح الحدّ الإجمالي الأدنى، والمطلوب مع هذا الاحتياطي هو 10.5%، وهذا يعني أنّ البنوك ملزمة بتدبير رساميل، إضافية للوفاء بهذه المتطلّبات.

2.1. السيولة: زيادة معدّلات السّيولة بالبنوك مع المحافظة على السيولة الكافية للوفاء بالالتزامات النقدية المستحقّة على البنك خلال 30 يوما التالية، وتحسب كالتالي:[1]

$$\text{نسبة السّيولة القصيرة الآجل} = \frac{\text{الأصول السّائلة عالية الجودة}}{\text{مجموع التدفّقات الصّافية المطلوبة لمدة 30 يوم}} > 100\%$$

$$\text{نسبة السّيولة الهيكلية طويلة الآجل} = \frac{\text{التّمويل المستقّر المتاح}}{\text{التّمويل المستقر المطلوب}} > 100\%$$

3.1. تبنّي مؤشّر الرافعة الماليّة: إضافة نسبة جديدة في الرافعة الماليّة كدعم لأساليب قياس المخاطر وفقا لمقرّرات بازل 2، والأخذ بعين الاعتبار التعديلات الجديدة المتعلّقة بالشّريحة الأوّلى لرأس المال وفقا لبازل3.

$$\text{نسبة الرّافع المالي} = \frac{\text{الشّريحة الأوّلى لرأس المال}}{\text{مجموع الأصول}} > 3\%$$

4.1. حواجز رأس المال لمواجهة التقلّبات الدّورية: تقديم مجموعة من المقاييس لبناء حواجز لرأس المال في أوقات الرّواج، ويمكن تخفيضها في أوقات الانكماش للحفاظ على استقرار النظام البنكيّ.

5.1. التزام البنوك باختبارات الضّغط: أجبرت لجنة بازل على اعتماد البنوك على اختبارات الضّغط لإدارة مخاطرها. نجد أنّ اختبارات الضّغط تعمل على تحذير البنوك من الصّدمات الّتي ينتج عنها خسائر ضخمة.

2. محاور اتّفاقيات بازل3: حيث تتكوّن الاتّفاقية من خمسة محاور هامّة وهي[2]:

1.2. المحور الأوّل: تحسين نوعية ونسبة وشفافية قاعدة رأس مال البنوك، وتجعل مفهوم رأس المال الأساس مقتصرا على رأس المال المكتتب به، والأرباح المحتجزة من جهة، مضافا إليها أدوات رأس المال غير المشروطة بفوائد وغير

[1] عريس عمار وبخوصي مجدوب، تعديلات مقرّرات لجنة بازل وتحقيق الاستقرار المصرفي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد: 3، العدد: 1، 2017، ص:107.

* اختبارات الضغط: هي مجموعة من التقنيات المستخدمة لإدارة المخاطر من أجل تقييم الآثار المحتملة على الوضع المالي للبنك جراء التّغيرات في عوامل الخطر.

[2] ميلي سمية أحمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 34-35.

المقيّدة بتاريخ استحقاق. أمّا رأس المال المساند فقد يقتصر بدوره على أدوات رأس المال المقيدة لخمس سنوات على الأقلّ، والقابلة لتحمّل الخسائر قبل الودائع.

2.2. المحور الثاني: تغطية مخاطر الجهات المقترضة المقابلة والناشئة عن العمليات في المشتقّات، وتمويل سندات الدّين، وكذلك تغطية الخسائر الناتجة عن إعادة تقييم الأصول الماليّة على ضوء تقلّبات أسعار الفائدة.

3.2. المحور الثالث: إدخال نسبة جديدة وهي نسبة الرّفع المالي، وذلك من أجل وضع حدّ أقصى لتزايد نسبة الدّيون في النّظام البنكيّ.

4.2. المحور الرابع: عدم اتباع البنوك سياسات إقراض مواكبة أكثر مما يجب، فيزيد التّمويل المفرط للأنشطة الاقتصادية في مرحلة النموّ، والازدهار، وتمتنع أيام الركود عن الاقتراض.

5.2. المحور الخامس: يهتمّ هذا المحور بمسألة السّيولة، حيث تقترح الاعتماد على نسبتين هما نسبة تغطية السّيولة، ونسبة صافي التّمويل المستقرّ.[1]

وأخيرا نستنتج وفق آليات بازل3 إضافتها معايير جديدة تميّزها عن لجنة بازل2، وهو إضافة شريحة جديدة لمكوّنات رأس المال، رأس مال تحوطي بنسبة 2.5% ليصبح الحدّ الإجمالي الأدنى 10.5%، مع إدراج نسبة الرّفع المالي، وكذلك ادراج معايير جديدة لإدارة مخاطر السيّولة، والمتمثّلة في نسبة التّغطية السّيولة، ونسبة التّمويل المستقرّ، وهذا بهدف الاحتفاظ بأصول ذات سيولة عالية، وتوفير للبنوك مصادر تمويل مستقرة.

[1] الأخضر مالك وبعلة الطاهر، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل 2 وتحديات تطبيق بازل3، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية – دراسات اقتصادية، المجلد: 28، العدد:2، ص: 312.

الخلاصة:

تتعرّض البنوك التّجاريّة إلى عدة أنواع من المخاطر، والّتي قد تهدّد استمرارية نشاطها، وتعيق من تحقيق أهدافها، الأمر الّذي أدّى إلى البحث ومعرفة أسبابها، والعمل على التّقليل من آثارها إلى أدنى حدّ ممكن، وهذا من خلال إدارتها وتحليلها وفق لإستراتيجيات محدّدة، وذلك بالاعتماد على أساليب ومؤشّرات قياس تساعدنا في التّعامل مع هذه المخاطر، ممّا جعل البنوك التّجاريّة تتبنّى إجراءات شاملة لإدارة المخاطر الماليّة، والتّركيز على ثقافة الإدارة في المعرفة الجيّدة للتّعامل مع إدارتها بكفاءة.

ومنه، فإنّ الاهتمام والاعتماد على إدارة المخاطر في البنك أصبح إجباريّا، كما أنّ حسن التّحديد والمراقبة والتّقييم والقياس والمتابعة لكلّ المخاطر المحتملة الحدوث مهما كان نوعها من العوامل المساعدة على نجاح البنك واستمراره.

الفصل الثاني:

الأداء المـــالي للبنـــوك التجاريـــة

الفصل الثاني:

الأداء المالي في البنوك التجارية

تعتبر دراسة الأداء المالي للبنك وسيلة مهمة لتشخيص نقاط القوة والضعف، وفحص نجاح أنشطة البنك الاستثمارية والخدمية لعملائه، ولضمان الاستمرارية لهذه الأنشطة، يجب أن تكون لديه المعلومات الكافية لاتخاذ القرار المناسب، والتي تمكن البنك من تحقيق الاستقرار والآمان في سوقا تنافسي.

في هذه الحالة لا يمكن للأداء المالي أن يتحسن إذا لم يكن هناك متابعة مستمرة لعملية الرقابة على الأنشطة المختلفة للبنك وتساعد على تحديد مدى المشكلة وحل المشكلة من أجل اتخاذ قرار سليم وفعال ، سواء كان مرتبطًا بها أو لحماية سمعة البنك في حالة الانحراف أو سوء الاستخدام أو لتطوير الخدمات المصرفية أو الاستثمار في قطاع معين، أو لتعزيز الإجراءات المتخذة للحفاظ على المكاسب المحققة، أو لمراجعة مستوى تمويل بعض الاستثمارات، فإن الحاجة إلى الحصول على الموارد وتحقيق أقصى عائد، وكذلك ديمومة واستمرارية البنك ونموه وتطوره، والاستغلال الأمثل له تعتبر ذات أهمية كبيرة، لذلك فإن تقييم الأداء المالي هو الجزء المهم في إدارة البنوك التجارية لا يمكن الاستغناء عنه. ومما سبق يمكن تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تتمثل في:

المبحث الأول: المفاهيم العامة حول الأداء المالي.

المبحث الثاني: تقنيات تحسين الأداء المالي.

المبحث الثالث: المؤشرات والنماذج التقييم الأداء المالي.

المبحث الأول:

مفاهيم عامة حول الأداء المالي في البنوك.

تواجه البنوك في بيئة متطورة ومتغيرة تجبرها في بعض الأحيان على مواكبة هذه التغيرات من أجل الحفاظ على مكانتها في السوق ومواجهة المنافسة، الأمر الذي يتطلب توفر الموارد المالية الكافية وحسن استغلال هذه الموارد، وتهتم البنوك بالأداء المالي بشكل أكبر بكونه يعتمد على مرجعية الوثائق التي تتمثل في القوائم المالية، وفيما يلي نوضح الأداء المالي في البنوك، ومنه سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: الأداء المالي.

قبل التطرق إلى التعريف بالأداء المالي سوف يتم أولا التعرف على الأداء في البنوك التجارية

أولا: الأداء في البنوك

يعتبر مفهوم الأداء أحد تلك المفاهيم التي لم يتم تعريفها بعد بشكل موحد وشامل، حيث تعتبر كلمة الأداء من أهم المصطلحات الجذابة التي تحمل نكهة العمل وطاقته كما تحمل الهدف المنشود، نوصي بفصل الوظائف الجيدة عن الوظائف السيئة، فهو يتيح للمديرين إجراء تقييم فني وغير سياسي لإجراءاتهم، لذلك أصبح الأداء أحد المفاهيم الأساسية لدى المديرين، والتي يمكن من خلالها تحديد درجة نجاح وفعالية البنك. هناك عدة تعريفات، وسيطرح كل مؤلف وجهة نظره، على النحو التالي:

وتجدر الإشارة إلى أن الاشتقاق اللغوي لمصطلح الأداء مستمد من الكلمة الإنجليزية (To perform)، وقد اشتقت هذه الكلمة بدورها من اللغة اللاتينية (Performer)، والتي تعني تنفيذ مهمة أو تأدية عمل[1].

ويعرف بأنه كيفية تلبية البنك لأهداف العاملين فيه والمودعين والدائنين وحاملي أسهمه والمقترضين، وكذلك السلطات الحكومية التي يهمها أن تتأكد بأن السياسات والاجراءات التشغيلية للبنك وفروعه واستثماراته تعد وتنفذ بشكل سليم، وأن البنك يحافظ على مصالحه العامة[2].

مما سبق؛ يمكن القول إن الأداء في البنوك التجارية يعبّر عن الاعتماد على أفضل السُبل الممكنة والأكثر فاعلية لتحقيق الكفاءة، وذلك من خلال الوصول إلى الأهداف التي يسعى البنك إلى تحقيقها أو التي يتوقعها، كما يمكن أن يتضمن تقييم أداء البنك مجالات مثل الربحية، وإدارة المخاطر، والكفاءة التشغيلية.

[1] الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الآداء، مجلة الباحث المجلد:7، العدد:7، 1-6-2009، ص: 217.

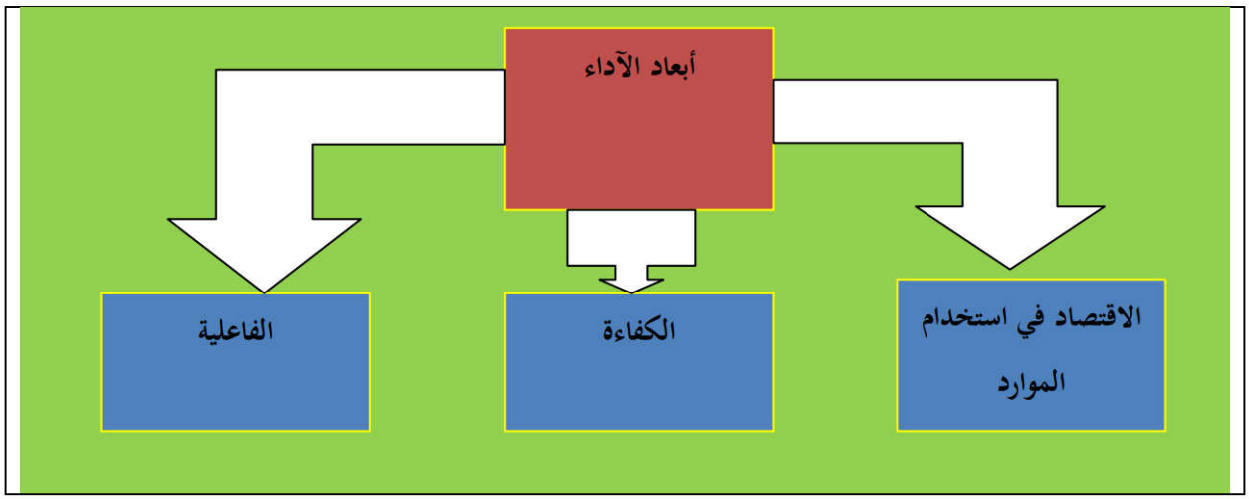
[2] م شرين عزيز محمد وعزيز فرحان خالد، دور قيم الثقافة المحاسبية في تعظيم الآداء المالي- دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد: 119، 2020، ص: 538

1.مجالات الآداء:

يختلف النطاق الذي تغطيه أهداف البنك حسب توجهات الأطراف وتطلعاتهم، لذلك يمكن القول إن نجاح البنك يعكس صورة أدائه، وبالتالي فإن أدائه يغطي جميع المجالات التي يمكن للأطراف أن يرتكزوا فيها على ما يطمحون إليه.

يتضمن مفهوم كفاءة الأداء ثلاثة أبعاد تشكل مجتمعة نموذجا شاملا لقياس وتقييم كفاءة الآداء، وهذه الأبعاد موضحة في الشكل أدناه:

شكل رقم (3): أبعاد الآداء



المصدر: من إعداد الطالب

-." **الاقتصاد في استخدام الموارد**: تتجلى في قدرة البنك على الحصول على الموارد بجودة ملائمة. ولأجل تحقيق هذا العنصر لابد من توفر نظام سليم وفاعل للرقابة الداخلية الذي يمكن الاستعارة به لإعداد المعايير الفنية والاقتصادية و المالية التي تنسجم مع طبيعة نشاطه ومقوماتها؛

- **الكفاءة**: يعد عنصر الكفاءة في المصارف التجارية مرحلة من مراحل التخطيط والرقابة فهي تكشف ما إذا كانت الوسائل والمقاييس والمعدلات والمعايير الموضعة تنسجم مع الأهداف العامة للبنك. أم كونها مرحلة من مراحل التخطيط لأنها أداة إرشاد لاتخاذ القرارات التخطيطية من خلال التغذية العكسية في ضوء النتائج التي توصل إليها البنك في نهاية مدة زمنية معينة (لمدة سنة)، ومقارنتها بنتائج متحققة في سنة سابقة أو سنة الأساس."[1].

- **الفاعلية**: وهي تلك العلاقة بين النتائج المحققة فعلا والأهداف المقدرة من خلال قياس الانحرافات، كما أنها تمثل القدرة على تحقيق الأهداف المسطرة من طرف البنك، وتختلف الفعالية عن الكفاءة في أن الفعالية هي أداء

[1] رجاء رشيد عبد الستار، تقويم الآداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: 31، 2012، ص: 120.

العمل الصحيح، بينما الكفاءة هي العمل بالطريقة الصحيحة.[1]

ثانيا. الأداء المالي: "تنوعت آراء الكتّاب حول الأداء المالي، حيث لم يتم التوصل إلى تعريف واحد متفق عليه، ومن بين هذه التعاريف، يمكن ذكر:"

يعد الأداء المالي مفهوما ضيقا لأداء العمل، حيث أنه يرتكز على استخدام نسب بسيطة بالاستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أن تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للبنك. إذ يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يساهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدامها كمؤشرات في تقييم الأداء المالي[2].

ويعرف الأداء المالي على أنه:

قدرة البنك على الاستفادة من القرارات والاستراتيجيات التشغيلية والاستثمارية لتحقيق أهدافه المالية[3].

وعرف على أنه الحكم على فعالية القرارات المالية من حيث تأثيرها على المركز، وقدرة البنك المالية وتقييم مستوى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المستخدمة بالبنك في التأثير على ربحية ومركز البنك التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فعالة للأداء المستقبلي في البنك[4].

في حين يعتبر الأداء المالي للبنوك بأنه يعكس الوضعية المالية لهذه الأخيرة ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها، أي تحقيق أكبر عائد ممكن دون الوقوع في مخاطر السيولة أو مخاطر الإفلاس أو فقدان العلاقة مع المودعين[5].

وعرف أيضا بأنه انعكاس للمركز المالي والمتمثل في الاعتماد على الميزانية وجدول حسابات النتائج، فضلا عن قائمة التدفقات النقدية والذي يوضح الحالة الحقيقة عن أعمال البنك لفترة زمنية معينة[6].

مما سبق يمكن القول أن الأداء المالي هو عبارة عن وسيلة لتعرف عن الوضع المالي لدى البنك، أو أنها تعتبر أداة لتدارك الأخطاء والثغرات المحيطة بادارة البنك، من أجل تحقيق نتائج جيدة ومرغوب فيها، وهذا من خلال

---

[1] ميموني بلقاسم وقالون جيلالي،تقييم أداء البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبنك الوطني الجزائرية، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد: 4، العدد: 5، 2017، ص: 177.

[2] جرودي رندة، أثر مخاطر السوق على الآداء المالي للمصارف وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل، دراسة قياسية 2008-2018، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، 2020، ص: 136.

[3] Ali Qadduri Wali, Zainab shallal akkar, The effect of the universal bankin g strategy on improving financial performance using profitability and liquidity indicators Applied study in Rafidain and Rasheed Banks, Basra Branch, Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, Vol: 17, No: 56, 2021, p: 230

[4] لار برهان صابر وزكي حسين قادر، تقييم الأداء المالي لعينة من البنوك العاملة في اقليم كوردستان، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصدية، المجد: 18، العدد: 59، 2022، ص: 472.

[5] عزوزة أماني، تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2008-2013، دراسة حالة موعة من البنوك التجارية الماليزية، مجلة دارسات اقتصادية المجلد: 1، العدد: 04 2017، ص: 84-85.

[6] حساني رقية وسكور امال، طبيعة الملكية والآداء المالي في البنوك التجارية، إطلالة على القطاع البنكي الجزائري، مجلة الاقتصاديات المالية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، المجلد: 5، عدد العدد: 1، 1 -01- 2016، ص: 26.

الاعتماد على مؤشرات التحليل المالي أي الاعتماد على الأساليب المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف، ومقارنة الأداء السابق بالأداء الحالي المحتمل للوصول إلى تشخيص ضمني لأداء البنك وإدارتها بشكل جيد.

ثالثا. أهمية الأداء المالي للبنك.

يبرز الأداء المالي في تحديد قدرة البنك على إدارة أمواله، والهادفة إلى تحقيق غايات متعددة سواء كان على صعيد المساهمين في تنمية اقتصاد البلد أو في تحقيق الأرباح والنمو، وكذلك في تحديد المركز المالي والائتماني والاستثماري للبنك وكفاءة الإدارة وسياسة التوظيف للأموال والقدرة على المواءمة بين أهدافه وبما يضمن أداء البنك بكفاءة، وتجنبه تحقيق الخسارة أو المنافسة الحقيقة سواء المحلية أو الأجنبية محتملة[1]. ويهتم أيضا بـ:

- متابعة ومعرفة نشاط البنك وطبيعته؛ ومعرفة الظروف المالية والاقتصادية المحيطة به؛
- المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية المساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية[2].

لذلك، تركز البنوك على تحليل الأداء المالي للتخطيط والرقابة، حيث تضع معايير تُنفذ ويسايرها من قبل الأفراد المسؤولين، يتم مقارنة هذه المعايير في نهاية كل فترة محددة لتقييم الفروق بينها وبين الأرقام الفعلية، بهدف التحقق من وجود أي انحرافات عن الخطة وإجراء التصحيحات اللازمة، بالإضافة إلى ذلك، يمكن لإدارة البنك الاستفادة من التحليلات الآلية لفهم جودة استثمار رأس المال، ولتقييم مدى تحقيق متطلبات الربح والسيولة. ويُمكن أيضًا للإدارة مقارنة نسبها المالية بتلك المماثلة في البنوك الأخرى لتقييم أدائها المالي.

رابعا. معايير الأداء المالي:

تعد معايير الأداء المالي ذات أهمية كبيرة تعتمد عليها البنوك أو المؤسسات المالية بصفة عامة وتضم عدة معايير نذكر منها: [3]

1. المعايير التاريخية: تعتمد المعايير التاريخية على أداء البنك للسنوات الماضية، ونجد أن أهمية هذا المعيار يستمد فائدته في إعطاء فكرة عن الاتجاه العام للبنك والكشف عن مواضع الضعف والقوة وبيان وضعه المالي الحالي مقارنة بالسنوات السابقة، وذلك لغرض الرقابة على السنة المطلوبة وتقييم الأداء من قبل الإدارة العليا، فضلا عما تقدمه من فائدة كبيرة في تحسين كفاءة الإدارة المالية. لكن ما يعاب على هذا المعيار أنه غير قادر على المقارنة بين

[1] النعيمي توفيق زهراء أحمد محمد، تقييم الآداء المالي للمصارف الأهلية في العراق-1999-2001 ، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005، ص: 25.

[2] التجاني الهام وشعوبي محمود فوزي، تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشّعبي الجزائري للفترة 2005 - 2011، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية المجلد: 9، العدد: 17، 12 -06- 2015، ص: 31.

[3] شيحان إيمان المشهداني عباس، أثر فهم الحوكمة المؤسسية في تحسين الآداء المالي الاستراتيجي للمصارف- دراسة تطبيقية على عينة من المصارف العراقية الخاصة، رسالة ماجستير في العلوم المالية، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2009، ص ص: 84-85.

وضع البنك المالي وأوضاع البنوك الأخرى، وعدم دقته أيضا، وخاصة في حالة توسع البنك أو إدخال خدمات جديدة.

2. **المعايير القطاعية (الصناعية)**: تشير هذه المعايير إلى معدل أداء مجموعة من المؤسسات البنكية في القطاع الواحد، أي مقارنة النسب المالية للبنك بالنسب المالية للبنك المساوية لها في الحجم وطبيعة تقديم الخدمات، ويستفاد بدرجة كبيرة من المعايير القطاعية في عملية التحليل المالي لأنها مستمدة من القطاع ذاته، وهو القطاع البنكي الذي تنتمي إليه البنوك التجارية، إلا أنه يعاب على هذا المعيار عدم الدقة بسبب التفاوت من ناحية الحجم وطبيعة الأنشطة، خاصة وأن الكثير من البنوك أخذت مبدأ التنويع في تقديم الخدمات للتقليل من المخاطر المحتملة.

3. **المعايير المطلقة**: وهي أقل وأضعف من المعايير الأخرى من حيث الأهمية، وتشير تلك المعايير إلى وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة نسبة معينة مشتركة بين جميع البنوك وتقاس بها التقلبات الواقعية. ورغم اتفاق الكثير من الماليين على قبول المعايير المطلقة في التحليل المالي إلا أن هناك بعض النسب المالية التي ما تزال تستخدم كمعيار مطلق.

4. **المعايير المستهدفة**: هذه المعايير تعتمد على نتائج الماضي مقارنة بالسياسات والإستراتيجيات والموازنات والخطط التي تقوم البنوك بإعدادها. أي مقارنة المعايير التخطيطية بالمعايير المحققة فعلا لحقبة زمنية ماضية، ويستفاد من هذه المعايير في تحديد الانحرافات لكي تستطيع البنوك من اتخاذ الإجراءات التصحيحية لها[1].

تعتبر معايير الأداء المالي من الجوانب الحيوية التي يعتمد عليها البنوك التجارية، حيث تشمل هذه المعايير عدة أقسام، مثل المعايير التاريخية والمعايير القطاعية (الصناعية) والمعايير المطلقة والمعايير المستهدفة، كما يظهر أنها مرتبطة بشكل كبير بالأهداف المبرمجة التي يحددها البنك لإجراءات التحليل والتقييم والرقابة، في حين يتنوع الاهتمام بين الأطراف المعنية بالبنك، مما يخلق تباينًا في الأولويات والاهتمامات بين هذه الأطراف.

المطلب الثاني: العوامل المؤثرة في الأداء المالي.

هناك العديد من العوامل المؤثرة في الأداء المالي للبنك، وقد يكون البعض منها داخل البنك والبعض الآخر خارجه، ومن تلك العوامل ما يكون ضمن نطاق سيطرة الإدارة، ومنها ما هو خارج نطاق السيطرة، ومن أهم هذه العوامل نذكر ما يلي:

1. **العوامل المنظمية**: وهي العوامل الداخلية الخاصة بالبنك ذاته كحجم الأعمال والتكنولوجيا المستخدمة،

[1] فرحان طالب علاء وشيحان الشهداني إيمان، الحوكمة المؤسسية والآداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص: 75.

وتتمثل حجم الأعمال في حجم الموارد التي يمتلكها المصرف وطبيعة تراكيبها وحركاتها تمثل عوامل هامة وذات تأثير كبير في تحديد كفاءة وإنتاجية الأنشطة البنكية، فكلما ازداد حجم هذه الموارد، انخفضت التكاليف الإجمالية لها، الأمر الذي يسهم في تحسين إنتاجية المصرف وربحيته، أما بالنسبة للتكنولوجيا المستخدمة فهي تلك الأساليب المستخدمة في إنجاز العمل البنكي، ودرجة هذا العمل، فكلما ازداد استخدام التكنولوجيا وارتفعت درجة التقدم في العمل البنكي كلما أدى ذلك إلى رفع جودة الخدمات البنكية وتخفيض التكلفة وزيادة الربحية[1].

2."**العوامل البيئية**: إن العوامل المؤثرة في الأداء عديدة، ومن بينها القطاع الذي يعمل البنك في إطاره، والذي بدوره يعتمد على متغيرين أساسيين وهما: المبيعات والتركيز

إذ يشير مقدار المبيعات، إلى طبيعية ومستوى النشاط الاقتصادي داخل القطاع، وهو أيضا انعكاس لمستوى النجاح

أما التركيز فيعتمد على المنافسة القطاعية، حيث تعكس هذه المنافسة درجة اعتمادية البنك داخل القطاع على التغيرات البيئية.

3. **التعويض الإداري**: سعت العديد من الدراسات لإيجاد العلاقة بين ما تدفعه الإدارة للعاملين، وبين أداء البنك، و قد توصلت إلى أن أداء البنك يعتمد على جهود العاملين، فالتعويض يرتبط إلى حد ما بالإنتاجية وأن حجم البنك يعد العامل الحاسم، والمؤثر في مقدار التعويض الذي تدفعه الإدارة للعاملين، أي كلما ازداد حجم البنك، كلما زاد مقدار التعويض المدفوع للعاملين، مما يؤدي الزيادة في إنتاجية البنوك وبالتالي ارتفاع مستوى أدائها.

4.**طبيعة الإدارة**: من خلال دراسة البنوك التي تسيطر عليها الإدارة مقابل التي يسيطر عليها المالكون، فقد تبين أن مجموعة البنوك التي يسطر عليها المالكون تفوقت في أدائها على تلك البنوك التي تسيطر عليها الإدارة. إذ أن البنوك الأولى (التي يسيطر عليها المالكون) تحقق عائد على الاستثمار أعلى، وأن تخصيص الموارد فيها يكون بكفاءة أعلى من تلك التي تسيطر عليها الإدارة، وهذا بسبب كون المديرين أقل استعدادا للمخاطرة من المالكين[2]".

5. **الكفاءة الإدارية**: تعبر عن قدرة الإدارة على تحقيق الأهداف المحددة من خلال حشد الطاقات والمهارات الشخصية والإمكانات المتاحة وترشيد استغلالها بما يضمن الاستخدام الأمثل لكافة الموارد المتاحة وما يعكسه

[1] عطار رانيا، قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية، دراسة تطبيقية مصرف سورية الدولي الإسلامي رسالة ماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2013، ص: 6(بتصرف.)

[2] محصول نعمان وموصو سراج، تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد: 3، العدد: 2، 31- 01-2020، ص: 122.

ذلك من جودة في الخدمات وسمعة حسنة للبنك[1].

المطلب الثالث: تقييم الأداء المالي للبنوك.

تلعب عملية تقييم الأداء المالي للبنك دورًا حيويًا في الحفاظ على سلامة واستقرار النظام المصرفي بشكل عام، وفي ظل التقدم الكبير والتطور في قطاع البنوك وتوسيع نطاق المخاطر المرتبطة به، يتم تقييم أداء البنوك باستخدام مجموعة من النماذج والمؤشرات، تهدف هذه العملية إلى تحديد نقاط القوة والضعف في أداء البنك، وسيتم في هذا المطلب استعراض عملية تقييم الأداء المالي في البنك.

أولا. تعريف تقييم الأداء المالي:

يعرف تقييم الأداء المالي بالبنك على أنه الحكم على مدى فعالية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك (كسياسة السيولة والودائع...وغيرها) في التأثير على ربحية البنك ومركزه التنافسي، والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في البنك[2].

ويعرف تقييم الأداء المالي على أنه عملية تأكد وتحقق من أن الموارد المتاحة للبنك قد استخدمت بشكل كفء وبصورة أدق، فإن تقييم الأداء هو عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات، المحاسبية وغيرها، وللوقوف على الحالة المالية للبنك، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة[3].

ويعرف بأنه التأكد من كفاءة استخدام الموارد المتاحة والتحقق من تنفيذ الأهداف المخططة لها، وقد برزت الحاجة إلى تقييم الأداء نتيجة التقدم التكنولوجي، ويتضمن قياس الأداء المالي نتائج التخطيط الحقيقة، وهذا يستدعي فرض رقابة على أوجه النشاط المختلفة التي يقوم بها البنك، كما يستلزم فرض رقابة على النتائج التي يحققها البنك ومقارنتها بالأنماط الموضوعة من قبل، أو تباين الانحرافات وتحليل أسبابها والعمل على تحاشيها مستقبلا[4].

وعرف على أنه قياس مدى كفاءة البنوك، في استخدام الموارد المالية المتاحة لديها، بواسطة (نسب، مبالغ...)؛ ومقدار العوائد المتحصل عليها، والتكاليف التي انجرت على الاستثمار في الأصول المختلفة[5].

---

[1] العشماوي محمد عبد الفتاح وأخرون، دور مؤشرات camels في تقييم الآداء المصرفي – دراسة حالة على البنك الأهلي المصري، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد:1، 2022، ص:322.

[2] يونس علي أحمد وزاهر وريا محمد، تقييم الآداء لعينة من المصارف العاملة في اقليم كوردستان- العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد: 8، العدد: 1، 2022، ص: 29.

[3] قريشي محمد جموعي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994- 2000، مجلة الباحث، العدد: 3، 2005، ص: 90.

[4] فضالة علي أبو الفتوح، التحليل المالي وإدارة الأموال، الطبعة الأولى دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص: 23.

[5] ماجي عبد المجيد، تفعيل الآداء المالي لأنشطة المصارف الاسلاية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019، ص: 95.

وقد عرف بأنه الحكم على مدى فعالية القرارات المالية المتخذة من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفعالية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك (كسياسة السيولة والودائع...الخ) في تأثيرها على ربحية البنك ومركزه التنافسي والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في البنك[1].

خلاصة القول نستنتج أنّ تقييم الأداء المالي للبنك يتم عبر استخدام النسب المالية وغيرها من الأدوات والمؤشرات، كما يُستخدم ذلك لتحديد سلامة الوضع المالي ومستوى تحقيق الأهداف، ويساهم في فهم مدى الكفاءة والفاعلية، ويتضمن العملية أيضًا مقارنة النتائج المحققة بأهداف محددة ونتائج دراسات سابقة.

ثانيا: أهداف تقييم الأداء المالي.

يهدف تقييم الأداء المالي في مجال البنوك التجارية إلى قياس مدى كفاءتها في استخدام الموارد المتاحة لديها، و تعتبر المقارنة الزمنية والنشاطية لأداء البنك التجاري من أهم أدوات تقييم الآداء. فالمقارنة الزمنية تتم بمقارنة مؤشرات نفس البنك على مدى الفترات الزمنية الماضية، وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية، وتبين مدى التقدم في الأداء أو درجة التذبذب فيه، وأما المقارنة بمؤشرات النشاط، فإن لها أهمية خاصة، حيث تبين نقاط القوة والضعف في البنك بالنسبة للقطاع المصرفي، ومن المستحيل تغيير الأداء للماضي خلال تقييم الآداء، لكن يبقى هذا التقييم بمثابة الخطوة الأولى في تخطيط الأداء المستقبلي[2].

- تكشف عن الخلل الذي قد يحصل في عملية التخطيط المالي للبنك وتصدر اقتراح الحلول لذلك.
- تقف على مدى كفاءة الوحدات والأقسام على القيام بوظائفها.
- تساعد على مدى تحقيق البنك لأهدافه المنشودة.
- تساعد متخذي القرار على إشرافهم وتوجيههم في سير جميع العمليات داخل البنك.
- هي جزء من عملية الرقابة الداخلية البنك[3].

ثالثا. أهمية تقييم الأداء المالي:[4]

إن التوسع في حجم أنشطة البنوك واستقطابها للعديد من المتعاملين في استخدامها مجموعة من وسائل الاستثمار، يستوجب تحليل أداء تلك الوسائل، فالقوائم المالية لوحدها لا تمكن إدارة البنك من رقابة الأداء المالي،

[1] التحاني وشعوبي، مرجع سبق ذكره، ص: 33.

[2] محصول وموصو، مرجع سبق ذكره، ص ص: 123–124.

[3] عبد الباقي بضياف وأخرون، تحليل العوامل المؤثرة على الآداء المالي للبنوك التجارية –دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية، مجلة الباحث، المجلد: 18، العدد:1، ص: 551.

[4] عاصي يحي أمارة محمد، تقييم الآداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص ص: 80–81.

إلا بعد صياغتها على شكل مؤشرات ذات مغزى محدد، ودلالة معينة في تشخيص سمات ومتغيرات الأداء دوريا. كما أن هناك جهات عديدة أخرى تحتاج إلى التحليل المالي وماتطلبه، وبشكل خاص إدارة البنك، والبنك المركزي والمودعون والمالكون والسوق المالي والسلطة الضريبية والجمهور بصفة عامة. وتترتب عناصر الأهمية على النحو التالي:

– معرفة مدى تلبية وسائل الاستثمار لاحتياجات العملاء (من المهم معرفة مدى تلبية صيغ الاستثمار لاحتياجات العملاء، فإذا كانت الصيغة تلبي تلك الاحتياجات فعلى البنك التوسع في تقديمها، وإذا كانت الصيغة لا تلبي تلك الاحتياجات فعلى البنك عدم التوسع في تقديمها.).

– معرفة مخاطر هذه الصيغة (لابد قبل تقديم هذه الصيغة للعملاء من التعرف على مخاطرها وهل هي مخاطر عالية أو متوسطة أو منخفضة).

– معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات البنك (إن من أهمية تقييم الأداء معرفة مدى تلبيتها لاحتياجات البنك وهل تحقق هذه الصيغة عائدا مناسبا في ضوء المخاطر).

– معرفة مشكلات ومعوقات تطبيقها (فالبنك يريد التعرف على المشكلات والمعوقات التي تصادفه عند تطبيق هذه الصيغة).

تقييم الأداء المالي يعتبر أمرًا حيويًا للبنوك نظرًا لتوسع نطاق أنشطتها واستقطاب متعدد المتعاملين، كما أنّ القوائم المالية لوحدها لا تكفي لإدارة البنك ورصد أدائه، ولكن يصبح الأمر أكثر فعالية عبر تحويلها إلى مؤشرات ذات مغزى. يعزز التحليل المالي تلك المؤشرات بشكل دوري، مما يوفر لإدارة البنك والبنك المركزي والمودعين والمالكين والسوق المالية والسلطة الضريبية والجمهور فهمًا أفضل للأداء، وتتمثل أهمية التقييم في معرفة مدى تلبية وسائل الاستثمار لاحتياجات العملاء، تحديد مخاطر الصيغة المقدمة، توضيح مدى تلبيتها لاحتياجات البنك، وكشف مشكلات وعقبات تنفيذها.

رابعا. القواعد الأساسية لتقييم الأداء البنكي:

هناك عدة قواعد أساسية يرتكز عليها تقييم الأداء البنكي وتتمثل فيما يلي: [1]

1. وضع الأهداف: تعد عملية وضع الأهداف من أولى خطوات تقييم الأداء البنكي، لذا من أولوية مهام الإدارة في عملية تقييم الأداء أن تقوم بتحديد ودراسة الأهداف من خلال استخدام النسب والأرقام ليتم تحديدها بشكل واضح ودقيق، بالإضافة إلى تصنيف الأهداف إلى أهداف قصيرة الأجل وأهداف طويلة الأجل، وأهداف

[1] كامل عمر علي والباحثة عائشة محمد عبد الستار، أثر تقييم الآداء المصرفي باستخدام (CAMELS) على القيمة السوقية دراسة تحليلية لمصرف الائتمان للمدة 2016-2012، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية (ESJ) ، المجلد: 1، العدد: 18، 2020، ص ص: 168– 169

أساسية وفرعية لتشمل كافة الأقسام والوحدات البنكية.

2. **وضع الخطة الإنتاجية:** الخطوة الثانية وهي خطة أساسية لكافة المجالات بطريقة تعكس الأساليب والتقنيات الإدارية المتبعة من قبل البنك لتحقيق أقصى العوائد الممكنة، بالإضافة إلى وضع خطط أولية تكون مساندة للخطط الأساسية بشرط أن تكون على نفس سياق الأهداف والتنسيق بينهم.

3. **تحديد مراكز المسؤولية:** حيث يتم تخصيص لكل وحدة تنظيميه للبنك مسؤول خاص يمتلك الخبرة والاختصاص في مجال الوحدة للرقابة على أدائها وأنشطتها، ومسؤول على اتخاذ القرارات ومدى تأثير هذه الوحدة بالوحدات الأخرى ليتم الحصول على النتائج المطلوبة بكل دقة.

خامسا.مراحل تقيم الأداء المالي.

ترتكز المراحل الأساسية لتقييم الأداء المالي على ما يلي:[1]

1. **مرحلة جمع البيانات والمعلومات:** تعتبر أهم مرحلة في عملية تقييم الأداء البنكي، إذ يتم خلالها جمع البيانات والمعلومات الكافية لدراسة الغرض الذي تتطلبه العملية، فيتم الاعتماد على ما تجمعه لحساب النسب والمؤشرات المستخدمة في التقييم، وتشمل هذه البيانات والإحصاءات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك.

2. **مرحلة تحليل البيانات والمعلومات:** هي مرحلة مستندة على ما تم جمعه في المرحلة السابقة، حيث يتم من خلالها تحليل البيانات بطرق ومؤشرات إحصائية معروفة مع الغرض المطلوب من التقييم، ويتم دراستها وبيان مدى دقتها وصلاحيتها.

3. **مرحلة إستخدام المؤشرات الإحصائية:** حيث يتم هنا ترجمة البيانات المحصل عليها إلى إحصائيات يستفيد منها في إتخاذ القرارات اللازمة.

4. **مرحلة تحليل نتائج التقييم:** يتم هنا بيان مدى نجاح أو إخفاق الأهداف المسطرة من طرف المصرف ومحاولة إعطاء أسباب الانحرافات التي حصلت في نشاطه، وكذا وضع الحلول اللازمة لمعالجتها لضمان تحقيق أمثل.

5. **مرحلة المتابعة والمراقبة:** تعتبر آخر مرحلة في تقييم الأداء البنكي، حيث يتم من خلالها متابعة كل العمليات التصحيحية للانحرافات التي تحدث في نشاط البنك، وكذا يتم من خلالها توفير الشروط اللازمة أو

1 Massif Ibrahim, Adel Boubaker, Determinants of Banks' Financial Performance Econometric Study for a Group of Algerian Banks 2008-2017, Revue des Réformes Economiques et Intégration En Economie Mondial.Vol 16 N°1 Année, 2021, p: 129.

المشجعة لتحقيق الأداء المطلوب، كما يجب الإستفادة من نتائج التقييم في عدم تكرار الأخطاء في المستقبل.

خامسا: أساليب تقييم الأداء المالي.

يعتبر التحليل أحد أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء ويعرف بأنه عملية يتم من خلالها استكشاف مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط البنك وهذا من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية والمصادر الأخرى، لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم أدائها بهدف اتخاذ القرار[1]. تتضمن الأساليب التالية:

1. **تحليل القوائم المالية:** فهو يقوم بالكشف عن التطورات التي تطرأ في بنود القوائم المالية ويكون عن طريق:

1.1. **التحليل الرأسي:** بمعنى أن يتم تحليل كل قائمة مالية بشكل مستقل عن غيرها، كما يتم بشكل رأسي لعناصر القائمة المالية موضوع التحليل، حيث ينسب كل عنصر من عناصرها إلى المجموع الإجمالي لهذه العناصر، أو إلى مجموعة جزئية منها، بمعنى أنه يتم دراسة العلاقات بين عناصر القائمة المالية على أساس كلي، وفي تاريخ معين، ويمكن وصفه بالثبات أو السكون، كما يمكن وصفه بالتوزيع النسبي الذي يساعد المحلل المالي في اكتشاف ظواهر ذات مدلولات معينة يهتم بها المحلل[2].

2.1. **التحليل الأفقي:** يهتم هذا التحليل بدراسة سلوك كل بنود القائمة المالية بمرور الزمن، وتتبع حركة هذا العنصر زيادة أو نقصان أي أنه تحليل ديناميكي، ويبين التغيرات التي تحدث، ويقيم أنواع ونشاطات البنك في ضوء هذا السلوك[3].

مما سبق يمكن القول إن تحليل القوائم المالية يشمل كشف التطورات في بنود القوائم المالية، ويتم ذلك من خلال طرق متنوعة، منها التحليل الرأسي والتحليل الأفقي، يتم التحليل الرأسي عن طريق دراسة العناصر الفردية داخل فترة زمنية محددة، في حين يركز التحليل الأفقي على تسليط الضوء على التغيرات التي طرأت على هذه العناصر عبر فترات زمنية مختلفة، يتسم التحليل الرأسي بالثبات، بينما يظهر التحليل الأفقي بطبيعته الديناميكية بتسليطه الضوء على التحولات التي حدثت على مدى فترة زمنية معينة.

2. **التحليل باستخدام قائمة مصادر واستخدامات الأموال:**[4]

إن قائمة مصادر واستخدامات الأموال تعتبر من أساليب التحليل الشائعة الاستخدام وهذا بالنسبة للبنوك، فعندما يقوم أحدى العملاء بطلب قرض من أحد البنوك، فإن البنك يتساءل كيف استخدمت هذه

[1] أحمد على محمد موسى، إدارة المؤسسات والأسواق المالية من منظور الإدارة المالية العالمية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2015، ص: 267.

[2] الحيالي وليد ناجي، التحليل المالي، الدنمارك، الأكاديمية العربي المفتوحة، 2007، ص ص: 33–34.

[3] المغربي محمد الفاتح البشير، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2014، ص: 127

[4] أحمد على محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 275.

الأموال وكيف سيتم تسديد القرض، حيث توفر قائمة الأموال للإجابة عنها.

إن الخطوة الأولى في إعداد قائمة الأموال هي رصد التغيرات في بنود الميزانية العمومية التي حدثت في فترة زمنية معينة، ويتم من خلالها تصنيف هذه التغيرات إلى مصادر الأموال واستخدامات الأموال.

3. التحليل باستخدام المؤشرات المالية: [1]

إن التحليل باستخدام النسب المالية يعتبر من أهم وسائل وأدوات التحليل للقوائم المالية ومن أكثرها شيوعا، ومهما يكن من أمر فإن التحليل باستخدام النسب المالية يهتم بقياس العلاقات بين بعض القيم في القوائم المالية سواء كانت تلك القيم في نفس الميزانية أم قيم مشتقة من أكثر من قائمة مالية، مثل الميزانية، قائمة حسابات النتائج، وجدول التدفقات النقدية.

ومن مميزات التحليل المالي استخدام النسب المالية وسهولة حسابها، وإمكانية استعمالها في المقارنة من سنة إلى أخرى، وكشف المعلومات التي لا تفصح عنها بصورة مباشرة في القوائم المالية الختامية.

[1] شنوف شعيب، مرجع سبق ذكره، ص: 51-52.

المبحث الثاني:

تقنيات تحسين الأداء المالي.

تسعى البنوك إلى التركيز على عملية تحسين الأداء المالي والتي تتمثل في تقليل مستوى العيوب داخل البنك وسد الفجوات، من أجل تحقيق عملية التحسين، كما يجب الانتباه إلى الوقت والخبرة والموارد اللازمة.

المطلب الأول: أساسيات تحسين الأداء المالي.

يعبر تحسين الأداء المالي من أبرز الأهداف التي تسعى البنوك والمؤسسات بصفة العامة إلى تحقيقها. لذا، سنسعى في هذا المطلب إلى فهم مفهوم تحسين الأداء المالي، مبادئه وخطواته، بالإضافة إلى استكشاف الدوافع وراء سعي البنوك إلى تحسين هذا الأداء الحيوي.

أولا: تعريف تحسين الأداء المالي:

يعتمد تحسين الأداء المالي على نتائج قياس وتحليل مؤشرات الأداء التي تعد أساسا للتعرف على مواطن القوة والضعف في أداء البنوك التجارية. وبغية وضع خطط لتحسين الأداء المالي يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح الأخطاء من خلال رصد فجوات الأداء وتحديد مصادرها وأسبابها تمهيدا للعمل على إزالتها، كما يجب أن تحقق عملية تحسين الأداء المالي أهدافها بمراعاة الموارد المتاحة لتنفيذها، لهذا يعتبر تحسين الأداء المالي هدفا من الأهداف الإستراتيجية للبنوك وعملية إدارية متكاملة يطبق عليها مفهوم النظام المكون من قياس الأداء لمعرفة مستوياته، وتقييم الأداء لتحديد الانحرافات وتحسين الأداء باتخاذ الإجراءات التصحيحية، لذا يمكن القول إن تحسين الأداء المالي يكون نتيجة لعملية تقييم وقياس الآداء[1].

ويعرف تحسين الأداء المالي على أنه استخدام جميع الموارد المتاحة لتحسين المخرجات وإنتاجية العمليات، وتحقيق التكامل بين التكنولوجيا الصحيحة التي توظف رأس المال بالطريقة المثلى[2].

مما سبق يمكن تعريف تحسين الأداء المالي كعملية منظمة وشاملة تستهدف التعامل مع التحديات التي تواجه البنوك. حيث يتضمن هذا العمل البداية بمقارنة الوضع الحالي بالحالة المطلوبة، مع التركيز على تحديد الفجوات في الأداء وفهم أسبابها وكيفية التعامل معها، كما تبين أيضًا أن نجاح عملية تحسين الأداء يتوقف على الأنظمة والعمليات الفعّالة، وضرورة مراقبة الأداء بشكل مستمر لضمان إزالة العقبات وتشجيع المشاركة الفعّالة من جميع

[1] لانا زاهر وأخرون، دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الآداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة حماة، المجلد: 3، العدد 4، 9 – 07- 2020، ص: 155.(بتصرف)

[2] مسغوني منى، البعد الاستثماري للكفاءات ودوره في تحسين أداء المؤسسات دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد: 3، العدد: 5، 22 -06-2014، ص: 28.

أفراد الفريق، بالإضافة إلى تلبية احتياجات العملاء المتنوعة.

ثانيا: خطوات تحسين الأداء المالي.

الخطوات الأساسية لتحسين الأداء يرتكز على خمس خطوات وهي.[1]:

– **تحليل الآداء**: وهو تحليل الوضع الحالي؛

– **البحث عن جذور المسببات**: هنا يتم تحليل المسببات في الفجوة بين الأداء المرغوب والواقعي، لذا فإن تحليل المسببات هو رابط مهم بين الفجوة في الأداء والإجراءات الملائمة لتحسين الآداء.

– **اختيار وسيلة التدخل أو المعالجة**: التدخل هو طريقة منتظمة وشاملة للاستجابة لمشاكل الأداء ومسبباته، ويجب أن تكون أي إستراتيجية لتحسين الأداء آخذة بعين الاعتبار تغير أهداف المؤسسة قبل تطبيق الإستراتيجية لضمان قبولها، ويتم تطبيقها في كل المستويات.

– **التطبيق**: بعد اختيار الطريقة الملائمة يوضع حيزا للتنفيذ، ومن ثم يصمم نظاما للمتابعة والاهتمام بتأثير الأمور المباشرة والغير مباشرة بالنسبة للتغيير لضمان تحقيق فعالية، وتحقيق أهدافها بكفاءة.

– **مراقبة وتقييم الآداء**: يجب أن تكون هذه العملية مستمرة، لأن بعض الأساليب والحلول تكون لها أثار مباشرة على تحسين وتطوير الآداء، كما يجب أن تكون هناك وسائل مراقبة ومتابعة ترتكز على التغيير الحاصل.

مما سبق؛ تحسين الأداء المالي في البنوك يتطلب اتباع خطوات أساسية تشمل التحليل الدقيق للأداء الحالي بشكل شامل، ثم، يتعين البحث عن جذور المسببات التي قد تكون وراء القضايا المالية، بعد ذلك، يتم اختيار وسيلة فعالة للتدخل أو المعالجة بناءً على الاستنتاجات المستمدة، يلي ذلك التطبيق الفعلي لتلك الإجراءات المحددة، وأخيرًا، يتم مراقبة وتقييم الأداء بعد التنفيذ لضمان تحقيق النتائج المرجوة. يجسد تحسين الأداء المالي فلسفة استمرارية، حيث يتطلب تحليلًا شاملاً للعناصر والمستويات المعنية، والتركيز على العوامل التنظيمية المؤثرة، بحثًا عن السُبُل الفعّالة لتعزيز وتطوير هذه العوامل.

ثالثا. دوافع تحسين الأداء المالي:

تتمثل في دوافع التحسين المستمر، حيث يرتكز هذا العامل على معدلات التغيير السريعة، والحفاظ على المكانة، والمنافسة، واحتياجات العملاء، ومواكبة التغيرات[2].

كما أن هذه العوامل تدفع العديد من البنوك إلى تحسين أدائها المالي، سيتم التفصيل فيها كالتالي:

[1] مومن شرف الدين، دور الإدارة بالعمليات في تحسين الآداء للمؤسسة الاقتصادية – دراسة حالة مؤسسة نقاوس للمصبرات، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص الإدارة الإستراتيجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس – سطيف–، 2012، ص ص 58-59.

[2] مسغوني منى، مرجع سبق ذكره، ص: 29.

1. **دوافع التحسين المستمر:** يعتبر تحسين الأداء المالي للبنوك أمرًا ضروريًا ومهمًا، وهنا بعض الدوافع التي تدفع البنوك نحو تحسين أدائها المالي:

1.1. معدلات التغير السريعة:

– يتطلب البيئة الاقتصادية المتغيرة سرعة استجابة من البنوك لتكون قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق المالية.

2.1. الحفاظ على المكانة:

– الحفاظ على مكانة قوية يعزز الثقة بين العملاء ويجذب المزيد من الأعمال، مما يؤدي إلى نمو مستدام.

3.1. المنافسة:

– في سوق مالي تنافسي، يتعين على البنوك تحسين أدائها لضمان تفوقها على المنافسين وجذب المزيد من العملاء.

4.1. ضرورة تلبية احتياجات العملاء:

– تحسين الأداء المالي يمكن أن يساعد في تلبية احتياجات وتوقعات العملاء، مما يعزز الولاء ويحافظ على قاعدة عملاء قوية.

5.1. ضرورة مواكبة المتغيرات:

– تغيرات في التكنولوجيا والسياسات الاقتصادية تتطلب من البنوك تحسين أدائها لضمان التكيف الفعال مع التحولات الصاعدة.

مما سبق؛ تحسين الأداء المالي يعزز قدرة البنوك على التنافس والنجاح في بيئة اقتصادية متغيرة وتطلعات عملائه

المطلب الثاني: مؤشرات تحسين الأداء المالي.

يعتبر الاعتماد على المؤشرات واحدًا من أفضل الوسائل لقياس الأداء المالي بفعالية، يتم ذلك من خلال تقييم أداء البنك خلال فترة زمنية محددة ومقارنته بمركزه المالي، بهدف تحديد وتقييم الاتجاهات العامة.

أولا: تعريف المؤشر.

يعرف المؤشر على أنه: عبارة عن معلومات كمية تقيس فعالية وكفاءة كل جزء من عملية أو نظام (حقيقي أو بسيط)[1].

[1] بريش السعيد ويحياوي نعيمة، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها دراسة حالة، ملبنة الأوراس، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد: 1، العدد: 1، 2012، ص: 31.

تعتبر مؤشرات الأداء هي وسائل لقياس الأداء أو التقدم تجاه الأهداف العلمية للبنك، وحينما يحدد ويحلل البنك أهدافه فإنه يحتاج إلى طريقة لقياس مدى تقدمه نحو هذه الأهداف. ويسمح قياس الأداء للبنك بتحديد طريقة عملية لوصف ما يعتبر أداء مناسبا وغير مناسب.[1]

يضيف LORINO، أن مؤشر الأداء ليس بالضرورة قيمة عددية، فهو يأخذ أشكالا للمعلومات التي من شأنها أن تؤدي إلى وظيفة أو اثنين، ويمكن أن تكون في شكل كمي أو تمثيل بياني.[2].

مما سبق؛ يُعرف المؤشر بأنه تجسيد كمي أو عددي يستند إلى احتمالات متعلقة بخطط أو أهداف، ويُستخدم في محاولة قياس الفعالية والكفاءة، على الرغم من أن المؤشر ليس الهدف النهائي بحد ذاته، إلا أنه يشكل وسيلة للقياس.

ثانيا: خصائص المؤشر.

يكمن الهدف الأساسي من وضع مؤشرات تقييم الأداء في تقدير كفاءة البنوك على تقديم المنتجات والخدمات، ويتم هذا التقييم باستخدام مؤشرات مقبولة، ووضع وتحديد هذه المؤشرات يستلزم التعرف على الخصائص المميزة لها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية[3]:

1. **الترابط بين المؤشرات:** حتى تكون مؤشرات الأداء مفيدة يجب أن تكون مترابطة فيما بينها؛
2. **أن تكون المؤشرات تجريبية:** والمقصود بالتجريب هنا المرونة في وضع مؤشرات الأداء بالشكل الذي يضمن العلاقة بين ما يتم قياسه وتقييمه والهدف المراد تحقيقه، أي اختيار المؤشرات المناسبة والأكثر ملاءمة.
3. **يجب أن تتناول المؤشرات الوصف الدقيق للبنك أو العملية أو المراد تقييمه:** إذ أن المؤشرات التقليدية التي تركز على الجانب المالي فقط أصبحت غير كافية اليوم لتقييم الأداء المؤسسي.
4. **قياس ما هو مهم فقط:** يجب أن تتناول المؤشرات التي يتم اختيارها في عملية تقييم الأداء العناصر الأساسية والمهمة في النظمة، وبالتالي يجب أن يكون الهدف من عملية القياس والتقييم واضحا.
5. **أن تساهم المؤشرات في دعم صناعة القرار:** إن الهدف الأساسي من عملية تقييم أداء هو توفير البيانات والمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات المختلفة المتعلقة بالمنظمة، وبالتالي إهمال المؤشرات التي لا يمكن أن تفيد في اتخاذ القرارات.

---

[1] الشميلي عائشة يوسف، برنامج تحسين الآداء، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر،2017، ص: 22.

[2] الواحشي وردة، محاولة بناء نظام متوازن لتعزيز الآداء المالي في البنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016، ص: 20.

[3] سعودي نادية، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص بنوك مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2018، ص ص: 36-37.

ثالثا: أنواع المؤشرات

هناك العديد من المؤشرات، لكن كل منها تختلف حسب الزاوية أو المعيار المعتمد، سنقوم بالتطرق إلى ذكر مجموعة من المؤشرات ومن بينها:

1. **المؤشرات الشخصية والمؤشرات الموضوعية:** المؤشرات الشخصية وهي التي يكون مردها تصورات وتقييمات الأفراد الذين لهم علاقة مع المؤسسة، أما المؤشرات الموضوعية هي التي لا يمكن أن تولد تناقضات لدى الأطراف المعنية، أي أنها تؤدي إلى نفس النتيجة مهما كان المقيم[1].

2. **المؤشرات النوعية والمؤشرات الكمية:** نجد أن المؤشرات النوعية يصعب قياسها في بعض الأحيان مثل رضا الزبون، أما المؤشرات الكمية فعملية قياسها سهلة مثل المردودية والقيمة المضافة[2].

3. **" المؤشرات الشاملة والمؤشرات الجزئية:** المؤشرات الشاملة تقدم نظرة كلية عن أداء المؤسسة، في حين أن المؤشرات الجزئية تسمح بقياس كفاءة وفعالية الأداء على المستوى الجزئية.

4. **المؤشرات المالية والمؤشرات غير مالية:** المؤشرات المالية هي تلك المؤشرات التي تعتمد في حسابها على المعلومات المحاسبية والمالية في المؤسسة، مثل العائد على الأصول، السيولة، التوازن المالي..الخ، أما المؤشرات الغير مالية فتظهر بوجهين وجه داخلي يتجه نحو العمليات الأساسية كإرضاء العميل... الخ، أما الوجه الثاني فيرتبط بالمحيط وتطورات الطلب والمنافسة"[3].

5. **" مؤشرات الفاعلية:** يرتبط مؤشرات الفعالية بشكل أساسي بدرجة تحقيق الأهداف التي تسعى المؤسسة البنكية إلى الوصول إليها.

6. **مؤشرات الكفاءة:** وهي قدرة المؤسسة على الإستخدام الأمثل لعناصر الانتاج المختلفة بدون إهدار وهذا بهدف تعضيم المخرجات التي تسعى المؤسسة تحقيقها.

7. **مؤشر الإنتاجية:** تهدف إلى تحقيق قدر معين من المخرجات باستخدام أقل تكلفة ممكنة من المدخلات.

8. **مؤشرات الجودة:** وهي مؤشرات التي تعني بقياس المواصفات النوعية للخدمات أو المنتجات التي تناظر توقعات العميل"[4].

---

[1] عيشوش خيرة، التعلم التنظيمي كمدخل لتحسين الآداء المؤسسة دراسة حالة مؤسسة سونطراك، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011، ص ص: 80-81.

[2] نفس المرجع، ص:81.

[3] نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الآداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص ص: 99-100

[4] أحمد طاهر أحمد، التخطيط الاستراتيجي المستخدم، 2017، ص: 133-134.

رابعا: الأسس الواجب توفرها في مؤشرات تقييم الآداء.

لكي تكون مؤشرات تقييم الأداء المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية صالحة وفعالة وقادرة على تقييم الأداء بشكل دقيق يعبر بصدق عن حقيقة الآداء، لابد أن تكون مبنية وفق مجموعة من الأسس التي يجب توافرها في المؤشرات وهي:[1]

- يجب إعداد مؤشرات الأداء بالتنسيق مع الأهداف.
- أن تكون المؤشرات بسيطة وواضحة وسهلة التطبيق وبعيدة عن التعقيد، وأن تعبر بقوة عن الحالة المراد قياسها.
- يجب أن تتم عملية القياس والرقابة من طرف الأشخاص المعنيين بذلك.
- أن تراعي المؤشرات طبيعة النشاط الذي تمارسه البنوك التجارية والبيئة التي تحيط به.
- أن تكون المؤشرات شاملة لكافة أنشطة البنوك التجارية وعدم اقتصارها على جانب أو جوانب محددة.
- أن تعبر المؤشرات عن خاصية هامة لها التأثير الكبير والواضح في أداء البنوك، مع تبيان التغيرات الحاصلة في نشاطه، مما يسهم في تقديم صورة واضحة للأداء.
- توفر مستوى معين من الوعي لدى موظفي البنك عن أهمية المؤشرات ودورها في تقييم أداء بنكهم وانعكاس ذلك على نشاطهم من خلال ارتباطه بنظام حوافز مجزي لهم ودوره في تطوير عمل البنك.

المطلب الثالث: مجالات تقييم وتحسين الأداء المالي للبنك.

تمثل عمليات تقييم الأداء البنكي من ضمن السياسات التي تتخذها البنوك لتقدير مدى تحقق الإدارة ومراكز المسؤولية للأهداف المرسومة، والوقوف على الانحرافات وتحديد أسباب وآليات التصحيح المناسبة، لتفادي وقوعها مستقبلا، وتشمل عمليات تقييم وتحسين الأداء في البنوك المجالات الآتيه:

أولا: تقييم أداء البنك كوسيط مالي.

يشمل هذا المجال تقييم نشاط البنك وكفاءته في تجميع الموارد (الأموال) واستخداماتها، أي أنه يتضمن ما يلي: [2]

1. **تقييم كفاءة البنك في تجميع الأموال:** يتم تقييم كفاءة البنك في هذا المجال من خلال المعايير التالية:

- مدى قيام البنك بدعم مركزه المالي.
- مدى مساهمة البنك في تجميع الودائع.
- مدى مساهمة البنك في تجميع مدخرات الأفراد.

[1] سعودي نادية، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

[2] السيسي صلاح الدين، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2011، ص: 233.

– مدى مساهمة البنك في نشر الوعي الادخاري.

2. **تقييم كفاءة البنك في استخدام الأموال:** يتم الحكم على كفاءة البنوك في هذا المجال من خلال المعايير التالية:

– مدى مساهمة البنوك في التمويل.

– مدى كفاية توزيع هذه الأموال على وجوه الاستخدمات المختلفة من حيث العائد والسيولة، والضمان، والأجل.

ثانياً: تقييم أداء البنك من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال:

إن طبيعة العمل البنكي تقتضي السرعة في العمليات، مما يتطلب تفويض السلطات للمستويات الدنيا من العاملين مع الملاحظه، أن هذه السلطه تكون عادةً مضبوطه إلى مدي معين كلاً في حدود القسم أو الدائرة التي يعمل فيها، لذا تعتبر الرقابة خط الدفاع الأساسي الذي تستخدمة إدارة البنك في توجيه العاملين بالاتجاه الذي يحقق السياسات البنكية التي تتبناها، لذلك تلجأ الإدارة إلى إتباع العديد من الإجراءات الوقائية للحد من وقوع جرائم الاختلاس أو التقصير. وتعمل على استخدام سياسات فاعلة في إدارة الموارد البشرية تتمثل في الاعتناء بعملية الاختيار والتعيين[1].

مما سبق يتبين أنّ تقييم أداء البنك كوسيط مالي يظهر كفاءته في تجميع واستخدام الموارد. في مجال تجميع الأموال، يبرز البنك بدعم مركزه المالي ومساهمته الفعّالة في تجميع الودائع ومدخرات الأفراد، بالإضافة إلى جهوده في نشر الوعي الادخاري. من ناحية استخدام الأموال، يظهر تأثير البنك في التمويل وكفاءته في توزيع الأموال على وجوه الاستخدام المختلفة بشكل يلبي متطلبات العائد والسيولة، والضمان، والأجل. بالنظر إلى الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال، يتبين أن البنك يعتمد على رقابة فعّالة كخط الدفاع الأساسي لتوجيه العاملين نحو تحقيق السياسات البنكية. تستند الإدارة إلى إجراءات وقائية لتقليل مخاطر الاختلاس والتقصير، مع التركيز على سياسات إدارة الموارد البشرية لضمان اختيار وتعيين فعّالين.

[1] بشناق زاهر صبحي، مرجع سبق ذكره، ص: 31.

المبحث الثالث:

مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي.

لتقييم الأداء المالي يتطلب العديد من المؤشرات والنماذج سواء معتمد عليها عالميا أو وطنيا، وتختلف هذه المؤشرات والنماذج من منطقة إلى أخرى، ومن بنك إلى آخر، وهذا وفقا لظروف المتاحة لكل بنك، ومنه سنحاول في هذا المبحث التطرق في المطلب الأول إلى ذكر بعض مؤشرات تقييم الآداء، أما المطلب الثاني سيتم شرح نماذج تقييم الأداء المالي للبنوك، والمطلب الثالث يبين إدارة المخاطر المالية والأداء المالي.

المطلب الأول: مؤشرات تقييم الأداء المالي.

تعتبر المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء المالي، وتعتبر من أكثر مداخل تقييم الأداء انتشارًا في البنوك، لأنها يمكن أن تجعل وضعها المالي آمنًا في البنك. كما أن عددا كبيرا من المؤشرات المالية المستخدمة لتقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، لكننا سنقدم أهم المؤشرات وأكثرها تداولًا بين هذه المؤشرات.

أولا: مؤشر السيولة.

وهي تلك المؤشرات التي تقيس قدرة البنوك التجارية على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل وما لديها من نقدية، وتعد نسبة السيولة من الأهمية بمكانة للإدارة البنكية والمودعين والملاك والمقرضين. إذ يتوجب على موارد البنك توفير جزء منها يكون على شكل نقد سائل لمواجهة توقع حدوث سحب كبير من المودعين، وقد يعجز البنك المعني عن مواجهته فيما إذا توسع في سياسات التمويل والإقراض[1].

كما تعد قضية السيولة وإدارتها من أهم القضايا التي تشغل إدارة البنك، فالسيولة ضرورية نظرا لأن عدم توفرها قد يعرض البنك للإفلاس. ومن ناحية أخرى فإن هناك تعارض بين السيولة والربحية، فالسيولة تعني توظيف الأموال في أصول نقدية أو شبه نقدية مما يتعارض مع التوظيف في الإقراض والاستثمار، وبالتالي يجب على البنك إدارة السيولة باهتمام. ومن المعلوم أن البنك المركزي يفرض على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسب محددة من السيولة والاحتياطي القانوني وهي أحد أساليب الرقابة الكمية. وبجانب هذه النسب هناك مؤشرات أخرى يعتمد عليها البنك التجاري في إدارته للسيولة ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي[2]:

1. **السيولة النقدية**: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة الأرصدة النقدية الموجودة في الصندوق، ولدى البنك المركزي، والبنوك الأخرى، على الوفاء بالتزاماته المالية المترتبة على ذمة البنك واجبة التسديد في مواعيدها المحددة،

[1] الموسوي حيدر يونس، المصارف الاسلامية، أدائها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، مجموعة اليزوري للنشر والتوزيع، 2018، ص: 60.

[2] الصيرفي محمد عبد الفتاح، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص: 261.

وزيادة هذه النسبة تعتبر جيدة، أي زيادة الأرصدة النقدية لدى البنك، وهذا يقلل من خطر البنك. ويمكن التعبير عن هذه النسبة بالمعادلة التالية[1]:

السيولة النقدية = (النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة الأخرى) ÷ إجمالي الودائع (ودائع العملاء)

وكلما كانت هناك زيادة في السيولة النقدية، زادت القدرة على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المتفق عليها.

ومن ناحية أخرى يستطيع البنك زيادة نسبة الأرصدة النقدية من خلال المصادر التالية:[2]

- تلقي ودائع جديدة.
- استعادة البنك لقرض قام بإقراضها للعملاء.
- الاقتراض من البنك المركزي.
- زيادة رأس مال البنك في شكل نقدي.
- .وجود رصيد دائن للبنك لدى البنوك الأخرى.

2. **نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة:** تبين هذه النسبة طريقة تحديد احتياجات البنك للنقدية السائلة، وهذا بناء على حجم الودائع الجارية باعتبارها الأكثر عرضة للسحب، حيث نجد أنها كلما زادت هذه النسبة كان من الضروري زيادة السيولة. ويمكن حساب هذه النسبة من خلال المعادلة التالية[3]:

نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة = (مجموع الودائع الجارية ÷ مجموع الودائع الادخارية والآجلة) × 100

3. **نسبة السيولة القانونية:** تعكس هذه النسبة قدرة البنك التجاري على مواجهة طلبات السحب من لدن المودعين في البنك مما يتوفر لديه من أرصدة نقدية وشبه نقدية، وأن ارتفاع هذه النسبة تزيد من قدرة البنك علىالوفاء بالتزاماته المالية. ويمكن صياغتها ضمن العلاقة التالية[4]:

نسبة السيولة القانونية = [(النقدية + شبه النقدية) ÷ إجمالي الودائع] × 100

4. **نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات:** تحسب بقسمة مجموع النقدية (الأصول السائلة) بميزانية البنك على إجمالي الموجودات. وتتمثل في النقدية بالخزينة والأرصدة لدى البنك المركزي والأرصدة لدى البنوك الأخرى، إضافة إلى ما يمكن تحويله إلى سيولة بصورة سريعة وبدون أو بأقل الخسائر. وتقيس هذه النسبة مدى إمكانية البنك على

[1] براضية حكيم وهني محمد جعفر، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليزوري للنشر والتوزيع، 2019، ص: 62.

[2] الأفندي محمد أحمد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018، ص: 241.

[3] الصيرفي محمد عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص: 261-262.

[4] مزنان فهد نصر حمود، أثر السياسة الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2009، ص: 64.

رد الودائع سريعة الطلب من قبل العملاء، وزيادة هذه النسبة زيادة الأرصدة النقدية[1]. وتحسب على النحو التالي:[2]

نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات = [(النقدية + المستحق على البنك) ÷ إجمالي الموجودات] × 100

سيتم في الأخير إعداد جدول يلخص فيه مؤشرات السيولة، وهو على النحو التالي:

جدول رقم(13): مؤشرات السيولة

المؤشر	العلاقة
السيولة النقدية	[(النقد في الصندوق + النقد لدى البنك المركزي + الأرصدة الأخرى) ÷ إجمالي الودائع (ودائع العملاء))]
نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة	(مجموع الودائع الجارية ÷ مجموع الودائع الادخارية والآجلة)
نسبة السيولة القانونية	[(النقدية + شبه النقدية) ÷ (إجمالي الودائع)]
نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات	[(النقدية + المستحق على البنك) ÷ (إجمالي الموجودات)]

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

يظهر من خلال الجدول رقم (13) مؤشرات السيولة للبنوك، حيث يركز على عدة مؤشرات تعكس الوضع المالي والقدرة على تلبية الالتزامات، حيث يتضمن الجدول مؤشرات مثل السيولة النقدية، ونسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة، ونسبة السيولة القانونية، ونسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات، كما يتم تحليل هذه المؤشرات يوفر فهمًا حول قوة السيولة والقدرة على تحمل الالتزامات الفورية، مما يسهم في تقييم الاستقرار المالي للبنوك وتوجيه القرارات الاقتصادية والمالية.

ثانيا: مؤشر الربحية

تمثل الربحية هدفا أساسيا، حيث يمكن قياس العائد بهدف قياس قدرة البنك للحصول على قدر مناسب من الأرباح، فمن هذا المنطلق يمكن معرفة الربحية والمؤشرات التي تتضمنها.

1. **تعريف الربحية**: بأنها هدف أساسي لجميع البنوك، وأمر ضروري لبقائها واستمرارها. وتعتبر أيضا بأنها عبارة عن العلاقة بين *الأرباح التي يحققها البنك والاستثمارات التي ساهمت في تحقيق هذه الأرباح، فهي تعتبر مقياسا للحكم على كفايتها[3].

تبين هذه النسب مدى قدرة البنوك على توليد الأرباح من العمليات التي تقوم بها ولا تقتصر أهمية هذه المجموعة من النسب على الإدارة فقط بل تهتم أيضا بالمودعين والملاك والمقرضين، فالأرباح التي تحققها البنوك تعد

[1] براضية وهني محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 100.

[2] الموسوي حيدر يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 60.

[3] أحمد علي محمد موسى، مرجع سبق ذكره، ص: 217(بتصرف).

من أهم العوامل التي تؤثر في ثروة الأفراد (المودعين)، فضلا عن أن هذه المؤشرات تعد من أهم المؤشرات المالية التي تستخدم في تقييم الأداء المالي للبنوك وتمكن من قياس قدرة البنوك على تحقيق العائد النهائي الصافي من الأموال المستثمرة. وتتكون عناصر الربحية من عدة مؤشرات تتضمن ما يلي: [1]

1.1. "نسبة هامش الربح: تقيس هذه النسبة العائد الصافي من الفوائد التي حققتها الموجودات للبنك، وزيادتها تعني زيادة قدرة الموجودات على توليد أرباح أو إضافة هامش ربح للبنك التجاري. ويمكن صياغتها ضمن العلاقة التالية:

نسبة هامش الربح = (هامش الربح ÷ إجمالي الموجودات) × 100
إذن هامش الربح = (الفوائد المحصلة – الفوائد المدفوعة)

2.1. نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات: تبين هذه النسبة الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها البنك بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، وزيادتها تعني زيادة كفاءة الأداء المالي بالنظر إلى زيادة تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة إلى إجمالي الإيرادات، ويمكن حسابها ضمن القاعدة التالية"[2]:

نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات = (صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي الإيرادات) × 100

3.1.. معدل العائد على الموارد: أي معدل العائد على الأموال المتاحة، وهو النسبة بين صافي الدخل إلى مجموع حقوق الملكية مع الودائع، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس قدرة البنك على توليد العوائد من الموارد المالية المتاحة للبنك والمتمثلة بالودائع باختلافها وحقوق الملكية. ويمكن إيجازه ضمن العلاقة التالية[3]:

معدل العائد على الموارد = [(صافي الأرباح بعد الضريبة ÷ (إجمالي الودائع + حق الملكية)] × 100

4.1. معدل العائد على الودائع: يستخدم هذا المعدل في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحدة من وحدات الودائع من صافي الربح المتحقق للبنك بعد دفع الضرائب[4]. وتتكون من العلاقة التالية: [5]

معدل العائد على الودائع = (صافي الأرباح بعد خصم الضرائب ÷ إجمالي الودائع) × 100

---

[1] الموسوي حيدر يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

*تعريف الربح: على أنه الفرق بين المداخيل وإجمالي التكاليف، أي كلما زاد معدل الربح كلما دل على التسيير الجيد للبنك.

[2] مزنان فهد نصر حمود، مرجع سبق ذكره، ص: 58-59.

[3] شعوبي محمود والتجاني، مرجع سبق ذكره، ص: 34.

[4] بشناق زاهر صبحي، تقييم الآداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية دراسة مقارنة بين للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011، ص: 36.

[5] الموسوي حيدر يونس، مرجع سبق ذكره، ص: 61.

5.1. معدل العائد على إجمالي الموجودات (ROA): تقيس هذه النسبة العائد على موجودات البنك، وتساعد في قياس كفاءة الإدارة في استخدام الموجودات، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح من أصوله، وهذا يعني أن البنك له أداء إداري أفضل وتوظيف كفء في استخدام أصوله، حيث يمكن صياغتها ضمن العلاقة التالية[1]

معدل العائد على إجمالي الموجودات = (صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الموجودات) × 100

6.1. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE): تقيس هذه النسبة مدى كفاءة ونجاح إدارة البنك في استخدام مصادر الأموال الداخلية في تحقيق الأرباح، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على أن أداء البنك أفضل في توليد الأرباح من خلال موارده الداخلية، وتقيس أيضا العائد المالي المحقق على حقوق المساهمين.[2] حيث تعتبر النسبة المثالية أكبر من 15%[3].ويمكن صياغته من خلال العلاقة التالية[4]:

معدل العائد على حقوق الملكية = (صافي الأرباح بعد الضريبة ÷ حق الملكية) × 100

سيتم في الأخير صياغة جدول يلخص فيه المؤشرات الربحية وهو كما يلي:

الجدول رقم (14) مؤشرات الربحية

المؤشر	العلاقة الرياضية
نسبة هامش الربح	(هامش الربح ÷ إجمالي الموجودات)
نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات	(صافي الربح بعد الضرائب ÷ إجمالي الإيرادات)
معدل العائد على الودائع	(صافي الأرباح بعد خصم الضرائب ÷ إجمالي الودائع)
معدل العائد على الموارد	[(صافي الأرباح بعد الضريبة ÷ (إجمالي الودائع + حق الملكية)]
معدل العائد على إجمالي الموجودات	(صافي الربح بعد الضريبة ÷ إجمالي الموجودات)
معدل العائد على حقوق الملكية	(صافي الأرباح بعد الضريبة ÷ حق الملكية)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

ثالثا: مؤشرات ملاءة رأس المال.

تعمل البنوك التجارية على أن تكون لها رؤوس أموال كافية لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة، وما يلزمها من أموال حتى تتمكن من البدء في تحقيق الأرباح، وأيضا لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الأموال، إذ يرتبط حجم رأس المال في البنوك التجارية بقدرة هذه المخاطر، ومن أهمها

[1] الحنيطي محمد هناء وساري سليمان ملاحيم، أثر سعر المرابحة على الآداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن 2000-2013، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد: 12، العدد: 4، 2016، ص: 775.

[2] الحنيطي محمد هناء وساري سليمان ملاحيم، مرجع سبق ذكره، ص: 775.

[3] عزوزة أماني، مرجع سبق ذكره، ص: 88.

[4] غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، المنهل، 2013، ص: 66.

المخاطر الائتمانية، إذ تؤدي إلى تدهور قيمة الأصول المتواجدة من قروض وسلفيات بنكية.

ويتكون رأس مال البنك التجاري من رأس المال المدفوع والاحتياطات والمخصصات والأرباح المحتجزة وعلاوات الإصدار. ويتصف رأس مال البنك التجاري بالصغر النسبي مقارنة بالودائع، وهذا يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في البنك التجاري يعد أمرا هاما وضروريا لدعم ثقة المودعين، حتى يتمكن البنك من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة لضمان أداء سليم ومتميز للبنك[1]. وتتكون مؤشرات ملاءة رأس المال من العناصر التالية:

1. **"نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات:** تبين هذه النسبة مدى مساهمة حقوق الملكية في تمويل نشاط البنك التجاري، كما تشير إلى النسبة المئوية التي سيحصل عليها المساهمين من إجمالي الأصول في حالة تصفية البنك التجاري، حيث يسعى البنك إلى الاحتفاظ بهذه النسبة عند معدلاتها الثابتة، وعدم انخفاضها. فيتم صياغتها من خلال العلاقة التالية:

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات = [حق الملكية ÷ إجمالي الموجودات] × 100

2. **نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع:** تبين هذه النسبة مدى تغطية حقوق الملكية إلى إجمالى ودائع العملاء بالبنوك التجارية، أو بمعنى آخر مدى مساهمة حقوق الملكية في تمويل نشاط البنك التجاري، وأن زيادة هذه النسبة تدل على وجود الحماية اللازمة لأموال المودعين، ويتم حساب النسبة على النحو التالي"[2]:

نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع = [حق الملكية ÷ إجمالي الودائع] × 100

ومن خلال ذلك يمكن صياغة بعض مؤشرات ملاءة رأس المال والملخصة في الجدول التالي:

جدول رقم(15): مؤشرات ملاءة رأس المال

المؤشر	العلاقة
نسبة حق الملكية إلى إجمالي الموجودات	[حق الملكية ÷ إجمالي الموجودات]
نسبة حق الملكية إلى إجمالي القروض	[حق الملكية ÷ إجمالي القروض]
نسبة حق الملكية إلى إجمالي الودائع	[حق الملكية ÷ إجمالي الودائع]

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

رابعا.مؤشرات توظيف الأموال.

تقيس هذه المؤشرات مدى كفاءة البنك في توظيف الأموال المتاحة وتحقيق عوائد عليها. ومن بين هذه

[1] سعودي نادية، مرجع سبق ذكره، ص ص: 44-45.

[2] خطاب جودت جعفر، إعادة هيكلة المصارف، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009، ص: 163.

النسب نجد ما يلي:

1. **معدل استثمار الودائع:** وهي تقيس جميع توظيفات البنك بالنسبة للودائع، لذلك يضاف إلى القروض كافة أوجه الاستثمارات الأخرى لأموال البنك، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة تشغيل الاستثمارات[1]. والتي تكون من خلال العلاقة التالية:

معدل استثمار الودائع = (الاستثمارات + قروض) ÷ إجمالي الودائع) × 100

2. **مؤشر الإيرادات إلى إجمالي الموجودات:** وتبين لنا هذه النسبة إمكانية البنك في تشغيل الأصول المدرة للدخل (حقوق الملكية والودائع)، وكلما زادت هذه النسبة زادت كفاءة البنك في تحقيق الإيرادات، وتقاس هذه النسبة ضمن العلاقة التالية[2]:

نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات = [إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الموجودات] × 100

3. **معدل توظيف الموارد المتاحة:** تمثل الودائع الجانب الأكبر لمصادر الأموال في البنك، إلى جانب حقوق الملكية والتي تعد مصدرا مهما يؤخذ في الحسبان عند دراسة توظيف الأموال، وتعتبر هذه النسبة مؤشرا لسياسة البنك في التوظيف مقارنة بالماضي والحاضر والمستقبل، حيث يتم قياسها من خلال العلاقة التالية[3]:

معدل توظيف الموارد المتاحة = [(الاستثمارات) ÷ (حقوق الملكية + الودائع)] × 100

4. **مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات:** تبين النسبة كفاءة البنك في الاستثمار، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على ارتفاع حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة، وبذلك فإن هذه النسبة من بين أهم النسب التي يجب على البنك أن يراقبها بشكل مستمر وأن يسعى إلى رفعها دائما، وهذا يدل على التوجه بالاستثمار نحو أفضل المجالات[4]. حيث يتم حسابها عن طريق العلاقة التالية:[5]

نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات = [إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الاستثمارات] × 100

وفي الأخير يمكن صياغة مؤشر توظيف الأموال في البنك من خلال الجدول التالي:

---

[1] بشناق صبحي، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

[2] بن جدو أمينة وميهوب مسعود، تقييم كفاءة وفعالية الآداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية، دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد: 08، العدد: 02، 2021، ص: 581.

[3] بشناق صبحي، مرجع سبق ذكره، ص: 38.

[4] مزنان فهد، مرجع سبق ذكره، ص: 67.

[5] بولحية وبوجميعة، مرجع سبق ذكره، ص: 6.

الجدول رقم (16): مؤشر توظيف الأموال

المؤشر	العلاقة الرياضية
معدل استثمار الودائع	(الاستثمارات + قروض ÷ إجمالي الودائع)
نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات	[إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الموجودات]
معدل توظيف الموارد المتاحة	[(الاستثمارات) ÷ (حقوق الملكية + الودائع)]
نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات	[إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الاستثمارات]

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق

من خلال ما سبق يمكن القول؛ تتجلى أهمية المؤشرات المالية كمكون أساسي في تقييم الأداء المالي، حيث تلعب هذه النسب دورًا حيويًا في تقييم أداء البنك، لضمان تحقيق الأهداف المرجوة في هذه العملية، يتعين توفير أسس أساسية في عملية تقييم الأداء. يشمل ذلك وضوح الأهداف المحددة، وتأمين البيانات بدقة، فضلاً عن استخدام أساليب تحليل علمية سهلة وفعّالة عند تكوين النسب، هذا يعزز فهم العلاقات المالية ويجعل عملية تقييم أداء البنك أكثر سهولة وشمولية، مما يساهم في تحقيق الأهداف المنشودة.

المطلب الثاني: نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك.

لقياس الأداء الفعلي، تعتمد البنوك على مجموعة من المؤشرات والطرق، ومن بينها نموذج العائد على حقوق الملكية، الذي يُعد الطريقة التقليدية. ونظرًا للتطورات في المجال المصرفي والاقتصادي، قد اقترح الخبراء المصرفيون نماذج بديلة، مثل نموذج القيمة الاقتصادية المضافة، لتحل محل المؤشرات التقليدية كوسيلة حديثة في عمليات التقييم المالي. يُلاحظ أيضًا أن هناك انتقالًا نحو استخدام أنظمة تقييم تعتمد على المؤشرات المشتقة من عمليات الدراسة الميدانية.

تختلف المقاييس المستخدمة لقياس الأداء المالي للبنك اعتمادًا على المستفيدين من تقارير الآداء، وفي الواقع فإن عملية تقييم أداء البنك هي عملية متكاملة تفيد إدارة البنك وجميع الجهات الإشرافية. يتم استخدام نماذج مختلفة، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، لقياس أداء البنوك، والمعروفة باسم نظام CAMELS وهذا من أجل تصنيف البنوك وفقًا للأداء المالي، يتم حاليًا استخدام مؤشر جديد لمؤشر الفترة البديلة وهو مؤشر القيمة المضافة الاقتصادية (EVA)، كبديل عن نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE). في هذا المطلب سيتم عرض النموذج التقليدي وبعد ذلك مناقشة النموذج الحديث على النحو التالي:

أولا. النماذج التقليدية لتقييم الأداء المالي:

هنا نجد أن هناك عدة نماذج تقليدية سيتم ذكر بعض منها وهي نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE)، نموذج العائد على الأصول (ROA)، مضاعف حقوق الملكية (EM)، ربحية السهم العادي EPS.

1. **نموذج العائد على حقوق الملكية** (ROE): وضع نموذج العائد على حقوق الملكية من قبل دايفيد كول في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1972، حيث استخدم معدل العائد على حقوق الملكية لمدة طويلة، كمقياس شامل لتحديد علاقة العائد بالمخاطر، وقدرته على تقييم أداء البنوك، من خلال وضع مجموعة من النسب تساعد المحلل على تقييم حجم أرباح البنك المتعلقة بمخاطر تم قبولها.

من خلال نظام ديبون والذي يبين العلاقة بين مجموعة من المؤشرات التي تقيس العائد، وبين أثر الكفاءة الإنتاجية على ربحية الأصول. حيث يظهر قدرة الرافعة المالية على رفع العائد لحقوق الملكية، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان أفضل بالنسبة للبنك، لأنه يمكنه من توزيع نسبة أكبر من الأرباح على المساهمين، في المقابل زيادة نسبة الأرباح المحتجزة (الإحتياطات)، ومنه يتم حساب (ROE)، وفق العلاقة التالية[1]:

العائد على حقوق الملكية (ROE) = الدخل الصافي ÷ الأموال الخاصة (إجمالي حقوق الملكية) × 100

يقوم هذا المؤشر بقياس العائد على استثمار أموال المالكين، ويمثل مقياسا للأداء الكلي للبنك بما فيه التشغيلي والمالي، كما يقيس مدى تحقيق الهدف الذي يسعى إليه البنك من استثمار أموال المالكين، ويعد معيارا لتعظيم ثروة المالكين، كما تعمل البنوك على زيادته[2].

2. **نموذج العائد على الأصول (ROA)**: تبين هذه النسبة ربحية كافة الاستثمارات القصيرة والطويلة الأجل، وقياس قدرة البنك على تحقيق عائدات على الأموال المتاحة مهما كان مصدرها، وقياس ربحية البنك إلى إجمالي الاستثمارات التي وضعت على شكل أصول (ولذا تسمى هذه النسبة العائد على الاستثمار)، وكذا قياس الكفاءة الكلية للإدارة في تحقيق الأرباح من مجمل استثماراتها في الموجودات، وتعني زيادة هذه النسبة كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الأصول، وأيضا كفاءة سياسة الإدارة الاستثمارية والتشغيلية.[3]

ومن هذا المؤشر نستطيع قياس صافي الدخل لكل وحدة نقدية من متوسط الأصول التي تم امتلاكها خلال المدة. يتم حسابه عن طريق العلاقة التالية:[4]

معدل العائد على الأصول(ROA) = صافي الدخل ÷ مجموع الأصول × 100

[1] جعدي شريفة ونمر محمد الخطيب، تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2011-2017، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد: 6، العدد: 1، 28-05- 2019، ص ص: 67-68.

[2] محصول وموصو، مرجع سبق ذكره، ص: 124.

[3] الجابري أحمد خالد محمد، تقييم الآداء المالي للبنوك اليمنية، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد: 6، العدد: 3 15- 07- 2015، ص: 287.

[4] الحليوي لخموسي والشريف أحمد، مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا، مجلة المنارة، المجلد: 20، العدد: 2، 2015، ص: 214.

3. مضاعف حقوق الملكية (EM): يرتبط معدل العائد على حقوق الملكية(ROE) بالعائد على الأصول(ROA) من خلال مضاعف حقوق الملكية(EM)، فيتم حسابه بالعلاقة التالية[1]:

العائد على حقوق الملكية = (الدخل الصافي ÷ إجمالي الأصول) (إجمالي الأصول ÷ إجمالي حقوق الملكية)× 100

(EM) × (ROA) =(ROE)

يقوم مؤشر مضاعف حقوق الملكية بمقارنة الأصول مع حقوق الملكية حيث تدل القيمة الأكبر من هذا المضاعف على درجة أكبر من التمويل بالديون مقارنة بحقوق الملكية، وعليه فإن مضاعف حقوق الملكية (EM)، يقيس الرفع المالي، كما يعتبر مقياسا للربح والمخاطرة، لأن الرفع المالي المرتفع يؤدي إلى زيادة العائد على حقوق الملكية (ROE)، وهذا عندما يكون الدخل الصافي موجبا، لكن هذا يعرض رأس المال لمخاطر مرتفعة.

فإذا حقق البنك عائدا على حقوق الملكية مرتفعا أو منخفضا إما يكون سببه الارتفاع أو الانخفاض في العائد على الأصول أو في الرافعة أو معا، وإذا كان السبب في ارتفاع العائد على حقوق لملكية يعود إلى الرافعة المالية، فإن المحللين والمساهمين يتعرفون إلى مستوى الخطر الذي يتطلبه[2].

يتسم النموذج بزيادة في المرونة، حيث يمكن تفكيك كل مؤشر إلى مؤشرات فرعية توضح تفاصيل مجال اتخاذ القرار بشكل أفضل، حيث يتم التعامل مع المؤشر عند ربط العلاقة بين العوائد والمخاطر، على سبيل المثال، يُعد مؤشر الرافعة المالية مثالًا على ذلك، حيث يؤدي إلى زيادة في مستويات الربحية ويعكس مستويات مخاطر رأس المال.

4. ربحية السهم العادي (EPS): تعبر ربحية السهم عن مؤشر مالي يتضمن معلومات مالية ذات أهمية جوهرية فيما يتعلق بتقييم الحالة المالية للبنك ويجب الإفصاح عنها وأن تكون متاحة لجميع المستثمرين لأنه من المفترض أن يكون لها دور هام في اتخاذ القرارات الاستثمارية[3].

يعتبر ربح السهم في غاية الأهمية للمستثمرين، لأنه يمكن مقارنته خلال السنوات الماضية لمعرفة اتجاه ربحية السهم في البنك[4]. وتعد أحد أبرز المقاييس المستنبطة لسعر السهم الحقيقي، وهي من أكثر المقاييس انتشارا، بكونها تظهر نصيب كل مساهم من الربحية بعد خصم الضرائب،[5].

---

[1] جعدي ونمر، مرجع سبق ذكره، ص: 68.

[2] قريشي محمد جموعي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، المجلد: 3، العدد: 3، 1-6-2005، ص: 91.

[3] صابم مصطفى وبوثلجة عبد الناصر، الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم دراسة قياسية لعينة من الشركات المدرجة في بورصات السعودية، الكويت، قطر، أبو ظبي، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد: 2، سبتمبر، 2017، ص: 8.

[4] أمجد ابراهيم آدم محمد، أثر استخدام الديون في التمويل على الربحية – دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة بسوق الأسهم، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد:2، 2014، ص: 457.

[5] محمد مرسي محمد محمود وأخرون، الآداء المالي للبنوك التجارية المصرية في ظل معايير لجنة بازل دراسة تحليلية، المجلد: 2، العدد: 3، 2022، ص:8.

ومنه يتم حسابه على النحو التالي:[1]

ربحية السهم العادية = صافي الربح بعد الضرائب ÷ عدد الأسهم العادية × 100

يمكن القول مما سبق؛ أن الاختيار بين مؤشرات ربحية السهم الواحد يُعتبر أمرًا حيويًا في تقييم البدائل المختلفة، يظهر أهمية هذا المؤشر عند المقارنة بين الخيارات المتاحة. لضمان أن لهذا المؤشر تأثيرات إيجابية، يجب أخذ جميع الوسائل المتاحة التي تتناسب مع سعر السهم في اعتبارٍ للحصول على العائد المتوقع، هذا يسمح بتحقيق مقارنات فعّالة وفهم اتجاهات ربحية السهم في البنك.

ثانيا. النماذج الحديثة لتقييم الأداء المالي.

بالإضافة إلى الطرق التقليدية المذكورة سابقًا والمستخدمة في تقييم الأداء المالي للبنوك، ظهرت عدة أساليب حديثة، وفيما يلي سنقدم نبذة عن بعضها:

1. نموذج القيمة الاقتصادية المضافة(EVA): مع التطور الذي شهده النشاط البنكي خلال العشريتين الأخيرتين أصبح نموذج العائد على حقوق الملكية (ROE) لا يفي بغرض تقييم الأداء لكثير من البنوك خاصة الأمريكية، حيث ظهرت مفاهيم جديدة تتعلق بإدارة المخاطرة والربحية منها على سبيل المثال: تحليل المدة، ومحاسبة التكاليف المستندة للنشاط، وتخصيص رأس المال استنادا إلى أسلوب القيمة المعرضة للمخاطرة، وعائد رأس المال المعدل بالمخاطرة وغيرها من المفاهيم المالية والمحاسبية. وبذلك تم اعتماد نموذج جديد يعرف بنموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) والذي يعرف بأسلوب البدء من القمة إلى القاعدة في إدارة المخاطر[2].

وهو نموذج يمكن البنوك من قياس الأداء المالي، حيث استخدمت أول مرة في الصناعة المصرفية الأمريكية في عام 1994، تقدم EVA في سياق تقييم أداء الصناعة المصرفية، امكانية التقييم على مستوى قطاعي أو مصارف منفردة اضافة لأنها تساعد في اظهار المركز المالي للبنك أو كفاءة القطاع المصرفي ككل، حيث يتم تحديد الأهداف على المدى القصير والطويل[3].

يمكن تعريف القيمة الاقتصادية المضافة: وهي تمثل الربح التشغيلي بعد الضريبة مطروحا منه كلفة رأس المال والديون وبالتالي فهي تعتمد على الربح الاقتصادي، أي صافي الربح بعد الضريبة والفوائد مطروح من الكلفة المرجحة لرأس المال بعد ضربها برأس المال المستثمر الذي يمثل كلفة حقوق الملكية وكلفة القروض[4].

---

[1] "EBIRE Kolawole, MUKHTAR Salisu Sadiq, ONMONYA Lucky, Effect of dividend policy on the performance of listed oil and gas firms in Nigeria", International Journal of Scientific and Research Publications Vol 8, Issue 6, 2018, p: 29.

[2] قريشي محمد جموعي، مرجع سبق ذكره، ص: 92.

[3] حيدر أبريسم سعد وأحمد عبد الزهرة حمدان، تحليل القيمة الاقتصادية المضافة في ظل الأستقرار المالي والآداء التشغيلي في مصرف بغداد، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد: 2، العدد: 8، 2022، ص: 146.

[4] مجيد محسن محمد الغالبي، موجهات القيمة الاقتصادية المضافة في المصارف العراقية دراسة تطبيقية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد: 26، 2017، ص: 6.

هي مقياس محاسبي لأداء التشغيل الجاري الذي يعبر عن الدخل المتبقي عقب تحصل المستثمر على حد أدنى من العوائد المطلوبة التي تعوضه عن المخاطرة التي يوجهها إثر استثمار أمواله[1]. ويمكن طرح العلاقة الرياضية للقيمة الاقتصادية المضافة كالتالي:[2]

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = [صافي الربح بعد الضريبة – (رأس المال المستثمر × تكلفة رأس المال)]× 100

كما يمكن صياغتها بالعلاقة التالية:

القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) = صافي الربح المعدل – (حقوق الملكية ×*كلفة حقوق الملكية) × 100

ومنه، نستنتج مما سبق، أنه إذا كانت القيمة الاقتصادية المضافة موجبة فهذا يدل على أن العائد على رأس المال أكبر من تكلفة رأس المال، مما يعني أنها حققت أداء جيدا وهذا يرفع من ثروة المساهمين، والعكس إذا كانت سالبة فهو يدل على تدمير القيمة للمساهمين.

2. **القيمة السوقية المضافة** (MVA): تعتبر مقياس لثروة المصرف الذي انشئ للمستثمرين، والقيمة السوقية المضافة هي الفرق بين القيمة السوقية للمصرف (بما في ذلك حقوق الملكية والديون) وإجمالي رأس المال المستثمر في المصرف، والقيمة السوقية هي قيمة المصرف، أي القيمة السوقية الاجمالية لطلبات رأس المال على المصرف جميعها من خلال سوق رأس المال في تاريخ معين، وببساطة هي مجموع القيمة السوقية للديون وحقوق الملكية.[3]

تعرف على أنها الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية والتي تعطي تقييماً متكاملا للأداء المالي للبنك، ويتم قياسها من خلال حاصل الفرق بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية للسهم مضروبا بعدد الأسهم، حيث تعكس مقدرة الإدارة في تعظيم ثروة المساهمين

وعرفت أيضا على أنها أحد أهم المؤشرات التي توفر تقييما متكاملا لأداء المصرف المالي منذ نشأتها وحتى تاريخ حساب قيمته السوقية والمساهمة في التعرف على مدى قدرة الإدارة على تعظيم ثروة المساهمين[4]. وتعطي القيمة السوقية المضافة بالعلاقة التالية:[5]

---

[1] راهي الحسيني محمد غالي ودخيل الياسري ضرغام عباس، ادارة المخاطر الائتمانية وأثرها على القيمة الاقتصادية المضافة دراسة تطبيقية على مصرف الخليج التجاري، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد: 12، العدد: 1، 2020، ص: 407.

[2] الحوراني محمد أحمد، القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية كمعيار لتقييم الآداء المالي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في المالية وإدارة المخاطر، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، 2018، ص: 23.

[3] Laila Abdulkarim Muhammad, Omar Zidan Abdul Karim Measuring and analyzing the level of banking security and its impact on the added market value: Analytical study of a sample of Iraqi private banks listed on the Iraq Stock Exchange, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 18, No. 60, Part (3) , 2022, p: 778

4 نايف سعد سفيان وكردي ابراهيم علي، تقييم الآداء المالي باستخدام مؤشر جودة الموجودات وأثره على القيمة السوقية المضافة دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية الخاصة، مجلة كلية الاقتصاد جامعة تكريت، المجلد:9، العدد:61، 2020، ص: 529.

[5] J.Caby et G.Hirigoyen," La création de valeur de l.entreprise, 2e édition, Paris: Economica, 2001, p: 31.

القيمة السوقية المضافة = القيمة السوقية للأسهم – القيمة الدفترية لحقوق المالكين

حيث: القيمة السوقية للأسهم = عدد الأسهم × سعر السهم.

وطبقا لهذه الصيغة فإن القيمة السوقية المضافة (MVA) الموجبة تعني أن البنوك تخلق قيمة وتساعد على زيادة ثروة المساهمين، وبالتالي زيادة قيمة رأس المال المستثمر، في حين إذ كانت (MVA) سالبة تعني فشل المؤسسة في زيادة ثروة المساهمين وبالتالي ينخفض قيمة رأس المال المستثمر[1].

ولتفرقة بين (MVA) و (EVA)، نجد أنها تحسب القيمة الاقتصادية المضافة لفترة واحدة، تحسب القيمة السوقية المضافة لسلسلة من الفترات.

– تستعمل القيمة الاقتصادية المضافة لغرض قياس الأداء الداخلي، في حين تقيس القيمة السوقية المضافة الأداء من وجهة نظر خارجية. وعليه يصعب استعمالها كأداة تسيير داخلية.

– تعتمد مكونات المعادلة التي تحسب القيمة الاقتصادية المضافة على المخرجات المحاسبية. فبالرغم من ابتعاد المعطيات المحاسبية على التقييم الاقتصادي (الحقيقي) لتلك المخرجات. ينصح مبتكرو القيمة الاقتصادية المضافة استعمال المكونات بقيمتها الدفترية (المحاسبية)[2].

3. نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS): بدأ استخدام طريقة CAMELS في بداية عام 1980م من طرف البنك الفدرالي الأمريكي، حيث تعد الولايات المتحدة الأمريكية من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر (EWS)، وذلك بسبب الانهيارات المصرفية التي تعرضت لها منذ عام 1929، ولقد أثارت نتائج التحليل الذي أجراه البنك الاحتياطي الفدرالي الأمريكي العديد من الأسئلة حول مصداقية هذه الطريقة في قياس سلامة الأوضاع المالية للمصارف، وقد توصل المحللون الاقتصاديون إلى أن النتائج التي أظهرها استخدام هذه الطريقة في كشف أوجه الخلل بالبنوك ومدى تحديد سلامتها المصرفية كانت أفضل من النتائج التي استخدم فيها التحليل الإحصائي التقليدي الذي كان متعبا، كما أثبتت الدراسات أيضا مقدرة هذه الطريقة على تحديد درجة المخاطرة بالبنك قبل كشفها عبر آلية السوق والأسعار، ولذلك فقد طالب الكثيير من الباحثين والمحللين بضرورة نشر هذه النتائج للجمهور بغرض تمليكهم الحقائق وبالتالي تحسين مقدرتهم في التقييم واختيار التعامل مع البنوك ذات المخاطر الأ قل والأداء الأفضل، ورأى هؤلاء الباحثون ضرورة تضمين نتائج تحليل معيار CAMELS ضمن البيانات المالية السنوية التي يفصح عنها المصرف للجمهور وبالتالي تحقيق قدر عال من الشفافية ويساعد على

[1] عدنان تايه النعيمي والتميمي ارشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي، اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص: 147.

[2] سويسي هواري، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، المجلد: 7، العدد: 7، 1-6- 2009، ص: 62.

فرض انضباط السوق وهو إحدى الدعامات الأساسية التي تقوم عليها مقررات لجنة بازل الثانية للرقابة المصرفية[1].

1.3. تعريف نموذج التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS): يعتبر نظام التقييم camels من أنظمة الإنذار المبكر للأزمة المصرفية في حالات تعرض الجهاز المصرفي للخطر، ويكون الغرض من استخدامه هو تحديد الظروف المصرفية الكلية بطريقة شاملة وموحدة للبنوك وتحديد مواطن الضعف والقوة في عملياتها المالية والتشغيلية والإدارية، والتي قد تؤدي إلى انهيار البنك إذا لم يتدخل البنك المركزي لإنقاذه[2]. وتعرف طريقة camels بأنها"مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه، وتعتبر هذه الطريقة أحد الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني، حيث عملت السلطات الرقابية في أمريكا على الأخذ بعين الاعتبار نتائج معيار CAMELS الأمريكي والاعتماد عليها في اتخاذ القرارات[3].

في الختام يمكن القول إن معيار CAMELS يعتبر مؤشرا جيدا للرقابة المصرفية وأداة للتقييم ويقوم بالتنبؤ بالصدمة والوضع المالي للبنك، بهدف استخراج نقاط قوته وضعفه، ولفهم درجة تصنيفه، حيث يعتمد على عدة مؤشرات شاملة لتحليل الوضع المالي.

2.3. مميزات معيار CAMELS: يمكن تلخيص أهم مميزات معيار CAMELS في الآتي:[4]

- تصنيف البنوك وفق معيار موحد.
- توحيد أسلوب كتابة التقارير.
- اختصار زمن التقييم بالتركيز على ستة بنود رئيسية وعدم تشتيت الجهود في تقييم بنود غير ضرورية.
- الاعتماد على التقييم الرقمي أكثر من الأسلوب الإنشائي في كتابة التقارير مما يقلل من حجم التقارير ويزيد في مصداقيتها.
- عمل تصنيف شامل للنظام المصرفي ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج أفقيا لكل بنك على حدى، ولكل مجموعة متشابهة من البنوك، ورأسيا لكل عنصر من عناصر الأداء البنكي الستة.

3.3. عناصر نموذج CAMELS: يعتبر نموذج CAMELS نموذجا ماليا يستخدم لتقييم الأداء في البنوك. فهو مكون من ستة عناصر، حيث يهتم كل عنصر من عناصر النموذج بقياس الأداء المالي بشكل منفرد. ويتكون

---

[1] بورقبة شوقي، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد:1، العدد: 1، 30 -06- 2011، ص: 145.

[2] جرودي رندة، مرجع سبق، ذكره، ص: 168.

[3] لعراف زاهية، تقييم الآداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2020، ص: 53.

[4] دهيرب محمد سمير، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر دراسة تطبيقية على مصرف الشرق لأوسط العراقي للاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد: 11، العدد: 45، 2015، ص: 265.

النموذج من مجموعة من المؤشرات التي يتم من خلالها تحليل الوضعية المالية لأي بنك ومعرفة درجة تصنيفه. وتعتبر هذه الطريقة إحدى الوسائل الرقابية المباشرة التي تتم عن طريق التفتيش الميداني[1]. وتشمل المؤشرات العناصر المبينة في الشكل التالي:

الشكل رقم(5): مكونات نموذج CAMELS



المصدر: رملي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 154

1.2.3. مؤشر كفاية رأس المال C: تحدد مؤشرات كفاية رأس المال صلابة البنوك في مواجهة الصدمات التي تواجه بنود الميزانية، وتكمن أهمية مؤشرات كفاية رأس المال في أنها تأخذ بعين الاعتبار أهم المخاطر المالية التي تواجه البنوك مثل مخاطر أسعار الصرف ومخاطر الائتمان ومخاطر أسعار الفائدة، وتتعدى مؤشرات كفاية رأس المال احتساب المخاطر ضمن بنود الميزانية إلى البنود خارج الميزانية مثل التعامل في المشتقات[2].

ويمكن قياس هذا العنصر وفق النسب المالية التالية:

جدول رقم (17) نسب كفاية رأس المال

النسبة	رأس مال جيد	رأس مال ملاءم	رأس مال ضعيف	رأس مال ضعيف جدا
رأس المال ÷ الموجودات	≤ %5	≤ %4	≥ %4	≥ %3
رأس المال ÷ الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية	≤ %5	≤ %4	≥ %4	≥ %3
رأس المال ÷ الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية والسوقية والتشغيلية	≤ %10	≤ %8	≥ %8	≥ %6

المصدر: بوكفة حمزة وبن خالد جميلة، تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام نظام التقييم البنكي camels ودوره في التحكم في المخاطر دراسة حالة بنك BNA، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد:7، العدد: 2، 2022، ص: 194.

2.2.3. مؤشرات جودة الأصول A: ويقصد بها قدرة الأصول على تحقيق الإيرادات اللازمة لمواجهة المخاطر المرتبطة بالقروض ومحافظ الاستثمار، وتعد جودة الأصول ذات أهمية خاصة في نموذج التقييم لكونها الجزء الحاسم

[1] رملي حمزة وقرفي عمّار، قياس الآداء المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكّر Camels دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي JPM & CH"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد:8، العدد: 1، 30-6-2021، ص: 154.

[2] قوال زواوية ايمان، تحليل مكونات معيار التقييم الأمريكيCamels، مجلة مراجعة الاقتصاد والادارة، المجلد: 16، العدد: 2، 2017، ص: 89.

في نشاط البنك التي تهدف أنشطته إلى تحقيق الإيرادات، وتقاس بنسبة القروض المتعثرة إلى القروض الكلية[1].

ويمكن تقييم جودة الأصول من خلال المؤشرات التالية:[2]

نسبة التصنيف المرجح = المخصصات ÷ (حقوق الملكية + المخصصات)

الجدول رقم(18) أهم النسب لتصنيف جودة الأصول وفق نظام camels

درجة التصنيف	نوع التصنيف	نسبة الأصول المرجحة (WCR)	نسبة إجمالي التصنيف (TCR)
1	قوية	أقل من 5%	أقل من 20%
2	مرضية	من 5% إلى 15%	من 20% إلى 50%
3	جيدة بعض الشئ	من 15% إلى 35%	من 50% إلى 80%
4	حدية	من 35% إلى 60%	من 80% إلى 100%
5	غير مرضية	60% فأكثر	100% فأكثر

المصدر: عياد إيناس و براني عبد الناصر، كفاءة نظام التقييم المصرفي الأمريكي(camels) في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية، مجلة المعيار، المجلد: 25، العدد: 59، 2021، ص: 901.

3.2.3. مؤشرات جودة الإدارة: حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات نوعية تتمثل في تقييم جودة إدارة البنك من خلال المعايير التالية[3]:

– **الحوكمة:** حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفعالية ومرونة.

– **الموارد البشرية:** ويشكل المعيار الثاني الذي يقيم ما إذا كانت مصلحة الموارد البشرية تقدم نصائح وتوجيهات وتؤثر بشكل واضح على المستخدمين، وذلك من خلال معيار التوظيف والتكوين، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الآداء.

– **عملية المراقبة والتدقيق:** حيث يتم تقييم درجة تشكيل العمليات الأساسية ومدى فعاليتها في تسيير المخاطر على مستوى المنظمة، وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

– **نظام المعلومات:** والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.

– **التخطيط الإستراتيجي:** والذي يحدد ما إذا كانت البنوك قد طورت منهجا متكاملا للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

[1] ياسين إسماعيل يونس والظهراوي محمد سامي، أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك camels في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد :6، العدد: 3، 2016، ص: 4.

[2] دهيرب محمد سمير، مرجع سبق ذكره، ص: 281 .

[3] بورقبة شوقي، مرجع سبق ذكره، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، ص: 150-151.

تعكس هذه النسبة مدى قدرة وكفاءة مجلس إدارة البنك وإدارته التنفيذية في تسيير أعماله وإدارة مخاطره، وسيتم قياس كفاءة الإدارة من خلال قدرتها في التحكم بالمصاريف التشغيلية للبنك وهذا من خلال العلاقة التالية[1]:

معدل جودة الإدارة = المصاريف التشغيلية ÷ إجمالي الأصول

4.2.3. مؤشرات الإيرادات والربحية: يعد عنصر الربحية من أهم المؤشرات المهمة التي يسعى البنك لتحقيقها لكي يضمن الاستمرارية في أداء نشاطه، ويتم من خلال هذه النسبة تحليل نسبة الأرباح لمعرفة مدى قدرتها على تغطية الخسائر ونسبة اعتماد البنك على الأوراق المالية، ومقدار المخاطر لمصادر التمويل المختلفة. وقد تكون نتائج الأرباح خلال فترة معينة عبارة عن أرقام مضللة، وذلك عندما يقوم المصرف بالحصول على نسبة مرتفعة من الأرباح نتيجة نشاط لمرة واحدة فيتحمل جانب مرتفع من المخاطرة، وبالتالي فإن هذه الأرباح وإن كانت مرتفعة فهي لا تسمح بتطور المصرف أو نمو رأس المال[2].

إن انخفاض هذه النسب يمكن أن يعطي إشارة إلى وجود مشكلات في ربحية البنك، في حين أن الارتفاع العالي في هذه النسب قد يعكس سياسة استثمارية في محافظ مالية محفوفة بالمخاطر. هناك عدد من النسب التي يمكن استعمالها في تقييم ربحية البنك أهمها[3]:

- العائد على الأصول.
- العائد على حقوق الملكية.
- معدلات الدخل والإنفاق.
- المؤشرات الهيكلية.

كما نلاحظ من خلال مؤشرات القياس للربحية أن مؤشر العائد على حقوق الملكية يعتبر من أشمل نماذج القياس، حيث يتم حسابه ضمن العلاقة التالية:

معدل العائد على حقوق الملكية = صافي الدخل ÷ حقوق الملكية

وبناء على نتائج المؤشر يمكن تصنيف البنوك وفق الجدول التالي:

---

[1] القيسي فوزان عبد القادر، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية 2009- 2014، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد: 13، العدد: 4، 31-12-2017، ص: 467.

[2] كامل والباحثة عائشة، مرجع سبق ذكره، ص: 173.

[3] بوخلخال يوسف، أثر تطبيق نظام التقييم للمصرفي الأمريكي Camels، على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مجلة الباحث، المجلد: 10، 1-6-2012، ص: 209.

جدول رقم (19): تصنيف البنوك حسب ROE

التصنيف	العائد على حقوق الملكية ROE
1	%22 ≤ ROE
2	%21.99- %17
3	%16.99 %10
4	%9.99 - %7
5	%7 > ROE

المصدر: بوكفة حمزة وبن خالد جميلة، مرجع سبق ذكره، ص: 195

5.2.3. مؤشرات السيولة L: تحتل السيولة أهمية خاصة في تقييم الملائمة المالية للبنك لأنها تعكس قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته اتجاه الدائنين وخاصة المودعين، وتعني عموما وجود سيولة نقدية أو جاهزية الموجودات القابلة للتسييل إلى نقد بدون خسائر، ويتم قياس السيولة من خلال قسمة الأصول السائلة لدى البنك على إجمالي الأصول، كما تقاس السيولة بنسبة التوظيف إلى الودائع. أي مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء وهي بنسبة التوظيف، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة البنك في تلبية القروض الإضافية ويفضل أن تقاس السيولة بنسبة الأصول السائلة وشبه السائلة إل الودائع[1]. ومنه تحسب السيولة بالعلاقة التالية:

سيولة البنك L = القروض ÷ إجمالي الودائع

جدول رقم (20) تصنيف البنوك حسب السيولة

التصنيف	L
1	%60 > L
2	%65 - % 60
3	%70 - % 65
4	%80 - % 70
5	%80 < L

المصدر: بوكفة حمزة وبن خالد جميلة، مرجع سبق ذكره، ص: 195

6.2.3 درجة الحساسية لمؤشرات مخاطر السوق S: تتعلق درجة الحساسية بالدرجة الأولى بالحافظة الاستثمارية بالنسبة للبنك، حيث أن هذه المحافظ تحتوي على عدد كبير من الأدوات المالية والأسهم والسندات الحكومية والأجنبية وسندات المؤسسات والمشتقات المالية مثل الخيارات التي يتنوع فيها الأصل المالي ليشمل كافة الأصول المالية بما فيها أسعار السلع، وهذه الأدوات تخضع لمخاطر مختلفة مثل مخاطر أسعار الأسهم، مخاطر

[1] رملي وقرني، مرجع سبق ذكره، ص: 156.

أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر أسعار السلع وكل منها له مقاييس مختلفة، إلا أن هناك مقياس إحصائي موحد يقيس جميع هذه المخاطر وهو مقياس (var)، والذي يقيس أقصى خسارة متوقعة في المحفظة الاستثمارية خلال فترة زمنية معينة، وعادة ما يتصاحب هذا المقياس مع مقياس آخر لقياس الضغط الذي يقيس أقصى خسارة يمكن أن تمنى بها المحافظ الاستثمارية في البنوك تحت ظروف استثنائية في السوق كما في الانهيارات، وبشكل عام فإن لكل من هذه المخاطر مقاييسها المعروفة والمستخدمة. ومنه يتم حساب الحساسية لمخاطر السوق وفق العلاقة التالية[1]:

حساسية مخاطر السوق = إجمالي الأوراق المالية ÷ إجمالي الأصول

التقييم النهائي للبنك: بعد تقييم كل عنصر من عناصر نظام التقييم المصرفي الأمريكي camels على حدة، تأتي مرحلة التقييم الكلي للبنك، حيث تتراوح درجات التصنيف النهائي وفق نظام التقييم المصرفي الأمريكي ما بين (1)، وهو الأفضل إلى التصنيف(5)، وهو الأسوأ، ويمكن توضيح هاته التصنيفات وتفسيراتها وفقا للجدول التالي:

الجدول رقم(21): التقييم الكلي للبنك وفق نظام camels

سلم التقييم	مجال التقييم	تحليل التقييم	تفسير تحليل التقييم
1	1.4-1	قوي	الموقف سليم من كل النواحي، وبالتالي لا يطلب اتخاذ أي إجراء رقابي
2	2.4-1.4	مرضي	الموقف سليم نسبيا بفعل وجود بعض القصور، لذلك يجب معالجة السلبيات
3	3.4-2.4	معقول	يظهر نقاط القوة والضعف، لذلك وجب رقابة ومتابعة مستمرة
4	4.4-3.4	هامشي	هناك خطر قد يؤدي إلى الفشل، ولذلك وجب برنامج إصلاح ومتابعة ميدانية
5	5 -4.4	غير مرضي	الموقف خطير جدا ووجب رقابة دائمة

المصدر: عياد إيناس وبراني عبد الناصر، مرجع سبق ذكره، ص: 904.

. **4. بطاقة الأداء المتوازن:** إن من أهم هذه الأدوات الجديدة التي ظهرت مؤخرا في بداية التسعينات كأسلوب جديد في تقييم الأداء وكأحد المقاييس الإدارية المعاصرة غير التقليدية، التي تستند على تحديد الإتجاه الإستراتيجي للبنك وقياس وتقييم الأداء باتجاه تحقيق الأهداف وهذا الأسلوب هو ما يعرف ببطاقة الأداء المتوازن، فلهذه الأداة اهتماما واسعا في البنوك حيث حقق تطبيقها في بعض البنوك نجاحا ملفتا جعلها تنتقل من مجرد أداة من أدوات الإدارة إلى نظام متكامل للإدارة الإستراتجية.

[1] قوال زواوية ايمان، مرجع سبق ذكره، ص: 98.

1.4. مفهوم بطاقة لأداء المتوازن.

بأنها نظام لقياس الأداء بشكل منظم إذ تجرى بواسطتها ترجمة الإستراتيجية إلى أهداف واضحة ومجموعة من المقاييس الملائمة لتقويم الأداء مع توفير معايير للأداء يجري ربطها بمجموعة الأعمال والبرامج التي ينبغي القيام بها لتحقيق تلك الأهداف[1].

وتعرف بطاقة الأداء المتوازن على أنها نظاما متكاملا لتقييم وإدارة الأداء الإستراتيجي، من خلال تكامل مجموعة من مقاييس الأداء المالية وغير المالية[2].

من خلال ما سبق يمكن تعريف بطاقة الأداء المتوازن بأنها نظام يرتبط بين الأهداف الاستراتيجية والأداء العملي والبرامج التشغيلية، حيث تقوم هذه البطاقة بدعم تحقيق توازن بين الأبعاد المالية وغير المالية، تسعى إلى تحقيق أهداف تشمل أربعة محاور رئيسية وهي: الأبعاد المالية، ورضا العملاء، وكفاءة العمليات الداخلية، والتطوير والتعلم. يتم تحديد مؤشرات الأداء على هذه الأبعاد لضمان تحقيق الرؤية الاستراتيجية المحددة للبنك.

2.4. أهمية بطاقة الأداء المتوازن:

يحصل البنك على منافع كثيرة من خلال إستخدام بطاقة الأداء المتوازن على أساس أنها أداة من أدوات الكلفة الإستراتيجية لقياس الأداء، إذ يمكن أن تقدم بطاقة الأداء المتوازن نظرة شاملة للبنك وذلك من خلال ربط الأساليب المالية و غير المالية مع أهداف المساهمين والزبائن من خلال، ومن خلال هذه الأساليب يتم توفير بيانات ومعلومات للبنك يمكنه الحصول على مزايا تنافسية جديدة وتبرز الأهمية من خلال الآتي[3]:

- توفر إمكانية التقييم الشامل للأداء الإستراتيجي لكافة المستويات الإدارية في البنك، إذ أنها تربط بين الإستراتيجية والأداء وتبين مدى تحقيق الأهداف؛
- تعد أداة معاصرة ، إذ تعطي صورة متكاملة عن الأساليب المالية التقليدية والمعايير غير الملموسة ذات التأثير على أداء البنك في الوقت الحالي وفي المستقبل؛
- تعمل على توصيل الرؤية الإستراتيجية وتعريفهم بمسؤولياتهم مما يكون حافز على لهم من أجل الإجتهاد في تحقيق الأهداف بكفاءة عالية؛

[1] –زيدون فريق عبد العابدي، صلاح صاحب شاكر البغدادي، مدى إمكانية إستخدام بطاقة الأداء المتوازن في تحسين قياس الأداء للمصارف العراقية، مجلة دراسات مالية ومحاسبية، المجلد العاشر، العدد 33، 2015، ص 89.

[2] – سعودي نادية، بلعجوزي حسين، مدى إستخدام بطاقة الأداء المتوازن في تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية، مجلة العلوم الإقتصادية والتسيير والتجارية، العدد 18، 2017، ص 237.

[3] بن جدو أمينة، نماذج تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية، دار الباحث للنشر والإشهار، الطبعة الأولى، 2023، ص: 83.

– تسهم في تزويد الرقابة الإستراتيجية بالأساليب المالية إذ أنها تضيف للأساليب المالية أساليب أخرى تساعد في بلوغ الميزات التنافسية؛

– تعالج النقص الموجود في أنظمة الإدارة التقليدية وتعالج عجز هذه الأنظمة عند ربط الإستراتيجية البعيدة المدى مع نشاطاتها القريبة المدى؛

مما سبق؛ تعد بطاقة الأداء المتوازن أداة أساسية في البنوك، حيث تُمكنها من قياس الأداء بشكل شامل وربط الأساليب المالية وغير المالية بأهداف المساهمين والزبائن، يتيح ذلك للبنك تحقيق مزايا تنافسية من خلال تقييم شامل للأداء الإستراتيجي على مستويات الإدارة، وتوفير صورة متكاملة للأساليب المالية وغير الملموسة، بالإضافة إلى ذلك، تسهم في توصيل الرؤية الإستراتيجية وتحفيز العاملين على تحقيق الأهداف بكفاءة، وتعزز الميزات التنافسية وتعالج النقص في أنظمة الإدارة التقليدية، مما يعزز تكامل الإستراتيجية على المدى البعيد مع النشاطات القريبة.

3.4 منظور بطاقة الأداء المتوازن: يمكن توضيح المنظورات الأساسية لبطاقة الأداء المتوازن، التي تسعى البنوك إلى تحقيق أهدافها بواسطة ترجمة رؤيتها وإستراتيجيتها إلى أهداف ومقاييس يتم تبويبها في أربعة أبعاد، حيث سيتم توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (6) عناصر بطاقة الأداء المتوازن



المصدر:من إعداد الطالب، بالاعتماد على ما سبق

نلاحظ من خلال الشكل والمتضمن الصورة العامة لبطاقة الأداء المتوازن فهو يرتكز على أربعة مناضر قياس جوهرية تستخدم في تبيان نجاح البنوك أو خسارتها.حيث سيتم التطرق لها بشئ من التفصيل على النحو التالي: [1]

1.3.4. المنظور المالي: يعتبر البعد المالي البعد الأول في بطاقة الأداء المتوازن لقياس الآداء، وهو يُشير للنجاح المالي الذي يحقّقه المصرف، ليَظهر بأفضل صورة أمام المساهمين، كما يضمن الأهداف المالية ووسائل قياسها،

[1] بورقبة شوقي، تقييم آداء البنوك الإسلامية الجزائرية باستخدام طريقة camels، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد: 9، العدد: 3، 2022، ص: 1087.

مثل صافي التدفقات النقدية، ربحية السهم، صافي الربح، معدل العائد على الأصول...، فالبعد المالي هو المحصّلة النهائية التي تبيّن مدى نجاح الاستراتيجيات التي يتبعها المصرف لتعظيم قيمة المساهمين وزيادة أرباحهم، ولتحقيق ذلك يمكن أن تتبع المصارف إحدى الإستراتيجيتين التاليتين:

- استراتيجية زيادة الإيرادات من خلال جذب عملاء جُدد والمحافظة على العملاء الحاليين.
- إستراتيجية نمو الإنتاجية من خلال التحكم في التكاليف وكفاءة استخدام الأصول.

2.3.4. منظور العملاء ويشمل هذا المنظور تحديد الأهداف التي يجب أن يعمل المصرف على تحقيقها سواء لعملائه الحاليين أو المحتملين، ويتمّ ذلك من خلال تقديم الخدمات والمنتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية، وابتكار منتجات أو خدمات مصرفية تعمل على جذب عملاء جدد، وهذا كلّه لضمان بقاء المصرف واستمراره وزيادة حصّته السوقية؛

3.3.4.منظور التعليم والنّمو: يُعبّر هذا المنظور عن الأسس التي يجب أن يتبنّاها المصرف لخلق النمو والتحسينات المطلوبة لتحقيق الأهداف في الأجل الطويل، كما يعكس هذا المنظور قدرة المصرف في الاستثمار في موارده البشرية لتأهيلها علمياً وعملياً وتطوير تقنيات تقديم الخدمات المصرفية .

4.3.4. "منظور العمليات الداخلية: إن المنظور الرابع لبطاقة الدرجات المتوازنة هو العمليات الداخلية، وهذا المنظور يشمل عدة مقاييس تعبر عن طبيعة الأداء في الأنشطة والعمليات الداخلية للمصرف التجاري، والتي يمكن تقسيمها إلى نوعين من الأنشطة، أنشطة أولية وتتمثل في الأنشطة السوقية الداخلية والتشغيلية والتسويق والخدمات، وأنشطة ثانوية (ساندة)، وتتضمن تلك الأنشطة التي تدعم الأنشطة الأولية، مثل الموارد البشرية، التكنولوجيا، الابتكار والتجديد وغيرها. ومن بين المقاييس المستخدمة في العماليات الداخلية وهي كالآتي"[1]:

- العائد على الجودة.
- زمن الدورة.
- تكاليف العمليات التشغيلية والإبداع.

يمكن القول إن المنظورات الأربعة لبطاقة الأداء المتوازن تتفاعل وتتكامل بشكل متبادل، يعمل المنظور المالي، بالإضافة إلى منظور العمليات ومنظور العملاء، على تسليط الضوء على الفجوة بين القدرات والإمكانيات المتاحة وتلك التي يحتاجها البنك لتحقيق أهدافه ورؤيته الاستراتيجية المستقبلية، يمكن تقليل هذه الفجوة عبر

[1] مزنان فهد نصر حمود، مرجع سبق ذكره، ص: 50.

التركيز على التطوير العلمي والنمو، مما يساعد في نقل القدرات والإمكانيات من مستواها الحالي إلى مستوى أفضل، وبذلك يصبح بإمكان البنك تحقيق الاستراتيجية المتبعة بنجاح.

يمكن تبيان النموذج المختصر لبطاقة الدرجات المتوازنة في الجدول التالي:

جدول رقم(22): بطاقة الدرجات المتوازنة

المنظور	الأهداف	المقاييس
المالي	– تعظيم قيمة المساهمين – النمو في معدل العائد على الاستثمار – النمو في معدل العائد على حق لملكية	– الربحية – السيولة – تقييم السياسات المالية للبنك
الزبائن	– كسب زبائن جدد – كسب أسواق جديدة – التوسع	– المحافظة على الزبائن – رضا الزبائن – تحليل ربحية الزبون
العمليات الداخلية	– تقديم خدمات جديدة – تطوير الخدمات المقدمة	– زمن الدورة – جودة الخدمات – خدمات ما بعد البيع – مستوى التكاليف
التعلم والنمو	– تطوير المهارات الفنية والمهنية للعاملين – النمو في إنتاجية العاملين	– المحافظة على العاملين – درجة رضا العاملين

المصدر: مزنان فهد نصر حمود، مرجع سبق ذكره، ص: 52.

4.4. الخطوات المنهجية لتصميم بطاقة الأداء المتوازن: يمكن تلخيص الخطوات التفصيلية لتصميم بطاقة الأداء المتوازن في المراحل التالية: [1]

1.4.4. تحديد الرؤية والرسالة للبنك: إن تحديد رؤية ورسالة المصرف تعد الخطوة الأولى لتطبيق بطاقة الأداء المتوازن، حيث تعكس الرؤية لما سيكون عليه المصرف في الأجل الطويل. أما الرسالة فهي تعتبر الهدف السياسي الذي وجد من أجله أو مبرر وجوده واستمراره.

2.4.4.تحديد الاستراتيجيات والأهداف العامة: حيث يتم التعبير عن رؤية ورسالة البنك من خلال تحديد الاستراتيجيات التي تعمل على تحقيق الأهداف، وأن استراتيجية البنك يتم تحديدها من قبل الادارة العليا في ضوء دورة حياة البنك، ومنتجاته، ومستوى المنافسة التي تعرض لها، وامكانياته، وموارده الداخلية.

3.4.4.تحديد عوامل النجاح الحاكمة: أي يتم تحديد العوامل الأكثر أهمية في نجاح البنك، حيث يتم تحليل الاستراتيجيات وترجمتها بشكل أهداف استراتيجية لمحركات الآداء، وهذا من شأنه يحقق الترابط الرأسي لنظام

[1] وسام نعمة حسين وكاضم علاء عبود، دور بطاقة الآداء المتوازن في تقييم الآداء المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الخليج، مجلة تكريب للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 15، العدد: 45، ص: 212.

تقييم الآداء، بالإضافة إلى الترابط الأفقي من خلال اشتقاق الأهداف من الاستراتيجيات الموضوعة ووجود تعاون بين الأهداف مع بعضها البعض، من أجل تحقيق الاستراتيجيات.

4.4.4.امتداد الأبعاد التي يتم تحديدها والتي تعبر عن النجاح للمصرف: وهذه الأبعاد ليست الزامية، حيث يمكن اجراء التعديلات عليها من خلال اضافة بعد أخر بما يتناسب مع عمل المصرف في تلك البيئة.

5.4.4."تحديد وتطوير خطط العمل: إذ يتم من خلال هذه الخطوة وضع هدف أو مجموعة من الأهداف لكل مؤشر مستخدم، وأنّ الهدف يعطي معنى النتائج عند عند القياس من خلال توفير مرجع للمقارنة، وأن البنك يحتاج لهذه الأهداف قصيرة وطويلة الأجل من أجل تتبع المسار الخاص به، ومن الضروري تحديد الأفراد المسئولين من خلال خطة العمل ووضع جدولا زمنيا لإعداد التقارير النهائية.

5.4.4.تحديد الأفعال التنفيذية: تتطلب هذه الخطوة بيان الأنشطة والأفعال الواجب البدء بها، أي في تنفيذها، للإنتقال بالخطة غلى الواقع العملي وبلوغ الأهداف المرسومة، وهذا يتطلب تحديد وتخصيص الموارد، وتوزيع المسؤولات، وتدعيم البرامج، إذ يقوم فريق يتم تحديده من أجل تنفيذ بطاقة الأداء المتوازن من خلال ربط المقاييس بقواعد البيانات وأنظمة المعلومات.

6.4.4.متابعة وتطبيق الأداء المتوازن: من أجل سلامة تحقيق بطاقة الأداء المتوازن بشكل سليم يتطلب الأمر متابعة تنفيذها، فيجب أن تبنى على أساس برنامج يومي يربط البطاقة مع العمليات اليومية للبنك، وتتم الرقابة عن هذه العمليات عن طريق التقارير الجارية"[1].

تتضح من الخطوات أعلاه أهمية تصميم بطاقة الأداء المتوازن كأداة إدارية حيوية للبنوك، بدايةً، يتطلب التحديد الدقيق للرؤية والرسالة رؤية استراتيجية واضحة، يتبعه تحديد الاستراتيجيات والأهداف العامة لتحقيق تلك الرؤية، من ثم، يجب تحديد عوامل النجاح الحاكمة التي تسهم في تحقيق تلك الأهداف، كما تعتبر امتداد الأبعاد التي تعبر عن النجاح للمصرف خطوة أساسية لقياس وتقييم الأداء، بالإضافة إلى ذلك، يتعين تحديد وتطوير خطط العمل وتحديد الأفعال التنفيذية لتنفيذ الاستراتيجيات بفعالية. أخيرًا، يتعين على البنك متابعة وتطبيق الأداء المتوازن بانتظام لضمان تحقيق الأهداف وضمان تحسين مستمر في الأداء المالي للبنك.

المطلب الثالث: إدارة المخاطر المالية والأداء المالي للبنوك التجارية.

تحظى إدارة المخاطر في القطاع البنكي بأهمية كبيرة نظرا لخصوصية نشاط هذا الأخير وتعقد منتجاته وصعوبة تقدير المخاطر الخاصة به، وتعمل إدارة المخاطر المالية على تخفيض مستوى المخاطر المالية التي يحتمل أن

[1] - بن جدو أمينة، مرجع سبق ذكره، ص 86.

يتعرض لها البنك، وهو ما يساعد بدوره على تخفيض علاوة المخاطرة التي يطلبها المستثمرون في البنك، وبالتالي تنخفض تكلفة التمويل والتي تعتبر، وفقا لنظرية التمويل، احدى الأدوات الرئيسية لقدرة البنك على تحقيق النمو المربح وخلق وتعظيم القيمة للمساهمين.

وتعتمد كل من إدارة المخاطر والأداء المالي على التطبيق السليم للحوكمة في البنك، وبالتالي توجد علاقة بينهما، فهما يمثلان التوليفة (العائد– المخاطرة) فكلما كان تحكم البنك جيدا في إدارة المخاطر ارتفع معه العائد وتحسن من أداؤها، فالإدارة الجيدة للمخاطر تعني أن البنك يمارس نشاطاته ضمن أقل قدر من المخاطر وأقل تعارض للاهتمامات لمختلف الأطراف، وهو ما يحسن من أداء البنك وتحسين سمعته أيضا ويفتح أمامه مصادر أخرى للتمويل وزيادة الأرباح. فمن منطلق كون العائد البنكي مرتبطا بالمخاطر التي يتحملها البنك، فإنه بالضرورة تعمل الإدارة الجيدة لهذه المخاطر إلى زيادة العائدات البنكية والأرباح، وهو ما يرضي جميع الأطراف بالبنك.

كما أن الدور الذي تلعبه إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي يكمن في إستراتيجياتها الجيدة وطرق تكاملها لإدارة هذه المخاطر وهذا يؤدي بالطبع إلى تحسين الأداء المالي، وتتمثل فيما يلي:

أولا: إستراتيجية إدارة المخاطر المالية والأداء المالي[1].

تتمثل إستراتيجية إدارة المخاطر في إدارة المخاطر المالية بشكل جيد ودقيق موحد ومتكامل، والذي يمكن أن يطلق عليه *إدارة المخاطر المتكاملة. كما أن عرض هذه الرؤية لإدارة المخاطر المتكاملة يعني أن ملف مخاطر البنك يكون مرنا وقابلا للسيطرة، إذ أن المديرين يتمتعون بفرصة الاختيار في التعامل بتركيز أكبر مع بعض المخاطر وتركيز أقل للمخاطر الأخرى. حيث نجد أن إستراتيجية إدارة المخاطر المالية لها القدرة والإمكانيات في زيادة قيمة البنك، وهو الهدف الإستراتيجي الذي يسعى إليه البنك في شتى المجالات. إذ أنها تقلل من الأخطار المالية ولها القدرة في خفض حجم هذه المخاطر التي تهدد البنوك، وهذا من خلال إحتوائها على مستوى محدد من المخاطر، في حين أنها تساعد إدارة البنك على تقييم أدائها في النهاية، حيث أن النظرة الحديثة لإدارة المخاطر تختلف عن النظرة التقليدية، كما أن النظرة الحديثة تحلل وتعالج مخاطر متنوعة كجزء من إستراتيجية إدارة المخاطر المتكاملة.

ثانيا: طرق تكامل إدارة المخاطر:[2]

للبنك ثلاث طرق أساسية تؤدي إلى تطبيق أهداف إدارة المخاطر المالية من المنظور الإستراتيجي وهي:

---

[1] راشد الشمري الصادق، إستراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الآداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة العربية، درا اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013، ص: 119-123(بتصرف).

*تعرف بأنها تحديد وتقييم لمجموعة من المخاطر التي تؤثر في قيمة البنك والتطبيق لإستراتيجية البنك الشاملة، لغرض إدارة هذه المخاطر.

[2] راشد الشمري الصادق، مرجع سبق ذكره، ص: 120-121 (بتصرف)

- تعديل عمليات البنك.
- تنظيم هيكل رأس المال.
- استخدام الأدوات المالية المطلوبة.

وتعمل هذه الطرق لتشكيل قرارات إستراتيجية مهمة لإدارة المخاطر المالية، وهي كما يلي:

1. **تعديل عمليات وأنشطة البنك:** يتطلب اتخاذ توجيهات إستراتيجية نحو بعض الخدمات والوظائف المصرفية ذات المخاطر القليلة والمحسوبة في ظل تنامي مخاطر مهمة مثل مخاطر الائتمان والتعثر الائتماني؛
2. **تنظيم هيكل رأس المال:** ويتم هذا بشكل يتوافق مع المعايير الدولية الملزمة التي تضمن كفاية رأس المال في مواجهة المخاطر البنكية، فضلا عن تناسقه وانسجامه مع طبيعة الخدمات والأنشطة البنكية وبطريقة تضمن توافر حد أدنى قادر على حماية البنك بشكل كفء وفعال من المخاطر والخسائر المحتمل أن يتعرض لها، وبالتالي فهي تؤثر في ربحية البنك وحقوق الملكية؛
3. **استخدام الأدوات المالية:** حيث أن الأدوات المالية تؤثر في موقف البنك وهذا لمواجهة المخاطر، ففي حالة تحقق المخاطر فإنها تقوم بتقليلها أو إزالة تأثيرها. فمثلا يمكن استخدام العقود الآجلة من أجل الوقاية من مخاطر أسعار الصرف. الفائدة من الاعتماد على الأدوات المالية المستهدفة في إدارة المخاطر هي تمكين البنوك من التركيز على مخاطر معينة وتطويقها بتكاليف قليلة، فهي مفيدة في الأوضاع التي تتمكن فيها الإدارة من التنبؤ بهذه المخاطر. وحين لا يستطيع البنك من تحديد مصدر المخاطر المتوقعة فإن يلجئ إلى استخدام رأس المال كوسيلة لمواجهة هذه المخطر، فحين تدعيم كفاية رأس المال وزيادة حقوق الملكية تكون التعرض للمخاطر قليل.

ومما سبق فإن طرق إدارة المخاطر السالفة الذكر، يمكن أن تعمل كبديل أو أنها تكون مكملة لبعضها البعض، أي أنها تعتبر طرق تكاملية ذات هدف إستراتيجي أساسي وهو تعظيم قيمة البنك.إن التعامل بهذه الطريقة التكاملية مع المخاطر وإتخاذ قرارات منفصلة جيدة في إدارة البنك (أي إدارة المخاطر بشكل جيد) يقلل من التكاليف ويحسن من الأداء المالي.

الخلاصة:

تعتبر عملية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية أشمل وأدق في عملية القياس، لأنها لا تعتمد على إظهار النتائج فقط، بل أصبح لها بعد كبير وهو تحليل هذه النتائج وإبراز الأهداف المسطرة والمبرمجة من قبل الإدارة البنكية والتأكد من أنها محققة أو القيام باعطاء حلول لها. فمن خلال ذلك تم الوصول إلى أن عملية قياس الأداء المالي هو الاعتماد على النسب المالية وغيرها من الأدوات والمؤشرات للحكم على سلامة الوضع المالي للبنك، وكذلك مستوى درجة تحقيق الأهداف، لفهم مستوى الكفاءة. والفاعلية وتحديد النتائج المحققة ومقارنتها بنتائج الدراسات المبنية على أهداف محددة. وللأداء المالي أهمية كبيرة للبنوك كونه يعطي نظرة عامة وكاملة لمختلف المستويات الادارية عن أداء البنوك. كما أن تقييمها يعتمد على النسب والمؤشرات المالية المتمثلة في (الربحية، السيولة، توظيف الأموال، ومؤشر ملاءة رأس المال)، أو عن طريق استعمال النماذج التي وضعت بهدف تقييم الأداء المالي على غرار نموذج العائد على حقوق الملكية الذي يقيس العوائد المحققة من جهة والمخاطر التي يتحملها من جهة أخرى، فهو يعتبر من أقدم النماذج والأكثر انتشارا، ومن ناحية أخرى نجد نموذج التقييم المصرفي (CAMELS)، ونموذج القيمة الاقتصادية المضافة (EVA)،وبطاقة الأداء المتوازن تعتبر من النماذج الحديثة، وكلها نماذج تساعدنا في تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية.

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2010-2020

الفصل الثالث:

دراسة تطبيقية لدور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2010-2020

للإلمام أكثر بمختلف الجوانب النظرية الواردة في الفصل الأول المتعلقة بإدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية، والفصل الثاني والمتعلقة بالأداء المالي في البنوك التجارية، وخصّص هذا الفصل الأخير لدراسة الواقع التطبيقي لما تطرقنا إليه في الجانب النظري، وهذا من خلال إسقاط الواقع الميداني على مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، والذي حددت بثمانية بنوك جزائرية شملت بنوك خاصة وعامة، خلال الفترة من 2010 إلى 2020، وهذا من خلال تحليل النموذج التقييم المصرفي CAMELS، وتحليل مؤشرات قياس المخاطر الماليةّ التي يتعرض لها البنك، ومن ثم تقييم الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية الخاصة بها، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية السّنويّة المنشورة وغير المنشورة. والتطرق إلى دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية.

حينئذٍ حاولت الدراسّة التعرف على الإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر المالية للبنوك محل الدراسة والهادفة إلى تحسين الأداء المالي. بغية تحقيق الغايات من هذا الفصل تم تقسّيمه إلى خمس مباحث وهي كالآتي:

المبحث الأول: النظام المصرفي في الجزائر

المبحث الثّاني: الإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر المالية وتحليل النموذج الحديث للتقييم المصرفيCAMELS

المبحث الثّالث: تحليل مؤشرات قياس إدارة المخاطر الماليّة للبّنوك التّجاريّة.

المبحث الرابع: تحليل مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك التجارية.

المبحث الخامس: دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية محل دراستنا

المبحث الأول:

النظام المصرفي في الجزائر

النظام المصرفي يعد ركيزة أساسة لاقتصاديات الدول، كما أنه يؤدي دورًا حيويًا في تمويل الاقتصاد ودعم النمو الاقتصادي، فهو من بين أهمّ مؤشرات التقدم، لما له من موارد مالية ضخمة، والانتشار الواضح لفروعه ومؤسساته، وعليه فإنّ تطور الاقتصاد في أي دولة مرتبط باستقراره وتطوره، ويتشكل النظام المصرفي من مجموعة من البنوك والمؤسّسات المالية.

المطلب الأوّل: لمحة عامة حول النظام المصرفي

شهدت الجزائر تطوّر جهازها المصرفي خلال فترة الاستعمار، وأوّل مؤسّسة مصرفية نادت إليها الحكومة الفرنسية، ولقد بدأ هذا النوع بإصدار النقود مع بداية سنة 1848، وثاني مؤسّسة مصرفية هي الّتي تأسّست في الجزائر، حيث لم يكن لها الحق في إصدار النقود، وثالث مؤسّسة مصرفية تأسّست عام 1861، تحت اسم بنك الجزائر والّتي بها الجمهور الفرنسي الّذي يقطن بالجزائر آنذاك، وبعد استقلال الجزائر ورثت نظاما مصرفيا واسعا لكنه تابع للأجنبي وقائم على أساس الاقتصاد الحرّ الليبرالي[1].

كما باشرت الدولة الجزائرية القيام بمجهودات من أجل بعث وتدوير عجلة التنمية، وقد ركّزت فيه على القطاع المالي والمصرفي باعتباره النواة الأساسة لتحقيق التنمية، وذلك من خلال إنشاء نظام مصرفي جزائري يساير متطلبّات الاقتصاد الوطني في تلك الحقبة. ومن أهم التغييرات الّتي أحدثتها الدولة الجزائرية على النظام المصرفي، ما يلي:[2]

- **تغييرات مالية:** وتمثلت في سحب الودائع وهجرة رؤوس الأموال مع من هاجر من المحتلين.
- **تغيّرات سياسية واقتصادية:** تمثلت في الإستراتيجيات الجديدة للجزائر المستقلة والانفتاح على العالم الخارجي.
- **تغيّرات إجرائية وإدارية:** تمثلت خصوصا في هجرة الإطارات المؤهلة لتسيير البنوك.
- **تغيّرات قضائية:** تمثلت في تغيير مقرّات المصارف وتوقفها عن العمل.

[1] ضو نصر وبالعيد نعيمة، النظام الصرفي الجزائري ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية – دراسة حالة بنك الجزائر، مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة، المجلد: 08، العدد: 01، 2023، ص: 379.

[2] – عطاء الله قهيري، فعالية النظام المصرفي الجزائري بين الفعالية والتطبيق، مجلة مقاربات، العدد 03، جامعة بوزيان عاشور، الجلفة، 2015، ص: 303.

المطلب الثاني: مراحل إصلاح النظام المصرفي الجزائري

تعدّ الإصلاحات الاقتصادية والمالية في النظام المصرفي الجزائري مسألة حيوية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم التنمية المستدامة في البلاد، من خلال السعي نحو تحسين الكفاءة المصرفية، وتعزيز الشفافية، تقوم الحكومة بجهود جادة لجعل البنوك أكثر تنافسية وقادرة على تلبية احتياجات على حدّ سواء، في هذا السياق يأتي هذا المطلب لتسليط الضوء على المراحل الّتي مرّ بها النظام المصرفي الجزائري في سبيل الإصلاح، والّتي نعرضها في ما يلي:

أولا: المرحلة الأولى 1962- 1964:

تسمّى هذه المرحلة بمرحلة الانطلاق وإنشاء البنك المركزي الجزائري (القانون 62-144). وأهمّ ما ميّز الاقتصاد الجزائري ما بعد الاستقلال هو التبعية شبه المطلقة للاقتصاد الفرنسي فضلا عن هشاشة هياكله الأساسة وانعدام البعض منها، فقد كان الاقتصاد الجزائري يفتقد أدنى شروط التنمية، وكل هذه العوائق دفعت بالسلطات الوطنية منذ حصولها على الاستقلال إلى بتر التبعية للاقتصاد الفرنسي، فأولى الإجراءات الّتي تبنتها الحكومة الجزائرية في مجال النقد والمال، هو إنشاء الخزينة الجزائرية، ثم إنشاء البنك المركزي الجزائري، وذلك بمقتضى القانون رقم 144.62 الصادر بتاريخ 13 ديسمبر 1962 كمؤسّسة عمومية تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالي، ليترسّم ابتداءً من أول جانفي 1963 محل البنك الجزائري الّذي أنشأته فرنسا أثناء الفترة الاستعمارية بمقتضى قانون أوت 1851. كما تميّزت هذه المرحلة بصدور العديد من النصوص التشريعية نذكر منها:[1]

- بموجب قانون 7 ماي 1963 تم تحويل النشاطات الممارسة في الجزائر من طرف الصندوق الوطني لصفقات الدولة، القرض الوطني، صندوق التجهيزات والتنمية للجزائر إلى الصّندوق الجزائري للتنمية.
- بموجب قانون 10 أوت 1964 تم تحويل النشاطات الممارسة من طرف صندوق التضامن وصندوق الاحتياط الفرنسي إلى الصندوق الوطني للادخار والاحتياط.

ثانيا: المرحلة الثانية 1965-1970:

إزاء الوضع المالي الّذي ميز المرحلة السابقة، وتماشيا مع متطلبات التغيير الجذري والشامل لبناء دولة اشتراكية، وفي ظلّ عدم قدرة الشبكة المصرفية على الاستجابة للحاجات النقدية والمالية للدائرة الاقتصادية المتسعة، واحتكار المصارف الأجنبية وخدماتها لفرنسا، قامت السلطات الجزائرية بتأميم كل البنوك الأجنبية،

[1] عثماني حياة، انعكاس هيكلة القروض المصرفية على النمو الاقتصادي والتضخم، أطروحة دكتوراه، اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2022، ص ص: 155 156.

ووضعت الجهاز المصرفي تحت رقابتها من أجل خدمة التنمية، حيث أصبحت تراقب كافة التدفقات النقدية والمالية[1]. وأهمّ ما جاءت به في هذه المرحلة يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول رقم(23): ملخص ما جاء به في المرحلة الثانية

اسم البنك	بموجب الأمر رقم	تاريخ التأسيس	رأس المال
البنك الوطني الجزائري BNA	66-187	13 جوان 1966	20 مليون دج
القرض الشعبي الجزائري CPA	75-67	14 ماي 1967	15 مليون دج
البنك الخارجي الجزائري BEA	67-204	01 أكتوبر 1967	20 مليون دج

المصدر: من إعداد الطالب **بالاعتماد على ما سبق**

خلاصة القول، إنّ الإنجاز الحقيقي للسلطات الجزائرية في الفترة 1962-1970 كان استعادة السيادة الوطنية على المستوى النقدي بإصدار الدينار الجزائري كعملة وطنية وتأميم البنوك الأجنبية، وبذلك تم الإعلان عن ميلاد البنك الجزائر، يخدم القطاع المصرفي الوطني، الّذي ينظمه البنك المركزي في المقام الأول التخطيط والتنمية الوطنية، لكن هذا الإنجاز اصطدم بواقع الزمن الّذي هربت فيه رؤوس الأموال والكفاءات المؤهلة لإدارة البنوك بسبب التغيّرات في قرارات البنك وأهدافه، علاوة على ذلك، بالرغم من أنّ البنك المركزي يؤدّي من الناحية النظرية دورًا في تنظيم القطاع المصرفي في الجزائر، إلا أنّ البنوك التجارية تخضع عمليًا لولاية وزارة المالية.

ثالثا: المرحلة الثالثة: 1971- 1989:

واجه الاقتصاد الوطني في هذه المرحلة بصفة عامة والجهاز المصرفي بشكل خاص عدة صعوبات في هذه المرحلة، وتناقضات شكلت الأسباب الرئيسية الّتي دعت السلطات للقيام بالعديد من الإصلاحات المالية والمصرفية وهي[2]:

- **الإصلاحات المالية لسنة 1971**: جاءت إصلاحات 1971 بسبب النقائص الّتي خلفتها أساليب التمويل المعتمدة، لتكرّس منطق عمليات التمويل ومركزية الموارد ولا مركزية تمويل الاستثمارات، كما كرست هذه الإصلاحات مبدأ التخصص، حيث يتكفل كل بنك بتمويل قطاع معين دون غيره وهيمنة الخزينة العمومية بـ 70% تقريبا في تمويل القطاعات الاقتصادية والبرامج التنموية، لينتج عن عملية الإصلاح هذه اتخاذ جملة من الإجراءات كان أوّلها إنشاء البنك الجزائري للتنمية (BAD)، وذلك في 07 جوان 1971. كما تم إنشاء هيئتين

[1] عزي خليفة وآخرون، واقع النظام المصرفي الجزائر على ضوء تعديلات قانون النقد والقرض، مجلة التنمية والاستشراف للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، 2021، ص 302.

[2] بن مداني صديقة، انعكاسات القروض المصرفية المتعثرة على أداء البنوك التجارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، بنوك، مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، لمسيلة، 2017، ص: 143- 144.

استشاريتين في 30 جوان 1971 هما:

❖ **المجلس الوطني للقرض:** أنشئ هذا المجلس بموجب الأمر رقم 71-47 الصادر بتاريخ 30 جوان 1971 حيث كلف بالمهام التالية:

- إجراء دراسات حول سياسة النقد والقرض والمسائل المتعلقة بحجم وطبيعة تكلفة القرض في إطار مخططات وبرامج التنمية.

- البحث عن الوسائل اللازمة لتنمية الموارد المالية، وكذا إقتراح الإجراءات الكفيلة بتطوير استعمال النقود الائتمانية وتخفيض حجم مبالغ النقود الجامدة والحد من الاكتناز.

❖ **اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية:** تأسست هذه اللجنة بموجب الأمر رقم 71-74 المؤرّخ في 30 جوان 1971 تحت سلطت وزير المالية، وكلّفت بالمهام التالية:

- إقتراح آراء فيما يخص المسائل المتعلقة بالوظيفة المصرفية والوظائف المرتبطة بها.

- اقتراح التدابير الكفيلة بتسهيل نشاط المؤسسات في شتى الجوانب.

- دراسة أوضاع وحسابات وميزانيات كلّ مؤسّسة.

وفي بداية الثمانينات تمت إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام بما فيها القطاع المصرفي تماشيا مع إصلاح المؤسسات الاقتصادية، حيث تم إعادة هيكلة كلّ من البنك الوطني الجزائري، والقرض الشعبي الجزائري، والّذي انبثق عنهما كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)بتاريخ 13-03-1982، وبنك التنمية المحلية (BDL) في 30-04-1985. وخلاصة ما جاء في هذه المرحلة يمكن تلخيصه في الجدول التالي:

الجدول رقم (24): ملخص ما جاء به في المرحلة الثالثة

إسم الهيئة	بموجب الأمر رقم	مهامه	تاريخ التأسيس
المجلس الوطني للقرض	71-47	-إجراء دراسات حول سياسة النقد والقرض والمسائل المتعلقة بحجم وطبيعة تكلفة القرض. - البحث عن الوسائل اللازمة لتنمية الموارد المالية، وكذا اقتراح الإجراءات الكفيلة بتطوير استعمال النقود الائتمانية وتخفيض حجم مبالغ النقود الجامدة والحد من الاكتناز.	30 جوان 1971
اللجنة التقنية للمؤسسات المصرفية	71-47	- اقتراح آراء فيما يخص المسائل المتعلقة بالوظيفة المصرفية والوظائف المرتبطة بها. -اقتراح التدابير الكفيلة بتسهيل نشاط المؤسسات في شتى الجوانب. -دراسة أوضاع وحسابات وميزانيات كل مؤسسة.	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على ما سبق.

رابعا: المرحلة الرابعة: 1990

حمل اصلاح سنة 1990 في طيّاته علامات ضعف توجه الاقتصاد الّذي كان قائما وبداية مرحلة جديدة للاقتصاد الوطني، فقد أصبحت المؤسّسات العمومية مدينة بصفة مستمرة بسبب عدم وجود استقلالية للبنوك الراجع للقرارات المركزية الّتي تجبر البنوك التجارية على التمويل غري المشروط للمؤسّسات العمومية وغياب فعلي لسياسة ائتمانية بمقومتها ومراحلها المعروفة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى وجود نظام أسعار اداري ونظام جبائي غير ملائم.

بالرّغم من الإصلاحات المالية والنقدية السابقة، فقد تأكّد ضعف تسيير الاقتصاد الوطني (وهي أزمة لم تخرج منها الجزائر لحد الآن)، وظهر جليا وجود اختلالات مالية واقتصادية شاملة (ركود اقتصادي، وتضخّم لم يسبق له نظير في الفترات السابقة، مديونية خارجية مرتفعة ...الخ)، فقد أثبتت سنوات الثمانينات بشكل خاص فشل نظام الاقتصاد الموجه من طرف الادارة المركزية وعدم فعاليته، فكلّ المؤشّرات كانت تدلّ بالأزمة تعدّت كونها مالية، فقد كانت أزمة نظام اقتصادي في مجمله، وبالتالي ارتأت السّلطات حتمية التخلي عن النموذج الاشتراكي للتنمية، وتبني نظاما أكثر انفتاحا على التطورات العالمية، وكان الاصلاح النقدي الّذي جاء به قانون النقد والقرض (90/10)، والمؤرخّ في 14 أفريل 1990 استجابة لهذه التغيّرات ومحاولة جدية لإصلاح الجهاز البنكي الجزائري لمواكبة التشريع المعمول به في معظم دول العالم ووضع حد للتداخلات الادارية في القطاع البنكي والمالي ككلّ.[1]

المطلب الثالث: أهمّ إصلاحات النظام المصرفي ومكوناته

شهد القطاع المصرفي الجزائري عدة تغييرات تهدف إلى تحسين الاستقرار المالي وتعزيز النمو الاقتصادي.

أولا: تعديلات قانون النقد والقرض: وتتمثّل في:

1. تعديلات قانون النقد والقرض 2003: جاء الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض الصادر في 2003/08/26 عن طريق أمر رئاسي كان بمثابة قانون جديد يلغي في مادته 142، قانون النقد والقرض 10/90، وجاء ضمن التزامات الجزائر في الميدان المالي والمصرفي واستجابة لتطوّرات المحيط المصرفي الجزائري، وإعداد المنظومة المصرفية للتكيف مع المقاييس العالمية، خاصة بعد إفلاس بنك الخليفة والبنك التجاري الصناعي الجزائري (BCIA)، ويهدف هذا التعديل إلى:[2]

[1]- سكور أمال ، مرجع سبق ذكره، ص: 171-172.

[2] دريس رشيد، إستراتيجية تكيف المنظومة المصرفية الجزائرية في ظل اقتصاد السوق، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007، ص: 32-33

1.1. تعزيز العلاقة بين بنك الجزائر والحكومة:

يتمثّل هذا التعزيز في إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية لتسير الاستخدامات الخارجية والدين الخارجي وتحقيق سيولة أفضل في تداول المعلومات المالية، إضافة إلى إثراء شروط ومحتوى التقارير الاقتصادية والمالية وتسيير بنك الجزائر.

2.1. دعم بنك الجزائر في ممارسة صلاحياته:

يظهر معالم الأمر 11/03 من خلال الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر، وكذلك توسيع صلاحيات مجلس النقد والقرض، وهذا بإضافة عضويين (02) بواسطة مرسوم رئاسي مع المحافظ ونوابه الثلاثة، وثلاثة موظفين ساميين لهم خبرة ودراية بالشؤون النقدية والمالية.

تدعيم استقلالية اللجنة المصرفية وتفعيل دورها في مراقبة أنشطة البنوك بإضافة أمانة عامة لها، وإمدادها بالوسائل والصّلاحيات لممارسة مهامها.

3.1 "توفير حماية الزبائن عن طريق:

– تدعيم شروط ومعايير منح اعتماد للبنوك ومسيريها، وإقرار العقوبات الجزائية على المخالفين لشروط وقواعد العمل البنكي.

– إنشاء صندوق التأمين على الودائع يلزم البنوك التأمين على الودائع

– توضيح وتدعيم شروط عمل مركزية المخاطر.

4.1. الهدف من الأمر الرئاسي 11/03

تقليص استقلالية بنك الجزائر الّتي كان يتمتع وفقا للقانون 10/90، ومن جهة أخرى يهدف هذا التّعديل إلى تدعيم الإشراف والرقابة على البنوك الخاصة بعد الأزمة الّتي أحدثها إفلاس بنك الخليفة والبنك الصّناعي."[1]

2. تعديلات قانون النقد والقرض 2010

بموجب الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، ونظرا لبروز اختلالات في السّياسة النقدية المتّبعة، جاء هذا التعديل لتعزيز وضبط الإطار القانوني الّذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر، وتقوية الإرساء القانوني للاستقرار المالي كمهمّة أساسة لبنك الجزائر خاصة من ناحية مراقبة المخاطر، وتحقيق الاستقرار في الأسعار، حيث أصبح لبنك الجزائر صلاحيات أوسع من حيث فرض السّيطرة

[1] زواوي فضيلة وأخرون، أثر تعديلات قانون النقد والقرض على مسار إصلاح المنظومة البنكية الجزائرية، مجلة البحوث والدراسات التجارية، مجلد: 05، العدد: 01، 2021، ص: 83.

والرقابة على مستوى البنوك والمؤسّسات المالية مما يسمح له بالكشف المبكر لنقاط الضعف، وفي هذا الجانب عزّز بنك الجزائر قدراته في مجال اختبارات الصلابة بالموزات مع إتمام النظام الجديد لتقييم البنوك والمؤسّسات المالية مستهدفا أفضل رقابة للمخاطر المصرفية، بالإضافة إلى تغيير نمط التّسجيل المحاسبي في إطار تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع مستجدات البيئة المصرفية الدولية[1].

3. تعديلات قانون النقد والقرض 2017

وفق التّعديل الّذي طال قانون النقد والقرض في سنة 2017 يمكن للخزينة العمومية الاستفادة من الخدمات المالية للبنك المركزيّ بشكل أوسع، فبالإضافة إلى الطريقة التقليدية المتمثلة في القروض والسلفيات سوف تتمكن الخزينة العمومية من تحصيل الموارد المالية عن طريق أليات جديدة مباشرة دون القيود (التقليدية) الّتي كان يحدّدها قانون "النقد والقرض 90-10" كالآتي[2]:

- فيما سبق (تقليديا)، وفقا للمادة 46 من قانون "النقد والقرض" بنك الجزائر يمكنه أن يقرض الخزينة العمومية، وذلك بفتح حساب جاري لها على المكشوف، ولكن لا يتجاوز رصيدها فيه 10% من إجمالي الإيرادات العادية للدولة للسنة الماضية، ولكن مع التعديل الجديد فقد عفيت الخزينة من هذا الشّرط، وبات باستطاعتها فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للائتمان وبشروط أكثر يسرا، وبهذا الإعفاء من التسقيف تكون الخزينة العمومية قد استفادت من مورد مالي جديد وغير تقليدي.

*قبل تعديل قانون النقد والقرض سنة 2017 لا يسمح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية" مباشرة من السوق الأولية إلا في السوق الثانوية (سوق ما بين البنوك)، ومن البنوك التجارية والمؤسّسات المالية، ولكن مع التعديل الجديد سيسمح له بذلك، وهذا هو البعد غير التقليدي في عملية التّمويل المباشرة مقارنة بما كان معمول به في السابق.

- فيما سبق قبل تعديل قانون النقد والقرض سنة 2017، كان البنك المركزي لا يكتب فقط إلا في الأوراق المالية عالية الجودة، فهو وفق قوانين استقلالية البنك المركزي يعدّ متعاملا اقتصاديا مستقلّا في السّوق النقدي حسب الأساليب الاستثمارية المعمول بها، مما جعله يعزف عن اقتناء "سندات الخزينة" نظرا لحاجتها غير الجيّدة، فهي في

[1] - بودبودة الزهرة، وراضية مصداع، توجهات السياسة النقدية في الجزائر في إطار تعديلات قانون النقد والقرض 90-10 دراسة تحليلية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد:07، العدد: 01، 2022، ص: 501.

[2] - سعودي صلاح الدين، كزار رمضان، انعكاسات قانون النقد والقرض في سنة 2017 على فعالية السياسة النقدية في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، مجلد: 05، العدد: 02، 2020، ص: 452.

غالبها" أصول ذات جودة أقل" ، ولكن في اعتماد هذا النمط التمويلي غير التقليدي، فإن "بنك الجزائر" سوف يقوم بشراء الأصول للخزينة العمومية الجزائرية بغض النظر عن معدل المخاطر المرتبط بها، ودون اعتبار لجودتها المالية، كما سوف يمدد مدة قروضها، هذا ما يوفر للخزينة العمومية سيولة هائلة تمكنها من دفع ما عليها، وتغطية العجز ودعم موارد صندوق الاستثمار الوطني.

- وفق قانون النقد والقرض، وفي ظل القوانين الاقتصادية السّائدة، لا يمكن للبن البنك المركزي طباعة عملة إضافية إلا وفق حسابات اقتصادية دقيقة حول وضعية الاقتصاد، لكن وفق التّعديل الجديد تخلّص "بنك الجزائر" من هذا القيد، وبات بإمكانه طباعة المزيد من الدينار لتلبية حاجيات الخزينة العمومية، وهذا يعدّ مصدر تمويل غير تقليدي للاقتصاد.

- وفق الأمر 03-11 من قانون النقد والقرض: يمكن لبنك الجزائر أن يمنح الخزينة العمومية مكشوفات بالحساب الجاري لا يمكن أن تتجاوز مدتها الكاملة 240 يوم متتالية أو غير متتالية، أمّا مع التّعديل الّذي طال قانون النقد والقرض سنة 2017 تم تمديد المدة إلى حد أقصاه 5 سنوات (المادة 46 الأمر 03-11، 1990).

والجدول التالي يلخّص أهمّ تعديلات قانون النقد والقرض

جدول رقم (25) يلخّص أهم تعديلات قانون النقد والقرض

الأمر رقم	التاريخ	أهم مخرجات التعديلات
11/03	2003-08-26	*إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر ووزارة المالية * الفصل بين صلاحيات مجلس النقد والقرض وصلاحيات مجلس إدارة بنك الجزائر
04/10	2010-08-26	* تعزيز وضبط الإطار القانوني الّذي ينظم القطاع المصرفي في الجزائر * تغيير نمط التسجيل المحاسبي في إطار تحديث الخدمات المصرفية للبنوك للتكيف مع مستجدات البيئة المصرفية الدّولية.
10/17	2017-10-11	* فتح حساب جاري على المكشوف دون سقف للائتمان * السماح للبنك المركزي بشراء "سندات الخزينة العمومية".

المصدر: من إعداد الطالب **بالاعتماد على ما سبق**

4. تعديلات قانون النقد والقرض 2023.

تعدّ التعديلات الجديدة في قانون النقد والقرض لعام 2023 خطوة هامّة نحو تحسين النظام المالي في البلاد. تمّ تعزيز صلاحيات بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض بموجب هذه التّعديلات، وتوسيع دورهما في مراقبة وتنظيم الأنشطة المالية والبنكية. واستنادًا إلى هذه التّعديلات أصبح لديهما صلاحيات أوسع في إصدار السياسات المالية

وتنظيم السّوق المالية، مما يسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلاد. يهدف هذا القانون إلى تعزيز الشفافية والمساءلة في النظام المالي، ودعم الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي. وتتمثّل فيما يلي:[1]

-إدراج العملة النقدية للبنك المركزي في شكلها المادي من أوراق نقدية وقطع نقدية معدنية، وأن تأخذ شكلا رقميا وتسمّى العملة الرقمية للبنك المركزي (الدينار الرقمي الجزائري).

-إضافة نظام العهد لمحافظ البنك ونوابه، وهو أن يتولّى إدارة البنك بموجب مرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات كما يتمّ تجدد عهدة المحافظ ونواب المحافظ مرة واحدة، ولا يمكن للمحافظ ونوابه أن يمارسوا أي نشاط أو مهنة أو وظيفة أثناء عهدتهم، ما عدا تمثيل الدولة لدى المؤسّسات الدّولية ذات الطابع النقدي أو المالي أو الاقتصادي، كما تم التّأكيد من حرص بنك الجزائر في مجال السياسة النقدية والإشراف المصرفي ومساهمته في الاستقرار المالي، والحرص على استقرار الأسعار باعتباره هدفا من أهداف السياسية النقدية، وحث أيضا على توفير أفضل الشروط في ميادين النقد والقرض والصّرف والحفاظ عليها لنموّ قويّ للاقتصاد، مع السّهر على الاستقرار النقدي والمالي، كما قدم كيفية تحديد المجلس النقدي والمصرفي في تسيير احتياطي الصّرف، ويمكن لبنك الجزائر أن يجري كل عملية الخاصة بالسياسة النقدية يراها ضرورية. ويمكنه تكييف أدوات التدخل على مستوى السوق النقدية مع خصوصيات العماليات المصرف المتعلّقة على وجه الخصوص، بالصيرفة الإسلامية والتّمويل الأخضر عن طريق نظام خاص يصدره بنك الجزائر، ويحرص بنك الجزائر، أيضا على سلامة نظم المقاصة، وتسوية وتسليم الأدوات المالية.

- إعادة تشكيلة المجلس النقدي والمصرفي، وانعقاده أربع دورات عادية في السّنة على الأقل، ويمكن أن يستدعى إلى الانعقاد كلّما دعت الضّرورة، ويستلزم عقد اجتماعات المجلس حضور خمسة من أعضائه على الأقلّ إضافة إلى قيام المجلس بتقديم رخص إنشاء بنوك استثمارية وبنوك رقمية، وتقديم معايير تقييم ومتابعة المخاطر لاسيّما مخاطر القرض، كما أضاف بأنّه على البنوك أن تشارك في تمويل صندوق ضمان الودائع بالعملة الوطنية ينشئه بنك الجزائر، وتأسيس لجنة الاستقرار المالي، وهي سلطة مكلفة بالمراقبة الاحترازية الكلية وتسيير الأزمات.

ثانيا: مكوّنات النظام المصرفي الجزائري

يتكوّن الجهاز المصرفي من عدة هياكل:

[1] القانون رقم 23-09 الموافق 21 يونيو سنة 2023 يتضمن القانون النقدي والمصرفي، متاح على الرابط:
https://www.bank-of-algeria.dz/ar/%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%86%D9%88%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%82%D8%AF%D9%8A-%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%81%D9%8A/

1. **البنـك المركـزي:** عـرف مـن قبـل القـانون 03- 11 المؤرخ في 26 أوت 2003، المتعلـق بالنقـد والقـرض بأنّـه مؤسّسة وطنية تتمتّع بالشّخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعتدّ تاجرا في علاقاته مع الغير، ويطلق عليه ببنك الجزائر [1].

2. **المؤسّسـات الماليـة:** حسـب قـانون النقـد والقـرض لا يمكـن للمؤسّسـات الماليـة تلقـي الأمـوال مـن العمـوم (الجمهور)، ولا إدارة وسائل الدفع أو وضعها تحت تصرف زبائنها، وبإمكانها القيام بسائر العمليات الأخرى.[2]

3. **البنوك التجارية:** يعدّ بنكا تجاريا كل بنك يكون في وسعه القيام بجميع العمليات المنصوص عليها في المواد من 66 إلى 68 على أساس أنّها تمثّل مهنته العادية، وبالرجوع إلى هـذه المـواد يمكـن القـول إنّ البنـوك التجاريـة تعـدّ المؤسّسات الّتي تقوم بالأعمال التالية (تقديم القروض، قبول الأموال من الجمهور لا سيّما الودائع، توفير وسائل الدفع الأكيدة ووضعها تحت تصرّف العملاء)[3].

كما يتشكّل الجهاز المصرفي الجزائري من ستة بنوك حكومية وأربعة عشر بنكا خاصا، بالإضافة إلى تسعة مؤسّسات مالية، أي بمجموع تسعة وعشرون بنك ومؤسّسة مالية، بالإضافة إلى البنك المركزي الّذي يعدّ بنك البنوك، وهي موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(26):مكونات الجهاز المصرفي الجزائري

بنك الجزائر		
بنوك عمومية	بنوك خاصة	مؤسسات مالية
البنك الوطني الجزائري BNA بنك الجزائر الخارجي BEA بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR القرض الشعبي الجزائري CPA الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط – بنك CNEEP بنك التنمية المحلية BDL	– البنك العربي، الجزائر (فرع بنك) Araba Bank pLc Algerie – سوسييتي جنرال الجزائر Generale Algerie societe – بنك البركة الجزائري Banque AL Baraka d Algerie – بنك الخليج – الجزائر– Gulf Bank Algerie AGB – المؤسسة العربية المصرفية الجزائري Bank ABC – نتيكسيس الجزائر Natixis Algérie	– الشركة العربية للإيجار المالي (ALC) – الشركة المالية للاستثمار والمساهمة والتوظيف (So finance SPA) – الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL – شركة إعادة التمويل الرهني(SRH) – الجزائر إيجار AL Djazair Idjar – الصندوق الوطني للتعاضدية –

[1] المادة (09)، من الأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003، من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد: 52، ص:4

[2] بن لطرش منى، احتكار البنوك والمؤسسات المالية للعمليات المصرفية، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد: 14، العدد: 01، 2023، ص: 123.

[3] لطرش الطاهر، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2012، ص: 357.

	– سيتي بنك-الجزائر (فرع بنك) Arab Bank PLC Algeria – بي ن بي باريباس-الجزائر BNP Paribas Al djazair – بنك الإسكان للتجارة والتمويل-الجزائر HBTF Algeria – اتش.اس.بي.سي-الجزائر (فرع بنك) – كريدي أقريكول كوربورات وانفستمانت بنك الجيري – مصرف السلام -الجزائر Al Salam Bank Algeria ASBA – فرنسا بنك-الجزائر Fransa Bank El Djazair – ترست بنك-الجزائر Trust Bank ALgeria	الفلاحية CNMA – إيجار ليزينغ الجزائر (Ijar Leasing Algeria (ILA – المغاربية للإيجار المالي الجزائر MLA – الشركة الوطنية للإيجار المالي SNL

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد المقرر رقم 01-17 المؤرخ في 2 يناير 2017، يتضمن نشر قائمة البنوك وقائمة المؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر، الجريدة الرسمية، العدد: 02، ص: 28

المبحث الثاني:

الإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر المالية ونموذج التقييم المصرفيCAMELS

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر للبنوك التي محل دراستنا، ومن ثم تقييم الأداء المالي وفقا للنموذج الحديث كاملز الأمريكي.

المطلب الأول: الإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر المالية في البنوك محل دراستنا

تعتمد البنوك التّجارية في إدارتها للمخاطر المالية على سياسات وإجراءات داخلية تتبعها، حيث سنتطرق في هذا المطلب إلى التعرف عن الإجراءات التي تتبعها البنوك التجارية محل الدراسة.

أولا: السّياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر لبنك البركة الجزائري

تم تأسيس لجنة إدارة المخاطر المالية في بنك البركة الجزائر سنة 2009، حيث يسعى بنك البركة إلى إتباع إجراءات سليمة لتنفيذ كافة عناصر إدارة المخاطر من خلال قياسها وتحديدها والتخفيف منها، وكذا مراقبتها والإبلاغ عنها، وهذه كلهّا تتطلب إجراءات سليمة، حيث تصنف المخاطر المالية التي يتطلب إدارتها إلى:[1]

1. المخاطر الائتمانية:

يقوم البنك بإجراءات قبلية وإجراءات بعدية فالإجراءات القبلية بمعني قبل منح الائتمان للعميل يقوم بدراسة مركزه المالي بشكل جيد، وإخضاعه للنسب المالية التي تتماشى مع حالته المالية في الحاضر والمستقبل، بالإضافة إلى العمل بالإجراءات الائتمانية لهذا العميل من أجل إفادة إدارة الائتمان بالمعلومات الأكيدة لدراسة ملاءته ومركزه المالي، وذلك من خلال التنبؤ، أي هل هناك إمكانيتة وقدرته على التسديد في الآجال المتفق عليها، حيث تسعى إدارة المخاطر بالبنك إلى استعمال هذه النسب المالية التي يحصل عليها والتي تبين نجاح أو فشل طالب القرض، وهذا من خلال المعدل التالي:

- إذا كان المعدل أقل 0.5 فهذا يعني أنها ناجحة، أما إذا كان أكبر من 0.5 فهذا يعني أنها فاشلة، كما أن هذه النسب تعطي للبنك القدرة أكثر على التنبؤ دون الاكتفاء بالمعلومات الكمية وفقط.

- كما نجد أن بنك البركة يعتمد على طريقة القرض التنقيطي من خلال التحليل الإحصائي، حيث يعطي وزنا معينا لكل عميل طالب الائتمان، وهذا بالطبع يساعد البنك في تحديد المخاطر والتنبؤ القبلي لحالات عدم السداد التي تقع على العميل في البنك، كما نجد أن البنك يعتمد على مؤشرات التّحليل المالي.

[1] معلومات مقدمة من طرف البنك، مقابلة مع مدير إدارة المخاطر لبنك البركة الجزائر بتاريخ 05-08-2022، على الساعة العاشرة صباحا، الجزائر العاصمة.

- كما نجد أيضا أن بنك البركة الجزائر يقوم بالاعتماد على نظام موديز للتحليل الائتماني، وهذا النظام يجعل البنك يقوم بتقييم الجدارة الائتمانية للعميل ومدى إمكانيته على الوفاء بالالتزامات، حيث يقوم هذا النظام بتصنيف أو تقسيم الديون إلى ديون تستحق على المدى القريب، وأخرى تستحق على المدى البعيد، كما أن له سلّما لتصنيف كل نوع من هذه الديون بحسب جودتها ومخاطرها الائتمانية، كما يؤكد مدير مصلحة إدارة المخاطر أن المخاطر الأكثر عرضة في البنك هي المخاطر الائتمانية.

- كما يقوم البنك في سياسته الائتمانية في ما يخص الضمانات، أي في حالة عدم تسديد العملاء، وهذا للحفاظ على مصالح البنك. وتتمثل هذه الضمانات في الضمانات العينية مثل المباني...الخ، أو المالية مثل القيم المنقولة، الشيكات المضمونة الدفع.

2. مخاطر السّيولة:

وهي مخاطر عدم قدرة البنك من الإيفاء بتعهداته والتزاماته في توفير الأموال اللازمة في المكان والوقت المحدد، فالإجراءات المتبعة من قبل البنك هي نسب تحسب شهريا ولها حدود معينة لا يمكن تجاوزها أو التقليل منها، وتتمثل في:

- السّيولة القصيرة الأجل (LCR)، وهو أن نسبة تغطية السيولة تفوق دائما الحد المطلوب 100%؛

- السّيولة الطّويلة الأجل وهي الموارد المستقرة NRFS، وهنا بمعنى أن يقوم البنك بحساب ما هي الديون التي يجب تقديمها مع النظر إلى ما هو محصل لديه في الصّندوق لكي يتم تقديمها للعميل، كل هذا لكي نتجنب الخطر الذي يجب أن لا يقل عن 100%.

3. مخاطر معدل الفائدة:

بنك البركة الجزائر لا يتعامل بسعر الفائدة أخذا وعطاءا لأنه بنك إسلامي فهو يعتمد على صيغ إسلامية كالمرابحة والمشاركة ...الخ، كل شيء معلوم (الربح معلوم وثمن الشراء معلوم).

ثانيا: السّياسات والإجراءات المّتبعة في إدارة المخاطر لبنك السلام الجزائر.

قام بنك السلام بتأسيس مجموعة من اللّجان تمارس مهامها في إدارة المخاطر المالية، حيث تصنف المخاطر الرئيسية التي يتعرض لها البنك إلى مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة، وقد قام مصّرف السّلام الجزائر باعتماد جملة من السياسات التي تنظم وتؤطر إدارة المخاطر وتحديد الهياكل المعنية والمهام الموكلة إليها وتتمثل في:[1]

[1] التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر 2020، ص:59-61

1: مخاطر الائتمان.

ترتكز سياسة إدارة مخاطر الائتمان لدى بنك السّلام الجزائر بشكل عام على الأسس التّالية:

– **معايير قبول مخاطر الائتمان:** يتم تقسيم العملاء الذين يقدمون طلب تمويل للمصرف إلى خمس فئات الأفراد، المؤسسات، الهيئات الحكومية والبنوك والمؤسسات المالية. ويشترط في كل طلب تمويل يتلقاه المصّرف توفر مجموعة من المستندات الإدارية والمالية، بالإضافة إلى المعلومات والوثائق المتعلقة بالضمانات المقترحة والظروف الاقتصادية.

– **نظام التقييم الدّاخلي لمخاطر الائتمان:** يمتلك المصرف نظاما داخليا لتقييم المؤسّسات التي تقدم طلب تمويل، وهو يعتمد على مجموعة من المعايير الكميةّ والنّوعية. تتعلق المعايير النّوعية بالشكل القانوني للمؤسسة وجودة إدارتها، والقطاع الاقتصادي الذي تنشط فيه، وعلاقتها مع البنوك والمصادر التي ستعتمد عليها لسداد التمويلات المطلوبة، وهي مرجحة بنسبة 60% من التقييم، أما المعايير الكمية فهي تمثل نسبة 40%، وهي تتعلق بالهيكل المالي للمؤسّسة وسيولتها وربحيتها.

كما يسمح النّظام بتصنيف المؤسسات في عشرة أقسام حسب درجة المخاطر، وذلك وفقا للعلامة المحصّل عليها. كما تتم مراجعة تقييم المؤسّسات ذات الالتزامات سنويا، أو عند تقديمها لطلب تمويل جديد.

– **تقسيم المخاطر:** يتمثل تقسيم المخاطر في عدم تركيز التّمويلات الممنوحة من طرف المصرف على عميل واحد أو مجموعة من العملاء، أو على قطاع اقتصادي واحد أو مجموعة من القطاعات، أو على نوع واحد من التمويلات، كما يحرص بنك السّلام الجزائر على احترام المعايير النّظامية المحددة من طرف بنك الجزائر في هذا الإطار، والتي تنص على أن التعرض للمخاطر مع عميل واحد لا يجب أن يتجاوز 25% من الأموال الخاصة للبنك وأن لايتجاوز ثمانية أضعاف الأموال الخاصّة للمصرف.

– **تحصيل الضّمانات:** إن تحصيل الضّمانات يعتبر أحد الوسائل المستخدمة للتقليل من مخاطر الائتمان، ولكنه لا يغني عن احترام شروط الحصول على التمويلات، أو تقييم جودة العميل الذي يقدم طلب التمويل، حيث يقوم المصرف بتحصيل عدة أشكال من الضمانات ومنها (الضمانات الحقيقية كالرهونات العقارية أو رهونات المعدات والضمانات النقدية). كما يجب على الضمانات المحصلة أن تغطي نسبة معينة من التمويلات الممنوحة من طرف المصرف وتحّدد النّسب ضمن سياسة مخاطر الائتمان، ويتم تقييم الضمانات من طرف الخبير التابع للبنك، أو من طرف خبير مستقل معتمد من البنك.

– **تصنيف مخاطر الائتمان:** يتم تصنيف مخاطر الائتمان وتكوين مخصّصات نقص قيمتها وفقا لمتطلبات نظام بنك الجزائر رقم 14-03، ويقرر تصنيف مستحقات العملاء وتحديد مستويات مخصصات نقص قيمتها من طرف لجنة المخصصات التي تجتمع بشكل ربع سنوي لتقييم جودة المستحقات، كما تتم متابعة المستحقات المتعثرة بشكل يومي من طرف خلية متابعة وتحصيل المتعثرات وتعرض أسبوعيا على لجنة التحصيل.

2: مخاطر السيولة:

إن مخاطر السيولة مرتبطة بطبيعة نشاط المصرف، الذي يرتكز على القيام بتحويل الأموال ضمن المنظومة الاقتصادية فهو بمثابة نقطة عبور إجبارية بين مختلف متعاملي السوق، وفي هذا الإطار يستخدم البنك الموارد التي يقوم بتجميعها (موارد تحت الطلب أو الأجل) لتأسيس استخداماته (تحت الطلب أو الأجل).

إن هذا التحويل الذي هو أساس نشاط المصرف ومصدر ربحيته قد يجعله يقوم بتمويل استخدامات طويلة الأجل بالاعتماد على موارد قصيرة الأجل وفي هذه الحالة يتوجب على المصرف أن يكون قادرا على سداد جزء من موارده حين استحقاقها وذلك باستعمال استخداماته، ولذا فإن عدم قدرة المصرف على سداد موارده ومواجهة التزاماته تعرضه لما يسمى بمخاطر السّيولة.

كما يحرص البنك على احترام المعايير المتعلقة بمخاطر السيولة المحددة من طرف بنك الجزائر، لاسيما معامل السيولة قصيرة الأجل ومعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة، كما تحدد السّياسة الداخلية للبنك جملة من المعايير الواجب احترامها، وهي التي تتمثل بشكل رئيسي فيما يلي:

– المحافظة على نسبة أصول سائلة قدرها 25% من مجموع الأصول على الأقل.

– المحافظة على نسبة استخدام الودائع في التمويلات أقل من 90%.

– المحافظة على معاملات سيولة قصيرة الأجل لشهر أو ثلاثة أشهر تقدر بـ 120% على الأقل (حيث تقدر النسبة الإلزامية 100% على الأقل).

– محافظة على نسبة تركيز الودائع، أن لا يتجاوز مجموع عشر أكبر ودائع نسبة 30% من مجموع ودائع العملاء.

– المحافظة على نسبة السيولة طويلة الأجل تفوق 60%.

تقوم إدارة الخزينة والعمليات المالية بالمتابعة اليومية لوضعية سيولة المصرف، وذلك بهدف التّسيير الأمثل للسّيولة بشكل يسمح للبنك بتفادي الوقوع في أزمة شح للسيولة، أو الاحتفاظ بمستوى مرتفع من السيولة، مما ينجز عنه ضياع العوائد التي قد تنتج على توظيفها، كما تتم مراقبة مخاطر السّيولة من خلال لجنة متابعة السّيولة التي تجتمع شهريا، ولجنة الأصول والخصوم التي تجتمع بصفة ربع سنوية، وتتمثل مهامهما الأساسية في متابعة

وتحليل تطور موارد البنك واستخداماته، تحديد الأهداف المتعلقة بإدارة السيولة والإجراءات الوقائية الواجب اتخاذها لضمان التزام البنك بالتعليمات النّظامية السّارية في هذا المجال والمحافظة على أمثل مستوى للسيولة.

ثالثا: السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر لبنك الخليج الجزائر.

وافق مجلس إدارة بنك الخليج الجزائر على الهيكل التنظيمي للبنك الذي يندرج من ضمنه هيكل إدارة المخاطر، ويرأسه مدير يقدم تقاريره مباشرة إلى المدير العام، ويتكون هيكل إدارة المخاطر من عدة أقسام، حيث سيتم التركيز على أقسام إدارة المخاطر المالية التي تقوم بوضع الإستراتيجيات والسياسات اللازمة داخل البنك لتفادي الفشل:[1]

1. **مخاطر الائتمان:** يقوم بنك الخليج الجزائر بسياسة الائتمان التي تحكم منح الائتمان وفقا لأقسام مختلفة، وتتمثل في الائتمان للشركات الكبيرة والصغيرة والمتوسطة، الائتمان للأفراد والمهنيين، حيث تنص سياسة وإجراءات منح القروض على وجه الخصوص على ميثاق تفويضات صلاحيات الالتزام فيما يتعلق بالائتمان وبالتالي هناك العديد من مستويات اتخاذ القرار، والتي تمارسها لجنة الائتمان (لجنة ائتمان الفروع، لجنة ائتمان الشركات، لجنة ائتمان التجزئة، لجنة الإدارة التابعة لمجلس الادارة).

كما يقوم قسم مخاطر الائتمان بتقييم مخاطر الطرف المقابل التي تقع مسؤولياته حول مراقبة القرار وتنفيذه على عاتق إدارة المخاطر، أمّا إدارة تقارير المحفظة (الائتمان) فهي مسؤولة عن إعداد مختلف التقارير للإدارة العامة للبنك الأم وبنك الجزائر، كما أنّها مسؤولة عن تحليل إدارة محفظة الائتمان وتقييم الذمم المدينة واقتراح تصنيفها أو تخفيضها حسب مقتضى الحال والمخصص الذي سيتم تكوينه إذا اقتضى الأمر.

يوجد فصل واضح في بنك الخليج الجزائر خلال مرحلة بدء طلب الائتمان وتقييم مخاطر الطرف المقابل، لذلك ترسل الوكالات طلبات العملاء إلى إدارة التّمويل التي توّزعها بين ثلاث إدارات، إدارة العلاقات الرئيسية وإدارة الشركات الصغيرة والمتوسطة، وإدارة الأفراد. كما يكتب مديرو الملّفات ملاحظات على اقتراح الائتمان مصحوبة بتصنيف تجاري للعميل، كما يتم إكمال الدّراسة من قبل محلل مخاطر الائتمان الذي يقوم بدوره بتحليل المخاطر المالية وتصنيف مخاطر العميل، وبمجرد الانتهاء من اقتراح الائتمان يتم تقديمه إلى لجنة الائتمان ذات الصّلة للموافقة عليه، وبعد الاتفاق يمر إلى قسم إدارة الائتمان بمسؤولية التحقق من استفاء جميع المتطلبات الأساسية قبل إنشاء وإدخال حد الائتمان المصرح به في النظام.

[1] التقرير السنوي لبنك الخليج الجزائر لسنة 2016، ص: 64.

كما تم وضع نظام في البنك للتّخفيف من المخاطر، والاعتماد على الضّمانات ومعدلات التغطية التي يتم تعيين حدودها في سياسة الائتمان، أما فيما يتعلق بتصنيف المستحقات فإن السّياسة المطبقة في البنك تتوافق مع الممارسات الدولية في القطاع المصرفي، والقواعد التي تحددها لوائح بنك الجزائر. وتعتبر المطالبة غير عاملة إذا ظل الحساب، أو التعرض غير مدفوع لأكثر من 90 يوما، ويعتبر الأصل غير مدفوع في نهاية الدفعة الشهرية الثالثة غير مسدد، و180 يوما في حالة الذمم المدينة غير المسددة المتعلقة بقروض الإسكان. وتبقى الحقيقة أنه بمجرد أن يصبح الدّين غير مدفوع فإنّه يوضع تحت المراقبة ويخضع لإجراءات التحصيل وفقا للإجراءات المعمول بها داخل البنك، كما يوجد للبنك لجنة للمخصصات والمخاطر تتمثل مسؤوليتها في تقييم جودة الأصول واتخاذ قرار بشأن تصنيف الذّمم المدينة ومخصّصاتها، حيث يمتثل بنك الخليج للوائح وتعليمات بنك الجزائر التي تفرض مخصّصا عاما في طبيعة احتياطي مدمج في حقوق الملكية بمعدل سنوي يتراوح بين 1% إلى 3% من الذمم المدينة الحالية.

أما بالنّسبة للديون التي تم تخفيض تصنيفها إلى ثلاث فئات (ديون مشكوك في تحصيلها، ديون شديدة الخطورة، ديون قليلة الخطورة، يتم توفيرها بمعدلات دنيا تبلغ 20%، 50%، 100%.

2. **مخاطر السوق**: يطبق بنك الخليج الجزائر أحكام اللوائح المعمول بها فيما يتعلق بالامتثال لمتطلبات رأس المال لمخاطر سعر الصرف والتي يجب ألا يتجاوز 10% من الرّصيد.

أنشئ البنك لجنة تعالج إدارة الأصول والخصوم، وتضع تقريرا دوريا مخصّصا لّلجنة الإدارة التي ترفع تقاريرها إلى مجلس إدارة البنك حول الجوانب المتعلقة بمخاطر السّوق، مخاطر أسعار الفائدة، ومخاطر سعر الصرف ومخاطر السيولة.

رابعا: السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر لبنك المؤسّسة العربيّة المصرفيّة.

يتم إدارة المخاطر في بنك المؤسّسة العربية المصرفية من خلال دائرة إدارة المخاطر، وهي دائرة مستقلة عن أنشطة العمل لدى البنك، وتقوم بإدارة كل من مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، وذلك وفق منهجية متكاملة تعتمد على تحديد حجم ونوعية المخاطر التي يتعرض لها البنك، حيث تعنى دائرة إدارة المخاطر في البنك بإدارة وتطبيق الإطار العام لإدارة المخاطر، وبالتنسيق مع الإدارات والدوائر الموجودة لدى البنك، وذلك من خلال تحديد وقياس وتقييم ورصد المخاطر المالية التي يمكن أن تؤثر سلبا على أداء البنك وسمعته أو أهدافه، وضمان أن البنك يحقق العائد الأمثل، كما تقوم ادارة المخاطر بإتباع أفضل الممارسات والوسائل والإجراءات التي تضمن تطبيق السياسات والإجراءات المعمول بها، سواء تلك الصادرة عن البنك المركزي الجزائري، أو عن طريق

الإجراءات والسياسات الداخلية للبنك. كما تسعى إدارة المخاطر بالبنك إلى تطوير هذه الإدارة باستمرار لتتماشى مع المعايير الدولية لإدارة المخاطر.

كما نجد أن هناك ثلاث لجان في البنك مسؤولة عن مراقبة الدخلية للمخاطر وهي:[1]

- لجنة الائتمان وهي التي تقرر منح الائتمان مع الامتثال لسياسة الائتمان والممارسات الجيدة.

- لجنة إدارة الأصول والخصوم وهي المسؤولة عن تحديد الاستراتجيات القصيرة والمتوسطة المدى لإدارة الحصيلة العمومية للبنك.

- لجنة تصنيف مخصّصات الديون التي يكون هدفها العام إدارة الديون المعدومة وفقا للوائح وتنظيمات وسياسة البنك.

كما يمكن تلخيص المخاطر المالية التي يهتم البنك بإدارتها والتي يتعرض لها بشكل مستمر وهي:

1. مخاطر الائتمان:

وهي المخاطر التي يتحملها في حالة التخلف عن السداد من قبل الطرف المقابل، كما تتمثل المهمة الأساسية لإدارة مخاطر الائتمان في بنك المؤسسة العربية المصرفية في الجزائر إلى إعداد أدوات التحليل وقياس ومراقبة المخاطر التي يمكن حدوثها.

كما تقع وظيفة مخاطر الائتمان تحت هرم الإدارة العامّة، ولها ارتباط وظيفي وقوي مع المدير التنفيذي، كما تهدف هذه الوظيفة إلى ضمان استقلالية وظيفة مخاطر الائتمان وفقا لقواعد الحوكمة الرشيدة.

كما يتولى قسم الائتمان الذي يقدم تقاريره مباشرة إلى نائب الرئيس التنفيذي، وهو المسؤول عن سياسة الائتمان وسياسة إدارة المخاطر، بالإضافة إلى الإجراءات المختصة بها، فالبنك قد وضع برنامج إنذار لمخاطر الائتمان ونظاما واضحا، لاسيما من حيث معايير اختيار العملية. ولتحقيق هذه الغاية فإن اقتناء برمجيات وتطبيقات حاسوبية عالية الأداء يهدف إلى تعزيز وتحليل المخاطر، حيث تم تطبيق تصنيف يعتمد على نموذج داخلي، وهذا تم تطويره بواسطة وكالة التصنيف الدولية، وبالتالي فإن تحليل المخاطر وتصنيفها لا تكون فقط على أساس البيانات الكمية المتعلقة بالوضع المالي للعميل، وإنما تتم أيضا على أساس الجوانب النّوعية المتأصلة في المديرين ونظام حوكمة المؤسّسة التي تم تضمينها في التنظيم.[2]

2. مخاطر السّيولة:

[1] التقرير السنوي للمؤسسة العربية المصرفية، 2019، ص32.بتصرف.

[2] التقرير السنوي لبنك لمؤسسة العربية المصرفية لسنة 2016، ص: 46

تعكس مخاطر السيولة قدرة البنك على الوفاء بالالتزامات تجاه الغير، فنجد أن إدارة المخاطر هي المسؤولة الأولى عن مراقبة مستوى هذه المخاطر، مما يجعلها تقوم بوضع سيناريوهات وإجراءات ونسب قياس معينة، حيث يقوم البنك بوضع سيناريوهات واختبارات الضغط تكون فصلية، تقوم عليها لجنة مختصة بالإضافة إلى اتباع السياسة الداخلية للبنك جملة من المعايير الواجب احترامها، وهي التي تتمثل بشكل رئيسي في الالتزامات التنظيمية والأدوات المراقبة والتحكم، وكذا الاعتماد على الإجراءات المحدّدة من طرف البنك المركزي الجزائري من خلال احترام المعايير المتعلقة بمخاطر السّيولة والمحددة من طرفه، لاسيما معامل السيولة قصيرة الأجل ومعامل الأموال الخاصة والموارد الدائمة.

خامسا: السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر البنك الوطني الجزائري.

سعى البنك الوطني الجزائري إلى مواكبة إجراءات التحديث والرفع من مستوى النضج والالتزام بالتعليمات الصادرة من بنك الجزائر، كما تؤكد مشاريع الهيكلة الهامة عمق الإجراءات المترتبة نتيجة للخيارات الاستراتيجية المتخذة لتنفيذ نهج تجاري، حيث انتهجت سياسة صارمة لإدارة المخاطر، على الرغم من سياسة بنك الجزائر في تشديد السيولة للحفاظ على الأداء المالي للبنك عند مستويات جد مقبولة.

بهدف تطوير نظام المراقبة الدائمة تم إنشاء قسم لإدارة المخاطر، للمراقبة والمطابقة وفقا للنظام 11-08 بتاريخ 28 -11-2011، المتعلقة بالمراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، حيث يقوم هذا القسم بالمهام التالية:[1]

- إعداد وإرسال التقارير السنوية إلى بنك الجزائر حول رصد ومراقبة المخاطر.
- التحيين السّنوي للخريطة الإجمالية للمخاطر.
- إعداد ومتابعة التقارير الداخلية المتعلقة بالمراقبة الدائمة الموجهة للهيئة التنفيذية للجنة التدقيق.
- إعداد التقرير السنوي حول المراقبة الداخلية للسنة المالية.
- إعداد التّقارير الفصلية المتعلقة بتنفيذ توصيات المدققين الخارجيين ومحافظي الحسابات الموجهة للمساهمين والهيئات المعنية؛
- اعتماد صيغة التصفية والتنميط الآلي SMART AML/FATCA، المكونة من وحدتين وهما SMART-INPUT و SMART-AML، متصلتان بالنظام المعلوماتي للبنك، وتحت إدارة مديرية المطابقة، حيث تسمح على إحداث إشعارات تتعلق بمعاملات غير نمطية وغير معهودة، مع تحليل واستهداف المعاملات المشبوهة.

[1] التقرير السنوي للبنك الوطني الجزائري، 2018، ص ص: 05- 19.

- إعداد التقرير السنوي عن الحوادث الكبرى التي تحدث على مستوى البنك خلال السنة المالية وهذا موجه إلى محافظي الحسابات، وكذا المديرية العامة للخزينة، وإعداد التقارير الشهرية للحوادث الكبرى التي سجلت على مستوى البنك خلال السنة المالية توجه إلى الأمين العام لوزارة المالية.

- إعداد وإرسال التقرير الخاص بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في السّنة الماليّة، إلى اللّجنة المصرفية، ومحافظي الحسابات وكذا المفتشية العامة لبنك الجزائر(DGIG/BA)؛

- تعزيز نظام مراقبة الزبائن والمعاملات، من خلال توحيد نظام مراقبة العمليات التي تتجاوز العتبة المحددة مسبقا، والمراقبة الدائمة للتدفقات الكبيرة والحسابات المحفوفة بالمخاطر، وتحليل تدفقات التحويلات والتحويلات المالية التجارية من الخارج وكذا مراجعة التقارير السرية بعد تحليل التدفقات.

- تأطير العلاقات مع البنوك المراسلة فيما يتعلق بمتطلبات AML، عن طريق توقيع وإرسال الاستبيان القياسي استبيان Wolfsberg، واستمارة <<Patriot Act Certication>> لمراسلي البنوك الأجنبية.

سادسا: السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر للبنك سوسيتي جنرال الجزائر.

يهدف بنك سوسيتي جنرال الجزائر إلى الرقابة الدورية الداخلية للبنك، من خلال السيطرة على كل أنواع المخاطر إدارتها ومراقبتها، حيث يواجه البنك عدّة مخاطر وتتمثل في مخاطر الائتمان، مخاطر السوق، المخاطر الهيكلية، وتتمثل في:[1]

1. مخاطر الائتمان / الطرف المقابل:

تتمثل المهمة الأساسية لإدارة المخاطر ببنك سويستي جنرال الجزائر في التسير الجيد لنظام إدارة المخاطر وهذا باتباع المبادئ والقواعد الموضوعة التي ألزمتها الهيئات التنظيمية الجزائرية ومن خلال سياسة الرقابة الداخلية، حيث تتم إدارة المخاطر الائتمانية عن طريق المؤشرات المفتاحية وتتمثل في المتانة المالية، الملاءة المالية، كما تقوم بالاعتماد على اختبارات الضغط من خلال قياس مدى قدرة بنك سوسيتي جنرال على مواجهة المخاطر والصدمات المختلفة والمحتمل وقوعها. كما تسمح باختبارات ضغط خاصة بالائتمان وهذا من خلال استكمال التحليل الكلي بنهج أكثر دقة.

عند منح الائتمان للعملاء التجاريين، ويكون ذلك عن طريق إنشاء ملف قرض موثق بما فيه الكفاية، ويشمل تحليل للقرض المعني، والذي على أساسه يجعله مرفوضا أو مقبولا.

تكون خطوط الائتمان الممنوحة للأطراف المقابلة بشكل عام لمده سنه واحدة، كما تكون مراجعة هذه

[1] التقرير السنوي لبنك سوسيتي جنرال الجزائر لسنة 2013، ص: 37-39

الخطوط بصفه دورية، وهذا في ضوء ملف الائتمان المنشأ وذلك بالاعتماد على تاريخ الاستحقاق للخطوط الممنوحة من قبل.

2. **خطر التركيز**:يتم تنفيذ أخطار التركيز من طرف الجهات المقابلة وتتم خاصة على الزبائن، وتكون محل تصريح يقدم للمنظمات الوصية (سواء الجزائرية أو التابعة لمجموعه سوسيتي جنرال).

فيما يتعلق بالمساعدات الممنوحة للفروع التابعة للمجموعات الدولية، جميع ملفات الاعتمادات مهما كانت قيمتها يتم تحليلها بموجب زاويه مخاطر الطرف المقابل وخطر التركيز.

3. **مخاطر السيولة**:

تتم إدارة مخاطر السيولة من قبل الخزينة الموضوعة تحت سيطرة المديرية لبنك سوسيتي جنرال الجزائر، تكون مراقبة وضعيه السيولة يوميا من خلال الاعتماد على طريقه التنبؤ (J +1 أو J 4 +)، ويتم إعداد تقارير يوميه وملخص شهري للإدارة العامة للبنك.

كما تعتبر مخاطر السيولة من المخاطر الهيكلية وتكون مراجعة دورية كل 3 أشهر خلال اجتماع لجنة ALM

والتي أنشأت سنة 2008 وتضم هذه اللجنة كل من المدير العام، مدير المالية، (مسئول لجنة ALM) والمدير التجاري، ومسئول الخزينة، ومدير المخاطر، مسؤول الرقابة الدائمة، مدير التدقيق، الأمين العام.

4. **قياس مخاطر السوق**

يتم الأخذ بعين الاعتبار البيئة التنظيمية وتطور الأسواق المالية كما أن بنك سويستي جنرال الجزائر حاضرة في الأسواق المالية، وبالتالي يتم معالجة المعاملات بالنيابة عن الطرف الثالث، سواء تعلق الأمر بالاعتمادات المستندية أو التحويلات المصرفية الموطنة في البنك أو عمليات الصرف، حيث يتم الإشراف على هذه العمليات ومتابعتها ومراقبتها من قبل قسم المراقبة والرقابة المحاسبية الذي يرسل طلبات المعالجة لهذه العمليات، فمنذ منتصف سنة 2010 هناك مصلحة مرتبطة بإدارة الخزينة والتي مهمتها متابعة الأوامر الصادرة عن بنك الجزائر والتي تعتبر الهيئة الوحيدة المخول لها تسيير هذا السوق.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات النموذج الحديث للتقييم المصرفي الأمريكي: CAMELS

سنقوم في هذا المطلب بتطبيق النموذج الحديث لتقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الثمانية المعتمدة في الدراسة، وهذا انطلاقا من البيانات المتوفرة في التقارير المالية من ميزانية وجدول حسابات النتائج، حيث قمنا بإسقاط نموذج CAMELS على هذه البيانات وكانت النتائج كالتالي:

1. **تقييم كفاية رأس المال**: لغرض تقييم كفاية رأس المال للبنوك التي هي عينة الدّراسة تم الاعتماد على العلاقة والمتمثلة في إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الأصول والجدول التالي يلخص ذلك:

جدول رقم (27) نسبة كفاية رأس المال للبنوك التجارية التي هي عينة الدراسة

البنوك	BARAKA	SALAM	ABC	BNP	BNA	trust	SGA	AGB
2010	%12,69	%50,90	%29,73	%9,28	%9,89	%39,84	%10,85	%21,91
2011	%12,52	%41,22	%29,50	%10,41	%9,61	%46,60	%11,78	%17,92
2012	%12,01	%34,56	%31,60	%9,62	%8,28	%48,07	%11,20	%14,91
2013	%12,22	%31,90	%32,44	%9,00	%9,00	%43,61	%10,51	%13,63
2014	%12,50	%38,56	%31,39	%8,60	%7,63	%40,60	%11,24	%11,52
2015	%10,70	%35,24	%26,04	%9,54	%8,25	%39,32	%13,01	%12,94
2016	%9,93	%28,96	%24,02	%10,55	%8,52	%39,39	%11,14	%13,04
2017	%8,36	%19,31	%19,39	%10,57	%9,38	%30,29	%9,89	%10,52
2018	%8,58	%15,72	%24,52	%11,76	%9,35	%25,34	%10,58	%11,38
2019	%10,03	%8,33	%25,43	%11,76	%8,57	%26,48	%10,73	%12,38
2020	%10,03	%11,62	%26,24	%11,86	%9,32	%25,63	%10,85	%11,82

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك محل الدراسة

نلاحظ من الجدول رقم(27) أن نسبة كفاية رأس المال في تذبذب في كل البنوك التي هي عينة الدراسة ورغم هذا التذبذب، إلا أنها بقيت تتجاوز 5%، في كل السنوات، وبالتالي تم إعطاء تصنيف كفاية رأس المال للبنوك عينة الدراسة (BARAKA، SALAM، ABC، BNP، BNA، trust، SGA، AGB) بالتصنيف (1)، وهذا يبرهن أن كفاية رأس مال البنوك عينة الدراسة في حالة جيدة، أي أن رأس المال له القدرة على مجابهة المخاطر المحيطة بأصوله، وله أداء قوي من الأرباح.

2. **جودة الأصول**: يمكن تقييم جودة الأصول للبنوك التجارية عينة الدّراسة من خلال حساب نسبة التصنيف المرجح والذي يتم إبرازه من خلال العلاقة التالية:

نسبة التصنيف المرجح = مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها÷ (مخصصات الدّيون المشكوك في تحصيلها + حقوق الملكية)

فنجد كلما انخفض هذا المعدل عن 15%، كان أحسن للبنك، لأن البنوك التي لها معدل أقل من 5%، تصنف ضمن المستوى الأول ولها نوعية أصول جيدة.

الجدول رقم(28): نسب التصنيف المرجح لجودة الأصول للبنوك

البنوك	BARAKA	SALAM	ABC	BNP	BNA	trust	SGA	AGB
2010	%27,74	%2,70	%0,84	%8,83	%18,00	%11,56	%13,20	%7,22
2011	%27,78	%1,96	%0,55	%7,88	%7,82	%2,73	%14,87	%10,10
2012	%26,75	%3,98	%0,47	%13,62	%10,91	%2,43	%17,31	%14,84
2013	%1,06	%8,49	%1,01	%15,68	%15,06	%2,84	%18,41	%5,19
2014	%2,21	%3,18	%2,92	%17,09	%27,22	%2,05	%14,43	%4,24
2015	%2,53	%5,32	%1,84	%13,56	%21,00	%0,79	%13,94	%2,14
2016	%3,77	%2,19	%1,26	%13,19	%18,89	%1,80	%13,46	%2,84
2017	%5,03	%5,83	%1,25	%17,53	%14,71	%2,04	%17,64	%6,99
2018	%5,73	%6,47	%0,93	%18,72	%13,65	%2,74	%14,10	%14,45
2019	%4,47	%9,66	%0,82	%18,05	%22,57	%4,88	%25,70	%13,42
2020	%7,03	%5,60	%1,19	%20,34	%14,68	%0,56	%33,56	%17,66
متوسط التصنيف السنوي	**1,82**	**1,55**	**1,00**	**2,55**	**2,55**	**1,09**	**2,45**	**1,82**
التصنيف الكلي	**2**	**2**	**1**	**3**	**3**	**1**	**3**	**2**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك محل الدراسة

نلاحظ من خلال الجدل، أن ما يميز البنكين ABC، trust، هو تحقيق تصنيف كلي (1) الأول أي أنها في حالة تصنيف قوي، وهذا راجع إلى كونه حقّق تصنيفا بمتوسط أقل من 1.4، ويبرهن أيضا على أن له أصول جيدة تضمن له زيادة في الأرباح والاستمرارية، أما عن البنوك (BARAKA، SALAM، AGB) فقد تم تصنيفهما التصنيف الكلي رقم (2) وهذا يشير إلى أن جودة أصول البنك في حالة مرضية، ويبرهن على أن هناك بعض القصور الموجودة في البنوك يجب تداركها والترشيد والسيطرة في حجم القروض المتعثرة، أما عن البنوك (BNP، BNA، SGA)، فحققت تصنيفا كليا رقم (3)، وهذا يدل على أن له جودة أصول جيدة بعض الشئ (معقولة)، ويشير إلى أن هناك مؤشرات ضعف، يجب فرض إشراف رقابي جيد وقوي لدراسة نقاط الضعف والعيوب للخروج منها.

3.تقييم كفاءة الإدارة: بالرغم من أن هناك صعوبات في تقييم جودة الادارة مقارنة بباقي المعايير وهذا راجع إلى حقيقة التقارير السّنوية للبنك التي لا تحتوي على أرقام مباشرة في البيانات المحاسبية، وهذا بهدف تقييم كفاءة وإنتاجية البنوك، حيث سيتم تقييمها من خلال حساب معدل نمو إجمالي الأصول والتي نلخصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(29): تصنيف كفاءة الإدارة للبنوك التي هي عينة الدراسة

البنوك	BARAKA	SALAM	ABC	BNP	BNA	trust	SGA	AGB
2010	%21,60		%7,66-		%12,77		%1,96	
2011	%10,35	%35,36	%0,05	%3,98	%14,00	%8,38-	%5,58	%31,24
2012	%13,39	%32,07	%12,61	%19,43	%27,11	%20,52	%21,21	%39,93
2013	%4,17	%20,65	%7,32	%12,89	%6,10	%12,93	%9,94	%32,04
2014	%3,63	%8,19-	%6,80	%8,73	%19,90	%9,06	%9,31	%27,24
2015	%18,92	%11,75	%16,86	%0,67-	%3,76	%8,50	%2,22	%0,32
2016	%8,66	%30,88	%11,96	%1,45-	%4,57	%0,62	%19,46	%6,77
2017	%18,20	%61,53	%29,06	%2,77	%0,52-	%33,56	%18,91	%35,63
2018	%8,99	%28,37	%18,19-	%2,42	%8,97	%23,35	%6,53	%2,40
2019	%3,48-	%18,99	%6,51	%3,15	%13,29	%5,97-	%2,24	%2,26-
2020	%2,76	%24,12	%3,77	%1,83	%1,48-	%19,30	%2,92	%5,08
متوسط التصنيف السنوي	**1**	**2**	**1.09**	**1**	**1.09**	**1.2**	**1**	**2**
التصنيف الكلي	**1**	**2**	**1**	**1**	**1**	**1**	**1**	**2**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك محل الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين جودة الإدارة، والتي تم حسابها من خلال معدل نمو إجمالي الأصول، وعلى إثرها تم تصنيف جودة الإدارة حسب نموذج CAMELS، والذي أعطى بدوره تصنيف رقم (1) الأول للبنوك (BARAKA، ABC، BNP، BNA، trust، SGA)، وهذا يشير إلى أنها حققت نتائج قوية وهناك فاعلية كبيرة في تسيير وكفاءة طاقمه الإداري ويمتاز بخبرة كبيرة، ومسايرته مع كافة القوانين المنصوص عليها وخاصة التي هي من قبل البنك المركزي، من خلال تطبيق إجراءات إدارة المخاطر، وتطبيق نضام الرقابة بشكل فعال الأمر الذي أوله إلى التصنيف الأول، أما في ما يخص البنكين (AGB،SALAM)، فقدتم تصنيفه رقم(2)، وهذا يشير إلى أنه حقق نتائج مرضية أي له إدارة مرضية نوعا ما، كما يجب على البنكين مراجعة هذا الاختلال في بعض الجوانب والتي تؤدي إلى إدارة ذات كفاءة عالية وقوية.

4. تقييم الربحية: نجد أن قياس الربحية يرتكز على مدى استطاعت البنوك على توليد الودائع وهذا من خلال توظيف أموال المساهمين، كما أنّ هناك عدّة مؤشرات لقياس هذا المؤشر إلا أننّا سوف نقوم بالاعتماد على معدل العائد على حقوق الملكية لكونه أشمل عن بقية المؤشرات، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}}$$

سيتم تقييم ربحية البنوك عينة الدراسة، واستخراج تصنيفها، ويمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(30): معدل تصنيف مؤشر الربحية للبنوك عينة الدراسة

البنوك	BARAKA	SALAM	ABC	BNP	BNA	trust	SGA	AGB
2010	%21,20	% -0,66	%8,43	%26,05	%23,18	%16,52	%19,94	%16,17
2011	%22,70	%8,78	%7,46	%27,54	%22,36	%6,70	%22,14	%19,22
2012	%23,15	%9,88	%8,94	%22,90	%15,93	%6,47	%22,80	%25,48
2013	%21,32	%10,03	%8,17	%18,16	%15,37	%7,87	%17,18	%26,59
2014	%21,17	%9,88	%8,65	%19,82	%14,89	%8,87	%18,78	%19,68
2015	%19,84	%2,11	%7,99	%15,45	%13,16	%8,98	%13,65	%15,81
2016	%19,07	%7,02	%8,64	%13,92	%12,97	%5,20	%16,91	%10,65
2017	%17,07	%7,13	%9,82	%8,51	%11,31	%5,98	%15,05	%13,46
2018	%22,22	%13,97	%9,98	%17,07	%12,43	%8,61	%20,61	%15,82
2019	%24,14	%21,08	%7,22	%15,25	%6,37	%10,26	%13,29	%18,91
2020	%15,68	%16,24	%9,22	%8,58	%7,19	%13,37	%10,31	%14,48
متوسط التصنيف السنوي	**1,73**	**3,73**	**4,00**	**2,36**	**2,91**	**4,09**	**2,27**	**2,36**
التصنيف الكلي	**2**	**4**	**4**	**2**	**3**	**4**	**2**	**2**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك محل الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول، أنّ معدل العائد على حقوق الملكية غير مستقر في كل البنوك التي عينة الدراسة، لذا تم تصنيف ربحية البنوك (BARAKA، BNP، SGA، AGB)، بتصنيف كلي رقم (2) وهو تصنيف مرضي، وهذا يشير نوعا ما إلى كفاءة البنوك في استخدام أموال المساهمين في توليد الربح، كما أنّها تولد دخلا معتبرا للعمليات البنكية، وتكوين الاحتياطي لنمو رأس المال والحفاظ عليه، أما بنك (BNA)، فقد تم تصنيفه تصنيفا كليا رقم (3)، وهذا يشير إلى تمتع البنك بربحية معقولة، أما البنوك (SALAM، ABC، trust)، فقد تم تصنيفها تصنيف كلي رقم (4)، أي أنها تتمتع بربحية هامشية (خطيرة)، وهنا يستدعي الأمر على البنوك أن تقوم بمراجعة السياسات المنتهجة في تحقيق الأرباح من خلال الرفع من مستوياتها.

5. تقييم السيولة: لتقييم سيولة البنوك التجارية عينة الدراسة تم الاعتماد على معدل القروض إلى إجمالي الودائع، وهي تدل على مدى استخدام البنك للودائع لتلبية احتياجات العملاء، والتي يتم تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(31): معدل تصنيف مؤشر السيولة للبنوك التي هي عينة الدراسة

البنوك	BARAKA	SALAM	ABC	BNP	BNA	trust	SGA	AGB
2010	%61,99	%61,05	%141,79	%106,49	%113,39	%128,22	%98,87	%69,44
2011	%56,87	%106,61	%136,46	%103,78	%103,15	%131,63	%94,80	%89,31
2012	%50,18	%96,65	%137,65	%91,37	%105,41	%118,13	%88,45	%98,79

2013	%50,64	%123,40	%158,36	%93,93	%97,93	%129,54	%80,10	%77,81
2014	%64,11	%116,26	%136,07	%98,72	%111,56	%133,77	%76,00	%74,54
2015	%62,40	%90,15	%115,96	%96,02	%115,26	%132,09	%93,73	%83,06
2016	%65,07	%85,73	%111,65	%83,13	%91,92	%137,27	%83,65	%92,15
2017	%67,19	%71,63	%92,24	%83,68	%102,63	%130,32	%81,96	%80,07
2018	%69,88	%88,51	%112,70	%81,67	%110,61	%117,84	%87,41	%96,35
2019	%72,42	%92,59	%121,44	%83,14	%115,89	%120,82	%81,88	%91,47
2020	%67,02	%76,57	%119,35	%71,98	%136,83	%97,28	%67,56	%90,02
متوسط التصنيف السنوي	**2,27**	**4,55**	**5,00**	**4,91**	**5,00**	**5,00**	**4,27**	**4,64**
التصنيف الكلي	**2**	**5**	**5**	**5**	**5**	**5**	**4**	**5**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك محل الدراسة

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل السيولة مرتفع في كل البنوك، حيث تم تصنيف سيولة بنك (BARAKA) حسب تصنيف "CAMELS" بالتصنيف رقم(2)، وهذا يشير إلى أنّ تقييم السيولة مرضي نوعا ما، فيجب على البنك تدارك نقاط الضعف من خلال إدارة ودائعه وتمويلاته، في حين تم منح تصنيف رقم (4)، للبنك (SGA)، وهذا يدل على أن لدى البنك سيولة هامشية (خطيرة)، أما البنوك (SALAM، ABC، BNP، BNA، trust، AGB)، التي تم منحها التّصنيف رقم (5)، وهو تصنيف غير مرضي، أي أن البنوك في خطر، وهذا يشير إلى أنّ لها نسبة سيولة مرتفعة فاقت 80%، ويبرهن أن هذه البنوك الأخيرة تقوم بمنح الودائع بنسبة كبيرة في شكل قروض وهذا يؤثر عليها في الوفاء بالتزاماتها المالية.

6. الحساسية اتجاه مخاطر السّوق: تم تقييمها على أساس نسبة الأصول الحساسة إلى إجمالي الأصول، والجدول التالي يبن ذلك:

الجدول رقم(32): معدل تصنيف الحساسية اتجاه مخاطر السوق للبنوك التي هي عينة الدراسة

الحساسية اتجاه مخاطر السوق								
	BARAKA	ABC	SALAM	BNP	BNA	trust	SGA	AGB
2010	%46,28	%77,27	%25,55	%77,66	%60,42	%60,39	%73,49	%46,27
2011	%44,17	%77,04	%55,60	%78,70	%62,83	%60,97	%74,87	%59,36
2012	%38,78	%79,97	%61,83	%68,51	%68,65	%51,95	%70,43	%61,73
2013	%40,44	%80,30	%69,76	%75,81	%67,91	%65,22	%65,54	%58,48
2014	%49,53	%79,60	%62,28	%78,25	%74,98	%69,91	%61,84	%57,26
2015	%49,83	%73,04	%52,62	%73,31	%74,23	%71,95	%74,73	%64,28
2016	%52,63	%70,72	%55,72	%57,77	%54,57	%74,32	%68,12	%71,93
2017	%56,18	%57,95	%53,98	%65,71	%67,15	%77,98	%64,67	%65,62
2018	%57,73	%67,83	%68,67	%64,02	%71,83	%79,58	%68,92	%76,72

2019	%59,11	%76,03	%73,35	%64,93	%70,56	%77,86	%64,36	%70,63
2020	%55,04	%72,48	%62,74	%55,65	%76,77	%66,24	%55,46	%72,36
متوسط التصنيف السنوي	4,82	5,00	4,73	5,00	5,00	5,00	5,00	5,00
التصنيف الكلي	5	5	5	5	5	5	5	5

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك محل الدراسة

بناءا على النتائج المتحصل عليها من خلال الجدول والذي يبن تقييم الحساسية اتجاه مخاطر السوق والتي تم حسابها من خلال الأصول الحساسة على اجمالي الأصول، حيث تم منح جميع البنوك التصنيف رقم (5)، وهو تصنيف غير مرضي، وهذا يبرهن على أن البنوك محل الدّراسة تواجه ضعف في التحكم في الأصول الحساسة، وهذا يتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية رقابية.

التصّنيف الكلي: بناء على ما سبق يمكن التوصل إلى التقييم الكلي للبنوك التي هي عينة الدّراسة، وذلك بالاستناد إلى المكونات الستة لنموذج "CAMELS" والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(33) التصنيف الكلي لنموذج CAMELS

العناصر	BARAKA		SALAM		ABC		BNP		BNA		trust		SGA		AGB	
	التصنيف	الوصف	التصنيف	الوصف	التصنيف	الوصف	التصنيف	الوصف	التصنيف	الوصف	التصنيف	الوصف	التصنيف	الوصف	التصنيف	الوصف
C	1	قوي	1	قوي	1	قوي	1	قوي	1	قوي	1	قوي	1	قوي	1	قوي
A	2	مرضي	2	مرضي	1	قوي	3	معقول	3	معقول	1	قوي	3	معقول	2	مرضي
M	1	قوي	2	مرضي	1	قوي	1	قوي	1	قوي	1	قوي	1	قوي	2	مرضي
E	2	مرضي	4	خطر	4	خطر	2	مرضي	3	معقول	4	خطر	2	مرضي	2	مرضي
L	2	مرضي	5	غير مرضي	5	غير مرضي	5	غير مرضي	5	غير مرضي	5	غير مرضي	4	خطر	5	غير مرضي
S	5	غير مرضي	5	غير مرضي	5	غير مرضي	5	غير مرضي	5	غير مرضي	5	غير مرضي	5	غير مرضي	5	غير مرضي

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك محل الدراسة

يتبين من خلال الجدول الذي يبين التصنيف الكلي لنموذج "CAMELS"، أنّ هناك أداء قويا للبنوك التي هي محل الدّراسة فيما يتعلق بكفاية رأس المال، وهذا يدل على أن البنوك لها القدرة على مواجهة الخسائر المتوقعة، أي أن الموقف سليم من كل النواحي، وبالتالي لا يطلب اتخاذ أي إجراء رقابي. أما بالنسبة لجودة الأصول فقد حقق البنكين (ABC ،trust) تصنيفا قويا، وهذا يشير إلى أن للبنكين لهما معدل نمو جيد للأصول تضمن لها زيادة في الأرباح والاستمرارية، في حين حققت البنوك (BARAKA، SALAM، AGB)، تصنيفا مرضية ويبرهن

على أن هناك بعض القصور الموجودة في البنوك يجب تداركها، أي معالجة السلبيات، أما عن البنوك (BNP، BNA، SGA)، فحققت تصنيفا جيدة بعض الشئ (معقولة)، وهذا يشير إلى أن هناك مؤشرات ضعف يجب فرض إشراف رقابي جيد وقوي لدراسة نقاط الضعف والعيوب وللخروج منها. وبالنسبة لتقييم كفاءة الإدارة فقد حققت البنوك (BARAKA، ABC، BNP، BNA، trust، SGA)، تصنيفا قويا، وهذا يشير إلى أنّها حققت نتائج قوية وهناك فاعلية كبيرة في تسيير وكفاءة طاقمه الإداري ويمتاز بخبرة كبيرة، ومسايرته مع كافة القوانين المنصوص عليها وخاصة التي هي من قبل البنك المركزي، من خلال تطبيق إجراءات إدارة المخاطر، وأن الموقف سليم من كل النواحي، وبالتالي لا يطلب اتخاذ أي إجراء رقابي، في حين نجد أن البنكين (AGB،SALAM)، حققا نتائج مرضية، أي له إدارة مرضية نوعا ما، كما يجب على البنكين مراجعة هذا الاختلال في بعض الجوانب والتي تؤدي إلى إدارة ذات كفاءة عالية وقوية. أما عن تقييم الربحية (E)، نلاحظ من خلال الجدول أن البنوك (BARAKA، BNP، SGA، AGB)، لها تصنيفا مرضية، وهذا يدل على كفاءة البنوك في استخدام أموال المساهمين في توليد الأرباح، أي أن الموقف سليم نسبيا بفعل وجود بعض القصور، لذلك يجب معالجة السّلبيات، في حين نجد بنك (BNA) حقّق تصنيفا معقولا، أي تمتع البنك بربحية معقولة، وهذا نتيجة تتوافر نقاط ضعف وجب على البنك فرض رقابة ومتابعة مستمرة لتجب المخاطر، وبالنسبة للبنوك (SALAM، ABC، trust)، فقد حققت تصنيفا هامشية (خطرة)، أي أنها تتمتع بربحية هامشية (خطيرة)، وهنا يستدعي الأمر على البنوك القيام بإجراءات فورية لتصحيح أوضاعها، ومراجعة السياسات المنتهجة في تحقيق الأرباح من خلال الرفع من مستواها. ونلاحظ كذلك أن تقييم السّيولة لبنك (BARAKA)، قد حقق تصنيفا مرضيا نوعا ما، هذا يشير إلى أن هناك نقاط ضعف بسيطة يمكن معالجتها من خلال إدارة ودائعه وتمويلاته، في حين حقق البنك (SGA)، سيولة خطرة، وهذا يدل على أن لدى البنك سيولة هامشية (خطيرة)، يتطلب رقابة لصيقة ومتكررة، أمّا البنوك (SALAM، ABC، BNP، BNA، trust، AGB)، تم منحها تصنيفا غير مرضية أي أن البنوك في خطر وهذا يشير إلى أن لها نسبة سيولة مرتفعة فاقت 80%، ويبرهن أن هذه البنوك الأخيرة تقوم بمنح الودائع بنسبة كبيرة في شكل قروض، وهذا يؤثر عليه في الوفاء بالتزاماته المالية، كما يجب فرض رقابة مستمرة. ونلاحظ أيضا أن تقييم الحساسية اتجاه مخاطر السوق حقق تصنيفا غير مرضية في جميع البنوك التي هي محل الدراسة، ويشير إلى أن حالة البنوك غير جيدة ويتطلب اتخاذ إجراءات تصحيحية رقابية.

المبحث الثالث:

تحليل مؤشّرات قياس إدارة المخاطر المالية في البنوك التّجاريّة

يتم قياس إدارة المخاطر المالية في البنوك التجّارية من خلال الاعتماد على أربعة مؤشرات رئيسية وهي مخاطر السّيولة، مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر كفاية رأس المال، والتي سوف يتم تحليها في هذا المبحث.

المطلب الأول: تحليل مؤشّرات قياس مخاطر السيولة.

إن المؤشرات التي تساعدنا في تشخيص مخاطر السّيولة بشكل مبكرا وقياسها ومعالجتها يتحقق من وجود نظام معلومات لإيصال المعلومة إلى متخذي القرار، وبإتباع البنك سياسة رشيدة، وهذا بتوجيه البنك المركزي ولكي يتمكن البنك من مواجهة التزاماته تجاه الغير.

ومنه فإن لقياس مؤشرات مخاطر السيولة التي تتعرض لها البنوك التجارية التي هي محل الدراسة، يجب الاعتماد على العلاقة الرياضية التي تتضمن قسمة إجمالي القروض على إجمالي الودائع، ومن خلال القوائم الماليّة المنشورة وغير المنشورة خلال فترة الدّراسة (2010-2020)، والتي تتم كالتالي:[1]

$$\text{مخاطر السّيولة} = \frac{\text{إجمالي القروض}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

يشير ارتفاع هذا المؤشر إلى ارتفاع مخاطر السيولة على اعتبار أنه يزيد من نسبة القروض التي يتعذر تصفيتها بسهولة عند الحاجة إلى سيولة، وعلى صعيد آخر، إن زيادة نسبة القروض إلى الودائع تشير إلى أن حاجة البنك إلى زيادة مصادر نقدية جديدة لتلبية طلبات الإقراض الجديدة، كما تجدر الإشارة أن بنك الجزائر لم يحدّد نسبة معينة، لكن بصفة عامة يجب أن لا يتعدى هذا المعدل عن نسبة 70%[2].

أولا: مؤشر قياس مخاطر السيولة: حيث سيتم حساب مخاطر السيولة للبنوك عينة الدّراسة خلال الفترة (2010- 2020)، وهذا بالاعتماد على العلاقة الرياضية السابقة الذكر، وهي موضّحة في الجدول التالي:

[1] قروش عيسى وأخرون، تقييم الآداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 14، العدد: 01، 2021، ص: 36،

[2] نفس المرجع، ص: 41.

الجدول رقم(34) تطور نسبة مخاطر السّيولة للبنوك التي هي عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2020.

LIQ								
AGB	SGA	BARAKA	BNA	BNP	SALAM	ABC	trust	
%69,44	%98,87	%61,99	%113,39	%106,49	%61,05	%141,79	%128,22	2010
%89,31	%94,80	%56,87	%103,15	%103,78	%106,61	%136,46	%131,63	2011
%98,79	%88,45	%50,18	%105,41	%91,37	%96,65	%137,65	%118,13	2012
%77,81	%80,10	%50,64	%97,93	%93,93	%123,40	%158,36	%129,54	2013
%74,54	%76,00	%64,11	%111,56	%98,72	%116,26	%136,07	%133,77	2014
%83,06	%93,73	%62,40	%115,26	%96,02	%90,15	%115,96	%132,09	2015
%92,15	%83,65	%65,07	%91,92	%83,13	%85,73	%111,65	%137,27	2016
%80,07	%81,96	%67,19	%102,63	%83,68	%71,63	%92,24	%130,32	2017
%96,35	%87,41	%69,88	%110,61	%81,67	%88,51	%112,70	%117,84	2018
%91,47	%81,88	%72,42	%115,89	%83,14	%92,59	%121,44	%120,82	2019
%90,02	%67,56	%67,02	%136,83	%71,98	%76,57	%119,35	%97,28	2020
%85,73	**%84,95**	**62,52%**	**109,51%**	**90,36%**	**91,74%**	**125,79%**	**125,18%**	**Moyenne**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبيّن معدل مخاطر السّيولة للبنوك التي هي عينة الدّراسة ما يلي:

- نسبة مخاطر السيولة لبنك ترست الجزائر مرتفعة جدا، إذ تجاوزت 100% خلال الفترة (2010-2019) باستثناء سنة 2020، وهذا يشير بأن البنك يعتمد بشكل كبير على منح القروض أي أن إجمالي الودائع مستخدمة 100% في الائتمان والقروض وهي نسبة مرتفعة تدل على انخفاض ملحوظ في السيولة للبنك، وهذا ما أدى بها إلى تجاوز نسبة المخاطر 100%، كما شهدت في هذه الفترة سنة 2016 نسبة المخاطر أعلى مقدرة بـ 137.27% وهذا يدل على توجه البنك بشكل كبير نحو منح الائتمان بهدف تحقيق الأرباح، أي أن إجمالي القروض أكبر من إجمالي الودائع، وهنا يحدث انخفاض في السّيولة وزيادة نسبة المخاطرة، كما أن اللّوائح التنظيمية للبنك تجبر بعدم تجاوز هذه النسبة حدا معينا والذي بالطبع يؤثر في العمل المالي بالبنك، في حين شهدت نسبة مخاطر السّيولة سنة 2020 تراجعا مقارنة بفترة الدراسة مقدرة بـ 97.28% وهي تعتبر النسبة الأدنى، إذ أن نسبة 97.28% من إجمالي الودائع تستغل في منح القروض، فبالرغم من تراجعه إلا أنّه بقي مرتفع، وهذا ما يجعل السيولة منخفضة في البنك وارتفاع مخاطره.

- نسبة مخاطر السيولة لبنك المؤسّسة العربية المصرفية مرتفعة جدا خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2013 مقدرة بـ 158.36%، وهي نسبة مرتفعة جدا وهذا يدل على أن البنك، يمنح الائتمان أكثر مما يستقبل من إيداعات، أي تشير هذه النسبة إلى انخفاض في سيولة البنك وهذا راجع إلى عدم التناسق وتساهل البنك في

منح الائتمان وعدم إدارة مخاطر السيولة بشكل جيد، وفي المقابل سجّلت أدنى نسبة سنة 2017 نسبة مقدرة بـ 92.24% وعلى الرغم من ذلك فهي تعتبر نسبة مرتفعة، لكن مقارنة بفترة الدّراسة نجدها شهدت تراجعا في مخاطر السيولة، أي أنّه هناك زيادة في سيولة البنك وانخفاض في صافي القروض، وعموما فإنّ بنك المؤسّسة العربية المصرفية لديه معدّلات مرتفعة خلال فترة الدّراسة، ويشير إلى أنّه يواجه مخاطر كبيرة في السيولة، وهذا من خلال مقارنتها مع النّسبة المثالية أن لا يتعدى هذا المعدل عن 70%.

- نسبة مخاطر السّيولة لبنك السّلام الجزائر في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدّراسة، حيث سجل أعلى نسبة 123.40% سنة 2013، وهو ما يشير إلى توجه البنك بشكل كبير نحو منح التّمويلات، أي أنّه يمنح أكثر مما يستقبل من ودائع، بمعنى آخر أن البنك يعتمد على موارده الخاصّة في منح التمويلات، مما يدل على انخفاض السّيولة لدى البنك من جهة، ومن جهة أخرى زيادة مخاطر السيولة، كما حقق أدنى نسبة 61.05% سنة 2010، وهذا يشير إلى أن البنك اعتمد على سياسة ائتمانية جيّدة مقارنة بفترة الدّراسة وإتباع سياسة سيولة مرتكزة، أي أن جزء من أموال البنك مستعمل في السيولة من إجمالي الودائع وهذا ما أدى إلى تدنيه مقارنة بقيمة إجمالي التمويلات، وعموما فإن بنك السلام الجزائر يشهد معدلات مرتفعة خلال سنوات الدّراسة وهذا يؤدي إلى انخفاض في السيولة وترتفع مخاطره، أي أنّه تجاوز المعدل المثالي المحدّد، باستثناء سنة 2010 التي شهدت معدل أقل وهو معدل جيد.

- نسبة مخاطر السيولة للبنك بي أن بي الجزائر مرتفعة خلال الفترة، إذ تراوحت نسبة 106.49%، كحد أعلى في سنة 2010، وهذا بسبب زيادة منح القروض أي انتهاج البنك سياسة ائتمانية بحته، إذ أن قيمة إجمالي القروض مستخدمة كلها وأكثر في منح الائتمان وهي نسبة مرتفعة وخطيرة وتؤدي إلى انخفاض سيولة البنك وزياد مخاطرة السّيولة فيه، وفي المقابل سجلت أدنى نسبة سنة 2020 مقدرة بـ 71.98%، وعلى الرغم من ذلك فهي نسبة تفوق الحد المتعارف عليه والمقدر بـ 70%، لكن مقارنة بفترة الدراسة تعتبر منخفضة، ويدل هذا على أن البنك مازال ينتهج في سياسة منح الاقراض بالرغم من أنه تراجع جزئيا في إجمالي القروض بقيمة 22304 مليون دج لهذه السنة مقارنة بسنة 2019، إذ أن نسبة 71.98%، من إجمالي الودائع مخصصة في القروض وهذا يؤدي إلى انخفاض السيولة وزيادة مخاطره.

- نسبة مخاطر السيولة للبنك الوطني الجزائري في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة، حيث شهدت أدنى نسبة سنة 2016 قدرت بـ 91.92%، وهذا ناتج على الارتفاع في إجمالي الودائع في المقابل تراجع وانخفاض في إجمالي القروض، كما شهدت أعلى نسبة 136.83% سنة 2020، وهي نسبة مرتفعة جدا وهذا ناتج

على زيادة البنك في سياسة منح القروض والانخفاض في إجمالي الودائع، وهذا بالرغم من بقاء البنك في زيادة ودائعه، أي أن قيمة إجمالي الودائع مستعملة كلها في منح القروض ونتج عنه استعمال البنك لموارده الخاصّة من السيولة، وهو ما أدى إلى زيادة مخاطر في السيولة، وعموما فإن البنك يشير إلى أنّه غير متحكم في إدارة مخاطر السّيولة بشكل جيد خلال فترة الدّراسة.

- نسبة مخاطر السّيولة في بنك البركة الجزائر شهدت تذبذبا بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدّراسة، حيث حققت أعلى نسبة سنة 2019 مقدرة بـ 72.42%، وهذا راجع إلى تراجع في قيمة إجمالي الودائع وانخفاض ضئيل في إجمالي التمويلات وهذا مقارنة بسنة 2018. كما أن إجمالي الودائع شهدت زيادة مستمرة خلال فترة الدراسة، في المقابل شهدت إجمالي التمويلات تذبذبا من سنة لأخرى، كما حقق البنك أدنى نسبة بـ 50.18% سنة 2012، وهذا راجع إلى الارتفاع المستمر في إجمالي الودائع، قابله انخفاض في إجمالي التمويلات، ومنه فإن انخفاض هذه النسبة تدل على زيادة سيولة البنك وتراجعه من الخطر المرتفع، وعموما فإن بنك البركة الجزائر يشهد سيولة جيدة خلال سنوات الدّراسة، أي عدم تجاوز المعدل المثالي المحدّد باستثناء سنة 2019 التي شهدت معدل مرتفع مما يؤدي بالبنك إلى انخفاض في سيولته، وهذا يجعله يواجه المزيد من الضغوطات المالية من خلال تقديم تمويلات مفرطة.

- نسبة مخاطر بنك سوسيتي جينيرال الجزائر في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدّراسة، فكلما انخفضت هذه النسبة دلّ على زيادة السّيولة لدى البنك، والعكس صحيح في حالة الارتفاع، حيث تراوحت بين أعلى نسبة 98.87% سنة 2010 بمعنى أن 98.87% من إجمالي الودائع مخصصة في منح القروض كونه معدل مرتفع ويؤدي إلى انخفاض السيولة لدى البنك وترتفع مخاطره، كما سجلت أدنى نسبة 67.56% سنة 2020 وهي نسبة جيدة، وسبب هذا التراجع هو الزيادة في إجمالي الودائع بمقدار 18646 مليون دج مقارنة بسنة 2019، في المقابل انخفاض كبير في إجمالي القروض، كون هذا الانخفاض راجع إلى تركيز البنك على إدارة مخاطره الائتمانية بشكل متحفظ، الأمر الذي يؤدي إلى توفير السيولة وانخفاض مخاطرها، وعموما فإن البنك يواجه مخاطر سيولة مرتفعة خلال سنوات الدراسة أي أنها تجاوزت المعدل المثالي، باستثناء سنتي 2020 التي شهدت معدلات جيدة أي تجاوزت مرحلة الخطر.

- نسبة مخاطر السّيولة لبنك الخليج الجزائر مرتفعة خلال سنوات الدّراسة، أي أنها فاقت 70%، باستثناء سنة 2010 التي انخفض معدلها حيث قدرت بـ 69.44%، وهو المعدل الأدنى خلال فترة الدّراسة، وبين نسبة 98.79%

سنة 2012، وهي نسبة مرتفعة جدا والأكبر خلال سنوات الدراسة، وهذا يدل على توجه البنك نحو منح الائتمان بشكل كبير، أي أن 98.59% من إجمالي الودائع مستعملة في إجمالي القروض، وهذا ما أدى إلى زيادة المخاطر المتعلقة بسيولة البنك.

المطلب الثاني: تحليل مؤشّرات قياس المخاطر الائتمانية.

تتعرض البنوك التجارية سواء العمومية أو الخاصة إلى مخاطر عدم السداد للتسهيلات الائتمانية المقدمة إما للمؤسسات أو الزبائن، حيث سيتم التطرق من خلال الجدول المبين أدناه إلى حساب مستوى مخاطر الائتمان التي يمكن أن تتعرض لها البنوك التي هي محل الدّراسة، وهذا بالاعتماد على التقارير السّنوية المنشورة خلال الفترة (2010-2020)، وذلك من خلال حساب مؤشر مخاطر الائتمان والذي يحسب بالعلاقة التالية:[1]

$$\text{نسبة مخاطر الائتمان} = \frac{\text{مخصصات خسائر القروض}}{\text{إجمالي القروض}} \times 100$$

كما أنّه كلما انخفضا هذا المعدل كلّما كان أفضل لدى البنك من خلال تجنبه للمخاطر الائتمانية.

أولا: مؤشر قياس المخاطر الائتمانية: حيث سيتم حساب مخاطر الائتمانية للبنوك عينة الدّراسة خلال الفترة (2010- 2020)، وهذا بالاعتماد على العلاقة الرياضية السابقة الذكر، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(35) تطور نسبة مخاطر الائتمان للبنوك التي هي عينة الدراسة خلال الفترة 2010-2020.

CRD								
AGB	BARAKA	BNP	ABC	SALAM	SGA	trust	BNA	
%3,69	%10,53	%1,16	%0,33	%5,53	%2,24	%8,63	%3,60	2010
%3,39	%10,90	%1,13	%0,21	%1,49	%2,74	%2,15	%1,30	2011
%4,21	%11,30	%2,21	%0,19	%2,32	%3,33	%2,31	%1,48	2012
%1,27	%0,32	%2,21	%0,41	%4,24	%3,62	%1,95	%2,35	2013
%0,89	%0,57	%2,27	%1,19	%2,03	%3,07	%1,22	%3,81	2014
%0,44	%0,55	%2,04	%0,67	%3,76	%2,82	%0,44	%2,96	2015
%0,53	%0,74	%2,42	%0,43	%1,16	%2,54	%0,97	%3,64	2016
%1,21	%0,79	%3,42	%0,42	%2,22	%3,28	%0,81	%2,41	2017
%2,51	%0,90	%4,23	%0,34	%1,58	%2,53	%0,90	%2,06	2018
%2,72	%0,79	%3,99	%0,28	%1,21	%5,81	%1,74	%3,54	2019
%3,50	%1,38	%5,44	%0,43	%1,10	%10,07	%0,22	%2,09	2020
%2,21	**%3,52**	**%2,77**	**%0,45**	**%2,42**	**%3,82**	**%1,94**	**%2,66**	**Moyenne**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك

[1] قروش عيسى وأخرون،، مرجع سبق ذكره، ص: 37.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(31) الذي يبين معدل مخاطر الائتمان للبنوك التي هي عينة الدراسة، ما يلي:

- نسبة مخاطر الائتمان للبنك الوطني الجزائري في تذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال فترة الدّراسة (2010 إلى 2020)، كما نلاحظ أن البنك يقوم بمنح القروض في تزايد مستمر، إلا أنّه في سنة 2016 شهدت تراجع ملحوظ، وهذا نتج عنه الحصول على أعلى نسبة لمخاطر الائتمان والمقدرة بـ 3.64%، ويشير هذا إلى عدم تحكم البنك في استعمال إستراتيجية ودراسة جيدة للمقرضين، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة المخاطرة، وفي المقابل حقق البنك الوطني الجزائري أدنى نسبة خلال فترة الدراسة لمخاطر الائتمان كانت سنة 2011 نسبة مقدرة بـ 1.30%، وهذا راجع إلى الانخفاض في قيمة مخصصات خسائر القروض، وهذا يبين أن البنك في هذه السنة ينتهج إستراتيجية جيدة لإدارة مخاطر الائتمانية.

- نسبة مخاطر الائتمان لبنك ترست الجزائر (trust)، في تذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال فترة الدراسة (2010 إلى 2020) لكن بنسب متقاربة، وهذا راجع إلى أن هناك تفاوت بين إجمالي القروض وكذا قيمة مخصصات خسائر القروض، أي بين الزيادة والنقصان خلال فترة الدراسة، ويشير هذا إلى أن بنك ترست الجزائر يواجه صعوبات في التحكم بالمخاطر. حيث سجلت أعلى نسبة لمخاطر الائتمان سنة 2010 قدرت بـ 8.63% وهذا راجع إلى زيادة المخاطر الذي أدى إلى زيادة في مخصصات خسائر القروض لهذه السنة قدرت قيمتها 1712 مليون دج، وفي المقابل سجلت أدنى نسبة لمخاطر الائتمان سنة 2020، قدرت بـ 0.22% وهذا راجع إلى تدنية قيمة مخصصات خسائر القروض لهذه السنة. بالرغم من أن البنك في هذه السنة شهد توسع وزيادة في منح الاقراض.

- تبين لنا من خلال الجدول أن نسبة مخاطر الائتمان لبنك سوسيتي جينيرال الجزائر في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة (2010 إلى 2020)، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2020 بنسبة تقدر بـ 10.07% وهذا راجع إلى الزيادة في مخصصات خسائر القروض، وهذا مقارنة بقيم فترة الدراسة، كما أن البنك شهد تراجع سنة 2020 في منح القروض، وهذا ما يفرض على البنك الزيادة في التحوط من المخاطر البنكية، كما سجلت أدنى نسبة لمخاطر الائتمان سنة 2010 مقدرة بـ 2.24%، وهذا نتيجة ارتفاع إجمالي القروض مقارنة بتدني قيمة مخصصات خسائر القروض، وبعدها لم يحافظ البنك على نفس السياسة التي انتهجها سنة 2010 لتحوط من المخاطر الائتمان فبقيت النّسب مرتفعة خلال السنوات المتبقية.

- نسبة مخاطر الائتمان لبنك السلام الجزائر في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال فترة الدراسة (2010 إلى 2020)، حيث حققت أعلى نسبة سنة 2010 قدرت بـ 5.53%، وهذا راجع إلى كون التمويلات الممنوحة متدنية

مقارنة بمخصصات خسائر القروض، وهذا ناتج عن تخوف إدارة البنك في منح التمويلات خلال الفترة وعدم قدرة المقترضين على الوفاء بالتزاماتهم، في حين سجلت أدنى نسبة لمخاطر الائتمان سنة 2020 قدرت بـ 1.10%، وراجع هذا إلى تحسن وانتعاش البنك مما أدى إلى الزيادة في منح التمويلات. فبالرغم من كونها زيادة معتبرة في بمخصصات خسائر القروض والمقدرة بـ 1122 مليون دج، إلا أن هناك انخفاض في نسبة مخاطر الائتمان، وهذا يدل على زيادة التحوط في إدارة المخاطر لدى البنك.

- نسبة مخاطر الائتمان لبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)، متذبذب وغير مستقر نوعا ما، حيث حققت أعلى نسبة لمخاطر الائتمان سنة 2014 مقدرة بـ 1.19%، وهذا راجع إلى الارتفاع في مخصّصات خسائر القروض خلال السنة، في حين حققت أدنى نسبة سنة 2012 والمقدرة بـ 0.19%، وهذا راجع إلى انخفاض في مخصّصات خسائر القروض. كما نلاحظ خلال الفترات (2010، 2011، 2012) شهدت انخفاضا لنسبة مخاطر الائتمان، بمعنى أن البنك متحكم بشكل جيد في المخاطر الائتمانية، في حين ارتفعت نسبة المخاطر بشكل تدريجي خلال السنوات (2013، 2014)، وهذا ما نتج عنه زيادة في مخصّصات خسائر القروض بالرغم من أن البنك يمنح اقتراضا أكبر خلال السنوات، ولكن سرعان ما تناقصت نسبة مخاطر الائتمان تدريجيا خلال السنوات (2015، 2016، 2017، 2018، 2019)، وفي مقابل زيادة قيمة الإقراض، وهذا يدل على التسيير الجيد والكفء في إدارة البنك في منح القروض، أما في سنة 2020 شهدت زيادة طفيفة في نسبة مخاطر الائتمان والمقدرة بـ 0.15%، مقارنة بسابقتها، وهذا راجع إلى التدني الطفيف في منح الإقراض وزيادة في مخصّصات خسائر القروض، وهذا مقارنة بسابقتها سنة 2019، وهو ما يؤكد صعوبة مهمة إدارة البنك في التحكم وتسيير مخاطر الائتمان لبنك ABC.

- نسبة مخاطر الائتمان للبنك (BNP) متذبذب خلال فترة الدّراسة بين الانخفاض والارتفاع، كما نلاحظ أيضا أن قيمة مخصّصات خسائر القروض في تزايد خلال الفترة (2010-2014)، مع تزايد حجم القروض، وهذا يعني زيادة المخاطر المتوقعة، وهو ما أدى إلى ارتفاع في نسبة مخاطر الائتمان خلال هذه الفترة، باستثناء سنة 2011 التي شهدت تراجعا في معدل مخاطر الائتمان بمعدل 1.13%، وهو الأدنى خلال فترة الدراسة. في حين تراجعت قيمة مخصصات خسائر القروض سنة 2015، مقابل زيادة في حجم القروض، وهذا يؤدي بالطبع إلى انخفاض في نسبة مخاطر الائتمان خلال هذه السنة، كما زادت ارتفعت مخصّصات خسائر القروض خلال الفترة الباقية (2016-2020)، في حين قابلتها زيادة في المخاطر المتوقعة وهذا ما يشير إليه في زيادة نسبة المخاطر الائتمانية، حيث سجلت في هذه الفترة لسنة 2020 أعلى قيمة لنسبة المخاطر الائتمانية والمقدرة بـ 5.44%.

- نسبة مخاطر الائتمان لبنك البركة تميل نحو التحكم والانخفاض خلال فترة الدراسة، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2012 بمقدار 11.30%، في حين سجلت أدنى نسبة سنة 2013 قدرت بـ 0.32%، تكاد تنعدم. وهذا راجع إلى الانخفاض في مخصصات خسائر القروض. مما يدل على أن البنك يتبع سياسة رشيدة في التخفيض من مخاطر الائتمان، وإتباع البنك لإستراتيجية التنويع للقطاعات ذات الصيغ المختلفة. كما أن أغلب تمويلات بنك البركة ارتكزت على صيغة الإيجار والمرابحة والمساومة كون أنها لها مخاطر ائتمانية منخفضة، وهذا ما جعل نسبة مخاطر الائتمان خلال الفترة في تراجع. كما نلاحظ أن مخصّصات الديون لها أهمية كبيرة في التقليل من حجم الخسائر التي يتحملها البنك، أي تخفيض من درجة المخاطرة. كما تبين أن هناك زيادة مستمرة في نسبة مخاطر الائتمان خلال الفترات (2010، 2011، 2012)، وهذا نتيجة الارتفاع المستمر في مخصّصات خسائر القروض، في المقابل تزايد حجم التمويلات الممنوحة، مما يعني زيادة المخاطر المتوقعة، كما تراجعت نسبة مخاطر الائتمان خلال سنة 2013، وسجلت أدنى نسبة خلال فترة الدّراسة، وبقيت هذه النسبة بين الارتفاع والانخفاض خلال السّنوات المتبقيّة ولكن بنسب متقاربة ومتحكم فيها.

- تبين لنا أنّ نسبة مخاطر الائتمان لبنك الخليج الجزائر في تذبذب خلال فترات الدّراسة (2010-2020)، حيث شهدت انخفاض في نسبة مخاطر الائتمان سنة 2011 والمقدرة بـ 3.39%، وهذا مقارنة بسنة 2010 المقدرة بـ 3.69%، في حين شهدت ارتفاع سنة 2012 بنسبة مخاطرة 4.21%، وتعتبر هذه النسبة الأعلى لمخاطر الائتمان ما بين (2010-2020)، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في مخصّصات خسائر القروض، وبعدها تراجعت نسب مخاطر الائتمان لبنك الخليج خلال السّنوات (2013-2016). كما سجلت أدنى نسبة في هذه الفترة سنة 2015 مقدرة بـ 0.44%، ويعود هذا الانخفاض المعتبر في مخصصات خسائر القروض، مقابل الزيادة في منح القروض، ويشير هذا إلى أن البنك الخليج انتهج إستراتجية فعالة في منح القروض، في حين تزايدت نسبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر خلال الفترة المتبقية (2017-2020)، وهذا راجع إلى الزيادة في مخصّصات خسائر القروض، بالرغم من أن البنك شهد تراجعا في منح قيمة الاقراض سنة 2019، مع تراجع طفيف في قيمة مخصّصات خسائر القروض، وبقيت نسبة مخاطر الائتمان في زيادة. فيشير أن البنك يواجه بعض الصعوبات في إدارة مخاطر الائتمانية خلال السّنوات الأخيرة.

وعموما الاعتماد على المتوسط النسبة لمخاطر الائتمان لبنوك عينة الدّراسة، فنرتب البنوك كالآتي:

- احتل البنك ABC المرتبة الأولى بمتوسط 0,45%، في حين بنك trust المرتبة الثانية بمتوسط 1,94%، كما احتلت البنوك (AGB، SALAM، BNA، BNP، BARAKA)، مراتب متتالية، فيما احتل البنك (SGA)، المرتبة الأخيرة.

المطلب الثالث: تحليل مؤشّرات قياس مخاطر سعر الفائدة.

يعتبر قياس مخاطر أسعار الفائدة من الركائز الأساسية التي يهتم بها البنك، حيث يجب أن تتوفر لديه أنظمة لقياس هذه المخاطر وأثرها على كل من الأرباح والقيمة الاقتصادية له، كما نجد أنّ هناك عدة مؤشّرات لقياس وإدارة مخاطر سعر الفائدة.

فإن مخاطر أسعار الفائدة تتمثل في مدى حساسية التّدفقات النّقدية للتّغيرات التي تحدث على مستوى أسعار الفائدة، ويصبح الأصل حسّاسا تجاه سعر الفائدة، فعند قياس مؤشّرات أسعار الفائدة التي تتعرض لها البنوك التجارية التي هي بصدد الدّراسة فإننا سوف نقوم بالاعتماد على العلاقة الرياضية التي تتضمن قسمة الأصول الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي الأصول، ومن خلال القوائم المالية المنشورة وغير المنشورة خلال فترة الممتدة ما بين (2010-2020)، والتي تتم كالتالي: [1]

$$\text{مخاطر الحساسية لسعر الفائدة} = \frac{\text{الأصول الحساسة تجاه سعر الفائدة}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

أولا: مؤشر قياس المخاطر لسعر الفائدة: حيث سيتم حساب مخاطر أسعار الفائدة للبنوك التي هي محل الدراسة خلال الفترات (2010- 2020)، وذلك بالاعتماد على العلاقة الرياضية السّابقة الذكر، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(36) تطور نسبة مخاطر سعر الفائدة للبنوك خلال الفترات 2010-2020

INT								
AGB	BARAKA	trust	SGA	BNP	SALAM	ABC	BNA	
%46,27	%46,28	%60,39	%73,49	%77,66	%25,55	%77,27	%60,42	2010
%59,36	%44,17	%60,97	%74,87	%78,70	%55,60	%77,04	%62,83	2011
%61,73	%38,78	%51,95	%70,43	%68,51	%61,83	%79,97	%68,65	2012
%58,48	%40,44	%65,22	%65,54	%75,81	%69,76	%80,30	%67,91	2013
%57,26	%49,53	%69,91	%61,84	%78,25	%62,28	%79,60	%74,98	2014
%64,28	%49,83	%71,95	%74,73	%73,31	%52,62	%73,04	%74,23	2015
%71,93	%52,63	%74,32	%68,12	%57,77	%55,72	%70,72	%54,57	2016
%65,62	%56,18	%77,98	%64,67	%65,71	%53,98	%57,95	%67,15	2017
%76,72	%57,73	%79,58	%68,92	%64,02	%68,67	%67,83	%71,83	2018
%70,63	%59,11	%77,86	%64,36	%64,93	%73,35	%76,03	%70,56	2019
%72,36	%55,04	%66,24	%55,46	%55,65	%62,74	%72,48	%76,77	2020
%64,06	**%49,97**	**%68,76**	**%67,49**	**%69,12**	**%58,37**	**%73,84**	**%68,17**	**Moyenne**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك

[1] بختي عمارية، وكمال بن موسى البنوك الاسلامية في الجزائر بين العائد والمخاطرة، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، العدد: 04، 2018، ص: 97.

نلاحظ من خلال الجدول رقم(36) الذي يبين معدل مخاطر سعر الفائدة للبنوك التي هي عينة الدراسة، ما يلي:

- أنّ مخاطر أسعار الفائدة في جميع البنوك المخصّصة الدراسة شهدت تذبذب، ما بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجلت أعلى نسبة في البنك BNA سنة 2020 بمعدل 76.77%، في حين سجلت في البنك ABC سنة 2013 بمعدل 80.30%، وهي نسبة مرتفعة مقارنتا بالسنة التي قبلها، أما في بنك السلام سجلت سنة 2019 بمعدل 73.35%، أما في البنك BNP و SGA، فسجلت سنة 2011، بمعدل 78.70%، 74.87% على التّوالي، فيما سجلت في بنك trust، و AGB سنة 2018، بمعدل 79.58%، 76.72%، على التوالي. والملاحظ أنها معدلات مرتفعة ومتقاربة بين جميع البنوك، كما سجلت أعلى نسبة لبنك البركة سنة 2019، بمعدل 59.11%، وهو معدل جيدا مقارنتة بالمعدل الأعلى لجميع البنوك. ومن خلال الاعتماد على المتوسط لمخاطر سعر الفائدة للبنوك الثمانية تظهر أنّ ترتيب البنوك التي هي محل الدراسة، احتل بنك البركة المرتبة الأولى، ثم بنك السلام المرتبة الثانية. كما يبدو أن البنوك الاسلامية بنك (السلام، البركة) لا تتعرض لمخاطر السّوق الناشئة عن التّغيرات في سعر الفائدة طالما أنّها لا تتعامل بسعر الفائدة أخذا وعطاء، ولكن في الحقيقة أن التغيرات في سعر الفائدة يحدث بعض المخاطر في ايرادات المؤسّسات الاسلامية. في حين أن ترتيب البنوك الأخرى (AGB، SGA، BNA، trust، BNP، ABC) احتلت مراتب متتالية على التوالي. وعموما فإن البنوك تشهد بعض النسّب المرتفعة، وهذا ليس في صالحها، ولتفادي هذه الخطورة لا بد على البنوك التقليل من حجم هذه المخاطر، أي التّقليل من حجم الأصول الحسّاسة اتجاه أسعار الفائدة والرفع من الأصول غير الحساسة لسعر الفائدة، أي التّخلي عن القروض أو التّمويلات التي تتأثر بسرعة التّغيرات الطارئة على سعر الفائدة.

المطلب الرابع: تحليل مؤشّرات قياس مخاطر كفاية رأس المال

تعتبر مخاطرة رأس المال أحد المخاطر المهمة التي يهتم بها البنك، حيث أنه يمثل حاجزا واقيا أمام الخسائر التي يتعرض لها البنك أثناء ممارسة عمله، لذا يجب الاعتماد على مؤشرات مناسبة للتحوط من المخاطر وزرع الطمأنينة لدى المودّعين والمستثمرين من جهة والسّلطة الرقابية من جهة أخرى، حيث سيتم تحديد صلابة البنوك من خلال احتفاظها برؤوس أموال كافية تمكنها من استيعاب جميع الخسائر النّاجمة عن كل المخاطر التي يتعرض لها، والذي يترجم في معدل كفاية رأس المال ويتم حسابه بالاعتماد على التّقارير الماليّة السّنوية المنشورة خلال الفترة ما بين (2010-2020)، وهذا من خلال العلاقة التالية:[1]

[1] محمد أحمد جمعان نجاة، مرجع سبق ذكره، ص: 178.

$$\text{مخاطر كفاية رأس المال} = \frac{\text{إجمالي حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

إن إرتفاع هذه النسّبة يدل على انخفاض هذه المخاطر، وكلّما انخفضت يكون البنك أمام مواجهة كاملة لمخاطر كفاية رأس المال، حيث حدّد بنك الجزائر للبنوك الناشطة في الجزائر معدل كفاية رأس المال الكلي للبنك إلى الأصول المرجّحة بأوزان المخاطرة والتي يجب ألاّ تقل عن 12%[1].

أولا: مؤشر قياس مخاطر كفاية رأس المال للبنوك: سيتم حساب معدل مخاطر كفاية رأس المال للبنك خلال الفترة ما بين (2010- 2020)، وذلك بالاعتماد على العلاقة الرياضية السابقة الذكر وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(37) تطور نسبة مخاطر كفاية رأس المال للبنوك عينة الدراسة، خلال الفترة الممتدة 2010-2020.

CAP								
AGB	BARAKA	trust	BNA	SALAM	BNP	ABC	SGA	
%21,91	%12,69	%39,84	%9,89	%50,90	%9,28	%29,73	%10,85	2010
%17,92	%12,52	%46,60	%9,61	%41,22	%10,41	%29,50	%11,78	2011
%14,91	%12,01	%48,07	%8,28	%34,56	%9,62	%31,60	%11,20	2012
%13,63	%12,22	%43,61	%9,00	%31,90	%9,00	%32,44	%10,51	2013
%11,52	%12,50	%40,60	%7,63	%38,56	%8,60	%31,39	%11,24	2014
%12,94	%10,70	%39,32	%8,25	%35,24	%9,54	%26,04	%13,01	2015
%13,04	%9,93	%39,39	%8,52	%28,96	%10,55	%24,02	%11,14	2016
%10,52	%8,36	%30,29	%9,38	%19,31	%10,57	%19,39	%9,89	2017
%11,38	%8,58	%25,34	%9,35	%15,72	%11,76	%24,52	%10,58	2018
%12,38	%10,03	%26,48	%8,57	%14,51	%11,76	%25,43	%10,73	2019
%11,82	%10,03	%25,63	%9,32	%11,62	%11,86	%26,24	%10,85	2020
%13,82	**%10,87**	**%36,83**	**%8,89**	**%29,32**	**%10,27**	**%27,30**	**%11,07**	**Moyenne**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين معدل كفاية رأس المال للبنوك التي هي عينة الدراسة، ما يلي:

- نسبة مخاطر معدل كفاية رأس المال في بنك سوسيتي جينيرال يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض من أدنى نسبة تقدر بـ 9.89% سنة 2017، إلى أعلى نسبة تقدر بـ 13.01% سنة 2015، كما نلاحظ أن معدل كفاية رأس المال منخفض خلال سنوات الدّراسة، وهو أقل من المعدل الذي أقره البنك المركزي أنّ لا يقل معدل كفاية رأس المال الكلي على الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة على 12%، بإستثناء سنة 2015 التي شهدت زيادة في نسبتها 13.01%. أي تجاوزت الحد الأدنى الذي يؤكد عليه البنك المركزي، وسببها الزيادة في رؤوس الأموال الخاصة،

[1] المادة (2،4) من النظام رقم (14-01) المؤرخ في 16 فبراير 2014، المتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، ص: 1

ويشير هذا إلى أنه في هذه السنة انتهج البنك إستراتيجية فّعالة لإدارة هذه المخاطر أي احتفاظه برؤوس أموال كافية تمكنه من تغطية المخاطر وتحسن له من الملاءة المالية. كما يتبين لنا أنّه بالرغم من الزيادة الجيدة في رأس المال بالبنك من 10 مليار دج سنة 2018 إلى 20 مليار دج سنة 2019، وهذا راجع إلى اللّوائح والإرشادات التنظيمية والتعليمات التي ألزمها البنك المركزي حسب النّظام رقم 18-04 الذي أوجب على البنوك امتلاك رأس مال قدره 20 مليار دج، إلا أنّه لم يصل إلى المعدل الأدنى المطلوب الذي ألزمه البنك المركزي الجزائري.

- كذلك تبين خلال الجدول أن معدل مخاطر كفاية رأس المال لبنك المؤسسة العربية المصرفية متذبذبا خلال فترة الدراسة ويتراوح بين معدل يقدر بـ 19.39% كحد أدنى لسنة 2017، وبين نسبة 32.44% كحد أعلى لسنة 2013، كما نجد أن هذه النسّب مرتفعة جدا في كل سنوات الدّراسة، وهو يتجاوز المعدل الأدنى الذي ألزمه البنك المركزي، وهو أن لا يقل معدل كافية رأس المال الكلي للبنك إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة عن 12%، وهذا يدل على السلامة المالية للبنك واتسامه بالكفاية والملاءة، وتدني مستوى مخاطرة رأس المال وهذا مما يزيد من الثقة تجاه المدعين بحكم أن البنوك التجارية نسبة 90% من أموالها أموال مودعين.

- تبين لنا أن معدل مخاطر كفاية رأس المال للبنك BNP الجزائر في تذبذب خلال فترة الدّراسة يتراوح بين الارتفاع والانخفاض، أي بين أدنى نسبة تقدر بـ 8.60% سنة 2014 إلى أعلى نسبة تقدر بـ 11.86% سنة 2020، كما نجد أن هذا المعدل منخفض في كل سنوات الدّراسة وهو أقل من النسّبة التي أقرها البنك المركزي، والتي تؤكد على أنّ لا يقل معدل كفاية رأس المال الكلي إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة عن 12%، وهو يمثل إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، أي أنه منخفض بشكل كبير خاصتا في السنوات الأولى، وهذا يبرهن على وجود مخاطر في رأس المال البنك وهشاشة مالية كبيرة مما يعني عدم وجود حماية للمودعين.

يتضح من الجدول أن نسبة مخاطر كفاية رأس المال في بنك السّلام الجزائر كان متذبذبا خلال فترة الدراسة، يتراوح بين أدنى نسبة تقدر بـ 11.62% سنة 2020. وبين أعلى نسبة تقدر بـ 50.90% سنة 2010. كما أن قيمة إجمالي الأصول في زيادة مستمرة من سنة لأخرى قابله لزيادة في إجمالي حقوق الملكية خلال فترة الدّراسة بإستثناء سنة 2020 التي شهدت تراجع بقيمة 111 مليون دج مقارنة بسنة 2018، وهذا مما جعل معدل كفاية رأس المال يحقق نسبة 11.62%، أي تراجع بنسبة قليلة خلال فترة الدّراسة مقارنة بالمعدل التي وضعه البنك المركزي، كما نلاحظ أن معدل كفاية رأس المال مرتفع خلال السّنوات (2010-2019)، وهو أكثر من المعدل الذي أقره البنك المركزي، أن لا يقل معدل كفاية رأس المال الكلي على الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة على 12% وهو المطلوب، ويدل هذا الارتفاع على الصّلابة المالية واحتفاظ البنك برؤوس أموال ذات جودة عالية قادرة على تحمل الخسائر،

أما سنة (2020)، فهي أقل من المعدل الذي يؤكده البنك المركزي، فانخفاض هذه النسبة يدل على ضعف البنك فيي انتهاج إستراتيجيات لإدارة هذا النوع من المخاطر.

- يظهر لنا أن معدل مخاطر كفاية رأس المال البنك الوطني الجزائري في تذبذب، ويتراوح بين أقل نسبة تقدر بـ 7.63% سنة 2014 إلى أعلى نسبة تقدر بـ 9.89% سنة 2010، إن انخفاض هذه النسبة يدل على ارتفاع هذه الخطورة ويكون البنك أمام مواجهة كاملة لمخاطر كفاية رأس المال. كما نجد أن هذا المعدل منخفض في كل سنوات الدراسة وهو غير مقبول أي أنه أقل من النسبة التي أقرها البنك المركزي التي تؤكد أن لا يقل معدل كفاية رأس المال الكلي إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة عن 12%، ويشير إلى عدم السلامة المالية للبنك الوطني الجزائري وعدم احتفاظه برؤوس أموال قادرة على تحمل الخسائر مما يزيد من عدم الثقة تجاه المدعين، فالبرغم من الارتفاع الجيد لرأس المال من 41600000 ألف دج سنة 2017 إلى 150000000 ألف دج سنة 2018، لكن لم يصل معدل كفاية رأس المال إلى النسبة التي أقرها البنك المركزي وهذا راجع إلى أن بند إعادة التقييم بقي سالبا.

- معدل مخاطر كفاية رأس المال لبنك تراست الجزائر في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض، وهو يتراوح بين أقل نسبة تقدر بـ 25.34%سنة 2018 إلى أعلى نسبة تقدر بـ 48.07% سنة 2012، فارتفاع هذه النسبة يدل على انخفاض الخطورة لدى البنك، كما نجد أن هذا المعدل مرتفع في كل سنوات الدراسة وهي نسبة جيدة، أي أنها فاقت النسبة التي أقرها البنك المركزي، والتي تؤكد أن لا يقل معدل كفاية رأس المال الكلي إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة عن 12%، ويشير هذا الارتفاع إلى السّلامة المالية للبنك تراست وتدني مستوى مخاطرة رأس المال واحتفاظه برؤوس أموال كافية وذات جودة عالية قادرة على تحمل الخسائر، كما تم رفع وانتعاش رأس المال البنك سنة 2019 إلى 17194000000 ألف دج، بعدما كان 13000000000 ألف دج سنة 2018.

- نسبة مخاطر كفاية رأس المال لبنك البركة الجزائر في تذبذب بين الانخفاض والارتفاع خلال فترات الدّراسة، يتراوح بين أدنى نسبة تقدر بـ 8.36%، سنة 2017، وبين أعلى نسبة قدرت بـ 12.69% سنة 2010، فهي نسبة جيدة، وهذا راجع إلى الزيادة في حقوق الملكية، فكما نلاحظ أن هذه النسب مرتفعة خلال السنوات (2010، 2011، 2012، 2013، 2014)، وهي أكبر من المعدل الذي حدده البنك المركزي الجزائري، على أن لا يقل معدل كفاية رأس المال الكلي للبنك إلى الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة عن 12%، ونشير إلى أن البنك في هذه السّنوات انتهج إستراتيجية فعالة لإدارة هذه المخاطر واحتفاظه برؤوس أموال كافية تمكنه من تغطية المخاطر، في حين تراجعت النسبة خلال السنوات المتبقية (2015-2020)، أي أنها أقل من المعدل الذي ألزمه البنك المركزي، وهنا يشكل خطر أي زيادة مخاطر رأس المال في البنك، مما يعطي عدم الثقة تجاه المودعين.

- نسبة مخاطر كفاية رأس المال في بنك الخليج الجزائر يتأرجح بين الارتفاع والانخفاض من أدنى نسبة تقدر بـ 10.52% سنة 2017، إلى أعلى نسبة تقدر بـ 21.91% سنة 2010. كما نلاحظ أن معدل كفاية رأس المال مرتفع وجدا خلال السّنوات الدّراسة، أي تجاوز المعدل الذي أقره البنك المركزي، وهي أن لا يقل معدل كفاية رأس المال الكلي على الأصول المرجحة بأوزان المخاطرة على 12% باستثناء السنوات (2014-2017-2018-2020) التي شهدت تراجعا بسيطا، أي عدم تجاوزها الحد الأدنى الذي ألزمه البنك المركزي، وهذا راجع إلى عدم تحكم البنك في إستراتيجية إدارة المخاطر المحيطة به، مما يرفع من درجة مخاطرة رؤوسه الأموال وعدم اكتساب ثقة لدى المودعين، كما نجد أن هناك زيادة ونمو في رأس المال البنك لسنة 2019، بقيمة 20 مليار دج وهذا راجع إلى توجيهات البنك المركزي الذي ألزم على البنوك التجارية مستوى أدنى لرأس المال 20 مليار دج، وهذا حسب النظام رقم 18-04، حيث أن هذه الزيادة أدت إلى رفع نسبة كفاية رأس المال وتجاوزها الحد الأدنى الذي فرضه البنك المركزي بعدما كانت نسبتها منخفضة سنة 2018، وهذا راجع إلى تحوط البنك من مخاطر رؤوس الأموال.

المطلب الخامس: تحليل مخاطر أسعار الصرف

سيتمّ التطرّق في هذا المطلب إلى التعرف على أدوات تغطية مخاطر سعر الصرف ثم القيام بتحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري.

أولا: أدوات تغطية مخاطر سعر الصّرف بالجزائر:

على الرغم من أن خطر الصّرف قد ظهر مع انهيار نظام بريتون وودز لأسعار الصرف الثابتة عام 1973 وتعويم مختلف العملات الرئيسة تبعا لذلك، إلا أنّ وظيفة إدارة خطر الصّرف كانت مهملة في البنوك الجزائرية وذلك خلال فترة تطبيق نظام الصرف الثابت. لكن مع التخلي عن هذا الأخير، والتحوّل نحو النظام المرن برز خطر الصّرف إلى الوجود، وفي هذا الإطار قام بنك الجزائر باستحداث بعض الآليات لفائدة الأعوان الاقتصاديين لاستخدامها في التغطّي من هذا الخطر، وتمثّلت في:[1]

- أنشأت آلية الصرف الآجل.

إلا أن "آلية الصرف الآجل" لم تستمر طويلا، حيث تم إلغاؤها وذلك لسببين:

- ندرة الموارد بالعملة الأجنبية؛ واستحالة استمرار آلية الصرف الآجل.

[1] مرغيت عبد الحميد، إدارة سعر الصرف في الجزائر على ضوء التحول نحو نظام الصرف المرن، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 2018، ص: 183-185. (بتصرف)

- سُمح للبنوك التجارية بممارسة الشراء والبيع لأجل للعملات الصعبة مع اشتراط وجود بائعين للعملات الأجنبية لأجل.
- أصدر مجلس النقد والقرض التنظيم (06-2011) الّذي بموجبه انتقل أجل ترحيل (تحويل) إيرادات الصادرات من 120 يوما إلى 180 يوما، كما قام بتعديل تعليمتين واحدة تتعلق بسوق الصرف البينية للبنوك والأخرى بنسبة ترحيل إيرادات التصدير خارج المحروقات.

وفي سياق مواجهة تداعيات صدمة انهيار أسعار النفط، فقد قام بنك الجزائر بتعديل التنظيم رقم (07-01) المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الأجنبية، بالتنظيم الجديد رقم (16-04) والّذي تضمن تدابير جديدة لتسهيل عملية التصدير خارج المحروقات وتمديد آجال ترحيل عائدات التصدير من 180 يوم إلى 360 يوم، مع إدراج إلزامية اكتتاب عقد تأمين التصدير لما تتجاوز هذه الآجال ستة أشهر.

ثانيا: تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري ومخاطره.

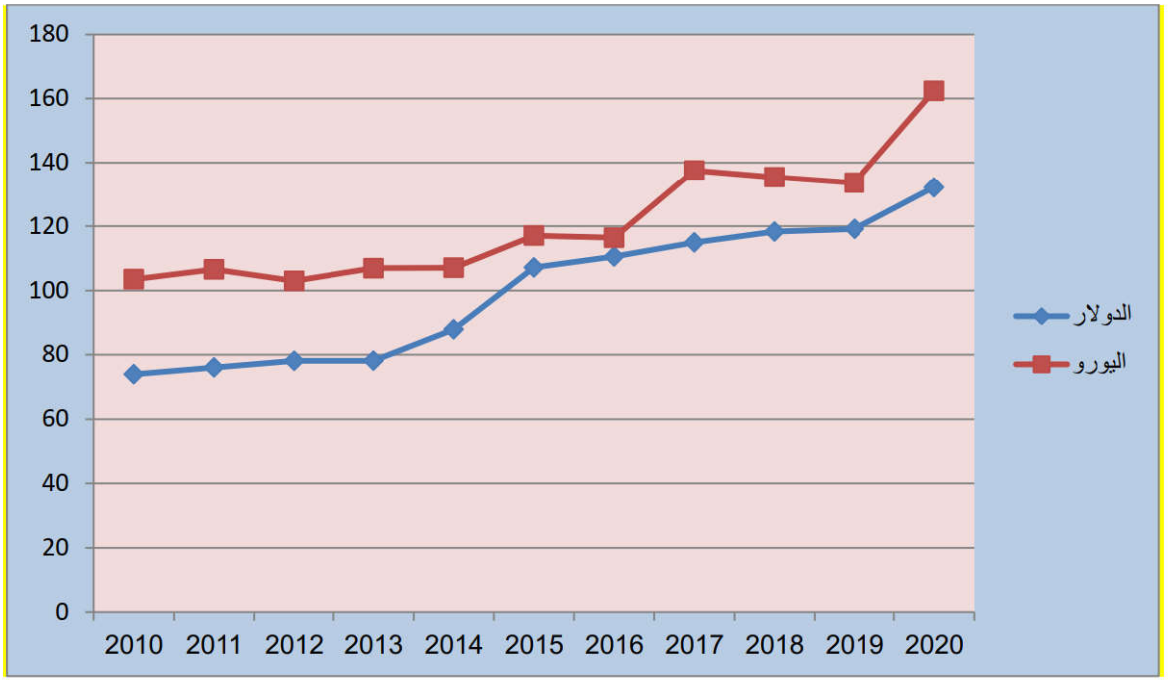
يتمّ تحديد سعر صرف الدينار مقابل العملات الصّعبة الرئيسة بمرونة في سوق الصّرف البينية أو ما يُعرف بسوق ما بين البنوك، بناء على شروط العرض والطلب، ووفقا للقواعد الدولية المعمول بها في هذا المجال، ومن منظور توفير العملة الصعبة على مستوى سوق الصّرف ما بين البنوك يعدّ بنك الجزائر المصدر الرّئيس للعملة الصّعبة الّتي يوفّرها في هذا السّوق، هو سعر الصرف للمعاملات المنجزة المحدّدة حسب آليات السوق. وبالتالي يتم التّعبير عن القيمة الخارجية للدينار بسعر صرف محدّد على مستوى السوق بين الصّرافات، حيث يشارك 19 بنكا في التدخّل في السّوق إلى جانب بنك الجزائر. وبهدف تحليل تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال فترة الدّراسة (2010-2020)، يمكن اظهارها في الجدول الآتي:

الجدول رقم(38): تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2010-2020

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الدولار	73.94	76.05	78.10	78.15	87.90	107.13	110.52	114.93	118.29	119.15	132.13
اليورو	103.49	106.53	102.94	106.89	107.05	117.05	116.37	137.48	135.38	133.62	162.40

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النشرة الاحصائية لبنك الجزائر 2020

الشكل رقم(07):تطور سعر صرف الدينار الجزائري خلال الفترة 2010-2020



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد عل مخرجات Excel 07

نلاحظ من خلال الجدول والشّكل أنّ سعر الدولار واليورو في تذبذب خلال فترات الدراسة (2010-2020)، كما يتبيّن أنا هناك استقرار الدينار الجزائري خلال السنوات (2010-2015)، كانت خلال هذه الفترة قيمة الدينار الجزائري مستقرة إلى حدّ ما مقابل الدولار الأمريكي، ويشير ذلك إلى أن اقتصاد الجزائر كان نسبياً مستقرًا خلال، ولم تكن هناك تقلّبات كبيرة في سعر الصرف، أمّا في السّنوات (2015-2016) تدهور الدينار الجزائري ففي عام 2015، بدأت قيمة الدينار الجزائري في التدهور بشكل ملحوظ مقابل الدولار، وهذا يجعل البنوك الجزائرية أكثر عرضة لمخاطر سعر الصّرف، في حين أنّ هذا التحوّل يمكن أن يكون نتيجة لاستقرار أسعار النفط، حيث تعتمد اقتصاديات الدول النفطية بشكل كبير على أسعار النفط. وانخفاض أسعار النفط في هذه الفترة، مما أثر سلباً على العملة الوطنية، في حين نجد هناك تزايدا في التقلّب خلال السنوات (2016-2020) حيث شهدت العملة الجزائرية تقلبات كبيرة في قيمتها مقابل الدولار. وتأثرت الجزائر بالتقلبات الاقتصادية العالمية، بالإضافة إلى التحديات الداخلية مثل ضعف النمو الاقتصادي وانخفاض أسعار النفط. هذه التقلبات تشير إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والمالي في البلاد، ففي عام 2020، تزايدت قيمة الدولار الأمريكي بشكل ملحوظ مقارنة بالسنوات السابقة. هذا التحول يمكن أن يكون نتيجة لتأثير جائحة COVID-19 على الاقتصاديات العالمية والتقلبات الكبيرة في الأسواق المالية الدولية.

وفي المقابل نلاحظ من خلال الجدول والشكل أنّ سعر صرف العملة الجزائرية مقابل اليورو في الفترة من سنة 2010 حتى 2013، كان مستقرًا نسبيًا، حيث تراوح بين قيم قريبة من 102 إلى 106 دينار جزائري لليورو هذا يشير إلى استقرار اقتصادي نسبي خلال هذه الفترة، أما من سنة 2014 حتى 2016، بدأت هناك بعض التقلبات في سعر صرف العملة، في حين نلاحظ في سنة 2015، حدث ارتفاع حاد إلى 117.05 دينار جزائري لليورو، مما يشير إلى تقلبات في الاقتصاد الجزائري، أو في الاقتصاد العالمي الّذي تأثرت به البلاد، أما خلال الفترة من سنة 2016 حتى سنة 2019، عاد سعر صرف الدينار الجزائري مرة أخرى إلى مستويات مستقرة نسبيًا مقابل اليورو. ومع ذلك، في سنة 2019، هناك انخفاض طفيف إلى 133.62 دينار جزائري لليورو، وهو ما قد يكون نتيجة للتقلّبات في الأسواق العالمية أو التحدّيات الاقتصادية الداخلية، غير أنّه في سنة 2020، شهدت الجزائر ارتفاعًا كبيرًا في سعر صرف العملة مقابل اليورو، حيث وصل إلى 162.40 دينار جزائري لليورو، وهذا الارتفاع الكبير يمكن أن يكون نتيجة لعوامل مثل التضخّم، أو عدم الاستقرار الاقتصادي.

مما سبق يمكن القول إنّ تقلّبات سعر صرف العملة الجزائرية مقابل الدولار أو اليورو تؤثّر بشكل كبير على البنوك الجزائرية، ويمكن أن تؤدّي هذه التقلّبات إلى تقليل قيمة الأصول والخصوم، مما يقلّل من القروض ويزيد من تكاليف الدّيون، وزيادة المخاطر المالية، مما يلزم على البنوك اتّباع إستراتيجيات للتحكم في المخاطر، كما يؤثّر زيادة سعر العملة على الودائع، ويمكن أن يؤدّي إلى ضغط على السّيولة وتتأثّر أيضاً الاستثمارات الخارجية، حيث يمكن أن يزيد التقلّب في سعر الصّرف من تردّد المستثمرين بشكل عام، وهذا يجعل البنوك أمام مخاطر سعر الصّرف العملة، بحيث يجب على البنوك اتخاذ إجراءات للتكيف مع هذه التقلّبات، وإدارة مخاطر سعر الصرف بحذر للحفاظ على استقرارها وأدائها المالي.

المبحث الرابع:

تحليل مؤشّرات قياس الأداء المالي.

بهدف تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية التي هي عينة الدراسة، نجد أن هناك العديد من التصنيفات والنسب المالية التي يتم من خلالها تقييم الأداء المالي، إلا أننا سنعتمد على تلك المؤشرات الأكثر تداولا، حيث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى تحليل مؤشرات الربحية، والمطلب الثاني إلى تحليل مؤشرات توظيف الأموال، أما المطلب الثالث إلى تحليل مؤشرات السيولة وملاءة رأس المال.

المطلب الأول: تحليل مؤشرات الربحية

من أجل قياس ومعرفة مدى ربحية البنك، نتطرق إلى بعض المؤشرات والتي من خلالها نقدم رؤية واضحة حول الاتجاه العام للبنك، حيث سيتم التركيز على دراسة مؤشر العائد على حقوق الملكية، ومؤشر العائد على الأصول، ومؤشر مضاعف حقوق الملكية كونها تعكس بشكل جيد ربحية البنك وأدائه المالي.

أولا: تحليل مؤشر العائد على حقوق الملكية

يعتبر مؤشر العائد على حقوق الملكية أهم المؤشرات التي تبيّن وتقيس العائد الذي يحصل عليه البنك عن طريق استثماره لوحدة واحدة من حقوق الملكية، فكلّما إرتفع مؤشر العائد كلّما كان أفضل من ناحية قرار الاستثمار، والذي يدل على الأداء الجيّد للبنك،كما نجد أن التشريعات المصرفية الجزائرية لم تحدّد نسبة مثالية معينة، إلا أن هناك معيار عالمي معتمد، وهو أن لا يقل معدل العائد على حقوق الملكية عن 15%[1]، حيث سيتم حسابه من خلال قسمة النتيجة الصّافية على حقوق الملكية، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية المنشورة خلال الفترة 2010-2020، من خلال العلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي حقوق الملكية}} \times 100$$

سيتم حساب معدل العائد على حقوق الملكية للبنوك التي هي عينة الدّراسة خلال الفترة (2010-2020)، حسب العلاقة الرياضية السابقة الذكر، وهي موضّحة كالتالي:

[1] أنظر إلى الفصل الثاني المبحث الثالث، المطلب الأول، ص: 113.

الجدول رقم(39) تطور مؤشر العائد على حقوق الملكية للبنوك التي هي عينة الدّراسة خلال الفترات 2010-2020.

ROE								
BARAKA	SGA	trust	BNA	BNP	SALAM	ABC	AGB	
%21,20	%19,94	%16,52	%23,18	%26,05	%0,66-	%8,43	%16,17	2010
%22,70	%22,14	%6,70	%22,36	%27,54	%8,78	%7,46	%19,22	2011
%23,15	%22,80	%6,47	%15,93	%22,90	%9,88	%8,94	%25,48	2012
%21,32	%17,18	%7,87	%15,37	%18,16	%10,03	%8,17	%26,59	2013
%21,17	%18,78	%8,87	%14,89	%19,82	%9,88	%8,65	%19,68	2014
%19,84	%13,65	%8,98	%13,16	%15,45	%2,11	%7,99	%15,81	2015
%19,07	%16,91	%5,20	%12,97	%13,92	%7,02	%8,64	%10,65	2016
%17,07	%15,05	%5,98	%11,31	%8,51	%7,13	%9,82	%13,46	2017
%22,22	%20,61	%8,61	%12,43	%17,07	%13,97	%9,98	%15,82	2018
%24,14	%13,29	%10,26	%6,37	%15,25	%21,08	%7,22	%18,91	2019
%15,68	%10,31	%13,37	%7,19	%8,58	%16,24	%9,22	%14,48	2020
%20,69	**%17,33**	**%8,98**	**%14,11**	**%17,57**	**%9,59**	**%8,59**	**%17,84**	**Moyenne**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين معدل كفاية رأس المال للبنوك التي هي عينة الدراسة، ما يلي:

- المعدل العائد على حقوق الملكية للبنك AGB في زيادة مستمرة خلال السنوات من 2010 إلى 2013، أي من 16.17% إلى 26.59%، كما شهد معدل هذا الأخير لسنة 2013 الحد الأعلى خلال فترات الدّراسة، وهو ناتج على الزيادة المستمرة في النتيجة والتحكم في التكاليف وانخفاض المخاطر المحيطة به، ويشير إلى أن هناك إدارة جيدة للمخاطر مما نتج عنه تحسين في أدائها المالي، في حين تراجع المعدل ابتداء من سنة 2014 إلى سنة 2016، حيث شهدت سنة 2016 معدل 10.65%، وهو المعدل الأدنى خلال فترة الدراسة، وهذا راجع إلى الانخفاض التدريجي في النتيجة مع الزيادة المستمرة في قيمة إجمالي حقوق الملكية، وهنا نجد أن البنك لم يواصل في التحكم بإدارة مخاطره وتحقّيق أرباح تمكنه من تحسين أدائه، كما نجده تدارك التراجع وارتفع المعدل مجددا خلال السنوات الباقية، وعليه فكلما حقق البنك نتيجة ربح أكبر كلما دل على كفاءة البنك في إدارة مخاطره وتقليل تكاليفه مما يؤدي إلى تحسين أدائه، وعموما فإن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك AGB يشهد معدلات جيدة خلال سنوات الدّراسة، أي أنّه تجاوز المعدل المثالي والمقدر بـ 15%، بإستثناء السنوات 2016، 2017، 2020 التي شهدت معدلات متواضعة، أي أنها لم تتجاوز المعدل المثالي.

- كما تبين أن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك المؤسسة العربية المصرفية كان مستقرا نوعا ما لكن هناك تذبذبا في بعض السنوات، حيث يتراوح بين معدل 7.22% كحد أدنى سنة 2019، وهذا بسبب الانخفاض في

الأرباح وفي المقابل زيادة في قيمة حقوق الملكية، فكلّما انخفض معدل العائد كلما واجه البنك خسائر أكثر. وبين معدل 9.98% كحد أعلى سنة 2018، وهذا يشير على تنامي وزيادة صافي أرباح البنك وإتباع إستراتيجية جيدة لتحسين أدائها المالي، وعموما فإن البنك يشهد معدلات منخفضة خلال الفترة، أي أنها أقل من المعدل المثالي 15%.

- معدل العائد على حقوق الملكية للبنك السلام الجزائر متذبذب خلال فترات الدّراسة، ويتراوح ما بين أدنى نسبة 0.66- % سنة 2010، وتدل هذه النسبة بأن هناك خسائر ناتجة عن ضعف إدارة البنك في إدارة مخاطر الائتمانية المحيطة بها، مما أدى إلى تحقيق خسائر بلغت 62 مليون دج، فيما ارتفع معدل العائد خلال السنتين 2011 بمعدل 8.78%، وسنة 2012 بمعدل 9.88%، وهذا راجع إلى تدارك الخسارة، أي هناك زيادة كبيرة في النتيجة، فيما تراجع المعدل خلال سنتي 2013 و 2014، ليصل سنة 2015 معدل 2.11%، وهذا راجع إلى الانخفاض في النتيجة بقيمة 1082 مليون دج مقارنة بسنة 2014، في المقابل زيادة إجمالي حقوق الملكية، في حين إرتفع المعدل في باقي السّنوات الباقية، وراجع إلى زيادة في النتيجة بشكل مستمر ليصل إلى معدل 21.08% سنة 2019، وهو المعدل الأعلى خلال فترة الدّراسة، وهذا ناتج على تحقّيق أرباح مرتفعة والمقدر بـ 4007 مليون دج مما أدى إلى تحسين أداء إدارة المخاطر في البنك، فيما تراجع سنة 2020 ليصل إلى 16.24%، وهذا نتيجة انخفاض في النتيجة، وعموما فإن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك السّلام الجزائر يشهد معدلات جيدة خلال السنوات 2019، 2020، أي فاقت المعدل المثالي 15%.

- في حين نلاحظ أن معدل العائد على حقوق الملكية للبنك(BNP)، شهد تذبذب واضحا وغير مستقر خلال فترة الدراسة ويتراوح بين معدل 8.51% كحد أدنى سنة 2017، وهذا بسبب الانخفاض الكبير في النتيجة خلال فترة الدراسة والمقدرة بـ 2301 مليون دج، وفي مقابل الزيادة الطفيفة في إجمالي حقوق الملكية، وما بين معدل 27.54% كحد أعلى سنة 2011، وهذا بسبب تنامي صافي الأرباح البنك وزيادة في النتيجة بـ 4972 مليون دج، وهو الأعلى قيمة خلال فترة الدراسة ويشير هذا إلى أن البنك اتبع إستراتيجية جيدة لتحوط من المخاطر وزيادة أرباحه، لكن نجده لم يبق محافظا عليها بل تراجعت مستوياته خلال السنوات الباقية وهذا ما يجعل البنك لم يحسن من أدائه المالي، وعموما فإن المعدل العائد على حقوق الملكية لبنك BNP الجزائر شهد معدلات مرتفعة خلال السّنوات الدراسة، باستثناء السنوات 2016، 2017، 2020، التي شهدت معدلات غير جيدة، أي أنها أقل من المعدل المثالي والمقدر بـ 15%.

– معدل العائد على حقوق الملكية للبنك (BNA)، في انخفاض تدريجي من سنة لأخرى، وكلما انخفض هذا المعدل دل على ضعف إدارة البنك في إدارة مخاطره والتي تؤدي إلى انخفاض الأرباح وعدم استقرارها، حيث نجد أنّه في سنة 2010 إمتلك معدل 23.18%، وهي نسبة جيدة والأعلى حد خلال فترة الدراسة، فيما تراجعت هذه النسبة من سنة لأخرى وذلك بسبب الزيادة في إجمالي حقوق الملكية بوتيرة متسارعة في المقابل هناك تذبذب في النتيجة، غير أنّه تدارك التراجع، حيث شهدت زيادة طفيفة سنة 2018 في المعدل بـ 12.43% بعدما كانت تكتسي معدل 11.31% سنة 2017، وترجع هذه الزيادة إلى الارتفاع في النتيجة بشكل معتبر ومقدرة بـ 5846 مليون دج مقارنة بسنة 2017، وبعدها واصل التراجع في سنة 2019. حتى حقّق معدل 6.37%، وهو يعتبر الحد الأدنى خلال فترة الدراسة، ويشير إلى الانخفاض في الأرباح وتراجع في تحسن أدائها المالي. وعموما فإن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك BNA يشهد معدلات غير جيدة خلال سنوات الدّراسة، بإستثناء السنوات 2010، 2011، 2012، 2013، التي شهدت معدلات جيدة، أي أنها أكبر من المعدل المثالي والمقدر بـ 15%.

– يضهر لنا من خلال الجدول أن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك ترست الجزائر في تذبذب ما بين الانخفاض والارتفاع، حيث شهدت سنة 2010 معدل 16.52%، وهو المعدل الأعلى خلال الفترة، ثم شهدت تراجع سنة 2011، بمعدل 9.82%، وهذا راجع إلى الانخفاض الكبير في النتيجة مما يشير إلى عدم الكفاءة في إدارة وتحكم البنك في تكاليفه البنكية، وواصل الانخفاض إلا أنه شهد المعدل ارتفاعا تدريجيا ضئيلا خلال السّنوات من 2013 إلى 2015، وهذا يشير إلى انخفاض أرباح البنك من سنة لأخرى، لتشهد سنة 2016 تراجعا كبيرا في معدل العائد بـ 5.20%، وهو المعدل الأدنى خلال فترة الدّراسة وهي نسبة منخفضة، وهذا يدل على ضعف إدارة البنك في إدارة مخاطره وعدم المراقبة الجيدة للتكاليف والتي أدت إلى انخفاض الأرباح وعدم استقرارها، في حين شهدت السّنوات 2017، 2018، 2019 ارتفاع تدريجي من سنة لأخرى، وهذا راجع إلى التنامي المستمر في الأرباح. وعموما فإن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك ترست الجزائر يشهد معدلات غير جيدة خلال سنوات الدراسة، بإستثناء سنة 2010، التي شهدت معدلا جيدا، أي أنه تجاوز المعدل المثالي والمقدر بـ 15%.

– ونلاحظ أيضا أن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك سوسيتي جينيرال الجزائر في تذبذب من سنة لأخرى تارة بالزيادة وتارة بالانخفاض، أي أنّه غير مستقر، ويتراوح ما بين أعلى معدل يقدر بـ 22.80% سنة 2012، وهذا بسبب الزيادة المستمرة في النتيجة الصافية، مما يشير إلى الكفاءة في تحقيق الأرباح وهناك مراقبة جيدة للتكاليف مما أدى إلى تحسين أدائها، وبين معدل 10.31% كحد أدنى سنة 2020، وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة في إجمالي حقوق الملكية من سنة لأخرى وبنسبة كبيرة وفي المقابل انخفاض في النتيجة، وهذا يشير إلى عدم الكفاءة في إدارة

المخاطر وعدم مراقبة وتحكم في التكاليف مما جعل الأرباح تنخفض، وعموما فإن معدل العائد على حقوق الملكية لبنك سوسيتي جينيرال الجزائر يشهد معدلات جيدة خلال سنوات الدّراسة، بإستثناء السّنوات 2015، 2019، 2020 التي شهدت معدلات ضعيفة، أي أنها لم تصل إلى المعدل المثالي والمقدر بـ 15%.

- معدل العائد على حقوق الملكية لبنك البركة في زيادة مستمرة من سنة 2010 إلى 2012، أي من نسبة 21.20% إلى 23.15%، وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة في النتيجة الصافية، ليشهد بعد ذلك تراجع في معدل العائد على حقوق الملكية من سنة 2013 إلى سنة 2017 وسببه الانخفاض التدريجي في النتيجة الصافية، ليعود الارتفاع سنة 2018 و2019، حيث تشهد سنة 2019 نسبة 24.14% وهي النسبة الأعلى خلال فترة الدّراسة، وهذا بسبب تحقيق ربح مرتفع، أي النتيجة الأعلى خلال السّنوات تقدر بـ 6333 مليون دج، وهذا يدل على تحكم الإدارة في التكاليف والمخاطر وعودتة لمساره بتحقيق نتائج إيجابية خلال هذه السنة، لكن سرعانما تراجع للانخفاض سنة 2020 بنسبة 15.68% وهي النسبة الأدنى خلال فترة الدّراسة، وهذا راجع إلى الانخفاض في أرباح البنك مقارنة بسنتي 2018 و 2019. وعموما فإن معدل العائد على حقوق الملكية يشهد معدلات جيدة، أي فاقت المعدل المثالي 15%.

ثانيا: تحليل مؤشر مضاعف حقوق الملكية EM

يبين مضاعف حقوق الملكية مدى اعتماد البنك على أمواله الخاصة (حقوق الملكية)، في تمويل أصوله، وبالتالي مدى المخاطرة بأموال الغير في استثماراته، ويحسب من خلال العلاقة التالية:[1]

$$\text{مضاعف حقوق الملكية} = \frac{\text{إجمالي الأصول}}{\text{حقوق الملكية}}$$

لم يعط بنك الجزائر أهمية لنسبة مضاعف حقوق الملكية، كما أنها كلّما انخفض مضاعف حقوق الملكية كلما كان أفضل للبنك. وعليه سيتم حساب مضاعف حقوق الملكية للبنوك التي هي عينة الدّراسة، خلال الفترات (2010- 2020)، وذلك بالاعتماد على العلاقة الرياضية السابقة الذكر، وهي موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(40) تطور مضاعف حقوق الملكية للبنوك التي هي عينة الدراسة خلال الفترات 2010-2020.

EM مضاعف حق الملكية								
AGB	SGA	trust	BNA	BNP	SALAM	ABC	BARAKA	
4,56	9,22	2,51	10,11	10,77	1,96	3,36	7,88	2010
5,58	8,49	2,15	10,41	9,61	2,43	3,39	7,99	2011
6,71	8,93	2,08	12,07	10,39	2,89	3,16	8,33	2012

[1] قروش عيسى وأخرون، ص: 37

7,34	9,52	2,29	11,11	11,11	3,13	3,08	8,18	2013
8,68	8,89	2,46	13,1	11,62	2,59	3,19	8	2014
7,73	7,69	2,54	12,11	10,48	2,84	3,84	9,35	2015
7,67	8,98	2,54	11,74	9,48	3,45	4,16	10,07	2016
9,5	10,11	3,3	10,66	9,46	5,18	5,16	11,96	2017
8,78	9,45	3,95	10,69	8,51	6,36	4,08	11,66	2018
8,08	9,32	3,78	11,66	8,51	6,89	3,93	9,97	2019
8,46	9,22	3,9	10,73	8,43	8,6	3,81	9,97	2020
7,55	**9,07**	**2,86**	**11,31**	**9,85**	**4,21**	**3,74**	**9,40**	**Moyenne**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبيّن معدل مضاعف حقوق الملكية للبنوك التي هي عينة الدّراسة، ما يلي:

- أنّ مضاعف حقوق الملكية لبنك البركة الجزائر متذبذب في كل السنوات بين الارتفاع والانخفاض، فقد بلغت أدنى قيمة قدرت بـ 7.88 مرة سنة 2010، وهي قيمة مرتفعة لكن عند مقارنها بفترات الدّراسة تعتبر القيمة الأفضل، وهذا يدل على أن البنك يعتمد في تمويل عملياته على الديون وبالتالي زيادة المرونة المالية، حيث ارتفعت خلال السنوات 2011، 2012 على التوالي 7.99، 8.33، وهذا يدل على أن البنك زادا في اعتماده على غيره أكثر من اعتماده على حقوق الملكية، كما انخفضت سنة 2013 بـ 8.18 مرة، و 2014 بـ 8.00 مرة، ولكن يعد طفيفا، وهذا راجع إلى زيادة كبيرة في إجمالي حقوق الملكية خلال هذه السنوات وفي المقابل زيادة طفيفة في إجمالي الأصول، ثم ارتفعت تدريجيا خلال السنوات 2015، 2016، 2017، حيث سجلت سنة (2017) قيمة قدرت بـ 11.96 مرة وهي القيمة الأعلى خلال فترة الدّراسة، وهذا يشير إلى ارتفاع المخاطر للبنك جراء ارتفاع المديونية واعتماده الكبير على أموال الغير، فيما تراجع خلال سّنوات الباقية ليصل إلى 9.97 مرة، وهذا راجع إلى الزيادة في النتيجة مما أدى إلى زيادة في حقوق الملكية وقابلها زيادة طفيفة في إجمالي الأصول.

- كما يضهر أن مضاعف حقوق الملكية لبنك المؤسسة العربية المصرفية في تذبذب خلال فترات الدّراسة ما بين الارتفاع والانخفاض، ويتراوح ما بيّن أدنى قيمة قدرت بـ 3.08 مرة سنة 2013، بالرغم من انخفاضها لكن لا يمكن اعتبارها قيمة جيدة، وهذا ناتج على اعتماد البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله قليلة وبالتالي زيادة المخاطرة بأموال الغير في العماليات الاستثمارية، واستمر مضاعف حقوق الملكية في الارتفاع خلال سنوات 2014، 2015، 2016، 2017، فيما سجلت سنة (2017) أعلى قيمة تقدر بـ 5.16 مرة، وهذا نتيجة الارتفاع الكبير في الأصول، ويشير هذا إلى اعتماد البنك على أموال غيره، مما يزيد مستوى الخطر لديه، في حين انخفضت قيم مضاعف حقوق الملكية خلال السّنوات الباقية وبوتيرة متناقصة، وراجع إلى الانخفاض في إجمالي الأصول ويشير إلى اعتماد

البنك على أمواله الخاصة في تمويل أصوله ولكن بقيم قليلة، ومما لا شك فيه فإن البنك تبنى إستراتيجية فعالة لإدارة المخاطر وحماية الأصول من الخسائر الكبيرة وتجنبه الوصول إلى مرحلة العجز عن الوفاء بالالتزام.

- في حين يتبين لنا أنّ مضاعف حقوق الملكية لبنك السلام الجزائر متذبذب خلال فترات الدراسة، ويتراوح ما بين أدنى قيمة قدرت بـ 1.96 مرة سنة 2010 وهي قيمة جيدة، وهذا نتيجة الزيادة في حقوق الملكية ويشير إلى اعتماد البنك على حقوق الملكية في تمويله أكثر من استخدامه أموال غيره، وهو ما يعطي ثقة أكبر للمودعين، فيما ارتفعت قيمة EM خلال السنوات (2011-2013) بوتيرة تراكمية متزايدة نتيجة زيادة الكبيرة في إجمالي الأصول من سنة لأخرى، وفي المقابل زيادة طفيفة في حقوق الملكية. أما في سنة 2014 شهدت تراجعا قدر بقيمة 2.59 مرة بعدما كانت سنة 2013 ذات قيمة قدرت بـ 3.13 مرة، وهذا راجع إلى الانخفاض في إجمالي الأصول بقيمة 3241 مليون دج مقارنة بسنة 2013، في حين ارتفع مجددا خلال السّنوات الباقية (2015-2020) وبوتيرة متزايدة من سنة لأخرى، كما وصلت قيمته 8.60 مرة لسنة الأخيرة 2020 وهي القيمة الأعلى خلال فترة الدراسة، وهنا نشير إلى اعتماد البنك على أموال غيره أكثر من اعتماده على أمواله، مما يعني زيادة المخاطر في البنك.

- نلاحظ أيضا أن مضاعف حقوق الملكية لبنك BNP في تذبذب خلال فترات الدّراسة، حيث انخفض EM سنة 2011 إلى 9.61 مرة، بعدما كانت قيمته 10.77 مرة سنة 2010، وراجع هذا الانخفاض إلى الزيادة في حقوق الملكية بقيمة 2571 مليون دج مقارنة بسنة 2010، في حين ارتفع خلال سنوات 2012، 2013، 2014، ليحقق قيمة لهذه الأخيرة (سنة 2014) قيمة أعلى خلال فترات الدّراسة تقدر 11.62 مرة، وهذا نتيجة الارتفاع في إجمالي الأصول مما نتج عنه ارتفاع في معدل العائد على حقوق الملكية، ثم تراجع خلال السّنوات الباقية ليصل أدنى قيمة 8.43 مرة سنة 2020، وهذا نتيجة الزيادة الطفيفة في إجمالي الأصول والزيادة الكبيرة في إجمالي حقوق الملكية، مما يشير البنك أنّه يحاول خلال السنوات الأخيرة الاعتماد على أمواله الخاصة لتمويل أصوله، ولهذا بالرغم من تدارك البنك الارتفاع إلا أنه لا يمكن الحكم عليه بأن قيمة مضاعف حقوق الملكية جيدة.

- أنّ مضاعف حقوق الملكية للبنك BNA ذات قيم مرتفعة خلال فترات الدّراسة، متذبذب بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى، حيث سجل EM سنة 2010 قيمة 10.11 مرة، وهي القيمة الأدنى خلال فترات الدراسة، ليشهد زيادة مستمرة خلال السنوات 2011، 2012، ليصل سنة هذا الأخير إلى قيمة 12.07 مرة، وهذا نتيجة الزيادة في إجمالي الأصول وفي المقابل زيادة قليلة في حقوق الملكية (سبب الزيادة القليلة هو الانخفاض الحاصل في النتيجة لهذه السنة إذ انخفضت بقيمة 7639 مليون دج مقارنة بسنة 2011)، ثم انخفض مضاعف

حقوق الملكية سنة 2013 ليصل إلى 11.11 مرة، وهذا نتيجة الزيّادة في النتيجة مما أدى إلى الزيادة في حقوق الملكية مع زيادة طفيفة في إجمالي الأصول، ثم يعود للارتفاع سنة 2014 ليصل إلى 13.10 مرة، وتعتبر هذه القيمة الأعلى خلال فترات الدّراسة، مما يشير إلى أن البنك يعتمد على أموال غيره في تمويل أصوله، أي أنه ذو مخاطرة عالية، وهذا يعطي عدم الثقة تجاه المودعين، فيما تراجع خلال السنوات الباقية لكن لا يمكن الحكم عليها بأنها قيم جيدة.

- مضاعف حقوق الملكية لبنك ترست الجزائر متذبذب خلال فترات الدّراسة، حيث شهدت انخفاض مستمر من 2.51 مرة سنة 2010 إلى 2.08 مرة سنة 2012، كما تعتبر قيمة سنة (2012) القيمة الأدنى خلال فترات الدّراسة، وهذا راجع إلى الزيادة في إجمالي الأصول من ناحية والزيادة الكبيرة في إجمالي حقوق الملكية من ناحية أخرى، ويشير إلى أن البنك تراجع قليلا في الاعتماد على أموال غيره، وهو ما يحتسب لصالح البنك في التقليل من المخاطرة، فيما ارتفع EM خلال السنوات (2013، 2014، 2015، 2016، 2017، 2018) بوتيرة متزايدة من سنة لأخرى، كما تعتبر سنة 2018 حققت القيمة الأعلى خلال فترة الدراسة بـ 3.95 مرة، وهذا راجع إلى الزيادة المستمرة في إجمالي الأصول مع زيادة طفيفة في إجمالي حقوق الملكية، ويشير هذا إلى أن البنك بالغ في استخدام تقنية مضاعف حقوق الملكية، واعتماده على أموال غيره في تمويل أصوله، فيما تراجع خلال السنوات الباقية ولكن بقيم ضئيلة، وهذا نتيجة الانخفاض في إجمالي الأصول.

-كما نلاحظ أنّ مضاعف حقوق الملكية لبنك SGA في تذبذب خلال فترات الدّراسة، حيث انخفضت سنة 2011 ليصل إلى 8.49 مرة، بعدما كانت 9.22 مرة سنة 2010، وهذا التراجع نتج عنه زيادة في النتيجة بقيمة 933 مليون دج مقارنة بالسنة التي قبلها مما ينجر عنه زيادة في إجمالي حقوق الملكية، فيما ارتفع EM خلال السنتين 2012، 2013 ليصل إلى 9.52 مرة، وهذا يشير إلى زيادة اعتماد البنك في تمويل أصوله عن طريق أموال الغير، ثم أعاد للانخفاض مرة أخرى إلى 8.89 مرة سنة 2014 ثم 7.69 مرة 2015، وهي القيمة الأدنى خلال فترة الدراسة وهذا ناتج على زيادة طفيفة في إجمالي الأصول إذ ارتفع بقيمة 5393 دج مقارنة بسنة التي قبلها مع زيادة كبيرة في إجمالي حقوق الملكية، فبرغم من تراجعها إلى القيمة الأدنى، إلا أن البنك مازال يقوم بتمويل أصوله عن طريق أموال غيره، ثم ارتفع إلى 8.98 مرة سنة 2016 ثم 10.11 مرة سنة 2017، كما تعتبر سنة (2017) القيمة الأعلى خلال فترات الدراسة، وهذا راجع إلى الزيادة الكبيرة في إجمالي الأصول (إذ زادت بقيمة 56188 مليون دج)مع زيادة طفيفة في حقوق الملكية، ويشير إلى أن البنك زاد في اعتماده على أموال غيره في تمويل أصوله، وهذا

يعطي عدم الثقة والأمان تجاه المودعين، في حين تراجع خلال السّنوات الباقية، مما يشير إلى أن البنك يسعى إلى حماية أصوله.

- مضاعف حقوق الملكية لبنك الخليج الجزائر في تذبذب خلال فترات الدّراسة بين الارتفاع والانخفاض، حيث سجل سنة 2010 أدنى قيمة قدرت بـ 4.56 مرة، وهذا يشير إلى اعتماد البنك على جزء كبير في تمويل أصوله بأموال غيره، كما ارتفع بوتيرة متزايدة من 5.58 مرة سنة 2011 إلى 8.68 مرة سنة 2014، وهذ بسبب الزيادة المستمرة في إجمالي الأصول، ثم تراجع خلال السنتين 2015 بـ 7.73 مرة و 2016 بـ 7.67 مرة، نتيجة الزيادة في حقوق الملكية، ثم ارتفع سنة 2017 ليبلغ 9.50 مرة وهو الحد الأعلى خلال فترات الدّراسة، وهذا نتيجة توسع البنك والزيادة الكبيرة في إجمالي الأصول بقمة 67478 مليون دج، أي مقارنة بالسنة التي قبلها، مما يشير إلى عدم تحكم البنك في دراسة مخاطره، حيث يتبين لنا أن زيادة البنك في تمويل أصوله عن طريق أموال غيره، فيما تراجع خلال السّنوات الباقية، مما يدل على تراجع البنك في اعتماده الكبير على أموال الغير.

ثالثا: تحليل مؤشر العائد على الأصول.

يقيس مؤشر العائد على الأصول صافي الدخل الذي يحصل عليه المساهمون جراء استثمار أموالهم، لهذا يعتمد بشكل كبير على حجم الأرباح المحققة من هذه الموجودات، ويقيس بذلك الأرباح الناتجة عن كل دينار من الأصول ومدى فعالية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، فهو يعد مقياسا شاملا يترجم أداء البنك كونه يعكس قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل، ويتم حسابه من خلال العلاقة التالية: [1]

$$\text{معدل العائد على الأصول} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{إجمالي الأصول}} \times 100$$

كلّما إرتفع هذا المعدل كان مؤشر جيدا لأداء البنك، كما أنه تعد النسبة المثالية أكبر من 1%.[2]

سيتم حساب معدل العائد على الأصول للبنوك التي هي عينة الدراسة، خلال الفترات (2010- 2020)، وهذا بالاعتماد على العلاقة الرياضية السابقة الذكر، وهي موضّحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(41) تطور مؤشر العائد على الأصول للبنوك التي هي عينة الدراسة خلال الفترات 2010-2020

ROA								
AGB	SGA	trust	BNA	BNP	SALAM	ABC	BARAKA	/
%3,54	%2,16	%6,58	%2,29	%2,42	%0,34-	%2,51	%2,69	2010

[1] قروش عيسى وأخرون، ص: 36.

[2] عزوزة أماني، مرجع سبق ذكره، ص: 88

2011	%2,84	%2,20	%3,62	%2,87	%2,15	%3,12	%2,61	%3,44
2012	%2,78	%2,82	%3,41	%2,20	%1,32	%3,11	%2,55	%3,80
2013	%2,61	%2,65	%3,20	%1,64	%1,38	%3,43	%1,81	%3,62
2014	%2,65	%2,72	%3,81	%1,71	%1,14	%3,60	%2,11	%2,27
2015	%2,12	%2,08	%0,74	%1,47	%1,09	%3,53	%1,78	%2,05
2016	%1,89	%2,07	%2,03	%1,28	%1,10	%2,05	%1,88	%1,39
2017	%1,43	%1,90	%1,38	%0,90	%1,06	%1,81	%1,49	%1,42
2018	%1,91	%2,45	%2,20	%2,01	%1,16	%2,18	%2,18	%1,80
2019	%2,42	%1,83	%3,06	%1,79	%0,55	%2,72	%1,43	%2,34
2020	%1,57	%2,42	%1,89	%1,02	%0,67	%3,43	%1,12	%1,71
Moyenne	**%2,26**	**%2,33**	**%2,27**	**%1,76**	**%1,26**	**%3,23**	**%1,92**	**%2,49**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين معدل العائد على الأصول للبنوك التي هي محل الدراسة، ما يلي:

- يتبين لنا أن معدل العائد على الأصول لبنك البركة الجزائر في تذبذب خلال فترات الدراسة ما بين الارتفاع والانخفاض لكن بنسب متقاربة، ويتراوح المعدل ما بين أدنى نسبة 1.43% سنة 2017، وهذا راجع إلى الانخفاض في النتيجة، وفي المقابل نجد هناك ارتفاع مستمر في إجمالي الأصول، أي ضعف السياسة الائتمانية والاستثمارية للبنك. وبين أعلى نسبة 2.84% سنة 2011، وهذا راجع إلى الإستراتيجية الجيدة التي اتبعها البنك لهذه السنة باجتهاده في تحقيق عائد أفضل للأصول، ويسعى البنك إلى استغلال أصوله وتوظيفها بكفاءة في توليد الأرباح. وعموما فإن بنك البركة الجزائر حقّق معدلات جيدة للعائد على الأصول خلال فترة الدراسة، أي أنها تجاوزت النسبة المثالية المقدرة بـ 1%.

- أن معدل العائد على الأصول لبنك المؤسّسة العربية المصرفية متوازيا ومستقرا بنسب ضئيلة ومتفاوتة خلال فترات الدراسة، ويتراوح ما بين معدل 1.83%، كحد أدنى سنة 2019، وهذا بسبب التراجع في الأرباح وقابلته زيادة في إجمالي الأصول. وبين معدل 2.82%، كحد أعلى سنة 2012 فهو معدل جيد، يشير إلى أن البنك في هذه السنة يسعى إلى تحقيق عائد أفضل للأصول ويجتهد في استغلال أصوله وتوظيفها بكفاءة في توليد الأرباح. وعموما فإن بنك المؤسسة العربية المصرفية حقّق معدلات جيدة للعائد على الأصول خلال فترة الدراسة، أي أنها تجاوزت النسبة المثالية المقدرة.

- أن معدل العائد على الأصول لبنك السلام الجزائر يتراوح ما بين معدل 0.34- %، كحد أدنى سنة 2010، وهذا راجع لوجود عجز في جدول حسابات النتائج نتج عنه خسارة في البنك، أي أن البنك في هذه السنة تحصل على نتيجة خسارة تقدر بـ 62- مليون دج، مما جعل معدل العائد على الأصول بالسالب.وبين معدل

3.81% كحد أعلى سنة 2014، وهذا نتيجة توسع البنك في منح الائتمان وتحوطه بشكل جيد من خلال تفعيل إدارة المخاطر مما زادا صافي الأرباح (النتيجة)، وفي المقابل تراجع إجمالي الأصول، ومنه فكلما ارتفع هذا المعدل كلّما يؤدي إلى ارتفاع في النتيجة الصافية، وهو ما يجعل البنك قادر على تحقيق التوظيف الأمثل للأصول من أجل توليد الأرباح المرغوب في تحقيقها، كما نلاحظ أيضا أن هناك تراجع كبير في معدل العائد على الأصول لسنة 2015 والمقدر بـ 0.74%، وهذا راجع إلى الانخفاض في النتيجة الصافية وزيادة مستمرة في إجمالي الأصول، الأمر الذي أدى بها للانخفاض. وعموما فإن بنك السلام الجزائر حقق معدلات جيدة للعائد على الأصول خلال فترات الدّراسة، أي أنها تجاوزت النسبة المثالية المقدرة بـ 1%، بإستثناء سنتي 2010، 2015 التي شهدت معدلات غير جيدة.

- معدل العائد على الأصول للبنك BNP يتراوح ما بين معدل 0.90%، كحد أدنى سنة 2017، وهذا راجع إلى الانخفاض في النتيجة الصافية والتي قدرت بـ 2301 مليون دج، وتعتبر القيمة الأدنى خلال فترات الدّراسة، بالرغم من التراجع في إجمالي الأصول بقيمة 29101 مليون دج مقارنة بسنة 2016، إلا أنها شهدت نسبة متدنية، ويشير هذا الانخفاض إلى عدم كفاءة البنك في التحكم ومراقبة التكاليف. وبين معدل 2.87% كحد أعلى سنة 2011، وراجع إلى مساهمة النتيجة في ارتفاع معدل العائد، ويدل على تحسين أداء البنك والقدرة على التحكم وتفعيل إدارة المخاطر بشكل جيد، مما نتج عنه بالإيجاب. وعموما فإن بنك BNP حقّق معدلات جيدة للعائد على الأصول خلال فترات الدراسة، أي أنها تجاوزت النسبة المثالية المقدرة بـ 1% بإستثناء سنة 2017 التي شهدت معدل غير جيد.

- معدل العائد على الأصول لبنك BNA في انخفاض مستمر ومتوازيا خلال فترات الدّراسة، إذ يتراوح ما بين أعلى نسبة 2.29% سنة 2010، وهي نسبة جيدة أي تجاوزت النسبة المثالية المقدرة بـ 1%، وهذا راجع إلى الارتفاع الحاصل في النتيجة الصافية مقارنة بإجمالي الأصول، وما بين أدنى نسبة 0.55% سنة 2019، وهي نسبة منخفضة جدا، وهذا راجع إلى الارتفاع في إجمالي الأصول وانخفاض الكبير في النتيجة الصافية، ويشير إلى أن البنك غير قادر على التحكم في مصاريفه مما جعل النتيجة الصافية في تراجع، فيجب على البنك الاجتهاد أكثر في تقليص المصاريف لجعل النتيجة الصافية أفضل مستقبلا. وعموما فإن بنك BNA حقّق معدلات جيدة للعائد على الأصول خلال سنوات الدراسة بإستثناء سنتي 2019، 2020، التي شهدت معدلات غير جيدة، وهذا مقارنة بالنسبة المثالية، وهي أن لا يقل المعدل العائد على الأصول عن 1%.

- معدل العائد على الأصول لبنك ترست الجزائر متذبذب خلال فترات الدّراسة بين الانخفاض والارتفاع، ويتراوح ما بين معدل 6.58% كحد أعلى سنة ،2010 وهو معدل جيد يدل على أن البنك حقّق عائد أكبر جراء توظيف أصوله بكفاءة في توليد الأرباح، ثم تراجع هذا المعدل خلال السنوات 2011، 2012، وحقق النسب 3.12%، 3.11% على التوالي، وهذا راجع إلى عدم تحكم البنك في إدارة مخاطره المالية، مما أدى إلى انخفاض النتيجة، ليعود بعدها بالارتفاع تدريجيا وبنسب ضئيلة خلال السنتين 2013، 2014، بمعدل على التوالي 3.43%، 3.60%، وهذا راجع إلى الزيادة في النتيجة الصافية، ليعرف بعدها تراجعا خلال السنوات 2015، 2016، 2017. حيث سجلت سنة (2017) معدل 1.81%، وهو الحد الأدنى خلال فترات الدّراسة، وهذا بسبب التراجع الذي حصل في النتيجة خلال السّنوات الماضية، وفي المقابل زيادة مستمرة في إجمالي الأصول، وبعدها واصل الارتفاع خلال السنوات الباقية، ويشير إلى تحكم البنك أكثر في تكاليفه والاعتماد على إستراتجية جيدة لتحسين أدائها المالي، وعموما فإن بنك ترست الجزائر حقق معدلات جيدة للعائد على الأصول خلال سنوات الدّراسة، وهذا مقارنة بالنسبة المثالية، وهي أن لا تقل المعدل العائد على الأصول عن 1%.

- كما يتبين من خلال الجدول أن معدل العائد على الأصول لبنك سوسيتي جينيرال الجزائر متذبذب خلال فترات الدّراسة بين الارتفاع والانخفاض وبنسب متقاربة، إذ يتراوح ما بين معدل 2.61%، كحد أعلى سنة 2011، وهو معدل جيد يدل على أن البنك حقّق نتيجة صافية جيدة، في المقابل زيادة بسيطة في إجمالي الأصول. وبين معدل 1.12% سنة 2020، وهذا راجع إلى الانخفاض في الأرباح وارتفاع في إجمالي الأصول بوتيرة متسارعة، ويشير إلى عدم كفاءة البنك في التحكم ومراقبة التكاليف، مما جعلها نسبة منخفضة، بالرغم من ذلك نجد أن المعدل العائد على الأصول للبنك خلال فترات الدّراسة يشهد معدلات جيدة مقارنة بالنسبة المثالية المحددة.

- أن معدل العائد على الأصول لبنك AGB متذبذب خلال فترات الدّراسة بين الانخفاض والارتفاع وبنسب متقاربة، إذ شهد تراجعا سنة 2011، بمعدل 3.44%، وهذا راجع إلى ارتفاع الأصول بقيم أكبر من ارتفاع النتيجة، في حين ارتفع سنة 2012. حيث سجلت سنة 2012 معدل 3.80%، وهو المعدل الأعلى خلال فترات الدّراسة، ويدل على تحسين الأداء المالي للبنك من حيث العمليات البنكية التي يعمل فيها، وإدارته للمخاطر إدارة جيدة، مما زاد من ارتفاع النتيجة الصافية، في حين تراجع بشكل تدريجي من سنة لأخرى إلى أن توقف عن التراجع سنة 2016 بمعدل 1.39%، وهي النسبة الأدنى خلال فترات الدّراسة، ويشير إلى أن البنك غير متحكم في المصاريف مما جعل النتيجة تنخفض، فكلما انخفضت النتيجة انخفض المعدل، وكلّما ارتفعت يرتفع المعدل بالإيجاب. وعليه

فإن معدل العائد على الأصول للبنك خلال فترات الدّراسة يشهد معدلات جيدة، وهذا مقارنة بالنسبة المثالية المحددة.

المطلب الثاني: تحليل مؤشرات توظيف الأموال

يهدف تحليل مؤشرات توظيف الأموال والتي أوضحناها سابقا إلى تقييم أداء البنك وفعالية إدارته للأموال وتوظيفها في تحقيق العائد المالي. حيث يمكن أن تختلف هذه النسب من بنك إلى آخر وفقًا لإستراتيجية البنك ونوع الأعمال التي يقوم بها، وسيتم الاعتماد على النسب التالية بهدف تقييم مستوى توظيف الأموال بالبنوك التجارية. وتتمثل هذه النسب في:

الجدول رقم: (42)مؤشرات توظيف الأموال بالبنوك التجارية

	المؤشر	العلاقة الرياضية
C1	نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات	[إجمالي الإيرادات ÷ إجمالي الاستثمارات]
C2	معدل استثمار الودائع	(الاستثمارات ÷ إجمالي الودائع)
C3	معدل توظيف الموارد المتاحة	[(الاستثمارات) ÷ (حقوق الملكية + الودائع)]

المصدر: من إعداد الطالب

أولا: نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات (C1):

تبين هذه النسبة كفاءة البنك في الاستثمار، وكلما ارتفعت هذه النسبة ارتفعت معها حصيلة الإيرادات التي يحصل عليها البنك من الاستثمارات المختلفة. حيث يتم حسابها للبنوك التي هي عينة الدراسة خلال الفترات (2010-2020)، حسب العلاقة المتمثلة في نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(43) تطور مؤشر إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات للبنوك عينة الدراسة خلال الفترات 2010-2020

SALAM	SGA	trust	BARAKA	BNP	ABC	AGB	BNA		
%14,17	%12,77	%16,70	%24,47	%10,94	%7,88	%25,07	%5,51	C1	2010
%16,85	%14,05	%20,27	%26,45	%11,60	%8,19	%19,69	%6,50	C1	2011
%15,64	%13,58	%16,74	%28,44	%10,49	%9,43	%18,84	%5,19	C1	2012
%16,16	%12,48	%14,18	%16,49	%8,53	%9,27	%15,20	%6,50	C1	2013
%15,82	%11,20	%12,41	%13,47	%8,75	%9,80	%11,89	%7,08	C1	2014
%11,83	%9,63	%11,90	%18,38	%8,68	%9,07	%11,00	%6,48	C1	2015
%12,33	%9,67	%9,97	%10,66	%8,88	%8,86	%8,42	%6,50	C1	2016
%10,32	%9,85	%8,60	%9,00	%9,21	%9,51	%8,89	%5,87	C1	2017
%10,16	%10,51	%9,64	%10,20	%11,74	%10,01	%10,14	%6,29	C1	2018
%11,28	%12,24	%12,28	%11,02	%11,07	%7,86	%12,05	%6,51	C1	2019
%9,31	%13,63	%12,94	%10,25	%10,40	%8,66	%11,41	%5,15	C1	2020
%13,08	**%11,78**	**%13,24**	**%16,26**	**%10,03**	**%8,96**	**%13,87**	**%6,14**	**Moyenne**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك

نلاحظ من خلال الجدول رقم(43)، الذي يبين معدل إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات للبنوك التي هي محل الدّراسة، ما يلي:

- يتبين لنا أن البنك الوطني الجزائري(BNA)، حقق معدلات منخفضة خلال فترات الدراسة، وهي الأقل بين البنوك محل الدراسة، وهذا يشير إلى أن كفاءة استثمارات البنك في خلق الإيرادات متدنية، وهذا ما يؤكده متوسط نسب هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة حيث أنه حقق متوسطا يقدر بـ 6.14%.

- أما كل من بنك الخليج، وبنك تراست، وبنك السلام، فقد حققوا متوسط معدلات جيدة على العموم، حيث كانت متوسطاتهم 13.87% و13.24% و13.08% على التوالي، فقد حقق بنك الخليج (AGB) سنة 2010 أقصى حد عن طريق توليد إيرادات من خلال استثماراته، محققا نسبة 25.07%، وحد أدنى قدر بـ 8,42%. في حين حقق بنك تراست أقصى نسبة له سنة 2011، بمعدل 20.27%، وأقل معدل فكان سنة 2017، بنسبة 8.60%.

- كما تبين لنا أنّ بنك السلام قد حقق أعلى نسبة له سنة 2011 بمعدل 16.85%، وأدنى نسبة سنة 2020 بمعدل 9.31%. كما يظهر لنا أن كل من بنك المصرفية العربية (ABC)، وبنك (BNP)، وبنك سوسيتي جنرال(SGA)، حققوا متوسط معدل مقبول على العموم خلال سنوات الدراسة، حيث بلغت متوسطات مؤشر كفاءة استثماراتهم في توليد الإيرادات معدل 8.96% و10.03% و11.78% على التوالي، في حين حقق بنك (ABC)، أقصى حد سنة 2018 بنسبة 10.01%، وحد أدنى بمعدل 7.86% سنة 2018.

- بنك البركة فقد كان البنك الأفضل من حيث كفاءة استثماراته في توليد الإيرادات على الاطلاق، حيث حقق أقصى معدل له سنة 2012 بنسبة 28.44%، وأدنى نسبة سنة 2019، بمعدل 9.00%، وقد بلغ متوسط معدلات مؤشر الإيرادات على الاسّتثمارات نسبة 16.26%، وهو الأحسن أداء عن باقي البنوك التي هي محل الدراسة.

ثانيا: معدل اِسّتثمار الودائع:

وهو مؤشر يقيس جميع توظيفات البنك بالنسبة للودائع، ويمكن قياسه من خلال العلاقة السابقة الذكر للبنوك التي هي عينة الدراسة للفترات (2010-2020)، كما نجد أنّه كلّما إرتفعت هذه النسبة دل على كفاءة تشغيل الاستثمارات لدى البنك، ويمكن إظهارها في الجدول التالي:

الجدول رقم(44) تطور معدل إستثمار الودائع للبنوك التي هي عينة الدراسة خلال الفترات 2010-2020

AGB	BARAKA	BNP	SALAM	trust	ABC	SGA	BNA	البنوك	
%69,44	%61,99	%106,57	%61,05	%128,22	%141,79	%98,97	%147,64	C2	2010
%89,31	%56,87	%103,82	%106,61	%131,63	%136,46	%94,86	%128,85	C2	2011
%98,79	%50,18	%91,40	%96,65	%118,13	%137,65	%88,49	%123,38	C2	2012
%77,81	%50,64	%93,96	%123,40	%129,54	%158,36	%80,14	%113,27	C2	2013
%74,54	%64,11	%100,74	%116,26	%133,77	%136,07	%78,78	%125,45	C2	2014
%83,06	%41,05	%98,32	%90,15	%132,09	%115,96	%96,51	%129,47	C2	2015
%95,62	%65,07	%88,12	%85,73	%137,27	%111,73	%90,69	%139,44	C2	2016
%82,51	%67,19	%91,13	%71,63	%130,32	%92,32	%91,89	%128,10	C2	2017
%96,35	%69,88	%88,66	%88,51	%117,84	%112,70	%94,09	%130,27	C2	2018
%91,47	%72,42	%90,26	%92,59	%120,82	%121,44	%92,16	%135,65	C2	2019
%90,02	%67,02	%81,13	%76,57	%97,28	%130,32	%91,88	%158,98	C2	2020
%86,27	**%60,58**	**%94,01**	**%91,74**	**%125,17**	**%126,80**	**%90,77**	**%132,77**	**المتوسط**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك

نلاحظ من الجدول أعلاه، ما يلي:

- معدل إستثمار الودائع في البنك الوطني الجزائري (BNA) سنة 2010 مرتفعا، أي بنسبة 147.64%، لتنخفض هذه النسبة في سنة 2014، حيث بلغت نسبة 125.45%، ثم ارتفعت تدريجيا حتى بلغت أقصى معدل سنة 2020 بنسبة 158.98%، وتعتبر هذه النسبة جيدة جدا بالنسبة للبنك الوطني الجزائري، كما بلغ متوسط النسبة في سنوات الدراسة 132.77%، مما يدل على أن البنك يستثمر كامل ودائعه بما في ذلك جزء من حقوق ملكيته، حيث تعد سياسة توسعية من طرف البنك.

- أما بنك سوسيتي جنرال (SGA)، فكانت معدلاته أقل من معدلات البنك الوطني الجزائري، ولكن هذا لا يدل على أن معدلاته كانت سيئة بل كانت جيدة على العموم، حيث كانت أكبر سنة توسعية له سنة 2010، حيث بلغت هذه النسبة 98.97%، وأقل نسبة له سجلت سنة 2014، بمعدل 78.78%، وهذا يشير إلى أنّه تبنى سياسة إنكماشية نسبيا في هذه السنة، وعموما فإن متوسط النسبة تعد جيدة خلال سّنوات الدّراسة، حيث بلغت نسبة 90.77% من إستثمار البنك لودائعه.

- تبين لنا أنّ بنك (ABC)، كانت نسب مؤشر إستثمار ودائعه ممتازة في الغالب، حيث بلغت أقصى حد لها سنة 2013، بمعدل 158.36%، وهذا يعني أنّ البنك يعتمد على سياسة توسعية بشكل كبير، وبلغت أدنى نسبة لها سنة 2017، بمعدل 92.32%، لكن رغم ذلك تعتبر نسبة جيدة، وبصفة عامة فإن هذا المؤشر يعتبر ممتاز

خلال فترة الدراسة، حيث بلغت هذه النسبة بالمتوسط 126.80%، أي أنّه قام بإستثمار كامل ودائعه وجزء من إستثمار حقوق ملكيته.

- أما بالنسبة لبنك تراست فقد كانت مؤشراته متقاربة على العموم خلال سنوات الدّراسة، حيث كانت مرتفعة في الغالب، كما حقّق أقصى حد سنة 2016، بنسبة 137.27%، وأدنى حد سنة 2020، بمعدل 97.28%، ورغم ذلك تعتبر جيدة جدا، وعموما فقد بلغ متوسط مؤشر إستثمار الودائع نسبة 125.17%، مما يعني أن البنك إنتهج سياسة توسعية في إستثمار ودائعه.

- مؤشر إستثمار ودائع بنك السلام الجزائر تباينت نسبته بشكل متذبذب صعودا وهبوطا، حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2013، بمعدل 123.40%، ويدل ذلك على قيام البنك في هذه السنة بسياسة توسعية كبيرة جدا، أما أقل نسبة فكانت سنة 2010 بنسبة 61.05%، وذلك لأنّه إعتمد سياسة إنكماشية في هذه السنة، وعموما فيعد متوسط هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة جيد، حيث بلغ نسبة 91.74%.

- نسب مؤشر إستثمار ودائع بنك (BNP)، متذبذبة صعودا وهبوطا، حيث تم تسجيل أقصى حد لها سنة 2010، بنسبة 106.57%، وأدنى حد لها سنة 2020 بمعدل 81.13%، وعلى العموم فمعدل هذا المؤشر يعتبر جيد جدا فقد حقّق متوسط خلال سنوات الدراسة قدر بـ 94.01%.

- أما بنك البركة فقد كانت نسب هذا المؤشر الأقل على الاطلاق مقارنة بباقي البنوك لأنه انتهج سياسة تحفظية وإنكماشية لحدٍ ما، حيث بلغت أكبر نسبة توسعية له سنة 2018 بمعدل 69.88%، وهي نسبة مقبولة على العموم، في حين حقّق أدنى حد سنة 2015 بنسبة 41.05%، وبالإجمال فقد كان متوسط مؤشر إستثمار ودائع بنك البركة منخفضا نسبيا لإعتماده سياسة إنكماشية مقارنة بباقي البنوك مسجلا بذلك نسبة 60.58%.

- في حين شهد معدل مؤشر توظيف ودائع بنك الخليج (AGB)، تذبذبا ما بين الارتفاع والانخفاض، حيث كانت أعلى نسبة للاستثمار سنة 2012 بمعدل 98.79%، أما أدنى نسبة فكانت سنة 2010، بمعدل 69.44%، وعموما مؤشر إستثمار بنك الخليج لودائعه جيد ومقبول على العموم، وصل بالمتوسط نسبة 86.27%.

ثالثا: معدل توظّيف الموارد المتاحّة

يشير هذا المعدل إلى مدى توظّيف البنك للموارد المالية المتاحة له من حقوق الملكية والودائع في مشاريع تمويلية واستثمارية، فكلما زاد هذا المعدل كان أداء البنك أفضل، حيث يمكن حسابه وفق العلاقة السابقة الذكر للبنوك التي هي عينة الدراسة خلال الفترات (2010-2020)، والموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(45) تطور معدل توظيف الموارد المتاحة للبنوك التي هي عينة الدراسة خلال الفترات 2010-2020

البنوك		AGB	BNA	ABC	BNP	SALAM	trust	SGA	BARAKA
C3	2010	%52,25	%124,52	%91,74	%94,54	%27,55	%69,47	%86,37	%52,98
C3	2011	%70,34	%111,29	%89,63	%91,29	%59,55	%65,61	%82,55	%48,98
C3	2012	%79,76	%109,45	%89,16	%81,01	%62,75	%56,44	%77,58	%43,43
C3	2013	%65,87	%100,26	%96,57	%84,53	%78,88	%69,41	%71,02	%43,92
C3	2014	%64,82	%112,66	%88,55	%90,88	%67,60	%75,28	%69,22	%55,18
C3	2015	%71,16	%114,76	%82,05	%87,40	%56,21	%76,72	%82,98	%36,20
C3	2016	%81,93	%121,94	%81,00	%77,81	%59,30	%79,46	%79,78	%57,96
C3	2017	%73,12	%112,04	%70,55	%80,32	%57,02	%86,52	%81,64	%61,08
C3	2018	%84,30	%113,87	%80,08	%77,10	%73,60	%85,69	%82,93	%63,31
C3	2019	%78,83	%118,91	%86,36	%78,45	%83,78	%85,63	%81,02	%64,50
C3	2020	%78,47	%136,32	%91,01	%70,34	%67,06	%70,68	%80,97	%59,72
المتوسط		**%72,80**	**%116,00**	**%86,06**	**%83,06**	**%63,03**	**%74,63**	**%79,64**	**%53,39**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية للبنوك

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين معدل توظيف الموارد المتاحة للبنوك محل الدراسة، ما يلي:

- يتبين لنا أن معدل توظيف الموارد المتاحة لبنك الخليج (AGB) متذبذبة ما بين الصعود والهبوط، حيث حقق أعلى نسبة سنة 2018 بمعدل 84.30%، وأدنى نسبة سنة 2010 بمعدل 52.25%، أي أنه قام بتوظيف نصف موارده، وكمتوسط عام لسنوات الدراسة حقق البنك نسبة 72.80%، وهي نسبة مقبولة جدا.

- أما بالنسبة للبنك الوطني الجزائري BNA فكانت معدلاته ممتازة، حيث تخطت المعدل المعياري، مما يدل على توظيف كامل موارده، كما حقق أعلى نسبة سنة 2020 تقدر بـ 136.32%، وحد أدنى سنة 2013 بنسبة تقدر بـ 100.26%، وعموما فقد كان متوسط مؤشر توظيف موارده جيد للغاية محققا معدل 116% خلال سنوات الدراسة.

- في حين معدل توظيف الموارد المتاحة لبنك المصرفية العربية (ABC)، فقد كانت معدلاته جيدة لحد كبير، حيث حققت أقصى ارتفاع وبنسبة بلغت 96.57% سنة 2013، ثم انكمشت هذه النسبة لتصل 70.55%، كأدنى حد لها سنة 2017، لترجع بعدها في الصعود خلال باقي سنوات الدراسة، أما متوسط مؤشر توظيف الموارد للبنك عبر السنوات بلغ نسبة 86.06%، وهي نسبة جيدة تعكس أداء البنك في توظيف الموارد المتاحة له.

- أما بنك (BNP)، كانت معدلاته جيدة في السنوات الأولى، حيث بلغت أقصى نسبة له سنة 2010 بمعدل 94.54%، ثم بعد ذلك استمرت في الانخفاض لتصل سنة 2020 نسبة 70.34%، وبصفة عامة فقد كان أداء هذا المؤشر جيد بالنسبة للبنك ، كما حقق متوسط قدره 83.06% عبر سنوات الدراسة.

- أما كل من بنك تراست وسوسيتي جنرال (SGA)، فقد كان أداء مؤشر توظيف مواردهما مقاربا لبنك الخليج فعلى غرار نتائج هذا الأخير، فقد كانت نسب كل من بنك تراست وسوسيتي جنرال متذبذبة خلال سنوات الدراسة، فقد بلغ معدل التوظيف بالنسبة لبنك تراست الحد الأقصى سنة 2017 بمعدل قدره 86.52%، وكحد أدنى سنة 2012 بنسبة 56.44%، أما بنك سوسيتي فقد بلغ أعلى نسبة سنة 2010 بمعدل 86.37%، وأدنى معدل سنة 2014 بنسبة 69.22%، وعموما فقد كان متوسط أدائهما مقبولا جدا، حيث حقق بنك تراست وسوسيتي جينرال متوسط 74.63% و79.64% على التوالي خلال سنوات الدراسة.

- بالنسبة لبنكي السلام والبركة المعتمدين للصيرفة الإسلامية فقد كان أداؤهما لمؤشر توظيف الأموال متدني نسبيا مقارنة بباقي البنوك محل الدراسة، حيث حقق بنك السلام أعلى معدل سنة 2019 وهي السنة التي توسع فيها البنك باستثمار قدر كبير لموارده المتاحة بنسبة قدرت بـ 83.78%، أما أقل معدل فكان سنة 2010، محققا نسبة 27.55% وهي نسبة ضعيفة، أما متوسط معدلاته فقد كان 63.03%، في حين بنك البركة فقد كان أداؤه الأسوأ بين كل البنوك، حيث حقق أقصى حد سنة 2019 بنسبة 64.50%، وحقق أدنى حد سنة 2015 بنسبة 36.20%، وقد بلغ متوسط أداء مؤشر توظيف الأموال فيه معدلا 53.39%، أي أن البنك استثمر نصف موارده المتاحة وهو المعدل الأدنى مقارنة بالبنوك محل الدراسة، وبالتالي، فإن كل من بنك السلام وبنك البركة لم يعتمدا على سياسة توسعية غالباً

المطلب الثالث: تحليل مؤشرات السيولة وملاءة رأس المال

سنقوم أولاً بتحليل مؤشرات السيولة ومن ثم القيام بتحليل مؤشرات ملاءة رأس المال

أولاً: مؤشر السيولة: سيتم الاعتماد على هذه النسبتين بهدف تقييم مستوى السيولة بالبنوك التجارية التي هي محل الدراسة، وتتمثل هذه النسب، في نسبة السيولة القانونية ويرمز لها بالرمز (CTR)، والتي يتم حسابها من خلال العلاقة، نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، والنسبة الثانية نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات، ويرمز لها بالرمز (fhj)، وتم حساب هذه النسب لعينة من البنوك التجارية خلال فترة الدراسة 2010 إلى 2020.

1. مؤشر معدل السيولة القانونية: سيتم حساب هذا المعدل وفقا للعلاقة السابقة الذكر، للبنوك التي هي عينة الدراسة خلال الفترات (2010-2020)، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(46): تطور معدل السيولة القانونية للبنوك التي هي عينة الدراسة

البنوك		BARAKA	SALAM	ABC	BNP	BNA	trust	SGA	AGB
CTR	2010	%62,92	%147,63	%19,73	%16,96	%16,05	%40,32	%22,46	%67,58
CTR	2011	%65,65	%72,32	%20,96	%20,54	%21,58	%28,63	%26,69	%42,04
CTR	2012	%69,75	%50,39	%18,84	%34,73	%18,38	%52,29	%32,77	%48,24
CTR	2013	%67,35	%44,85	%25,45	%20,97	%20,24	%26,92	%38,57	%44,79
CTR	2014	%59,36	%57,69	%23,99	%18,35	%13,64	%24,06	%40,87	%44,35
CTR	2015	%58,20	%66,93	%33,33	%25,04	%18,61	%25,88	%25,22	%35,94
CTR	2016	%52,84	%54,83	%29,83	%31,28	%18,11	%18,69	%28,41	%19,99
CTR	2017	%47,92	%53,91	%33,67	%25,77	%16,15	%14,95	%27,86	%29,19
CTR	2018	%46,91	%32,75	%29,75	%31,81	%16,85	%14,43	%29,16	%15,87
CTR	2019	%44,85	%26,58	%20,75	%29,73	%20,28	%13,83	%31,22	%19,55
CTR	2020	%48,59	%40,23	%19,79	%39,25	%10,58	%24,48	%25,91	%16,07
المتوسط		**%56,76**	**%58,92**	**%25,10**	**%26,77**	**%17,32**	**%25,86**	**%29,92**	**%34,87**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية

نلاحّظ من خلال الجدول أعلاه، الذي يبين معدل السيولة القانونية للبنوك التي هي عينة الدراسة ما يلي:

- يتبّين لنا أن أكبر نسبة للسيولة النقدية (CTR) كانت لبنك السلام، حيث حقق متوسط خلال سنوات الدراسة قدر بـ 58.92%، وهذا يدل على أداء جيّد، أي قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته بشكل أفضل اتجاه مودعيه مقارنتا بالبنوك الأخرى، حيث سجل أقصى حد له سنة 2010 نسبة 147.63%، ورغم أن هذه النسبة تعد جيدة من حيث القدرة على مجابهة سحوبات المودعين، ولكن في نفس الوقت تعد تراكم لأرصدة نقدية غير مستعملة في عملية الاستثمار، وبذلك التأثير على عوائد البنك بعدم زيادتها، كما أنّه حقق أدنى نسبة سنة 2019 بمعدل 26.58%، مما يدل على انخفاض لقدرة البنك في الوفاء بالتزاماته.

- حقق بنك البركة متوسط مقارب للبنك السابق مسجلا متوسطا عاما قدر بـ 56.76%، وهي نسبة جيدة، حيث كانت مؤشراته خلال سنوات الدراسة متقاربة من بعضها البعض، كما سجل أعلى نسبة سنة 2012 بمعدل 69.75%، وأقل نسبة سنة 2019 بمعدل 44.85%.

- أما الأقل متوسط لهذا المؤشر فقد حققه البنك الوطني الجزائري(BNA)، مسجلا 17.32%، ويشير هذا عن عدم استطاعت البنك في الوفاء بالتزاماته بشكل عام، في حين سجل أعلى معدل له سنة 2011 بنسبة 21.58%، وأدنى نسبة سنة 2020 بمعدل 10.58%، والتي تعتبر نسبة منخفضة. وأظهرت باقي البنوك متوسط تراوحت مؤشراتها ما بين 25% الى 34%، وهي نسب مقبولة عموما، مع تفوق ملحوظ لبنك الخليج (AGB)، الذي حقق متوسطا عاما قدر بـ 34.87%.

2. مؤشر معدل النقدية إلى إجمالي الموجودات: سيتم حساب هذا المعدل وفقا للعلاقة السابقة الذكر، للبنوك التي هي عينة الدراسة خلال الفترات (2010-2020)، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (47) تطور معدل النقدية إلى إجمالي الموجودات

AGB	SGA	trust	BNA	BNP	ABC	SALAM	BARAKA	البنك	
%45,03	%16,69	%18,99	%8,55	%12,37	%10,75	%61,80	%46,98	fhj	2010
%27,94	%21,08	%13,26	%13,14	%15,58	%11,83	%37,72	%50,99	fhj	2011
%30,14	%26,10	%22,99	%11,97	%26,04	%10,95	%32,23	%53,89	fhj	2012
%33,66	%31,56	%13,55	%14,03	%16,92	%12,90	%25,36	%53,79	fhj	2013
%34,06	%33,25	%12,57	%9,16	%14,55	%14,03	%30,90	%45,87	fhj	2014
%27,82	%20,11	%14,10	%11,98	%19,12	%20,99	%39,07	%46,47	fhj	2015
%15,60	%23,14	%10,12	%10,75	%24,88	%18,90	%35,63	%42,74	fhj	2016
%23,92	%21,95	%8,95	%10,57	%20,24	%21,16	%40,62	%40,07	fhj	2017
%12,64	%22,92	%9,75	%10,94	%24,93	%17,91	%25,41	%38,75	fhj	2018
%15,09	%24,37	%8,91	%12,35	%23,21	%12,99	%21,05	%36,60	fhj	2019
%12,92	%20,87	%16,67	%5,94	%30,35	%12,02	%32,96	%39,90	fhj	2020
%25,35	**%23,82**	**%13,62**	**%10,85**	**%20,74**	**%14,95**	**%34,80**	**%45,10**	**المتوسط**	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، الذي يبين معدل النقدية إلى مجموع الموجودات (fhj) للبنوك التي هي عينة الدراسة ما يلي:

- يتبين لنا أن أكبر متوسط في مؤشر النقدية إلى مجموع الموجودات (fhj)،كانت لبنك البركة خلال الفترات التي هي محل الدراسة بنسبة 45.10%، وهذا يدل على أن البنك حقق الأفضلية من حيث وفرة السيولة، كما حقق أقصى نسبة سنة 2012 بمعدل 53.89%، وأدنى حد سنة 2019 بنسبة 36.60%.

- أما بنك السلام فقد كان متوسط مؤشره جيد على العموم، مسجلا بذلك متوسط قدر بـ 34.80%، كما سجل أعلى معدل له سنة 2010 بنسبة 61.80%، ويشر هذا إلى وجود أرصدة نقدية غير مستغلة، مما يؤثر سلبا على العائد النهائي، وسجل أدنى نسبة سنة 2019 بمعدل 21.05%.

- يظهر لنا أن متوسط كل من بنك (BNP)، وبنك سوسايتي جنرال(SGA)، وبنك الخليج(AGB)، فقد كان له نسبة مقبولة على العموم، حيث تراوحت ما بين 20% و25%، كما حقق بنك (BNP) متوسط قدر بـ 20.74%، كما أنه سجل أعلى نسبة سنة 2020 بمعدل 30.35%، وأقل نسبة سنة 2010 بمعدل 12.37%.

- حقق بنك سوسايتي جنرال (SGA)، متوسط مقداره 23.82%، سجل أعلى معدل له سنة 2014 بنسبة 33,25% وأدنى نسبة سنة 2010 بمعدل 16.69%.

- كما أن بنك الخليج AGB حقق متوسطا قدر بـ 25.35%، حيث سجل أعلى معدل له سنة 2010 بنسبة 45.03%، وأدنى نسبة سنة 2018 بمعدل 12.64%. أما كل من بنك المصرفية العربية(ABC)، وبنك تراست قد سجل متوسطا منخفضا نسبيا لهذا المؤشر خلال سنوات الدراسة، حيث حققا نسبة قدرت بـ 14.95% و13.62% على التوالي، في حين سجل بنك (ABC)، أقصى حد له سنة 2017 نسبة 21.16%، كما أنه حقق أدنى نسبة سنة 2010 بمعدل 10.75%.

- أما البنك الأسوأ أداءا هو البنك الوطني الجزائري (BNA)، لكونه سجل متوسطا يعتبر الأقل مقارنة بباقي البنوك بمعدل قدر بـ 10.85%، مما يدل على وجود انخفاض معتبر في سيولة البنك، حيث حقق حدا أقصى سنة 2013 بنسبة 14.03%، وحدا أدنى بنسبة 5.94% سنة 2020، وتعتبر نسبة متدنية لسيولة البنك.

ثانيا: مؤشر ملاءة رأس المال: سيتم الاعتماد على هذه النسبتين حقوق الملكية على إجمالي الودائع (B1)، والنسبة الثانية حقوق الملكية على إجمالي القروض(B2)، وتم حساب هذه النسب لعينة من البنوك التجارية خلال الفترات الدراسة 2010 إلى 2020.

1.نسبة حقوق الملكية على إجمالي الودائع(B1): تبين هذه النسبة مدى تغطية حقوق الملكية إجمالي ودائع العملاء للبنوك التجارية التي هي محل الدراسة، وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(48) تطور نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع

البنوك		BARAKA	SALAM	ABC	BNP	BNA	trust	SGA	AGB
2010	B1	%17,00	%121,59	%54,55	%12,73	%18,57	%84,57	%14,59	%32,89
2011	B1	%16,12	%79,03	%52,26	%13,73	%15,78	%100,62	%14,91	%26,97
2012	B1	%15,54	%54,02	%54,39	%12,83	%12,72	%109,30	%14,06	%23,86
2013	B1	%15,30	%56,42	%63,97	%11,16	%12,98	%86,63	%12,84	%18,13
2014	B1	%16,18	%71,97	%53,66	%10,86	%11,36	%77,69	%13,82	%15,00
2015	B1	%13,39	%60,37	%41,34	%12,50	%12,82	%72,18	%16,31	%16,72
2016	B1	%12,28	%44,57	%37,93	%13,26	%14,35	%72,76	%13,68	%16,71
2017	B1	%10,00	%25,62	%30,86	%13,46	%14,33	%50,62	%12,55	%12,84
2018	B1	%10,38	%20,25	%40,74	%15,00	%14,40	%37,53	%13,46	%14,30
2019	B1	%12,29	%10,51	%40,62	%15,05	%14,08	%41,10	%13,75	%16,03
2020	B1	%12,21	%14,18	%43,21	%15,33	%16,62	%37,63	%13,47	%14,71
المتوسط		**%13,70**	**%50,78**	**%46,68**	**%13,26**	**%14,36**	**%70,06**	**%13,95**	**%18,92**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية

نلاحظ من خلال الجدول الذي يبين تطور نسبة حقوق الملكية على إجمالي الودائع ما يلي:

– حقق بنك تراست أعلى متوسط خلال سنوات الدراسة بنسبة 70.06%، وهذا يدل على أن البنك لديه القدرة الأكبر في الحفاظ على حقوق المودعين من باقي البنوك الأخرى، حيث حقق أقصى نسبة سنة 2011 بمعدل 109.30%، وأدنى نسبة سنة 2018 بمعدل 37.53%، وهذا يدل على أن البنك كانت له قدرة أقل في الحفاظ على حقوق المودعين في هذه السنة.

– بنك السلام وبنك المؤسسة العربية المصرفية (ABC)، فقد حققا متوسطان مقبولان على العموم، خلال سنوات الدراسة بنسبة 50.78% و46.68% على التوالي، حيث حقق البنك الأول أعلى حد سنة 2010 بنسبة 121.59%، مما يدل على أن أمواله المملوكة تعتبر المصدر الأساسي للتمويل، ويوفر حماية كاملة لحقوق مودعيه، كما حقق أدنى حد سنة 2019 بنسبة 10.51%، وهي تعتبر قدرة ضعيفة في محافظة البنك على حقوق مودعيه في هذه السنة، أما البنك الثاني فقد سجل أقصى نسبة سنة 2013 بمعدل 63.97%، وأدنى نسبة سنة 2017 بمعدل 30.86%.

– أما كل من بنك البركة، وبنك (BNP)، والبنك الوطني الجزائري (BNA)، وسوسايتي جنرال (SGA)، وبنك الخليج (AGB)، فقد كانت متوسط مؤشراتهم هي الأقل خلال سنوات الدراسة. تراوحت ما بين 13% و18%، حيث حقق بنك البركة أقصى حد سنة 2010 بنسبة 17 %، أما أدنى نسبة سنة 2017 بمعدل 10%، كما أن بنك (BNP) سجل أعلى نسبة سنة 2020 بمعدل 15.33%، وأقل نسبة سنة 2014 بمعدل 10.86%، أما البنك الوطني الجزائري (BNA) فقد حقق أقصى معدل سنة 2010 بنسبة 18.57%، وأدنى معدل سنة 2014 بنسبة 11.36%. بينما بنك سوسايتي جنرال (SGA) حققا أعلى معدل سنة 2015 بنسبة 16.31%، وأدنى معدل سنة 2017 بنسبة 12.55%، كما أن بنك الخليج (AGB) حقق أعلى نسبة سنة 2010، بمعدل 32.89%، وأدنى نسبة سنة 2017، بمعدل 12.84%.

2. نسبة حقوق الملكية على إجمالي القروض (B2): تبين هذه النسبة مدى استقلالية واستقرار البنك، ومستوى قدرته على تحمل المخاطر المالية. وهي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم(49): نسبة حقوق الملكية على إجمالي القروض

البنوك		BARAKA	SALAM	ABC	BNP	BNA	trust	SGA	AGB
2010	B2	%27,43	%199,17	%38,47	%11,95	%16,37	%65,96	%14,76	%47,37
2011	B2	%28,34	%74,13	%38,29	%13,23	%15,30	%76,44	%15,73	%30,20
2012	B2	%30,96	%55,89	%39,51	%14,04	%12,07	%92,52	%15,90	%24,16
2013	B2	%30,22	%45,73	%40,40	%11,88	%13,26	%66,87	%16,03	%23,31
2014	B2	%25,23	%61,91	%39,44	%11,00	%10,18	%58,08	%18,18	%20,12

2015	B2	%32,63	%66,97	%35,65	%13,02	%11,12	%54,64	%17,40	%20,13
2016	B2	%18,87	%51,99	%33,97	%15,95	%15,61	%53,00	%16,35	%18,13
2017	B2	%14,88	%35,77	%33,45	%16,09	%13,96	%38,84	%15,31	%16,03
2018	B2	%14,86	%22,88	%36,15	%18,36	%13,02	%31,84	%15,40	%14,84
2019	B2	%16,97	%11,35	%33,45	%18,11	%12,15	%34,01	%16,80	%17,53
2020	B2	%18,22	%18,52	%36,20	%21,30	%12,14	%38,68	%19,94	%16,34
المتوسط		**%23,51**	**%58,57**	**%36,82**	**%14,99**	**%13,20**	**%55,53**	**%16,53**	**%22,56**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير المالية

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، وبالاعتماد على نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض للبنوك التجارية التي هي محل الدراسة ما يلي:

- حقق بنك السلام أعلى متوسط خلال سنوات الدراسة بنسبة 58.57%، وهذا يدل على أن البنك له القدرة الأكبر في تغطية أخطار الاستثمار في القروض الناتجة عن عدم سداد العملاء لتلك القروض، حيث سجل أعلى نسبة سنة 2010 بمعدل 199.17%، وأدنى نسبة سنة 2019 بمعدل 11.35%، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العام، وهذا يعني انخفاض في قدرته على تغطية أخطار الاستثمار في القروض، أي عدم سداد عملائه. وعلى غرار بنك السلام، فقد حقق بنك تراست متوسط جيد يقدر بـ 55.53%، بينما سجل أقصى معدل سنة 2012 بنسبة 92.52%، وأدنى نسبة سنة 2018 بمعدل 31.84%.

أما أقل معدل بالنسبة لهذا المؤشر بين جميع بنوك الدراسة، فقد حققه البنك الوطني الجزائر (BNA)، بمتوسط عام قدر بـ 13.20%، حيث سجل أقصى حد سنة 2010 بنسبة 16.37%، وأدنى حد سنة 2014 بنسبة 10.18%.

- كان متوسط مؤشر بنك (BNP)، وبنك الخليج (SGA)، مقاربا للبنك السابق، حيث سجلا نسبة 14.99% و16.53% على التوالي، بينما حقق بنك (BNP)، حدا أعلى بنسبة 21.30% سنة 2020، وحدا أدنى بنسبة 11.00% سنة 2014، أما بنك (SGA)، فقد سجل أقصى معدل سنة 2020 بنسبة 19.94%، وأدنى نسبة سنة 2010 بمعدل 14.76%.

في حين نجد باقي البنوك قد سجلا متوسط مؤشراتهم نسب تراوحت ما بين 22%، و36%، فقد سجلا بنك الخليج أقصى معدل سنة 2010 بنسبة 47.37%، وأدنى نسبة سنة 2018 بمعدل 14.84%، كما أن بنك البركة سجل أقصى حد سنة 2015 بنسبة 32.63%، وأدنى حد سنة 2018 بنسبة 14.86%، بينما بنك المؤسسة المصرفية العربية قد سجلا حدًا أعلى بنسبة 40.40% سنة 2013، وحدا أدنى بنسبة 33.45% في سنتي 2017 و2019.

المبحث الخامس: دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية

سيكون التركيز في هذا المبحث على مجموعة النقاط الرئيسية، ومن بين هذه النقاط المميزة في مقدمتها تقديم نظرة عامة عن النموذج المستخدم وشرح كيفية استخدامه. ثم تعريف المتسابقات في عينة الدراسة، بالإضافة إلى تحديد فترة الدراسة، ومصدر البيانات بهدف تفسير وتحليل المخرجات التي تمكننا من الإجابة عن الفرضيات الرئيسية المطروحة.

المطلب الأول: نماذج القياس والاختبارات الاحصائية لبيانات البانل:

سنحاول من خلال هذا المطلب التعريف ببيانات السلاسل الزمنية المقطعية، والتي يطلق عليها بنماذج "البانل panel data" والنماذج الأساسية المعتمدة في تقديرها، والمفاضلة فيما بينها.

أولا: تعريف نماذج بانل:

تعرف ببيانات البانل بأنها" من بين النماذج التي لقيت رواجا كبيرا في أدبيات القياس الاقتصادي، فهي تتميز عن باقي النماذج الأخرى بأخذها بعين الاعتبار كلا من نماذج البيانات المقطعية (تصف سلوك عدد من الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة)، ونماذج بيانات السلاسل الزمنية (تصف سلوك مفردة واحدة خلال فترات زمنية محددة) في آن واحد."[1].

"وبالتالي فإن بيانات السلاسل زمنية بمجموعة البيانات التي تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت، فالبيانات المقطعية تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلال فترة زمنية معينة.

ومن الجدير بالذكر أن تسمية البيانات المدمجة متعددة، فقد تسمى معطيات بانل "panel data" التي تشمل على أعداد كبيرة من المفردات، ويعود هذه التسمية إلى اقتصاديات العمل، كما قد تسمى أيضا ببيانات "longitudinal data" عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وتسمى كذلك بالبيانات المدمجة (مقطع عرضي، وسلاسل زمنية)، وأي من هذه التسميات متماثلة، حيث أن استخدامها في الأدب التطبيقي كان عاما، والتسمية المعتمدة ستكون معطيات بانل".[2]

[1] ساحلي لزهر، تقدير دالة الطلب على الواردات في منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل للفترة 2000-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد: 11، العدد: 3، 2021، ص: 458.

[2] العقون زهرة والعقون أم الخير، دراسة وصفية تحليلية لنماذج بانل، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد:12، 2021، ص: 99-100.

ثانيا: أهمية استخدام بيانات بانل:[1]

- تتميز بكونها تتسم بالتحكم في التباين الفردي، الذي قد يظهر في حالة البيانات المقطعية، أو الزمنية، والذي يفضي إلى نتائج متحيزة.

- تساعد كذلك على التحكم في بعض المتغيرات التي تبقى ثابتة بين الأفراد، ولكن تتغير عبر الزمن كالسياسات الوطنية والاتفاقيات الدولية.

- أن بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (Panel data)، تتضمن محتوى معلوماتي أكثر من تلك التي في المقطعية أو الزمنية، ومن ثَّم من الممكن الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.

- تتميز بيانات (Panel data)، عن غيرها بأنها تتضمن عدد أكبر من درجات الحرية، وتتصف بكفاءة أفضل.

- توفر نماذج (Panel data)، إمكانية أفضل لدراسة ديناميكية التعديل، التي قد تخفيها البيانات المقطعية، كما أنها تعد مناسبة أيضا لدراسة فترات الحالات الاقتصادية، مثل البطالة، الفقر، والنمو، وغيرها، ومن جهة أخرى، يمكن لبيانات (Panel data)، الربط بين سلوكيات مفردات العينة من نقطة زمنية لأخرى.

- تسهم نماذج (Panel data)، في الحد من إمكانية ظهور مشكلة المتغيرات المهملة، الناتجة عن خصائص المفردات غير المشاهدة، والتي تعود عادة إلى تقديرات متحيزة.

- تبرز أهمية استخدام (Panel data)، في أنها تأخذ في الاعتبار ما يوصف (بعدم التجانس أو الاختلاف غير الملحوظ)، الخاص بمفردات العينة سواء المقطعية أو الزمنية.

- تساعد هذه النماذج في منع ظهور مشكلة انعدام ثبات تباين حد الخطأ (Heteroscedasticity) الشائعة الظهور.

فإذا كان لدينا N من المقاطع العرضية مقاسة في T من الفترات الزمنية فإن نموذج "Panel data" يأخذ بالصيغة التالية[2]:

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{jit} + \varepsilon_{it}$$

[1] ريسان عبد الامام زعلان وأخرون، استعمال أسلوب Panel data لقياس أثر بعض العوامل على الأمان المصرفي – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد: 9، العدد: 35، 2020، ص: 320.

[2] رتيعة محمد، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد: 2، 2014، ص: 154.

تمثل X_{jit} شعاع المتغيرات المستقلة التي تؤثر في المتغير التابع Y_{it}، β_j يمثل شعاع الميول، أو معلمات النموذج، ε_{it}: تمثل قيمة الخطأ في المشاهدات i عند الفترة الزمنية t.

ثالثا: النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل:

لتحليل بيانات البانل المتكونة من ثلاثة أشكال رئيسية، تتمثل في نموذج الانحدار التجميعي، نموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية، وهي كالتالي:

1. نموذج الانحدار التجمعي Pooled Regression Model:

يعتبر هذا النموذج من أبسط نماذج المقطعية عبر الزمن، حيث تكون فيه جميع المعاملات ثابتة لجميع الفترات الزمنية، أي يهمل تأثير للزمن، وكذلك لجميع المشاهدات المقطعية، ويفترض هذا النموذج تجانس تباين حدود الخطأ العشوائي بين الحالات التي يتم دراستها، بالإضافة إلى القيمة المتوقعة لحد الخطأ العشوائي، يجب أن تساوي الصفر، ويأخذ الصيغة الرياضية التالية:[1]

$$y_{it}=\propto_i+\boldsymbol{\beta}\, x_{it}+u_{it}$$

y_{it} : يمثل المتغير التابع.

$\propto i$: تمثل الأثر الفردي ويكون ثابتا عبر الزمن t.

x_{it} : يمثل مصفوفة المتغيرات المفسرة.

β: ميل خط الانحدار.

u_{it}: يمثل الخطأ العشوائي للحد i عند الفترة t.

i: عدد الوحدات.

t: الزمن.

2. نموذج التأثيرات الثابتة Fixed Effects Model :

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الهدف معرفة سلوك كل مجموعة بيانات مقطعية على حدة، من خلال جعل معلمة القطع β_0 تتفاوت، من مجموعة إلى أخرى مع بقاء معاملات الميل β_j ثابتة لكل مجموعة بيانات

[1] – صورية عاشوري، محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة 2007-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2019-2020، ص 150.

مقطعية (أي سوف نتعامل مع حالة عدم التجانس في التباين بين المجاميع)، ومنه فإن نموذج التأثيرات الثابتة يكون ضمن المعادلة التالية:

$$Y_{it} = \alpha_{0i} + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{jit} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1, 2 \dots \dots, N \quad t = 1, 2 \dots \dots, T$$

ويقصد بمصطلح التأثيرات الثابتة بأن المعلمة β_0 لكل مجموعة بيانات مقطعية، لا تتغير خلال الزمن، وإنما يكون التغير فقط في مجاميع البيانات المقطعية، لغرض تقدير معلمات النموذج والسماح لمعلمة القطع β_0 بالتغير بين المجاميع المقطعية، عادة ما تستخدم متغيرات وهمية بقدر (N-1)، لكي نتجنب حالة التعددية الخطية التامة، ثم تستخدم طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، ويطلق على نموذج التأثيرات الثابتة اسم نموذج المربعات الصغرى للمتغيرات الوهمية Least Squares Dummy Variable.[1]

3 نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model:[2]

في نموذج التأثيرات الثابتة يكون الخطأ ε_{it} ذو توزيع طبيعي بمتوسط مقداره صفر، وتباين مساويا، ولكي تكون معلمات نموذج التأثيرات الثابتة صحيحة وغير متحيزة، لابد من ثبات التباين للخطأ لجميع المشاهدات المقطعية. وليس هناك أي ارتباط ذاتي بين كل مجموعة من المشاهدات المقطعية في فترة زمنية معينة. أما في حالة عدم توفر أي شرط من الشروط السابقة سوف يتم استخدام نموذج التأثيرات العشوائية.

في نموذج التأثيرات العشوائية سوف يعامل معامل القطع i كمتغير عشوائي له مقدار ثابت μ لذا

وبذلك نجد أن نموذج التأثيرات العشوائية يأخذ الصيغة التالية:

$$Y_{it} = \mu + v_i + \sum_{i=1}^{k} \beta_j X_{jit} + \varepsilon_{it} \qquad i = 1, \dots \dots, N \quad t = 1, \dots \dots, T$$

يمثل v_i حد الخطأ في مجموعة البيانات المقطعية i المعبر عن الانحرافات العشوائية لكل مجموعة من البيانات خلال الفترة الزمنية، والتي ترجع إلى عوامل أخرى خارج حدود النموذج. ويتم تقدير النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS

[1]- رتيبة محمد، مرجع سبق ذكره، ص: 155.

[2] .عمان الدين إبراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية بانل في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد: 43، العدد: 2، 2023، ص:169.

رابعا: أساليب الاختيار بين نماذج بانل:

لكي يتم تحديد واختيار أفضل النماذج لاستخدامها في التحليل، يتم تطبيق الاختبارات التالية:

1. الاختبار بين النموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)

تتم المفاضلة بين النموذج الانحدار التجميعي (PRM)، ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM)، باستخدام اختبار (F)، وفق للصيغة التالية:[1]

$$F(n-1, nT-n-k) = \frac{(R^2FEM - R^2PRM)/(n-1)}{\frac{1-R^2FEM}{(nT-n-k)}} \ldots..(01)$$

حيث:

n: يمثل عدد البنوك

T: عدد السلاسل الزمنية؛

K: عدد المعلمات المقدرة.

كما أن فرضية العدم تقول، بأن القواطع لكل البنوك متساوية، وعند تحقق هذا الشرط، فإن نموذج (PRM)، يكون هو المقدر الكفء، ويقوم الاختبار على أساس مقارنة F المحسوبة من المعادلة 01 بقيمة F الجدولية بدرجة حرية للبسط تساوي n−1 ودرجة حرية للمقام تساوي nT−n−k، أي أنه إذا كانت القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار أكبر من القيمة الجدولية لإحصائية F، فإنه يتم رفض فرضية العدم، والقبول بالفرضية البديلة القائلة بأن نموذج (FEM)، أفضل من نموذج (PRM)

2. الاختيار بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، والنموذج التأثيرات العشوائية (REM):

تتم المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، والنموذج التأثيرات العشوائية (REM) باستخدام مضاعف لاقرانج (LM) المقترح من قبل (Breusch & Pagan 1980)، وهو يتبع توزيع كاي تربيع ذو درجة حرية واحدة، حيث يعتمد هذا الاختبار على المضاعف المتعلق بالأخطاء ε_{it} الناتجة عن طريق المربعات الصغرى، ويمكن صياغته بالعلاقة التالية: [2]

$$LM = \frac{n.T}{2.(T-1)}\left(\frac{\sum_i^n (T.\bar{\varepsilon_i})^2}{\sum_{i=1}^n \sum_{t=1}^T \hat{\varepsilon}^2_{it}} - 1\right)x^2 \ldots\ldots(02)$$

[1] شاكر حمزة، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، 2022، ص: 177.

[2] شاكر حمزة، مرجع سبق ذكره، ص: 178.

من المعادلة (02)، نلاحظ أنه إذا كانت القيمة المحسوبة لاختبار(LM)، أقل من القيمة الجدولية عند درجات حرية واحدة، فإن هذا يعني قبول فرضية العدم القائلة بأن نموذج (REM)، هو أفضل مقدار وأكفأ.

3.اختبار (Hausman)، للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) والنموذج التأثيرات العشوائية (REM)[1]:

في هذا الاختبار تتم المفاضلة بين (FEM)، ونموذج الآثار العشوائية (REM)، وينص هذا الاختبار على ما إذا كان هناك ارتباط، ما بين نموذج الآثار الثابتة، وبين المتغيرات التفسيرية، والآثار غير الملحوظة، وهو يقوم على فرضيتين:

- **فرضية العدم:** مقدار الآثار العشوائية متسقة.
- **الفرضية البديلة:** مقدار الآثار العشوائية غير متسقة.

ويستخدم الاختبار إحصائي H، التي تتبع توزيع (X^2)، بدرجة حرية K وفق الصيغة التالية:

$$H : \left(\hat{B}^{FEM} - \hat{B}^{REM}\right)\left[Var\left(\hat{B}^{FEM}\right) - Var\left(\hat{B}^{REM}\right)\right]^{-1}\left(\hat{B}^{FEM} - \hat{B}^{REM}\right) \approx X^2(K) \dots (3)$$

وبمقارنة (H)، المحسوبة مع قيمة (X^2) بدرجة حرية (K)، نجد أنه لما (H)، المحسوبة أقل من (X^2) فإننا نقبل فرضية العدم، مما يدل على نموذج الآثار العشوائية هو المناسب، والعكس لما (H) المحسوبة أكبر من (X^2) تقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج الآثار الثابتة هو المناسب.

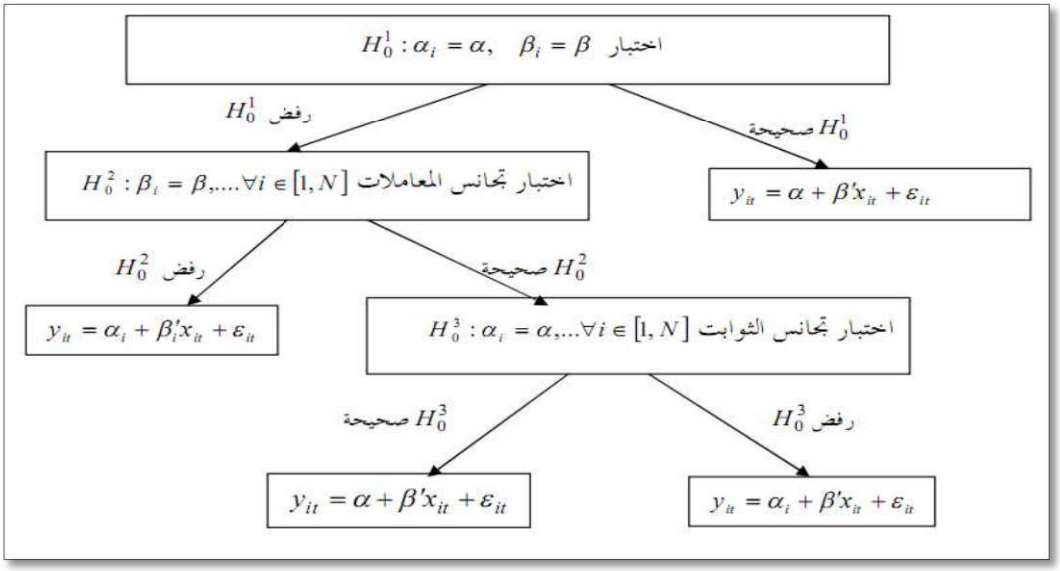
اختبار التجانس (Hsiao):

تعد اختبارات التجانس هامة لتحديد هيكل بيانات بانل، ويجري هذا الاختبار لمعرفة مدى تجانس معلمات نموذج، وفي هذا الاطار اقترح Hsiao، فرضيات تسلسلية تسمح بتحديد تجانس البيانات من عدمها وفق خطوات تم تلخيصها في الشكل التالي[2]:

[1] العقون زهرة والعقون أم الخير، مرجع سبق ذكره، ص: 109

[2] لعيسوف سمير وباركة محمد الزين، أثر سياسة دعم الطاقة على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد: 6، العدد: 2، 2020، ص: 55.

الشكل رقم (07): خطوات اختبار التجانسHsiao



المطلب الثاني: عينة وفترة الدراسة:

سنقوم من خلال هذا المطلب توضيح الإجراءات والأدوات التي استعملت، وهذا بالتطرق للعينة وفترة الدراسة، ووصف المتغيرات المستخدمة.

أولا: عينة الدراسة:

يتشكل مجتمع الدراسة من عشرون بنك جزائري، شملت أربعة عشر بنك خاصا، وستة بنوك حكومية، حيث تم اختيار عينة عشوائية لدراسة تتكون في ثمانية بنوك، والتي من ضمنها سبعة بنوك خاصة وهي:

- البنك الخليج الجزائر.
- بنك سوسيتيه جنرال الجزائر.
- بنك المؤسسة العربية المصرفية.
- بنك السلام الجزائر.
- بنك البي أن بي الجزائر.
- بنك ترست الجزائر.
- بنك البركة الجزائر.

وشملت أيضا بنك عمومي واحد، وهو البنك الوطني الجزائري. وقد تم الاعتماد على هذه البنوك، نظرا لتوافر المعطيات والبيانات المالية المحددة. أما في ما يخص البنوك التي تم استبعادها نظرا لعدم توافر المعطيات بالكامل للعينة المدروسة والمحددة بـ احدى عشر سنة كاملة.

ثانيا: فترة الدراسة

من أجل التقيّد بالمحور العام للدراسة، وعدم الخروج عن السياق الذي يؤدي بنا إلى الهدف المنشود، قمنا بحصر فترة الدراسة، وهذا من خلال الفترة الممتدة (2010-2020)، للبنوك محل الدراسة، وذلك بالاعتماد على القوائم المالية والبيانات المالية المنشورة والغير منشورة، والمتمثلة في الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول التغير في الأموال الخاصة، وجدول تدفقات الخزينة، حيث شملت الدراسة على احدى عشر سنة كاملة لي ثمانية بنوك جزائرية. لذلك استخدمت الدراسة بيانات مقطعية متوازنة (Balanced Panal Data). ولتحقيق الهدف من الدراسة قمنا بتفريغ النسب المالية والمؤشرات المعتمدة في الدراسة في برنامج (Excel07)، إلى برنامج (15 stata)، واستخدام كل نسبة منها متغير من متغيرات الدراسة وقياس أثرها على الأداء المالي، كما قما باستخدام بيانات مدمجة(مقاطع عرضية وسلاسل زمنية)، N=8 من الوحدات المقطعية i، المتمثلة في ثمانية بنوك تجارية ناشطة في الجزائر، وبما أن عدد سنوات السلسلة (T=11)، من خلال الفترة الممتدة 2010-2020. ومنه فإن عدد المشاهدات المعتمد في العينة الكلية هو 88. وبناءً على أدبيات الاقتصاد القياسي فإننا سوف نقوم بالاعتماد على نموذج بيانات البانل الستاتيكية (Static Panel Data Model)

ثالثا: وصف المتغيرات المتبعة في الدراسة:

تطرقت هذه الدراسة إلى قياس دور إدارة المخاطر المالية، وهي المتغير المستقل المعتمد في الدراسة، على الأداء المالي للبنوك التجارية وهو المتغير التابع لهذه الدراسة، كما يتم التركيز في دراستنا من خلال المتغير التابع على مؤشر العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، لأنهم مؤشرات بالفعل تعكس كفاءة استثمارات المساهمين، ويعتبر من أفضل المقاييس لعوائد البنك، وبغية الوصول إلى الأهداف المسطرة لهذا البحث اقتصرت درستنا على المتغيرات الأكثر أهمية في تفسير ذلك الأثر. ومنه فإن تقسيم المتغيرات المتبعة في هذه الدراسة، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم(50) المتغيرات المعتمدة في الدراسة

متغيرات الدراسة		
المتغيرات المستقلة		
CAP: مخاطر كفاية رأس المال:		وهو معدل يقيس مدى كفاية رأس المال المصرف لتغطية إلتزاماته، وهو مؤشر على قوة رأس المال، وزيادة هذه النسبة ينجر عنها انخفاض في المخاطر البنكية، وينجر عنها زيادة في الأداء المالي.
CRD: مخاطر الائتمان		وهو مؤشر يقيس احتمال تزايد التخلف عن السداد من القروض في المستقبل، فهو يعتبر مؤشر تقريبي لجودة المحفظة، كما أن المخصصات يتم تعويضها عن المخاطر التي أدت إلى التخلف عن السداد.
INT: مخاطر الحساسة لسعر الفائدة		وهو مؤشر يقيس مدى التغيرات المغايرة في أسعار الفوائد في السوق بعكس الإتجاه الذى يحتمله البنك، والتي يمكن أن تكون لها الأثر المباشر على عائدات البنك، حيث تعتبر من أهم مخاطر السوق حدوثا يؤثر إما تأثيرا إيجابا أو سلبا، وبشكل رسمي على أهم مصدر من مصادر إيرادات البنك وهو الدخل الناتج من أصوله.
LIQ مخاطر السيولة		يشير المقياس إلى مقارنة أو نسبة السيولة النقدية المطلوبة لمقابلة المسحوبات من الودائع والزيادة في القروض عن الأوضاع الحالية أو المصادر المحتملة للنقدية، أو الحصول على أموال إضافية من الغير. وارتفاع المؤشر تعرض البنك إلى خطر السيولة
المتغيرات التابعة		
ROA: العائد على الأصول		تقيس هذه النسبة قدرة البنك على تحقيق عائدات على الأموال المتاحة، ونصيب كل وحدة من الأصول من صافي الربح. فكل ارتفعا في هذه النسبة دل على كفاءة الإدارة في توظيف الأموال المستثمرة في الأصول الإرادية
ROE: العائد على حقوق الملكية		تقيس هذه النسبة مدى تحقق الهدف الذي يسعى إليه البنك من استثمار أموال المالكين، ويعد معيارا لتعظيم ثروة المالكين، وكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على حسن استغلال الأموال

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة

بهدف تحليل الأساليب الاحصائية سنقوم بإظهار وعرض البيانات المتعلقة بالمتغيرات الاحصائية الوصفية المستعملة في الدراسة.

أولا: عرض الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

بغية حساب وإعطاء فكرة أولية وتوضيح أهم سمات البيانات المستخدمة في الدراسة، والمتعلقة بنموذج البحث، وبهدف تحليلها ومقارنتها مع البنوك محل الدراسة، حيث سيتم تلخيصها في جدول واحد وهو كالتالي:

الجدول رقم (51): حدود ومتوسطات الإحصائية الوصفية لمتغيرات البحث

ROE%	ROA%	INT%	CRD%	LIQ%	CAP%	Banque
20.69	2.26	49.97	3.52	62.52	10.87	**BARAKA**
9.59	2.27	58.37	2.42	91.74	29.32	**SALAM**
8.59	2.33	73.84	0.45	125.79	27.30	**ABC**
17.57	1.76	69.12	2.77	90.36	10.27	**BNP**
14.11	1.26	68.17	2.66	109.51	8.89	**BNA**
8.98	3.23	68.76	1.94	125.18	36.83	**trust**
17.33	1.92	67.49	3.82	84.95	11.07	**SGA**
17.84	2.49	64.06	2.21	85.73	13.82	**AGB**
14.34	2.19	64.97	2.47	96.97	18.55	**Moyenne**
20.69	3.23	73.84	3.82	125.79	36.83	**Maximum**
8.59	1.26	49.97	0.45	62.52	8.89	**Minimum**
6.2	1	10.7	2.4	23.8	11.6	**الانحراف المعياري**
43.23	45.66	16.46	97.16	24.54	62.53	**معامل الاختلاف**

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج Excel، ومخرجات (15) stata

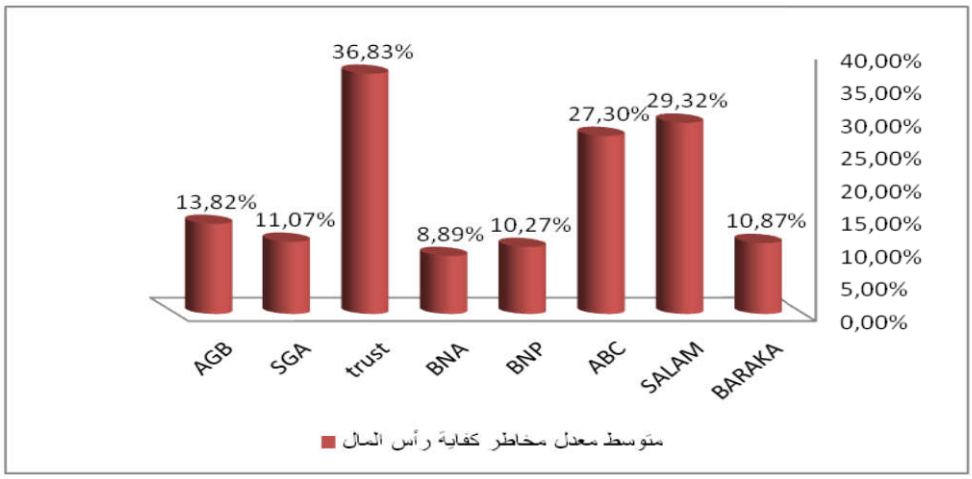
يتضح من خلال الجدول المبين أعلاه قيم المتوسطات الإحصائية الوصفية لمتغيرات الدراسة، والتي سوف نقوم بتضمينها في أشكال بيانية وتحليلها باستخدام بعض المؤشرات الإحصائية لمعرفة أداء البنوك التجارية محل الدراسة، وتتمثل فيما يلي:

1. نسبة مخاطر كفاية رأس المال CAP:

تعبر عن معدل إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، حيث تقيس مدى كفاية رأس المال البنك لتغطية التزاماته المترتبة عليه، في حين أن زيادة نسبة كفاية رأس المال ينجر عنها انخفاض في المخاطر البنكية مما ينعكس عنها زيادة في الأداء المالي، وهو مؤشر يبرهن على قوة وصلابة رأس المال لدى البنك، كما يلاحظ أن نسب قيم(CAP)، أنها محصورة ما بين أدنى متوسط يقدر بنسبة 8.89% بالنسبة للبنك BNA، وهي ضعيفة جدا، وبين أعلى وأفضل متوسط مسجل في بنك trust بنسبة 36.83%، ويعتبر البنك الأفضل من بين البنوك، وبمتوسط عام قدر بنسبة 18.55%، وعموما فإن 50%، من البنوك التجارية محل الدراسة لديها معدلات جيدة تجاوزت المعدل المحدد من طرف البنك المركزي وهو أن لا يقل عن 12%، في حين أن 62.5%، من البنوك محل الدراسة كانت لديها النسبة أقل من المتوسط، وهو ما يشير إلى التذبذب الحاصل لمتوسطات قيم المتغيرات لـ

(CAP)، بالنسبة لهذه البنوك التجارية، وقد تشتت قيم السلسلة الخاصة بهذا المعدل بانحراف معياري قدره 11.6%، أما معامل الاختلاف الذي نستعمله لمقارنة مدى التجانس بين السلسلة ففي هذه الحالة يساوي 62.53%، أي هناك تذبذب في قيم المتغير، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (8): تطور متوسط معدل كفاية رأس المال

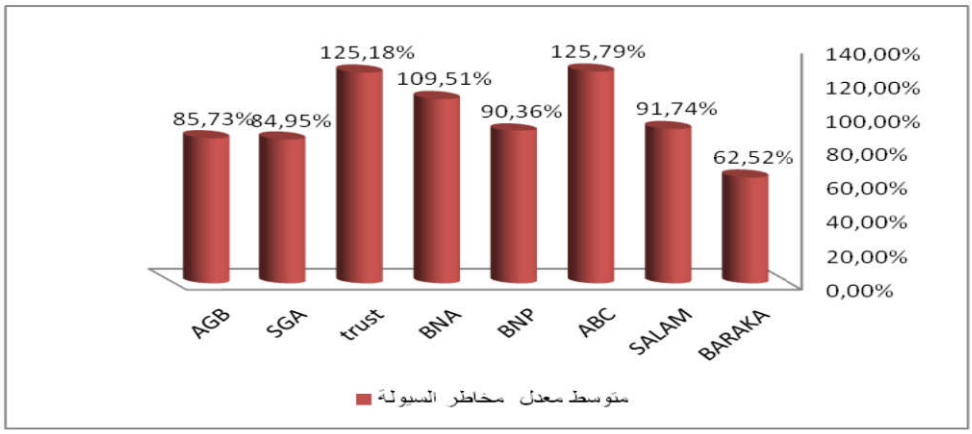


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (51)

2. نسبة مخاطر السيولة LIQ:

وهي التي تقيس مدى قدرة البنك على منح الائتمان من مجموع الودائع التي تم جمعها، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى تعرض البنك لخطر السيولة، كما يلاحظ أن قيم متوسط LIQ كانت محصورة، ما بين أدنى وأفضل متوسط بنسبة تقدر بـ 62.52%، بالنسبة لبنك BARAKA، ويعتبر البنك الأفضل، وبين أعلى متوسط بنسبة تقدر بـ 125.79%، وتشير إلى زيادة المخاطر بالنسبة لبنك (ABC)، ويعتبر البنك الأخطر من بين البنوك، وبمتوسط عام يقدر بـ 96.97%، وهو ما يعني التذبذب الكبير بين الارتفاع والانخفاض لمتوسطات قيم متغيرات (LIQ) بالنسبة لهذه البنوك، وعموما فإن البنوك محل الدراسة تشهد مخاطر مرتفعة للسيولة، أي أنها تجاوزت المعدل المثالي المحدد، باستثناء بنك البركة الجزائر الذي له معدلات جيدة تجنبه من الخطر، في حين أن تشتت قيم السلسلة الخاصة بهذا المعدل، بانحراف معياري قدره 23.8%. أما معامل الاختلاف الذي نستعمله لمقارنة مدى التجانس بين السلسلة ففي هذه الحالة يساوي 24.54%، أي هناك تذبذب طفيف في قيم المتغير، والشكل البياني بين ذلك:

الشكل رقم (9): تطور متوسط نسبة مخاطر السيولة

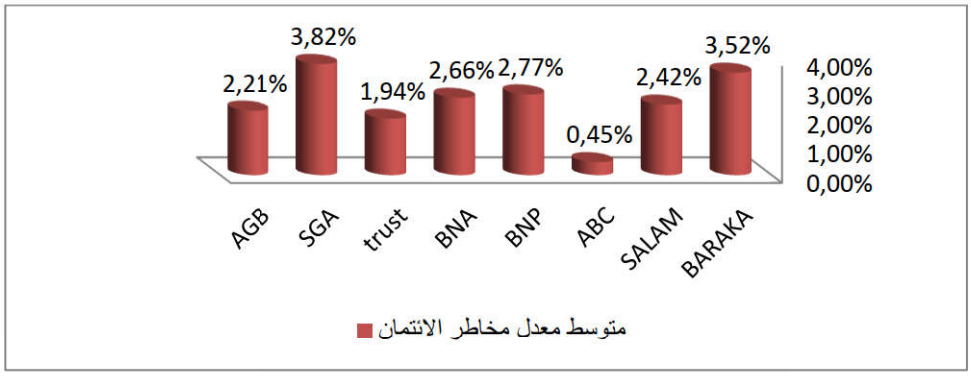


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (51)

3. نسبة مخاطر الائتمان CRD:

وهو مؤشر يقيس احتمال تزايد التخلف عن السداد من القروض في المستقبل، فهو يعتبر مؤشر تقريبي لجودة مخفضة الائتمان، حيث نجد أن المخصصات يتم تعويضها عن المخاطر التي أدت إلى التخلف عن السداد في محفظة القروض، كما يلاحظ أن قيم المتوسط(CRD)،كانت محصورة ما بين متوسط أدنى نسبة يقدر بـ 0.45% سجل في بنك (ABC)، ويعتبر البنك الأفضل من بين البنوك، وبين أعلى متوسط قدره بنسبة 3.82% سجل في بنك (SGA)، ويعتبر من أكثر البنوك الذي له مخاطر مرتفعة، وبمتوسط عام بلغ نسبة 2.47%، وعموما فإن 50 %، من البنوك محل الدراسة كانت لديها النسبة أقل من المتوسط، وقد كان تشتت قيم السلسلة الخاصة بهذا المعدل بانحراف معياري قدره 2.4%. أما معامل الاختلاف الذي نستعمله لمقارنة مدى التجانس بين السلسلة ففي هذه الحالة يساوي 97.16%، أي هناك تذبذب كبير في قيم المتغير CRD، كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (10): تطور متوسط نسبة مخاطر الائتمان

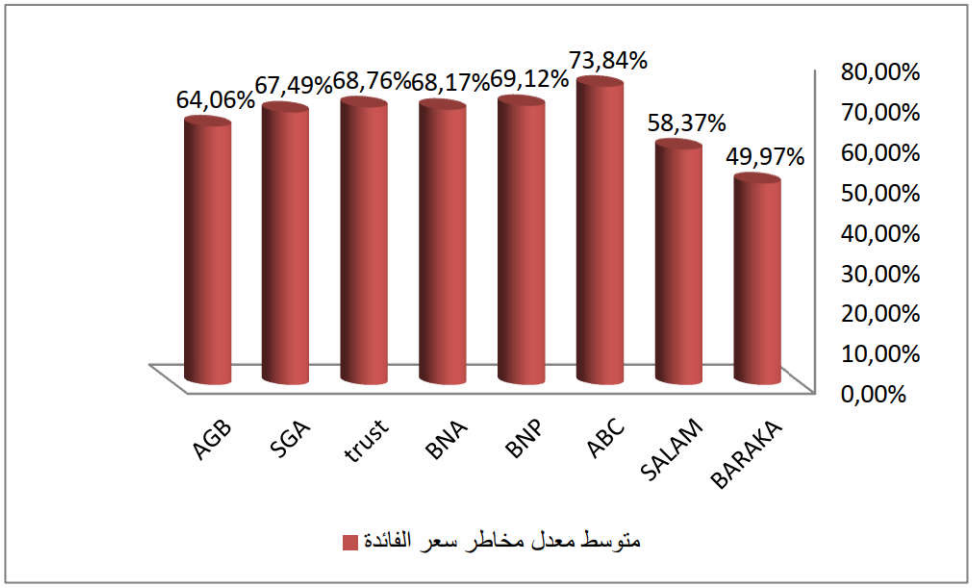


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(51)

4. نسبة مخاطر سعر الفائدة INT:

وهو مؤشر يقيس مدى التغيرات المغايرة في أسعار الفوائد في السوق بعكس الاتجاه الذى يحتمله البنك، والتي يمكن أن تكون لها الأثر المباشر على عائدات البنك، حيث تعتبر من أهم مخاطر السوق حدوثا، يؤثر إما تأثيرا إيجاباً أو سلباً، وبشكل رسمي على أهم مصدر من مصادر إيرادات البنك، وهو الدخل الناتج من أصوله، ويلاحظ أن نسب متوسط قيم INT، كانت محصورة، ما بين أدنى متوسط يقدر بنسبة 49.97%، وهي معدلات لا يمكن الحكم عليها بأنها جيدة بالنسبة للبنوك الثلاثة(BARAKA، SALAM، trust)، أي أن البنك يضيع في فرص استثمارية مدرة للعوائد، وبين أكبر نسبة بمتوسط يقدر بـ 73.84%، لبنك (ABC)، وهو معدل مرتفع جدا، وبمتوسط عام بلغ نسبة 64.97%، وعموما فإن نسبة 37.5% من البنوك التجارية محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط المحقق، كما أن تشتت قيم السلسلة الخاصة بهذا المعدل بانحراف معياري قدره 10.7%. أما معامل الاختلاف الذي نستعمله لمقارنة مدى التجانس بين السلسلة ففي هذه الحالة يساوي 16.46% ، أي هناك تذبذب طفيف في قيم المتغير INT، وهذا يوضحه الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (11): تطور متوسط نسبة مخاطر سعر الفائدة

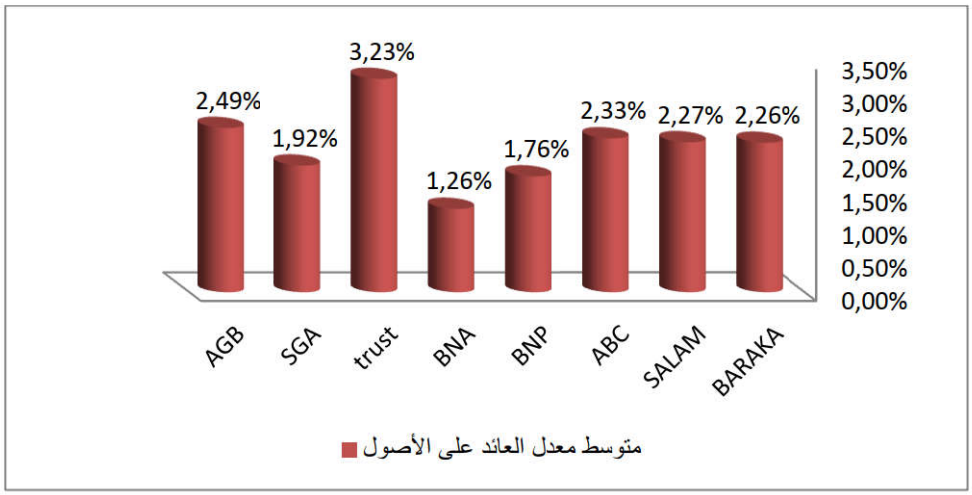


المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(51)

5. معدل العائد على الأصول ROA:

ويقيس المؤشر مدى فعالية مجموع الأصول والذي يعتمد على الأرباح التي تتحقق من تلك الأصول، أي قدرة البنك على تخصيص وإدارة موارده إدارة جيدة، ويلاحظ أن قيم متوسط ROA كانت محصورة بين أقل نسبة بمتوسط قدر بـ 1.26% بالنسبة للبنك BNA، وبين أعلى متوسط يقدر بـ 3.23% بالنسبة لبنك (trust)، ويعتبر البنك الأفضل من بين البنوك، وعموما فإن البنوك التجارية المحل الدراسة تشهد معدلات جيدة للعائد على الأصول، أي جميعها تجاوزت النسبة المثالية، وحققت متوسط عام يقدر بـ 2.19%، وعليه فإن نسبة 37.5% من البنوك التجارية محل الدراسة كانت فيها النسبة أقل من المتوسط، أما الانحراف المعياري للمعدل فقد قدر بـ 1% وبالتالي عدم تشتت في قيم السلسلة، أما معامل الاختلاف الذي نستعمله لمقارنة مدى التجانس بين السلسلة ففي هذه الحالة يساوي 45.66%، أي هناك تذبذب في قيم المتغير ROA، والشكل البياني بين ذلك:

الشكل رقم (12): تطور متوسط معدل العائد على الأصول



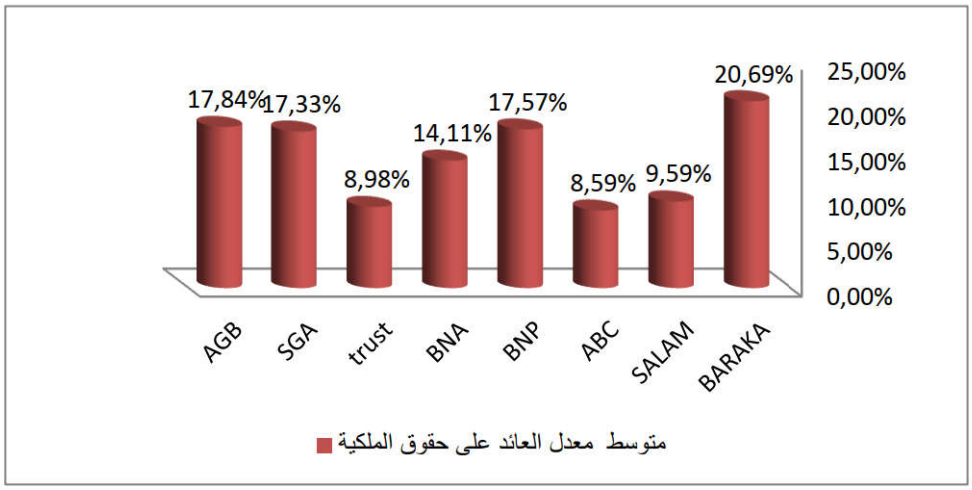
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(51)

6. معدل العائد على حقوق الملكية ROE:

يقيس هذا المعدل صافي الربح إلى إجمالي حقوق الملكية، وتوضح الأرباح الصافية مدى قدرة البنك على فعاليته في توظيف الأموال التي بحوزته ويلاحظ أن قيم متوسط ROE، كانت محصورة بين أقل متوسط يقدر بنسبة 8.59%، بالنسبة لبنك ABC، وبين أكبر متوسط يقدر بـ 20.69% لبنك BARAKA، ويعتبر البنك الأفضل من بين البنوك، وعموما فإن 50% من البنوك التجارية لها معدلات جيدة، وتتمثل في بنك (BARAKA، BNP، SGA، AGB)، أي أنها أكبر من النسبة المثالية المحددة، وحققت البنوك متوسط عام قدره بنسبة 14.34%، كما أن نسبة 50% من البنوك التجارية محل الدراسة كانت نسبتها أقل من المتوسط، وتشتت قيم السلسلة الخاصة بهذا

المعدل بانحراف معياري قدره 6.2%. أما معامل الاختلاف الذي نستعمله لمقارنة مدى التجانس بين السلسلة ففي هذه الحالة يساوي 43.23%، أي هناك تذبذب في قيم المتغير ROE، والشكل التالي يبين ذلك:

الشكل رقم (13): تطور متوسط معدل العائد على حقوق الملكية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم(51)

ثانيا: الارتباط بين متغيرات الدراسة:

يبين الجدول التالي نتائج مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة والمتمثلة في إدارة المخاطر المالية، والمتغير التابع الأداء المالي والمقاس بـ (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية)، وهي كما يلي:

الجدول رقم(52) مصفوفة الارتباط

Matrix of correlations

Variables	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	(6)
(1) ROA	1.000					
(2) ROE	0.252	1.000				
(3) CRD	0.036	0.156	1.000			
(4) LIQ	0.249	-0.483	-0.362	1.000		
(5) INT	0.002	-0.106	-0.440	0.708	1.000	
(6) CAP	0.438	-0.656	-0.121	0.537	-0.049	1.000

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (15) stata

يتبين لنا من خلال مصفوفة الارتباط أن كل القيم للمتغيرات لم تتجاوز النسبة (0.80)[1]، وهنا يظهر لنا أنه لا يوجد مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المفسرة، وأن هناك علاقة، ما بين متغيرات الأداء المالي والظاهر لدينا هو العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وبين مؤشرات إدارة المخاطر المالية وهي كالتالي:

[1] بن شنة فاطمة، المحددات المصرفية لمخاطر الائتمان للبنوك التجارية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد: 13، العدد: 01، 2022، ص: 107

يظهر لنا أن معدل العائد على الأصول، له ارتباط ايجابي مع جميع المؤشرات المستقلة لإدارة المخاطر المالية، في حين نجد أن العائد على حقوق الملكية له ارتباط إيجابي مع مخاطر الائتمان، وله ارتباط سلبي مع مخاطر السيولة ومخاطر سعر الفائدة، ومخاطر كفاية رأس المال.

أما معدل مخاطر الائتمان يتبين أن له ارتباط سلبي ضعيف مع جميع المتغيرات المستقلة، عكس معدل مخاطر السيولة الذي له ارتباط ايجابي ومرتفعا، وأما مخاطر سعر الفائدة يظهر له ارتباط سلبي ضعيف مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

المطلب الرابع: تقدير وتحليل نتائج الدّراسة:

بهدف معرفة دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة للفترة الممتدة ما بين (2010- 2020)، والتي تتكون من(8) بنوك، سنقوم باختبار دور المتغيرات المستقلة على بعض من المتغيرات التابعة، المقاس بالعائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية(ROE)، وهذا بتطبيق السلاسل الزمنية المقطعية على معطيات عينة الدراسة. ومنه فإننا سنقوم بعرض نتائج واختبار الدراسة للنموذج الأول، ثم الانتقال للنموذج الثاني.

أولا: عرض نتائج واختبار الدراسة للنموذج الأول

يبين النموذج الأول دور إدارة المخاطر المالية ويعتبر المتغير المستقل على الأداء المالي والمعبر عنه بالعائد على الأصول، وهو المتغير التابع. سنقوم بعرض هذا النموذج. وهو القيام باختبار النموذج الملائم للدراسة من بين نماذج السلاسل الزمنية المقطعية.

1. اختبارات ملائمة النموذج ونتائجه:

من أجل الوصول إلى الهدف، سوف نقوم بإظهار نتائج تقدير النموذج الملائم بالاعتماد على نماذج السلاسل الزمنية المقطعية وهي (نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابته، ونموذج التأثيرات العشوائية)، بهدف اختيار النموذج المفضل لعينة الدّراسة. كما يتبين لنا نتائج تقدير النماذج الثلاثة وفق طريقة الانحدار التجميعي(pooled)، طريقة التأثيرات الثابتة (fixed)، وطريقة التأثيرات العشوائية (Random)، والجدول التالي يبين ذلك:

الجدول رقم(53) تقدير نماذج السلاسل الزمنية للنموذج الأول:

	(1) ROA	(2) ROA	(3) ROA
CRD	.052	.051	.055
	(.045)	(.042)	(.043)
LIQ	.002	.056***	.023*
	(.01)	(.016)	(.013)
INT	.01	-.064**	-.018
	(.019)	(.027)	(.023)
CAP	.04***	-.056*	.003
	(.014)	(.029)	(.021)
_cons	.008	.018	.01
	(.008)	(.011)	(.01)
Observations	88	88	88
r2_w	.z	.202	.152

Standard errors are in parentheses
**** p<.01, ** p<.05, * p<.1*

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (15) stata

سنقوم الآن بالمفاضلة بين نماذج البانل (السلاسل الزمنية المقطعية)، بهدف معرفة النموذج الملائم للدّراسة.

1.1 عرض اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل:

سيتم عرض اختبارات المفاضلة بين السلاسل الزمنية المقطعية، والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (54) مخرجات اختبار المفاضلة لاستخراج النموذج الملائم من بين النماذج

الاختبار	المفاضلة بين النماذج	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Ficher	pooled /Fixed	5.05	0.0001	Fixed
Breusch and pagan	pooled /Random	3.51	0.0305	Random
Husman	Fixed /Random	14.99	0.0047	Fixed

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (15) stata

- اختبار فيشر F-test بين النموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

نلاحظ من خلال الجدول وبالاعتماد على إحصائية فيشر الملحق رقم (1)، يمكننا من اختيار النموذج الأنسب للدراسة، ويتبين لنا من قيمة (prob)، المتعلقة باختبار معنوية (F)، والتي أظهرت قيمة معنوية بـ 0.0001 وهي أقل من 5%، ولهذا سوف نقوم بقبول نموذج البانل لتأثيرات الثابتة، أي أنه النموذج الملائم للدراسة.

- اختبار (Breusch and Pagan) أو ما يطلق عليه باختبار لاغرانج للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي (PRM)، والنموذج التأثيرات العشوائية (REM):

يتبين لنا من خلال الملحق رقم (2) أن قيمة (prob) أعطت احتمال بـ (0.0305)، وهي قيمة أقل من 0.05، وبالتالي يشير إلى أن نموذج البانل لتأثيرات العشوائية هو الأفضل، ويعبر النموذج الملائم للدراسة.

– اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) والنموذج التأثيرات العشوائية (REM):

نلاحظ من خلال الملحق رقم (3) لاختبار المفاضلة بين النموذجين، فإن الفرضية الصفرية التي تفرض أن النموذج الملائم للدّراسة هو:

H_0: النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات العشوائية.

H_1: النموذج الملائم هو نموذج التأثيرات الثابتة.

ومنه فإذا كانت القيمة الاحتمالية (prob)، أقل أو يساوي 5%، فإننا سوف نقبل الفرضية البديلة، ونرفض الفرضية الصفرية. فبالاعتماد على الملحق رقم (3)، يظهر لنا أن القيمة الاحتمالية لهذا النموذج هو (0.0047)، وهي أقل من 5%، أي أننا سوف نقوم برفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، التي تنص على أن النموذج الملائم للدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة.

نستنتج مما سبق أن النموذج الأفضل والمعتمد لهذه الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة، وهذا ما يؤكده اختبار (Hausman)، وعليه فإننا يمكن صياغة النموذج المدروس بالصياغة التالية:

$$ROA = \alpha_0 + \beta_1 CRD_{it} + \beta_2 LIQ_{it} + \beta_3 INT_{it} + \beta_4 CAP_{it} + u_{it} \dots\dots\dots\dots i = 1 \dots 8, t = 1 \dots 11$$

2.1. نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة:

عندما قمنا باستخراج النموذج الملائم للدراسة، وهو نموذج التأثيرات الثابتة، واعتبار الأداء المالي متمثل في العائد على الأصول، حيث تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول رقم (55) معاملات النموذج بالاعتماد على العائد على الأصول

المتغير التابع	العائد على الأصول	
المتغيرات المستقلة	المعامل	الاحتمال (prob)
الثابت 0	0.018	0.101
CRD	0.051	0.229
LIQ	0.056***	0.001
INT	-0.064 **	0.021
CAP	-0.056 *	0.05
اختبار فيشر	4.804	
(Prob > F)	0.000 LSDV	

طريقة التقدير	
عدد الوحدات المقطعية لكل سنة	08
عدد المشاهدات المحصورة داخل المجال	88

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (15) stata

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع العائد على الأصول، ومخاطر السيولة (LIQ)، كما تقدر الاحتمال الذي يفسر ذلك (prob=0.001).

- هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع العائد على الأصول، ومخاطر سعر الفائدة (INT)، كما تقدر الاحتمال الذي يفسر ذلك (prob=0.021).

- هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع العائد على الأصول، ومخاطر كفاية رأس المال (CAP)، كما تقدر الاحتمال الذي يفسر ذلك (prob=0.021).

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع العائد على الأصول، ومخاطر الائتمان (CRD)، كما تقدر الاحتمال الذي يفسر ذلك (pr=%22.9).

التحليل الإحصائي للنتائج المستخرجة:

بعدما اعتبرنا أن العائد على الأصول يمثل لنا المتغير التابع، فيمكن تفسير وتحليل هذا المتغير، نجد أن عدد المشاهدات المعتمدة في النموذج تمثلت في (88) مشاهدة من مجموع (8) بنوك خلال (11) سنة، وأن المتغيرات المستقلة تفسر المتغيرات التابعة في جميع النموذج. كما يمكن صياغة النموذج ضمن العلاقة التالية:

$$ROA = 0.018 + 0.051CRD_{it} + 0.056LIQ_{it} - 0.064INT_{it} - 0.056CAP_{it} + u_{it} \dots\dots i = 1 \dots 8, t = 1 \dots 11$$

2. صلاحية وجودة النموذج لتأثيرات الثابتة:

إن قياس جودة وصلاحية نموذج التأثيرات الثابتة تؤكد لنا مدا صحته وملائمة، وهذا من خلال القيام بالاختبارات الاحصائية التي تبين لنا هل النموذج يعاني من خلل الارتباط، أو عدم تجانس التباين. ويمكن تفسير جودة النموذج من خلال السلوك المالي لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، بمنهجية إحصائية وقياسية جيدة. وتتمثل هذه الاختبارات في:

1.2. اختبار الارتباط الذاتي: اختبار (Wooldridge test)

نقوم بقياس الاختبار الذاتي ليحدد لنا هل هناك ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع والجدول التالي يبن ذلك:

الجدول رقم(56): اختبار (Wooldridge test)

قيمة p	قيمة إحصائية F
Prob (F) = 0.1467	**F(1, 7) = 2.664**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (15) stata، والملحق رقم(4)

نلاحظ من خلال الجدول وبالاعتماد على الملحق رقم (4)، واختبار (Wooldridge test)، يتبين لنا أن القيمة الاحتمالية Prob (F)، أكبر من (0.05)، وعليه فإننا نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي بين الأخطاء.

2.2. اختبار عدم تجانس التباين:

الجدول رقم(57): اختبار (Wald Test)

الاحتمال	قيمة إحصائية
Prob > chi2 =0.1002	**chi2(8)= 60.16**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (15) stata، والملحق رقم(5)

يتبين لنا من خلال الجدول وبالاعتماد على الملحق رقم(5)، أن القيمة المحسوبة لـ chi2، تساوي (60.16)، واحتمالها يساوي (0.1002)، ومنه فإن قيمة الاحتمال Prob، أكبر من (5%)، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول عدم وجود مشكلة في تجانس التباين للنموذج المدروس، ورفض الفرضية البديلة.

ثانيا: عرض نتائج واختبار الدراسة للنموذج الثاني:

حتى نتمكن من عرض الاختبار لنموذج الثاني الذي يمثل في دور المتغيرات المستقلة لإدارة المخاطر المالية والمتمثلة في (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال، مخاطر أسعار الفائدة) على المتغير التابع، وهو الأداء المالي المعبر عنه (العائد على حقوق الملكية).

1. الاختيار بين نماذج البانل: وهنا يكون الاختبار لهذا النموذج المعتمد وفق ثلاثة خطوات وهي (نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج التأثيرات الثابتة، ونموذج التأثيرات العشوائية)، بهدف اختيار النموذج المفضل لعينة الدراسة، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (58) الاختبارات لنماذج بانل الثلاثة

	(1) ROE	(2) ROE	(3) ROE
CRD	.07	-.07	.022
	(.241)	(.235)	(.237)
LIQ	-.045	.215**	.051
	(.051)	(.087)	(.066)
INT	.001	-.273*	-.099
	(.101)	(.15)	(.12)
CAP	-.298***	-.54***	-.391***
	(.075)	(.159)	(.105)
_cons	.24***	.214***	.23***
	(.043)	(.062)	(.05)
Observations	88	88	88
r2_w	.z	.181	.123

Standard errors are in parentheses
****p<.01, **p<.05, *p<.1*

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (15) stata

سنقوم الآن بالمفاضلة بين نماذج البانل (السلاسل الزمنية المقطعية) بهدف معرفة النموذج الملائم لدراسة.

1.1 عرض اختبارات المفاضلة بين نماذج البانل:

سيتم عرض اختبارات المفاضلة بين السلاسل الزمنية المقطعية والتي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول رقم (59) مخرجات اختبار المفاضلة لاستخراج النموذج الملائم من بين النماذج

الاختبار	المفاضلة بين النماذج	القيمة المحسوبة	الاحتمال	القرار
Ficher	pooled /Fixed	4.05	0.0008	Fixed
Breusch and pagan	pooled /Random	1.31	0.1259	pooled
Husman	Fixed /Random	13.34	0.0097	Fixed

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (15) stata

– اختبار فيشر F-test بين النموذج الانحدار التجميعي (PRM) ونموذج التأثيرات الثابتة (FEM):

لكي يتم الاختبار واختيار النموذج الأفضل من بين النموذجين يكمن صياغة الفرضية التالية:

H_0: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم للدراسة.

H_1: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم للدراسة.

فإذا كانت القيمة الاحتمالية أكبر من (5%)، فيمكن قبول الفرضية الصفرية، ورفض الفرضية البديلة، وهنا يمكن القول أن النموذج الملائم للدراسة، هو الانحدار التجميعي، أما إذا كانت الاحتمال أقل أو تساوي (5%)، فيمكن رفض الفرضية الصفرية، وقبول الفرضية البديلة، أي أن النموذج الملائم للدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة.

كما يتبين لنا من خلال الملحق رقم (06) أن القيمة الاحتمالية لنموذج فيشر تساوي (0.0008)، وهي أقل من (5%)، ومنه فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم للدراسة.

- اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة (FEM) والنموذج التأثيرات العشوائية (REM):

يمكن اختيار النموذج الأفضل من بين النماذج، وذلك بالاعتماد على الملحق رقم (07)، نجد أن القيمة الاحتمالية تساوي (0.0097)، وهي أقل من (5%)، وعليه فإننا نرفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تنص على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم للدراسة.

وعليه فإننا بعد الإجراء والقيام بجميع الاختبارات والمفاضلة بين النماذج وجدنا أنا النموذج المعتمد لهذه الدراسة هو نموذج التأثيرات الثابتة، ومنه فإن النموذج المدروس دور إدارة المخاطر المالية وهي المتغيرات المستقلة والمتمثلة في (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال، مخاطر أسعار الفائدة) على المتغير التابع وهو الأداء المالي والمعبر عنه (العائد على حقوق الملكية). يمكن صياغته ضمن المعادلة التالية:

$$ROE = \alpha_0 + \beta_1 CRD_{it} + \beta_2 LIQ_{it} + \beta_3 INT_{it} + \beta_4 CAP_{it} + u_{it} \dots\dots\dots\dots i = 1 \dots 8, t = 1 \dots 11$$

2.1 نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة:

وبعد القيام باستخراج النموذج الملائم للدراسة، والمحدد بنموذج التأثيرات الثابتة، واعتبار الأداء المالي متمثل في العائد على حقوق الملكية، تحصلنا من خلال ذلك على النتائج التالية:

الجدول رقم (60) معاملات النموذج بالاعتماد على العائد على حقوق الملكية

المتغير التابع	العائد على حقوق الملكية	
المتغيرات المستقلة	المعامل	الاحتمال (prob)
الثابت ()	0.214***	0.001
CRD	-0.07	0.768
LIQ	0.215**	0.015
INT	-0.273*	0.072
CAP	-0.54***	0.001
اختبار فيشر	4.188	
(Prob > F)	0.000	

طريقة التقدير	LSDV
عدد الوحدات المقطعية لكل سنة	08
عدد المشاهدات المحصورة داخل المجال	88

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (15) stata

يظهر لنا من خلال الجدول ما يلي:

- هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع العائد على حقوق الملكية، ومخاطر السيولة (LIQ)، كما تقدر الاحتمال الذي يفسر ذلك (prob=0.015).

- هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع العائد على حقوق الملكية، ومخاطر كفاية رأس المال (CAP)، كما تقدر الاحتمال الذي يفسر ذلك (prob=0.001).

- هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية عند مستوى (10%)، بين المتغير التابع العائد على حقوق الملكية، ومخاطر سعر الفائدة (INT)، كما تقدر الاحتمال الذي يفسر ذلك (prob=0.072).

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين المتغير التابع العائد على حقوق الملكية، ومخاطر الائتمان (CRD)، كما تقدر الاحتمال الذي يفسر ذلك (pr=0.768).

التحليل الإحصائي للنتائج المستخرجة:

بعدما اعتبرنا أن العائد على حقوق الملكية يمثل لنا المتغير التابع فيمكن تفسير وتحليل هذا المتغير، نجد أن عدد المشاهدات المعتمدة في النموذج تمثلت في (88) مشاهدة من مجموع (8)، بنوك خلال (11) سنة، وأن المتغيرات المستقلة تفسر المتغيرات التابعة في جميع النموذج. كما يمكن صياغة النموذج ضمن العلاقة التالية:

$$ROE = 0.214 - 0.07CRD_{it} + 0.215LIQ_{it} - 0.273INT_{it} - 0.54CAP_{it} + u_{it} \dots\dots i = 1 \dots 8, t = 1 \dots 11$$

2. صلاحية وجودة النموذج لتأثيرات الثابتة:

بهدف قياس جودة النموذج لتأثيرات الثابتة نقوم بالاختبارات الاحصائية، أي أننا نختبر هل النموذج يعاني من خلل إحصائي أم لا، وعليه سنقوم بإجراء الاختبارات التالية:

1.2. اختبار الارتباط الذاتي: اختبار (Wooldridge test): والذي يمكن تلخيص قيمه في الجدول التالي:

الجدول رقم(61): اختبار (Wooldridge test)

قيمة إحصائية F	قيمة p
F(1, 7) = 7.533	Prob (F) = 0.0520

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (15) stata، والملحق رقم(08)

لكي يتم قياس الاختبار الذاتي بهدف تحديد هل هناك ارتباط ذاتي بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (ROE) وبالاعتماد على اختبار **(Wooldridge test)**، سوف نقوم بصياغة الفرضيات التالية:

H_0: عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي.

H_1: هناك مشكلة في الارتباط الذاتي.

يتبين لنا من خلال الجدول وبالاعتماد على الملحق رقم (08)، أن القيمة الاحتمالية Prob (F)، أكبر من (0.05)، وعليه فإننا نقوم بقبول الفرضية الصفرية التي تفرض على عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي، ونرفض الفرضية البديلة (H_1)، التي تنص على أن هناك مشكلة في الارتباط الذاتي.

2.2. اختبار عدم تجانس التباين:

الجدول رقم(62): اختبار (Wald Test)

قيمة إحصائية	الاحتمال
chi2(8)= 99.80	**Prob > chi2 =0.0840**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات (15) stata، والملحق رقم(09)

يظهر لنا من خلال الجدول وبالاعتماد على الملحق رقم(09)، أن القيمة المحسوبة لـ chi2، تساوي (99.80)، واحتمالها يساوي (0.0840)، ومنه فإن قيمة الاحتمال Prob، أكبر من (0.05)، وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الصفرية التي تقول عدم وجود مشكلة تجانس التباين في النموذج المدروس، ورفض الفرضية البديلة.

المطلب الخامس: مناقشة النتائج المستخرجة:

من خلال النتائج المتوصل إليها وبهدف معرفة دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث أسفرت النتائج ما يلي:

أولا: النتائج المستخرجة لاعتبار العائد على الأصول كمتغير تابعا، والذي يعبر عن الأداء المالي. وهي:

تبين لنا أن معدل العائد على الأصول له ارتباط ايجابي مع جميع المؤشرات المستقلة لإدارة المخاطر المالية، وتوصلنا إلى أن النموذج الملائم لدراسة، هو نموذج التأثيرات الثابتة، واعتبار الأداء المالي متمثل في(ROA)، كما بين هذا النموذج أن هناك ثلاثة مؤشرات لإدارة المخاطر المالية لها أثر ذو دلالة إحصائية على العائد على الأصول، وتتمثل في معدل مخاطر السيولة (LIQ)، ومعدل مخاطر سعر الفائدة(INT)، ومعدل مخاطر كفاية رأس المال(CAP)، كما تسهم هذه المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع. وتبين أيضا من خلال تحليل هذا النموذج عدم وجود علاقة عكسية بين معدل مخاطر الائتمان (CRD)، والمتغير التابع، وهذا يعكس عدم وجود تأثير إحصائي بينه وبين المتغير التابع المتمثل في العائد على الأصول، أي أنه لا يفسر التغيرات التي حدثت.**وعليه نرفض الفرضة الثالثة للفرع الثاني**

-كما تبين أن هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة (LIQ)، والمتغير التابع العائد على الأصول، عند مستوى (0.05)، كما تقدر الاحتمال الذي يفسر ذلك (prob=0.001)، والقيمة المحسوبة المقدرة بـ (0.056)، وهذا يشير إلى أنه كلما ارتفعا معدل مخاطر السيولة بـ (0.1%)، يقابله زيادة في معدل العائد على الأصول بـ (5.6%)، كما يجب على البنوك أن تعتمد على سياسة مرتكزة بين القروض الممنوحة، وبين الودائع، أي أنه يوازي بين القروض أو التمويلات التي يمنحها، وبين الودائع التي يستقبلها، ومن جهة أخرى يجب على البنوك أن لا تقوم بسياسة تجميد الودائع التي من شأنها أن تولد لها أرباح، وأن لا تقوم بتمويلات مفرطة تؤدي بها إلى مواجهة الضغوطات المالية. **لذلك نقبل الفرضية الرابعة الفرع الثاني.**

- من ناحية مخاطر سعر الفائدة فتبين أن هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية بين مخاطر سعر الفائدة (INT)، والمتغير التابع العائد على الأصول، عند مستوى (0.05)، كما أن القيمة المحسوبة سالبة تقدر بـ (6.4-%)، والاحتمال الذي يفسر ذلك (prob=0.021)، وهي أقل من (5%)، وهذا يشير إلى أن الانخفاض الكبير في معدل أسعار الفائدة، يجعل البنك يضيع فرص استثمارية مدرة للعوائد، أما في حالة الارتفاع لأسعار الفائدة يؤدي بالبنك إلى زيادة المخاطر الائتمانية، وهذا يؤثر سلبا على الأداء المالي للبنك. لذا فإننا **نقبل الفرضية السادسة للفرع الثاني**

-مخاطر كفاية رأس المال تم حسابها من خلال قسمة إجمالي حقوق الملكية على إجمالي الأصول لتعبير عنها بأنا لها معنوية إحصائية عند مستوى (5%)، حيث نجد أن الاحتمال الذي يفسر ذلك يقدر بـ (prob=0.021)، وهي

أقل من (0.05)، والقيمة التقديرية لها ذو أثر سلبي دال إحصائيا بين مخاطر كفاية رأس المال (CAP)، والمتغير التابع العائد على الأصول، ويفسر هذا الأثر السلبي إلى أن رأس المال المتاح للبنوك غير كافٍ لتغطية المخاطر المتعلقة بأصوله، ويمكن أن يؤدي ضعف كفاية رأس المال إلى زيادة تعرض البنوك للخسائر، وبالتالي فإن العائد على الأصول يتأثر سلباً بسبب هذا الضعف، وهذا يشير إلى أن هناك عدم فعالية إدارة المخاطر في البنوك التجارية، لذلك يجب على البنوك العمل على إدارة كفاية رأس المال بشكل جيد. **لذلك نقبل الفرضية الخامسة للفرع الثاني.**

ثانيا: النتائج المستخرجة لاعتبار العائد على حقوق الملكية كمتغير تابعا والذي يعبر عن الأداء المالي. وهي:

تم اعتبار أن النموذج الملائم لهذه الدراسة هو نموذج الآثار الثابتة، حيث أظهرت نتائج تحليل هذا النموذج إلى اختيار ثلاثة متغيرات مستقلة لإدارة المخاطر المالية كان لهما أثر ذو دلالة إحصائية على المتغير التابع وهو الأداء المالي والمتمثل في (ROE)، للبنوك التجارية التي هي محل الدراسة، وتتكون من معدل مخاطر السيولة (LIQ)، ومعدل مخاطر سعر الفائدة(INT)، ومعدل مخاطر كفاية رأس المال(CAP)، كما تسهم هذه المتغيرات المستقلة في تفسير المتغير التابع. وتبين أيضا من خلال تحليل هذا النموذج عدم وجود علاقة عكسية بين معدل مخاطر الائتمان (CRD)، والمتغير التابع، وهذا يعكس عدم وجود تأثير إحصائي بينه وبين المتغير التابع المتمثل في العائد على حقوق الملكية، أي أنه لا يفسر التغيرات التي حدثت.**وعليه نرفض الفرضة الثالثة للفرع الأول**

-كما كشف التحليل أن هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين مخاطر السيولة (LIQ)، والمتغير التابع العائد على حقوق الملكية، كما تقدر الاحتمال الذي يفسر ذلك (prob=0.015)، وهو أقل من (0.05)، والقيمة التقديرية لها إيجابية تساوي (21.5%)، وهذا يدل على أنه كلما ارتفعا معدل مخاطر السيولة بـ (1.5%)، يقابله زيادة في معدل العائد على حقوق الملكية بـ (21.5%)، أي أنه عندما يتم توظيف إدارة السيولة بفعالية يكون الأثر إيجابي في البنوك التجارية، وعليه فإننا نقوم **بقبول الفرضية الرابعة للفرع الأول.**

- مخاطر سعر الفائدة تم حسابها من خلال قسمة الأصول الحساسة لسعر الفائدة على إجمالي الأصول، لتعبير عنها بأن لها معنوية احصائية عند مستوى (10%)، كما تقدر الاحتمال الذي يفسر ذلك (prob=0.072)، وهي أقل من (0.10)، والقيمة التقديرية لها ذو أثر سلبي دال إحصائيا بين مخاطر سعر الفائدة (INT)، والمتغير التابع العائد على حقوق الملكية، أي أن ارتفاع معدل الأصول الحساسة لسعر الفائدة إلى اجمال الأصول، يجعل

معدل العائد على حقوق الملكية منخفضا، بمعنى أنه كلما ارتفع هذا المعدل بـ (7.2%)، سيؤدي إلى انخفض معدل العائد على حقوق الملكية بـ (27.3%)، لذا **يتم قبول الفرضية السادسة للفرع الأول**.

-كما تبين من خلال التحليل أن هناك أثر سلبي ذو دلالة إحصائية، ما بين مخاطر كفاية رأس المال والمتغير التابع العائد على حقوق الملكية، (CAP)، كما تقدر الاحتمال الذي يفسر ذلك (prob=0.001)، ويمكن تفسير ذلك بأن البنوك تواجه مشاكل في عدم تأمين رأس المال الكافي لتلبية متطلبات رقابة البنك المركزي، وهو يعكس قدرة البنك على تحمل المخاطر وتلبية التزاماته المالية، كما يشير إلى وجود تذبذب في قوة مركزه المالي ويعرض البنوك التجارية إلى مخاطر عديدة، الأمر الذي يجعل من إدارة البنوك أنها ستحتاج إلى اتخاذ إجراءات لتعزيز رأس المال بهدف تحمل المخاطر المحتملة. **وعليه فإننا سنقوم بقبول الفرضية الخامسة الفرع الأول**.

خلاصة الفصل

بغية الوصول إلى الأهداف المنشودة من هذا البحث، والإجابة عن الإشكالية المطروحة والمتمثلة في دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث تحظى إدارة المخاطر المالية بأهمية كبيرة في تعزيز وتحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، وهذا ما تناولته في الجانب النظري، وبإسقاط هذا الأخير على الجانب التطبيقي من هذا الفصل، تم حصر الدراسة على مجموعة مكونة من ثمانية بنوك جزائرية خلال الفترات من 2010-2020، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية للبنوك التي هي محلّ الدراسة، ومن أجل ذلك تمّ التطرّق إلى الإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر للبنوك، بالإضافة إلى تحليل النموذج التقييم المصرفي (CAMELS) للبنوك عينة البحث، وتحليل مؤشرات قياس المخاطر الماليةّ التي يتعرض لها البنك، ومن ثم تقييم الأداء المالي وتحليلها باستخدام المؤشرات المالية، وبهدف معرفة الأثر أو الدور بين إدارة المخاطر المالية والأداء المالي للبنوك التجارية قمنا بدراسة قياسية، واعتمدنا من خلال هذه الدراسة على مؤشرات إدارة المخاطر المالية كمتغيرات مستقلة، والمتمثلة في (مخاطر الائتمان، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر كفاية رأس المال، ومخاطر السيولة)، ومؤشرات الأداء المالي تم حصرها في مؤشرات الربحية، والمتمثلة في (العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية) كمتغيرات تابعة. حيث قمنا أولا بتقدير نماذج البانل الثلاثة (السلاسل الزمنية المقطعية) وهي (نموذج الانحدار التجميعي، ونموذج الأثر العشوائي، ونموذج الأثر الثابت)، وبالاعتماد على الاختبارات بهدف المفاضلة بينهم، اختبار (Redundant Fixed Effects، Redundant Fixed Effects، Hausman)

فمن خلال ما سبق توصلنا إلى أن النموذج الملائم لدراسة باستخدام سوا مؤشر العائد على حقوق الملكية أو مؤشر العائد على الأصول، تمثلت في نموذج التأثيرات الثابتة، وأعطت نتائج هذا النموذج من اختيار ثلاثة متغيرات لهما أثر ذو دلالة إحصائية وهما (مخاطر السيولة، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر كفاية رأس المال).

الخاتمة

خاتمة:

تلعب إدارة المخاطر المالية دوراً حيوياً في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية. فهي تعزّز الاستقرار المالي، وتقلّل التعرّض للمخاطر، وتحمي رأس المال والأرباح، وتعزّز الثقة بين المستثمرين والعملاء. بناءً على ذلك، فإنّ إدارة المخاطر المالية يجب أن تكون جزءاً أساسياً من استراتيجية البنك، ويجب تخصيص الموارد اللازمة لتطوير قدرات إدارة المخاطر بشكل مستمر. وبغية الإجابة على الإشكالية المطروحة التي تتضمّن دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، تم إسقاط عينة مكونة من ثمانية بنوك جزائرية، خلال الفترات (2010-2020)، حيث تطرّقنا إلى تحليل النموذج الحديث للتقييم المصرفي كاملز، وتحليل كلّ المؤشرات لإدارة المخاطر المالية، وتتمثل في(مخاطر السيولة، مخاطر كفاية رأس المال، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر الائتمان)، والقيام أيضا بتحليل مؤشرات الأداء المالي والمتمثلة في (مؤشرات الربحية، توظيف الأموال، ملاءة رأس المال، مؤشرات السيولة)، والقيام بقياس علاقة دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، أين تمّ اعتماد مؤشرات إدارة المخاطر، وهي السالفة الذكر كمتغيرات مستقلّة، بالإضافة إلى الأداء المالي كمتغير تابع أين تمّ الاقتصار على مؤشرّات الربحية فقط، والمتمثلة في العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية لكونهما مؤشران يقدمان صورة واضحة وجيدة عن الأداء المالي. باستعمال نموذج (Panal Data)، إلى برنامج (stata15).

وبعدما تطرّقنا إلى جوانب الدراسة بأبعادها استطعنا الخروج بمجموعة من النتائج والتوصيات وكذلك الإجابة على الفرضيات والإشكالية المطروحة، وهي كالآتي:

1. نتائج اختبار الفرضيات

بعد معالجتنا للموضوع، توصلنا إلى نتائج اختبار الفرضيات على النحو التالي:

- إذا كانت هناك اختلالات في إدارة المخاطر المالية للبنوك، فإنّ ذلك يؤدّي إلى اختلال التوازن المالي للبنك الّذي قد يعاني من تأثيرات سلبية، مثل زيادة الخسائر المالية، وانخفاض السيولة، وعدم القدرة على تلبية احتياجات العملاء والسداد المستحق. هذا يمكن أن يؤثّر سلبًا على سمعة البنك وثقة العملاء والمستثمرين فيه، مما يؤدّي في نهاية المطاف إلى تباطؤ النّمو المالي للبنك.

تُؤدّي إدارة المخاطر المالية السليمة دورًا حاسمًا في استقرار البنوك التجارية الجزائرية، حيث أنّه كلما كانت هناك إدارة فعالة للمخاطر تحقق توازنًا ماليًا وثقة العملاء والمستثمرين، في حين أن الاختلالات في هذه العملية قد تؤدي إلى تداعيات سلبية على البنك. وهذا حسب ما نصّت عليه الفرضية الأولى.

- توصّلنا من خلال التصنيف الكلي لنموذج CAMELS، إلى ما يلي:

– إنّ هناك أداءً قويا للبنوك الّتي هي محل الدّراسة فيما يتعلق بكفاية رأس المال، وهذا يدلّ على أنّ البنوك لها القدرة على مواجهة الخسائر المتوقّعة، أي أنّ الموقف سليم من كل النواحي، وبالتالي لا يتطلب اتّخاذ أي إجراء رقابي.

– بالنسبة إلى جودة الأصول فقد حقّق البنكان (ABC ،trust) تصنيفا قويا، وهذا يشير إلى أنّ البنكين لهما معدّل نموّ جيد للأصول، يضمن لها زيادة في الأرباح والاستمرارية، في حين حقّقت البنوك (BARAKA، SALAM، AGB)، تصنيفا مرضيا، ممّا نستنتج على أن هناك بعض القصور موجودة في البنوك يجب تداركها، أي معالجة السلبيات، أما عن البنوك (BNP، BNA، SGA)، فحقّقت تصنيفا جيدا بعض الشيء (معقولة)، وهذا يشير إلى أنّ هناك مؤشّرات ضعف يجب فرض إشراف رقابي جيّد وقويّ لدراسة نقاط الضّعف والعيوب للخروج منها.

– بالنسبة إلى تقييم كفاءة الإدارة فقد حقّقت البنوك (BARAKA، ABC، BNP، BNA، trust، SGA)، تصنيفا قويّا، وهذا يشير إلى أنّها تحصّلت على نتائج قوية، وهناك فاعلية كبيرة في تسيير كفاءة طاقمه الإداري، ويمتاز بخبرة كبيرة، ومسايرته لكافة القوانين المنصوص عليها، وخاصة الّتي هي من قبل البنك المركزي، من خلال تطبيق إجراءات إدارة المخاطر، وأنّ الموقف سليم من كلّ النواحي، وبالتالي لا يتطلّب اتّخاذ أي إجراء رقابي، في حين نجد أنّ البنكين (AGB،SALAM) حقّقا نتائج مرضية؛ أي له إدارة مرضية نوعا ما، كما يجب على البنكين مراجعة هذا الاختلال في بعض الجوانب والّتي تؤدّي إلى إدارة ذات كفاءة عالية وقوية.

– أما عن تقييم الربحية (E) توصّلنا إلى أنّ البنوك (BARAKA، BNP، SGA، AGB) لهما تصنيفا مرضيا، وهذا يدلّ على كفاءة البنوك في استخدام أموال المساهمين في توليد الأرباح؛ بمعنى أنّ الموقف سليم نسبيا. لذلك يجب معالجة السّلبيات لتدارك القصور، والوصول إلى تصنيف جيّد، في حين نجد بنك (BNA) حقّق تصنيفا معقولا؛ إذ تمتّع البنك بربحية مقبولة نوعا ما، وهذا نتيجة تتوافر نقاط ضعف وجب على البنك فرض رقابة ومتابعة مستمرّة لتجنّب المخاطر.

– حقّقت البنوك (SALAM، ABC، trust)، تصنيفا هامشيا (خطرة)؛ أي تتمتع بربحية هامشية (خطيرة)، وهنا يستدعي الأمر على البنوك القيام بإجراءات فورية لتصحيح أوضاعها، ومراجعة السياسات المنتهجة في تحقيق الأرباح من خلال الرفع من مستواها. وتوصّلنا كذلك إلى أنّ تقييم السّيولة لبنك (BARAKA)، قد حقّق تصنيفا مرضيا نوعا ما، هذا يشير إلى أن هناك نقاط ضعف بسيطة يمكن معالجتها، من خلال إدارة ودائعه وتمويلاته. في حين حقّق البنك (SGA)، سيولة خطرة، وهذا يدلّ على أن لدى البنك سيولة هامشية (خطيرة)، يتطلّب رقابة

لصيقة ومتكرّرة. أمّا البنوك (SALAM، ABC، BNP، BNA، trust، AGB)، تم منحها تصنيفا غير مرضيّ؛ أي أنها في وضعية خطرة، وهذا يشير إلى أنّ لها نسبة سيولة مرتفعة فاقت 80%، ويبرهن أنّ هذه البنوك الأخيرة تقوم بمنح الودائع بنسبة كبيرة في شكل قروض، وهذا يؤثّر عليها في الوفاء بالتزاماتها المالية، كما يجب فرض رقابة مستمرّة.

– توصّلنا أيضا إلى أنّ تقييم الحساسية اتّجاه مخاطر السّوق حقّق تصنيفا غير مرضيّ في جميع البنوك الّتي هي محلّ الدّراسة، ويشير إلى أنّ حالة البنوك غير جيّدة، ويتطلّب اتّخاذ إجراءات تصحيحيّة رقابيّة.

وعموما فقد حقّقت البنوك الجزائرية وفق نموذج "CAMELS" مستويات متفاوتة من ناحية الملاءة المالية والمخاطر، وهذا ما يتوافق مع الفرضية الثانية.

- بالنسبة إلى الفرضية الثالثة تمّ نفي فرعها الأول والثاني، لعدم وجود أثر ذي دلالة إحصائيّة لمزاولة إدارة مخاطر الائتمان على تحسين الأداء المالي.
- بالنسبة إلى الفرضية الرابعة تم قبول فرعها الأول والثاني، والمتمثلة في مزاولة إدارة مخاطر السيولة لأثر ذي دلالة إحصائية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الّتي هي محلّ الدراسة.
- بالنسبة إلى الفرضية الخامسة تم قبول فرعها الأول والثاني، والمتمثلة في مزاولة إدارة مخاطر كفاية رأس، ولها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الّتي هي محل الدراسة.
- بالنسبة إلى الفرضية السادسة تم قبول فرعها الأول والثاني، والمتمثلة في مزاولة إدارة مخاطر سعر الفائدة، ولها أثر ذو دلالة إحصائية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الّتي هي محلّ الدراسة.
- إدارة مخاطر سعر الصرف للبنوك التجارية الجزائرية لها تأثير كبير على الأداء المالي، فهي تساعد في حماية البنك من الخسائر المحتملة وتحسين التّخطيط المالي، ممّا يزيد من استقراره المالي، ويزيد من ثقة المستثمرين والعملاء كما أنّ هناك تقلّبات في سعر الصّرف العملة الجزائرية خلال سنوات الدّراسة، فكلما كانت هناك إدارة جيّدة لمزاولة وإدارة مخاطر سعر الصّرف كان هناك تحسّن في الأداء المالي للبنوك التجاريّة، وهذا ما يتوافق مع الفرضيّة السّابعة.

2. نتائج الدّراسة:

من خلال معالجتنا للموضوع تمّ التوصّل إلى جملة من النتائج يمكن بلورتها في النقاط التالية:

- إنّ الاقتراض عادةً مرتبطٌ بمخاطرَ متعدّدة، ولا يوجد اقتراض خالٍ تمامًا من المخاطر، بغضّ النّظر عن الضّمانات المتوفرّة من المقترض، فالخطر لصيق بالبنك.

- تلعب البنوك التجارية دور الوسيط بين أصحاب الفائض بمعنى (رؤوس الأموال)، وأصحاب العجز الذين يبحثون عن مصادر تمويل.
- هناك علاقة طردية بين المخاطر وعدم اليقين، كلما ارتفع احتمال عدم اليقين قابلته زيادة في المخاطر البنكية
- تتطلب إدارة المخاطر المالية استخدام أدوات وتقنيات متقدمة لقياس وتحليل المخاطر بشكل دقيق، وتطوير سياسات وإجراءات فعالة للتعامل مع هذه المخاطر بطريقة تحقق التوازن بين تحقيق الأرباح والحفاظ على الاستقرار المالي.
- هناك عدة طرق وأساليب يتم الاعتماد عليها للتنبؤ بالمخاطر المالية في البنوك التجارية، حيث تعتبر طريقة القرض التنقيطي من أفضل الطرق وسهلة التطبيق فهي تضمن الحماية الكافية للبنك.
- قدمت لجنة بازل للرقابة المصرفية اهتماما كبيرا بإدارة المخاطر المالية وهي استحداث آليات جديدة، وتقديم الارشادات والتوصيات التي من شأنها تجنب المخاطر.
- هناك مجموعة من المؤشرات والنماذج التي تقيم الأداء المالي للبنك، والمستخدمة بشكل واسع، يبرز نموذج العائد على حقوق الملكية كأحد الأمثلة الرئيسية، يتسم هذا النموذج بقدرته على قياس أداء البنك من خلال تحقيق التوازن بين العائد والمخاطر التي يتحملها البنك.
- تلعب عملية تقييم الأداء المالي للبنك دورا مهما وحاسما في الحفاظ على أمن وسلامة وصلابة الجهاز المصرفي الجزائري
- تستعمل البنوك التجاريّة في قياس ومراقبة مخاطرها المالية برنامج إعلام فعّال يبين مستوى الخطر.
- تمتلك نسبة 50% من البنوك التجاريّة محلّ الدّراسة نسب جيّدة لمخاطرَ كفاية رأس المال، بمعنى احتفاظ البنك برؤوس أموال ذات جودة عالية قادرة على تحمّل الخسائر، في حين نجد أن هناك نسبة 50%، من البنوك يواجهون مخاطر مرتفعة، ويدلّ هذا على مخاطرة رأسمالية مرتفعة وضعف البنوك في انتهاج إستراتيجيات لإدارة هذا النوع من المخاطر، وهذا مقارنة بالنسبة المثالية المحدّدة، وهذا ما يتميّز به بنك ترست الجزائر من ناحية الأفضلية عن باقي البنوك محلّ الدّراسة.
- وضع نسبة مخاطر السّيولة في البنوك التجارية محلّ الدراسة غير جيّد، فهذا يشكّل خطرا ويجعلها غير قادرة على مقابلة مسحوبات الودائع ومنح الائتمان، باستثناء بنك البركة الجزائر الّذي له معدّلات جيّدة، وهذا يشير

إلى زيادة السيولة لدى البنك والقدرة على مواجهة الخطر؛ أي أن هناك إدارة جيدة لمخاطرَ السيولة في بنك البركة الجزائر، وهذا ما جعله الأفضل عن بقيّة البنوك محلّ الدّراسة.

- لدى 50% من البوك التجارية محلّ الدراسة نسبة مخاطر ائتمانيّة جيّدة، في حين نجد أن 50% من البنوك يواجهون مخاطر ائتمانية مرتفعة. كما يعدّ بنك المؤسّسة العربيّة المصرفية الأفضل من بين البنوك؛ بمعنى أنّ البنك له إدارة جيّدة ومتحكّم بشكل كبير في المخاطر الائتمانية.
- هناك 37.5%، من البنوك الّتي هي محلّ الدّراسة لديهم معدّلات جيّدة نوعا ما لمخاطرَ سعر الفائدة، في حين يوجد 62.5%، من البنوك لديهم معدلات غير جيدة، وهي ليست في صالحهم، فهي تحدث لهم خطورة كبيرة، كما يجب على البنوك التقليل منها، فيما يعدّ بنك البركة محقق الأفضلية عن باقي البنوك، مما يدلّ على أنّ له إدارة جيدّة لمخاطرَ سعر الفائدة.
- حقّقت البنوك التّجاريّة معدّلات جيّدة للعائد على الأصول؛ أي فاقت النسبة المثالية المحدّدة، بينما يعدّ بنك ترست الأفضل، فيحتل الصّدارة مقارنة بالبنوك محلّ الدّراسة.
- بالنسبة للعائد على حقوق الملكية فقد حقق 50%، من البنوك معدّلات جيّدة، وهذا مقارنة بالنسبة المثالية المحدّدة، وتتمثل في بنك (BARAKA، BNP، SGA، AGB)، كما يعدّ بنك البركة الجزائر الأفضل من بين البنوك التجاريّة.
- بينما مضاعف حقوق الملكية، فقد حقّق بنك ترست معدّلات جيّدة عن بقية البنوك محلّ الدّراسة.
- مؤشّر توظّيف الأموال:

– يشهد بنك البركة، وبنك الخليج معدلات جيدة مقارنة بباقي البنوك الّتي هي محلّ الدّراسة، من حيث علاقة إجمالي الايرادات بإجمالي الاستثمارات.

– البنك الوطني الجزائري له معدّلات جيدة جدا مقارنة بالبنوك محلّ الدّراسة، من حيث معدّل إستثمار الودائع، ممّا يدلّ على أن البنك يستثمر كامل ودائعه بما في ذلك جزء من حقوق ملكيته، وهنا تعدّ سياسة توسعية من طرف البنك. في حين يتّضح أيضا أن له معدّلات جيّدة من خلال معدّل توظيف الموارد المتاحة.

- مؤشّر السّيولة:

– توصّلنا إلى أنّ البنكين السّلام والبركة قد حقّقا معدّلات جيّدة للسيولة النقدية، وهذا يدلّ على أداء جيّ؛ أي قدرتهما على الوفاء بالتزاماتهم بشكل أفضل اتّجاه المودعين مقارنة بالبنوك الأخرى.

– تبيّن لنا أفضلية بنك البركة في تحقيق معدّلات جيّدة مقارنة بباقي البنوك، من خلال علاقة النقدية بإجمالي الودائع.

- مؤشّر ملاءة رأس المال.

– حقّق بنك تراست معدّلات جيّدة مقارنة بالبنوك الّتي هي عينة الدّراسة، من خلال نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، وهذا يدلّ على أنّ البنك لديه القدرة الأكبر في الحفاظ على حقوق المودعين.

– كما حقّق بنك السّلام معدّلات جيّدة مقارنة بالبنوك الّتي هي عيّنة الدّراسة، من خلال نسبة حقوق الملكيّة إلى إجمالي القروض، وهذا يدلّ على أنّ البنك له القدرة الأكبر في تغطية أخطار القروض الناتجة عن عدم سداد العملاء.

- نجد أنّ بنك الجزائر وضع إجراءات احترازيّة تتبعها البنوك في إدارة المخاطر الماليّة، بينما نجد أنّ البنوك الجزائرية، معتمدة على إجراءات ورقابة داخلية مع الالتزام بتوصيات البنك المركزيّ.

3. التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم الوصول إليها، يمكن الإشارة إلى بعض التوصيات التالية:

- يجب تطوير الإطار القانوني الذي ينظم الإشراف على القطاع المصرفي لكي يكون دقيق ومحكم. يجب أن يكون هذا الإطار قادرًا على التكيف مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجي؛
- تشجيع البنوك على تعزيز شفافية إدارة المخاطر، سواء أمام المساهمين أو الجهات الرقابية. ذلك يسهم في بناء الثقة وتعزيز الاستقرار المالي؛
- تبني تكنولوجيا متقدمة لتحسين أنظمة إدارة المخاطر، بما في ذلك استخدام الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات للكشف عن الاتجاهات والمخاطر المحتملة؛
- الرفع من مستوى التدريب والوعي بين موظفي البنك بشكل فعال حول أهمية إدارة المخاطر المالية والالتزام بسياسات الإدارة المالية؛
- استخدام تقنيات حديثة لتقييم ورصد تأثير المخاطر المالية على الأداء المالي، مثل نماذج التقييم الاحتمالي والتأثير وتحليل السيناريوهات.

4. أفاق الدراسة:

بعد معالجة مشكلات الدراسة واستخلاص النتائج، قمنا بتقديم بعض المقترحات لمواضيع تمثل استمرارًا للبحث وتمثل آفاقًا مستقبلية، ويتم ذكرها كما يلي:

- إدارة المخاطر أسعار الصرف ودورها في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة الجزائر.
- دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة مقارنة بين الممارسات المحلية الجزائرية مع المعايير والممارسات الدولية.

وخاتمة القول نحمد لله الذي وفقنا لإتمام هاته الأطروحة، فإن وفقت إلى سداد الرأي فهذا ما قصدت إليه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وإن وقعت في خطأ فما عصم منه أحد إلا رسول الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، والكمال والعصمة لله وحده.

وأسأل الله العلي القدير أن ينفع بهذا العمل المتواضع كل من قرأه أو نظره أو سعى في شيء منه.

تم بحمد الله

قائمـــة المراجـــع

أ- قائمة المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- أحمد على محمد موسى، إدارة المؤسسات والأسواق المالية من منظور الإدارة المالية العالمية، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2015.
- إسماعيل ابراهيم عبد الباقي، إدارة البنوك التجارية، الطبعة الأولى، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.
- الأفندي محمد أحد، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الطبعة الأولى، مركز الكتاب الأكاديمي، 2018
- آل شبيب دريد كامل، إدارة البنوك المعاصرة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- بدران أحمد جابر، الشروط وعلوم الصكوك- دراسة الصكوك الاسلامية بين النظرية والتطبيق، دار النشر للجامعات، مصر، 2017،
- البدوي عبد الحافظ السيد، إدارة الأسواق والمؤسسات المالية نظرة معاصرة، توزيع دار الفكر العربي، مصر، 1999.
- براضية حكيم وهني محمد جعفر، دور التصكيك الإسلامي في إدارة السيولة في البنوك الإسلامية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2019.
- براني أبو شهد عبد الناصر، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
- بن ساسي إلياس، وقريشي يوسف، وذهيبة بن عبد الرحمان، التسيير المالي الإدارة المالية، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2019.
- بورقبة شوقي، وزرارقي هاجر، إدارة المخاطر الائتمانية في المصارف الإسلامية، دراسة تحليلية، الطبعة الأولى، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- الجمعية المصرية لإدارة المخاطر، معيار إدارة المخاطر، 2013.
- حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر أفراد، إدارات، شركات، بنوك، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، القاهرة، 2003.
- حماد طارق عبد العال، إدارة المخاطر، أفراد إدارات، شركات، بنوك، مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.
- حماد طارق عبد العال، التطورات العالمية وانعكاساتها على أعمال البنوك، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- الحيالي وليد ناجي، التحليل المالي، الدنمارك، الأكاديمية العربي المفتوحة، 2007.
- خطاب جودت جعفر، إعادة هيكلة المصارف، دار دجلة ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2009.
- الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك، منهج علمي وتطبيق عملي، الطبعة الثانية منشأة المعارف، الإسكندرية، 2008.
- الخطيب سمير، قياس وإدارة المخاطر بالبنوك-منهج علمي وتطبيقي عملي، منشأة المعارف، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر 2005.
- الخطيب محمد محمود، الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- خليل عبد القادر، الاقتصاد البنكي مدخل معاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، المدية، الجزائر، 2016
- داود عثمان محمد، إدارة وتحليل الائتمان ومخاطره، الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، 2013.

- الدور مؤيد عبد الرحمان، وعقل سعيد جمعة، استراتيجية إدارة المخاطر أسعار الفوائد في البنوك التجارية الأردنية باستخدام مبادلات الفائدة، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد: 12، العدد : 02، 2007.
- راشد الشمري الصادق، استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية، الطبعة العربية، درا اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
- الربيعي حاكم محسن وراضي حمد عبد الحسين، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء المالي والمخاطرة، الطبعة الأولى، عمان، 2012.
- رشدي شيحة مصطفى، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999.
- ريس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، اتراك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.
- زغيب مليكة، بوشنقير ميلود، التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2011
- السعودي جميل، إدارة المؤسسات المالية المتخصصة، الطبعة الأولى، دار زهران لنشر والتوزيع، 2014.
- سليمان ناصر، التقنيات البنكية وعمليات الائتمان، الطبعة الأولى، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2015.
- سمرد نوال بوعلام، دليلك في المالية، دار اليازوري العلمية، الأردن، 2022.
- السيسي صلاح الدين، الموسوعة المصرفية العلمية والعملية، الجزء الثاني، مجموعة النيل العربية، القاهرة، مصر، 2011.
- شاهين محمد، تحليل وتقييم محافظ الأوراق المالية، دار حميثرا للنشر والترجمة، 2017.
- شقيري نوري موسى، إدارة المخاطر، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2012.
- شعبان فرج ومصطفى بوبكر والحرشي حميد عبد الله، العمليات المصرفية وإدارة المخاطر، دار الوراق للنشر والتزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2023،
- شنوف شعيب، التحليل المالي الحديث طبعا للمعايير الدولية والإبلا غ المالي IFRS، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- الشميلي عائشة يوسف، برنامج تحسين الأداء، الطبعة الأولى، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر،2017.
- الشواربي محمد عبد الحميد، إدارة المخاطر الائتمانية من وجهتي النظر المصرفية والقانونية، منشأة المعارف الإسكندرية مصر، 2002.
- الشيخ فهمي مصطفى، التحليل المالي، الطبعة الأولى، الهيئة العام للكتاب، رام الله فلسطين، 2008.
- شيخة محمد غياث الاستثمار – المبادئ– الأدوات– المخاطر والتقييم، الطبعة الأولى، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، سوريا، 2021.
- الصيرفي محمد عبد الفتاح، إدارة البنوك، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2014.
- الصيرفي محمد، إدارة المصارف، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007.
- طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 2000.
- عادل زايد، الأداء التنظيمي المتميز (الطريق إلى منظمة المستقبل)، الطبعة الثانية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة– مصر، 2006 .
- عبد الكريم قندوز، التحوط وإدارة الخطر– مدخل مالي، الطبعة الأولى، دار إي كتب، لندن شباط – فبراير، 2018
- عبد المعطي رضا رشيدو محفوظ أحمد جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن، 1999.

- عبد ربه محمد محمود محمد، محاسبة التكاليف، قياس تكلفة مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2000.
- عبيد رامي يوسف، إطار مخاطر السوق لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، الطبعة الأولى، صندوق النقد الدولي، 2020.
- عدنان تايه النعيمي والتميمي أرشد فؤاد، التحليل والتخطيط المالي، اتجاهات معاصرة، الطبعة العربية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.
- عقل مفلح، وجهات نظر مصرفية، الطبعة الأولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006.
- العماري عبد أحمد علي، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، جامعة العلوم التكنولوجيا، صنعاء، اليمن، 2014.
- عيد أحمد أبوبكر والسيفو وليد إسماعيل، إدارة الخطر والتأمين، الطبعة الأولى، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- غازي فلاح المومني، إدارة المحافظ الاستثمارية الحديثة، المنهل، 2013.
- فاضل البياتي طاهر وروحي سماره ميرال، النقود والبنوك، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2013.
- فرحان طالب علاء وشيحان الشهداني إيمان، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، الطبعة الأولى، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011.
- فضالة علي ابو الفتوح، التحليل المالي وإدارة الأموال، الطبعة الأولى دار الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1999.
- الكراسة إبراهيم، أطر أساسيات ومعاصرة في الرقابة على البنوك وإدارة المخاطر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 2010.
- محمد عبد الله شاهين محمد، محافظ الأوراق المالية – إدارة – تحليل – تقييم، الطبعة الأولى، دار حمثرا للنشر والترجمة، مصر، 2017.
- مزنان فهد نصر حمود، أثر السياسة الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولي، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- معزوي ليندة ولهواسي هجيرة، مراقبة التسيير في المؤسسة الاقتصادية حالة البنوك، دار المحمدية العامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
- المغربي محمد الفاتح البشير، الإدارة المالية، الطبعة الأولى، دار النشر للجامعات، مصر، 2014.
- الموسوي حيدر يونس، المصارف الاسلامية، اداءها المالي وأثرها في سوق الأوراق المالية، الطبعة الأولى، مجموعة اليازوري للنشر والتوزيع، 2018.
- موسى محمد وعلى أحمد، إدارة المؤسسات والأسواق المالية من منظور الإدارة المالية العالمية، ودورها في تعزيز قدرات الاقتصاد الوطني، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2015.
- النجار فايق، التحليل الائتماني مدخل اتخاذ القرارات، مطبعة بنك الإسكان، عمان، الأردن، 1997.
- وائل محمد صبحي إدريس، طاهر محسن منصور الغالبي، أساسيات الأداء وبطاقة التقييم المتوازن، دار وائل للنشر، الأردن، 2009.
- يوسف أحمد عبد الوهاب، التمويل وإدارة المؤسسات المالية، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2008.

2- أطروحات الدكتوراه:

- براج دلال، قياس استقرار الأداء المالي للبنوك الإسلامية في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، الجزائر، 2018.
- بركات سارة، دور الإجراءات الاحترازية لإدارة المخاطر البنكية في تحسين الحوكمة المصرفية، دراسة حالة بنك سوسيتي جنرال الجزائر، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.
- بن شرشار عز الدين، تحليل وقدير المخاطر المالية في المؤسسات المصرفية الجزائرية باستخدام نظم الإنذار المبكر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي– أم البواقي– الجزائر، 2019
- بن بوزيد سليمان، استخدام مخرجات تحليل القوائم المالية في قياس أداء البنوك التجارية والتنبؤ بالتعثر المصرفي–دراسة عينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2001–2015، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية – تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بضياف لمسيلة، الجزائر 2017.
- جرودي رندة، أثر مخاطر السوق على الأداء المالي للمصارف وآليات إدارتها وفق معايير مجلس الخدمات المالية الإسلامية ولجنة بازل، دراسة قياسية 2008–2018، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص مالية بنوك وتأمينات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف1، الجزائر، 2020.
- حدو أمال، دور الحوكمة في إدارة المخاطر والوقاية من الأزمات المالية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصادية، فرع علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي لياس، سيدي بلعباس، 2019.
- حمزة شاكر، دور أصحاب الودائع في تعزيز انضباط سوق المصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس – سطيف–1، الجزائر، 2022.
- دار السبع مختارية، إدارة الائتمان في النظام المصرفي الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم، تخصص علوم قانونية، فرع قانون البنوك، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلاني ليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2018.
- زبيري نورة، فعالية استخدام أسلوب التحليل التميزي في تقدير مخاطر الائتمان –دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2018.
- زعاشو فاطمة الزهراء، مساهمة المعايير الاحترازية في إدارة المخاطر المالية في الجهاز المصرفي الجزائري، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والتجارية وعوم التسيير، جامعة قسنطينة 2 عبد الحميد مهري، 2023.
- سعودي نادية، مدى استخدام الأساليب الحديثة لمراقبة التسيير في قياس وتقييم أداء البنوك التجارية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص بنوك مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2018.
- سعيدي خديجة، إشكالية تطبيق معيار كفاية رأس المال البنوك وفقا لمتطلبات لجنة بازل –دراسة حالة البنوك الإسلامية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص علوم مالية ومصرفية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، 2017.

- سكور أمال، أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية دراسة مقارنة بين البنوك التجارية العمومية والبنوك الخاصة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك في الأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.
- شرون رقية، المخاطر المالية بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية دراسة مقارنة –حالة الجزائر–، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014.
- صوار يوسف، محاولة تقدير خطر عدم تسديد القرض التنقيطي والتقنية العصبية الاصطناعية بالبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2008،
- صورية عاشوري، محددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الجزائرية: دراسة قياسية لمجموعة من البنوك العمومية والبنوك الخاصة خلال الفترة 2007-2019، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف 1، 2019–2020.
- عاشور مروان عبد الحميد، استخدام الشبكات العصبية الاصطناعية المحسنة ونماذج بوكس جنكينز في تحليل السلاسل الزمنية، اطروحة دكتوراه، فلسفة، تخصص الإحصاء التطبيقي، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم التكنولوجيا، 2014.
- عتروس سهيلة، استخدام منهجية بوكس جنكنز والشبكات الاصطناعية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية بمؤسسة سونلغاز، اطروحة دكتوراه علوم في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018.
- فيلالي طارق، تسيير مخاطر القروض البنكية في ظل المعايير الاحترازية الجديدة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم مالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليابس سيدي بلعباس، 2017.
- لعراف زاهية، تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية في ظل قيدي السيولة والربحية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) ، اطروحة دكتوراه في العلوم التجارية تخصص بنوك، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2020.
- ماجي عبد المجيد، تفعيل الأداء المالي لأنشطة المصارف الاسلاية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2019.
- محمد علي محمد علي، إدارة المخاطر المالية في الشركات المصرية مدخل تعظيم القيمة، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الفلسفة في إدارة الأعمال، كلية التجارة، جامعة القاهرة، 2005.
- معتوق جمال، إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية، دراسة مقارنة بين سوقين ماليين، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف لمسيلة، 2016.
- نجار حياة، إدارة المخاطر المصرفية وفق اتفاقيات بازل –دراسة واقع البنوك التجارية العمومية الجزائرية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2014.
- نوبلي نجلاء، استخدام أدوات المحاسبة الادارية في تحسين الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015.

- الواحشي وردة، محاولة بناء نظام متوازن لتعزيز الأداء المالي في البنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على بنك البركة الجزائري، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية تخصص مالية ومحاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2016.

3- رسائل الماجستير

- ابداح الاء زياد، أثر إدارة مخاطر الائتمان المصرفي على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، الأردن، جامعة الشرق الأوسط، 2020.
- أبو رحمة سرين سميحة، السيولة المصرفية وأثرها في العائد والمخاطرة -دراسة تطبقيه على المصارف التجارية الفلسطينية، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة، 2009.
- بروال نسيمة، استراتيجية إدارة المخاطر المالية في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، فرع استراتيجية مالية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي-، الجزائر، 2011.
- بشناق زاهر صبحي، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية باستخدام المؤشرات المالية دراسة مقارنة بين للبنوك الوطنية العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، 2011.
- بلبالي عبد الرحيم، إدارة المخاطر البنكية وأثرها على كفاءة وعالية القطاع المصرفي، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2012
- جوابره عطا لله، إدارة المخاطر في البنوك التجارية الأردنية، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية إدارة المال والأعمال، جامعة آل البيت، 2008.
- حمود قاسم محمد، تحليل مدى تركيز وتنويع محفظة القروض باستخدام نموذج هيرشمان- هيفندال، وأثرهما على عائد ومخاطرة المصرف، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، كربلاء، 2019.
- الحوراني محمد أحمد، القيمة الاقتصادية المضافة والمؤشرات المالية كمعيار لتقييم الأداء المالي دراسة مقارنة، رسالة ماجستير في المالية وإدارة المخاطر، عمادة البحث العلمي والدراسات العليا، جامعة العلوم التطبيقية الخاصة، 2018.
- خضراوي نعيمة، إدارة المخاطر البنكية، دراسة مقارنة بين البنوك التقليدية والإسلامية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2009.
- الدباس حسان، العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سوريا، رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق، سوريا، 2014.
- شريف إبراهيم، إدارة المخاطر المصرفية في ضل الأزمة المالية 2007-2008، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف1، 2013.
- عاصي يحي أمارة محمد، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010.
- العايب ياسين، استعمال القرض التنقيطي في تقدير مخاطر القروض، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2008.
- عشي عادل، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم، رسالة ماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2002.

- عطار رانيا، قياس كفاءة المصارف الإسلامية السورية، دراسة تطبيقية مصرف سورية الدولي الإسلامي رسالة ماجستير في قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2013.
- عيشوش خير، التعلم التنظيمي كمدخل لتحسين الأداء المؤسسة دراسة حالة مؤسسة سونطراك، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011.
- مستلم محمد، أثر إدارة مخاطر سعر الفائدة في الربحية والاستقرار المالي في المصارف التجارية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية، جامعة حلب، 2018.
- ميرفت على أبو كمال، الإدارة الحديثة لمخاطر الائتمان في المصارف للمعايير الدولية وفقا "بازل " II دراسة تطبيقية على المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير في إدارة الأعمال، كلية التجارة قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية، غزة، 2007.
- النعيمي توفيق زهراء أحمد محمد، تقييم الأداء المالي للمصارف الأهلية في العراق-1999-2001، رسالة ماجستير في العلوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005.
- نوي نور الدين، دور الجهاز المصرفي في الجزائر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2009).

4- الملتقيات والندوات العلمية

- جقريف على، حلوز فاطمة، إدارة المخاطر المصرفية وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية، الملتقى الوطني حول المخاطر في المؤسسات الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قسنطينة 2، الجزائر يومي:21-22-2012.
- عبادي محمد، الشبكات العصبية الاصطناعية أداة لتقدير المخاطر في البنوك التجارية، مداخلة في الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جيجل.
- لحول عبد القادر، إشكالية تدويل الخطر المالي ومخلفاتها على الأسواق المالية في الدول النامية، مكتبة عين الجامعة حول متطلبات التنمية في أعقاب إفرزات الأزمة المالية العالمية، ملتقي الدولي الثاني يومي: 28، 29 أفريل 2010، جامعة بشار.
- مزياني نور الدين، بوجمعة بلال، العياشي زرزار، أهمية استخدام طريقة القرض التنقيط في عملية اتخاذ قرارات الإقراض في البنوك، مداخلة مقدمة إلى الملتقى الوطني السادس حول استخدام الأساليب الكمية في اتخاذ القرارات الإدارية، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

5- المجلات والبحوث

- إبراهيم أحمد محسن، تحليل وتقويم الائتمان المصرفي في العراق للمدة 2010-2018، المجلة العلمية لجامعة جيهان-السليمانية، المجلد: 4، العدد: 1، 2020.
- الأخضر مالك وبعلة الطاهر، واقع الجهاز المصرفي الجزائري بين متطلبات لجنة بازل 2 وتحديات تطبيق بازل3، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية – دراسات اقتصادية، المجلد: 28، العدد:2.
- أمجد ابراهيم آدم محمد، أثر استخدام الديون في التمويل على الربحية – دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة بسوق الأسهم، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، العدد:2، 2014.
- أشتي عبد الستار عبد الغني البريفاني، أنموذج ألتمان بين النظرية والتطبيقية دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 1، العدد: 37، 2017.

- أياد طاهر محمد وأحمد الطالب حميد، إدارة مخاطر الائتمان وانعكاسها على معدل عائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد: 66، 2021.
- أوصغير الويزة، مخاطر السوق في البنوك الدولية واستراتيجيات إدارتها حسب المعايير الدولية للجنة بازل –مجموعة سوسيتي جنرال نموذجا، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد: 6، العدد: 1، 17-06-2021.
- بريش السعيد ويحياوي نعيمة، أهمية التكامل بين أدوات مراقبة التسيير في تقييم أداء المنظمات وزيادة فعاليتها دراسة حالة، ملبنة الأوراس، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد: 1، العدد: 1، 2012.
- بركات سارة، تطبيق الحوكمة واتفاقيات بازل 3 كأحد الحلول لتفادي الأزمات المالية، مجلة الحقيقة، العدد: 35، 2015.
- بن سدات سليمة ويماني ليلى، أثر إدارة مخاطر الائتمان على العائد على حقوق الملكية في البنوك الجزائرية دراسة قياسية، مجلة الدراسات التجارية والاقتصادية المعاصرة، المجلد: 6، العدد: 02، 2023.
- بلواضح عبد العزيز، أساليب إدارة المخاطر المالية ومعوقات استدامة المالية العامة في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد: 06، العدد: 02، 31-12-2020.
- بولحبال فريد، إدارة المخاطر ودورها في كبح وتخفيض مخاطر الائتمان البنكي في الجزائر – دراسة حالة بنك الخليج، مجلة العلوم الانسانية، المجلد: 07، العدد: 03، 2020.
- بن جدو أمينة و ميهوب مسعود، تقييم كفاءة وفعالية الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية، دراسة مجموعة من البنوك الأمريكية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، المجلد: 08، العدد: 02، 2021.
- بن دهينة مريم، زيرار سمية، براهيمي آسية، نماذج التنبؤ بالفشل المالي ودورها في إدارة المخاطر المالية، مجلة شمال إفريقيا للدراسات المالية والاقتصادية التطبيقية، المجلد: 02، العدد: 01، 01-06-2019.
- بن عمر خالد، تقدير مخاطرة القرض البنكي وفق طريقة التنقيط دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد: 9، العدد: 2، 01-10-2009.
- بوخلخال يوسف، أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي Camels، على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية– مجلة الباحث، المجلد: 10، 1-6-2012.
- بورقبة شوقي، تقييم آداء البنوك الإسلامية الجزائرية باستخدام طريقة camels، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد: 9، العدد: 3، 2022،
- بورقبة شوقي، طريقة CAMELS في تقييم أداء البنوك الإسلامية، المجلة الجزائرية للدراسات المالية والمصرفية، المجلد:1، العدد: 1، 30 -06- 2011.
- بوعبدلي احلام، وعمي سعيد حمزة، دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد: 7، العدد: 2، 31-12-2014 .
- بوعيشاوي يوسف وعليش فطيمة، إدارة المخاطر المصرفية وفقا لمتطلبات بازل 1، 2، 3، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد: 20، العدد: 1، 2019.
- بوكفة حمزة وبن خالد جميلة، تقييم الأداء المالي للبنوك باستخدام نظام التقييم البنكي camels ودوره في التحكم في المخاطر دراسة حالة بنك BNA، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد:7، العدد: 2، 2022.
- بولحية الطيب وبوجميعة عمر، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية – 2009-2013، مجلة شمال إفريقيا، المجلد الأول، العدد: 14، 2016.

- بيشي اسماعيل ومصطفى عبد اللطيف، دور رأس المال للبنوك التجارية في تدنيه المخاطر المصرفية دراسة حالة، البنك الوطني الجزائري وبنك البركة، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد: 4، العدد: 3، 13-01-2019.
- بهناس العباس، إدارة المخاطر المصرفية في ظل الاصلاح المصرفي الجزائري، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية، المجلد: 5، العدد: 1، 2012
- التجاني الهام وشعوبي محمود فوزي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض الشّعبي الجزائري للفترة 2005 – 2011، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية المجلد: 9، العدد: 17، 12 -06- 2015.
- البناء زينب مكي وعزيز آمال قحطان، توظيف هيكل التمويل للحد من الهشاشة المالية باستخدام أنموذج kida، دراسة تطبيقية في عينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة وارث العلمية، المجلد: 3، العدد: 7، 2021،
- الجابري أحمد خالد محمد، تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد: 6، العدد: 3 15- 07- 2015.
- جعدي شريفة ونمر محمد الخطيب، تقييم أداء البنوك التجارية دراسة حالة عينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة 2011-2017، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد: 6، العدد: 1، 28-05- 2019.
- جبالي منير وموكه عبد الكريم، امتناع البنك عن منح القرض، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد: 05، العدد: 02، 2020.
- جلول خالد، استخدام الأساليب الاحصائية الكمية في تسيير مخاطر القروض البنكية دراسة حالة طريقة القرض التنقيطي على عينة من زبائن القرض الشعبي الجزائري، مجلة حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد: 04، العدد: 02، 2017
- خوبيزي مريم، إدارة مخاطر الائتمان والسيولة في البنوك التجارية الجزائرية وفقا لمعايير الرقابة المصرفية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2018.
- حساني رقية وسكور امال، طبيعة الملكية والأداء المالي في البنوك التجارية، اطالة على القطاع البنكي الجزائري، مجلة الاقتصاديات المالية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، المجلد: 5، عدد العدد: 1، 1 -01- 2016.
- الحليوي لخموسي والشريف أحمد، مدى أهمية النسب المالية المشتقة من قائمتي الدخل والمركز المالي للتنبؤ بالفشل المالي في الشركات الصناعية العامة في ليبيا، مجلة المنارة، المجلد: 20، العدد: 2، 2015 .
- الحمداني رافعة إبراهيم، والقطان ياسين طه، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي، دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد: 5، العدد: 10، 2013.
- حميدي كلثوم، الإطار الجديد لاتفاق بازل 3 ودوره في تعزيز آليات الرقابة المصرفية و تحقيق السلامة المصرفية العالمية، مجلة البحوث والدارسات العلمية، المجلد: 13، العدد: 1، 31-01-2019 .
- حنان رزاق سالم، استخدام نموذج KIDA وSHERROD، للتنبؤ بالفشل المالي لتفادي الوقوع في الإفلاس، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد: 3، العدد: 2،2020-03-09 .
- حوياد مريم وشيبي عبد الرحيم، تقدير مخاطر الائتمان المصرفي باستعمال نموذج الشبكة العصبية الإصطناعية ذات الدالة الشعاعية دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد: 06، العدد: 02، 2022
- الحنيطي محمد هناء وساري سليمان ملاحيم، أثر سعر المرابحة على الأداء المالي في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن 2000-2013، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد: 12، العدد: 4، 2016.

- حيدر أبريسم سعد وأحمد عبد الزهرة حمدان، تحليل القيمة الاقتصادية المضافة في ظل الأستقرار المالي والأداء التشغيلي في مصرف بغداد، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، المجلد: 2، العدد،: 8، 2022.
- خليفة أسياء وللوشي محمد، تطبيق مقررات لجنة بازل 3 من طرف المنظومة البنكية الجزائرية، مجلة البديل الاقتصادي، المجلد: 02 العدد: 06، 2016.
- دحدوح نجيب ودبي علي، أثر تدابير إدارة المخاطر الائتمانية على تدعيم الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية، دراسة قياسية باستخدام نماذج البيانات الزمنية المقطعية للفترة: 2009-2018، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، المجلد: 6، العدد:1، 30-06-2021.
- دهيرب محمد سمير، نظام التقييم المصرفي بالمؤشرات CAMELS في ظل المخاطر دراسة تطبيقية على مصرف الشرق الأوسط العراقي للاستثمار، المجلة العراقية للعلوم الادارية، المجلد: 11، العدد: 45، 2015.
- الدور مؤيد عبد الرحمان، وعقل سعيد جمعة، استراتيجية إدارة المخاطر أسعار الفوائد في البنوك التجارية الأردنية باستخدام مبدلات الفائدة، مجلة البلقاء للبحوث والدراسات، المجلد: 12، العدد: 02، 2007.
- راهي الحسيني محمد غالي ودخيل الياسري ضرغام عباس، ادارة المخاطر الائتمانية وأثرها على القيمة الاقتصادية المضافة دراسة تطبيقية على مصرف الخليج التجاري، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد: 12، العدد: 1، 2020.
- رتيعة محمد، استخدام نماذج بيانات البانل في تقدير دالة النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، العدد: 2، 2014.
- الرحمان مفيض، التعامل بالأوراق التجارية في الشريعة الإسلامية، مجلة دراسات الجامعة الإسلامية العالمية، المجلد: 3، 2006.
- رحيش سعيدة وشنوف شعيب، التنبؤ بالفشل المالي في شركات التأمين باستخدام نموذجي Sherrod وKida مجلة البشائر الاقتصادية المجلد:5، العدد:1، 17-06-2019.
- رملي حمزة وقرفي عمّار، قياس الأداء المصرفي باستخدام النموذج الأمريكي للإنذار المبكّر Camels دراسة مقارنة بين البنك الزراعي الصيني ABC والبنك الأمريكي ,"JPM & CH"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد:8، العدد: 1، 30-6-2021.
- روابح عبلة، وعبد الجليل بوداح، تطور تقدير خطر القرض في ظل نماذج الذكاء الاصطناعي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد:44، 1-12-2015.
- رجراج وهيبة، إدارة السيولة المصرفية في البنوك التجارية ودور البنك المركزي في تنظيمها، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، العدد:05، 2014.
- ريسان عبد الامام زعلان وأخرون، استعمال أسلوب Panel data لقياس أثر بعض العوامل على الأمان المصرفي – دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد: 9، العدد: 35، 2020.
- زبيري نورة، بلعجوز حسين، النماذج الرياضية لقياس مخاطر الائتمان بالبنوك التجارية، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد: 8، العدد: 2، 01-03-2017.
- شرابي عبد العزيز وبلوطار مهدي، محاولة توقع خطر القرض بطريقة سكورينغ حالة فرع بنك الفلاحة والتنمية الريفية بقسنطينة، مجلة الاقتصاد والمجتمع، المجلد:2، العدد: 2، 2004.
- ساحلي لزهر، تقدير دالة الطلب على الواردات في منطقة الأقطار العربية المصدرة للبترول دراسة قياسية باستخدام نماذج البانل للفترة 2000-2018، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد: 11، العدد: 3، 2021.

- سليمان ناصر، النظام المصرفي الجزائري واتفاقيات بازل، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المجلد:6، العدد:6، 2006.
- سويسي هواري، دراسة تحليلية لمؤشرات قياس أداء المؤسسات من منظور خلق القيمة، مجلة الباحث، المجلد: 7، العدد: 7، 1-6- 2009.
- سلوان حافظ حميد، مدى مساهمة التدقيق الداخلي في الجهاز المصرفي لدعم ونجاح إدارة المخاطر، مجلة المنصور، العدد: 22، 2014.
- شاوش اخوان سهام، النماذج المستخدمة لقياس وإدارة مخاطر سعر الفائدة وأثرها على ربحية البنوك التجارية، مجلة العلوم الانسانية، المجلد: 17، العدد: 2، 31-12-2017.
- الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث المجلد:7، العدد:7، 1-6-2009.
- صايم مصطفى وبوثلجة عبد الناصر، الأرباح المحاسبية وعوائد الأسهم دراسة قياسية لعينة من الشركات المدرجة في بورصات السعودية، الكويت، قطر، أبو ظبي، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، العدد: 2، سبتمبر، 2017.
- عبادي محمد، القرض التنقيطي وتحليل الشبكات العصبية الاصطناعية ودورها في تقدير مخاطر القروض البنكية، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد: 5، العدد: 5، 2012.
- عبد الباقي بضياف، بوبكر شماخي، عائشة بخالد، تحليل العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة قياسية على البنوك التجارية الجزائرية، مجلة الباحث، المجلد: 18، العدد:1.
- عزوزة أماني، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية خلال الفترة 2008-2013، دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية الماليزية، مجلة دارسات اقتصادية المجلد: 1، العدد: 04، 2017.
- العشماوي محمد عبد الفتاح، دور مؤشرات camels في تقييم الأداء المصرفي – دراسة حالة على البنك الأهلي المصري، المجلة العلمية للبحوث التجارية، العدد:1، 2022.
- العقون زهرة والعقون أم الخير، دراسة وصفية تحليلية لنماذج بانل، المجلة الجزائرية للأداء الاقتصادي، العدد: 2021.
- عمان أحمد، دور الكفاءة التشغيلية في إدارة مخاطر السيولة في البنوك التجارية، دراسة لعينة من البنوك العاملة بالجزائر خلال الفترة، 2010-2015، مجلة آفاق للبحوث والدراسات، المجلد: 2، العدد: 1، 31-01-2019.
- عمان الدين إبراهيم علي، استخدام نماذج السلاسل الزمنية المقطعية بانل في تحديد أهم عوامل النمو الاقتصادي في الدول العربية، المجلة العربية للإدارة، المجلد: 43، العدد: 2، 2023.
- عياد إيناس و براني عبد الناصر، كفاءة نظام التقييم المصرفي الأمريكي(camels) في تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية – دراسة تطبيقية، مجلة المعيار، المجلد: 25، العدد: 59، 2021.
- عيساوي سهام، مخاطر المشتقات المالية وادارتها، مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد: 2، العدد: 1، 01-01-2014.
- عيساوي سهام، ومرغاد لخضر، استخدام المشتقات المالية في إدارة المخاطر المالية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، المجلد: 8، العدد:15، 1-06-2014.
- عبود زبار استحداث ادارة مخاطر رقمية لمواجهة استخدام تكنولوجيا المعلومات - دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد: 04، العدد: 16.
- عيس خالد محمد، تأثير المخاطر المالية على ربحية المصارف- دراسة لعينة من المصارف الخاصة الاسلامية، مجلة الريادة للمال والأعمال المجلد: 04، العدد: 02، 2023.

- غيث أركان عبد الله، الاستخدام المزدوج لتحليل التنبؤ بالفشل المالي حسب نموذج ألتمان واختبارات الضغط لتحقيق التكامل في إدارة المخاطر المصرفية – دراسة تحليلية للمصرف الأهلي العراقي، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد: 17، العدد: 58، 2022.
- فخاري فاروق، وزبيري نورة، الإدارة السليمة لمخاطر السيولة البنكية بالإشارة لحالة النظام البنكي الجزائري، مجلة الامتياز للبحوث الاقتصاد والإدارة، المجلد: 2، العدد: 2، 24-12-2018.
- فخاري فاروق، ومونية بوديعة، محاولة التنبؤ بتعثر الائتمان البنكي باستخدام نموذج Sherrod في البنوك التجارية الجزائرية، وكالة بنك الجزائر الخارجي لولاية المسيلة نموذجا، مجلة الحقيقة، المجلد: 17، العدد: 03، 2018.
- فالي نبيلة أدوات وأساليب التحوط من مخاطر أسعار الصرف في البنوك الجزائرية، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد: 08، العدد: 01، 2023.
- فيلالي طارق، التنبؤ بتعثر الشركات المقرضة باستعمال نماذج الشبكات العصبية الاصطناعية، دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي، مجلة التنظيم والعمل، المجلد: 6، العدد: 3، 2017.
- فيلالي طارق، قياس وإدارة المخاطر الائتمانية باستعمال طريقة القرض التنقيطي – حالة بنك الجزائر الخارجي، مجلة الابتكار والتسويق، العدد:04، 2016.
- فروحات حدة، وزرقون عمر الفاروق، وبن ساحة علي، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تقييم ربحية البنوك التجارية، دراسة قياسية لعينة من البنوك التجارية في الجزائر خلال الفترة 2011-2016، مجلة الباحث، المجلد: 18، العدد: 1، -12-2018.
- قادري علاء الدين، العملات الأجنبية وإدارة مخاطر سعر الصرف، مجلة العلوم الاقتصادية المجلد: 9، العدد: 9، 2014
- قروش عيسى وفضيلي سمية، وعز الدين عبد الرؤوف، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية باستخدام النسب المالية دراسة مجموعة من البنوك التجارية الجزائرية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد: 14، العدد: 01، 2021.
- قريشي محمد جموعي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994- 2000، مجلة الباحث، العدد: 3، 2005.
- قرين زهرة لعروسي، بوقرة رابح، دور إدارة مخاطر الائتمان المصرفي في تقليل المخاطر لدى البنوك التجارية دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة البليدة، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية دراسات اقتصادية، المجلد: 6، العدد: 2، 2012.
- قطاف عبد القادر، والزاوي عيسى، التقنيات الإحصائية في تقدير مخاطر الائتمان المصرفي وسبل تغطيته، البنك الوطني الجزائري كنموذج، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي، المجلد: 2، العدد: 1، 01-03-2018
- قوبة كريم، الآليات الداخلية لحوكمة الشركات ودورها في إدارة المخاطر، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي المجلد: 4، العدد: 1، 30-06-2021.
- قارة سامي، دور طريقة القرض التنقيطي في تسهيل الدراسة المالية لمنح القروض البنكية – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري وكالة لمسيلة، المجلد: 06، العدد: 02، 2022.
- القيسي فوزان عبد القادر، تحليل العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels دراسة تطبيقية على البنوك التجارية الأردنية 2009- 2014، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد: 13، العدد: 4، 31-12-2017.
- الغافود عبد السلام مختار علي، قياس وتحليل مخاطر السيولة في المصارف التجارية، مجلة الجامعة الأسمرية العلوم الشرعية والإنسانية، المجلد: 31، العدد: 02، ديسمبر2018.

كامل عمر علي والباحثة عائشة محمد عبد الستار، أثر تقييم الأداء المصرفي باستخدام (CAMELS) على القيمة السوقية دراسة تحليلية لمصرف الائتمان للمدة 2012-2016، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية، (ESJ)، المجلد: 1، العدد: 18، 2020.

- كلاش مريم، وبهلول نور الدين، دور إدارة المخاطر المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية –دراسة حالة مجمع صيدال–، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد: 11، العدد: 3، 27-04-2021.
- لانا زاهر وأخرون، دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي لشركات التأمين الخاصة المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة حماة، المجلد: 3، العدد 4، 9 -07- 2020.
- لار برهان صابر وزكي حسين قادر، تقييم الأداء المالي لعينة من البنوك العاملة في اقليم كوردستان، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصدية، المجد: 18، العدد: 59، 2022.
- لعيسوف سمير وباركة محمد الزين، أثر سياسة دعم الطاقة على النمو الاقتصادي في الدول النامية دراسة قياسية باستخدام بيانات البانل، مجلة مجاميع المعرفة، المجلد: 6، العدد: 2، 2020.
- م شرين عزيز محمد وعزيز فرحان خالد، دور قيم الثقافة المحاسبية في تعظيم الأداء المالي- دراسة ميدانية في عينة من المصارف العراقية، مجلة الاقتصاد والعلوم الإدارية، المجلد 26، العدد: 119، 2020.
- مجد عمران، أثر المخاطر المصرفية في درجة الأمان المصرفي في المصارف التجارية الخاصة في سوريا -نموذج مقترح-، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدارسات العلمية، المجلد: 37، العدد:1، 2015.
- مجيد محسن محمد الغالبي، موجهات القيمة الاقتصادية المضافة في المصارف العراقية دراسة تطبيقية، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، العدد: 26، 2017،
- محصول نعمان وموصو سراج، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة بنك المؤسسة العربية المصرفية خلال الفترة 2013-2018، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد: 3، العدد: 2، 31-01-2020
- محمد أحمد عجمان نجاة، نموذج لقياس العلاقة بين المخاطر والعائد في المؤسسات المالية بالتطبيق على البنوك اليمنية، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، جامعة الأزهر، اليمن، العدد:7، 2017.
- محمد مرسي محمد محمود وأخرون، الأداء المالي للبنوك التجارية المصرية في ظل معايير لجنة بازل دراسة تحليلية، المجلد: 2، العدد: 3، 2022.
- مرسلي نزيهة وبوعبدلي أحلام، إدارة مخاطر السيولة ودورها في تحسين ربحية البنوك التجارية العمومية الجزائرية للفترة 2006-2015، مجلة المعارف، المجلد: 14، العدد: 02-21-02-2019 .
- مسغوني مني، البعد الاستثماري للكفاءات ودوره في تحسين أداء المؤسسات دراسة تحليلية لعينة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد: 3، العدد: 5، 22 -06-2014.
- المملوك أنس هشام، أثر مخاطر التركز الائتماني القطاعي في ربحية ومخاطر المصارف، دراسة تطبيقية على المصارف الاسلامية الخاصة في سورية، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 42، العدد: 1، 02-02 -2020.
- المملوك أنس هشام، المخاطر الائتمانية وأثرها على كفاءة المحافظ الائتمانية في المصارف التجارية، دراسة تحليلية على المصارف التجارية في سورية، مجلة جامعة تشرين، العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد: 42، العدد: 5، 2020.
- منصور بشرى يحي، تقييم أثر مخاطر سعر الفائدة ومخاطر راس المال على الاستقرار المصرفي اليمني، دراسة قياسية على البنوك التجارية اليمنية، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية المجلد: 9، العدد: 01، 01-06-2018.

- مهدي شيماء وسالم إبراهيم محمد، أساليب قياس لجنة بازل II لمخاطر الائتمان وعلاقتها بأداء البنوك التجارية المصرية، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد: 1، العدد:4، 2019.
- مهدي شيماء وسالم إبراهيم محمد، تقييم كفاءة معايير منح الائتمان وعلاقتها بالأداء المالي بالتطبيق على البنوك، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد: 20، العدد: 4، 2019.
- مولاي أمينة وميمون كافي، تسيير مخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة المجلد: 6، العدد: 1، 5-6-2021.
- ميلي سمية أحمد، انعكاسات اتفاقية بازل II و III على إدارة المخاطر البنكية مع الإشارة إلى واقع تطبيقها في البنوك الجزائرية، مجلة العلوم الإدارية والمالية المجلد: 4، العدد: 2، 30-09-2020 .
- هاني منال، إتفاقية بازل 3 ودورها في إدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاد الجديد، المجلد: 1، العدد: 16،2017.
- نايف سعد سفيان وكردي ابراهيم علي، تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشر جودة الموجودات وأثره على القيمة السوقية المضافة دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية الخاصة، مجلة كلية الاقتصاد جامعة تكريت، المجلد:9، العدد:61، 2020.
- وسام نعمة حسين وكاضم علاء عبود، دور بطاقة الأداء المتوازن في تقييم الأداء المصرفي دراسة تطبيقية في مصرف الخليج، مجلة تكريب للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد: 15، العدد: 45.
- يامين إسماعيل يونس والظهراوي محمد سامي، أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك camels في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد :6، العدد: 3، 2016.
- يحياوي وفاء، تأثير مقررات لجنة بازل 1-2-3 على إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، مجلة الحقوق دراسات اقتصادية، المجلد: 24، العدد: 1، 2010.
- يونس علي أحمد وزاهر وريا محمد، تقييم الأداء لعينة من المصارف العاملة في اقليم كوردستان- العراق، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد: 8، العدد: 1، 2022.
- كافي ميمون ومولاي أمينة، تسيير المخاطر البنكية باستخدام القرض التنقيطي، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد: 6، العدد: 1، 2021
- كرار عبد الالة عزيز، دور التنبؤ بالفشل المالي ومؤشرات التدفقات النقدية التشغيلية بالاستقرار المصرفي باستعمال نموذج kida، - دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد: 10، العدد: 30.
-

6- القوانين والأوامر

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد16، قانون رقم 90-10، المادة 114، المتعلق بالنقد والقرض، الصادر في 14-04 -1990.
- المادة (9)، من النظام رقم (11-04)، المؤرخ في 24 مايو 2011، للجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المتضمنة تعريف وقياس وتسيير خطر السيولة، العدد: 54.
- المادة (2-4) من النظام رقم (14-01) المؤرخ في 16 فبراير 2014، المتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية المادة (35) من أمر رقم 10-04 المعدل والمتمم بالأمر 03-11، المؤرخ في 26 أوت 2010.

7-المواقع الالكترونية:

- التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري على الرابط https://www.bna.dz/fr/
- التقارير السنوية للبنك سوسيتي جنرال الجزائر على الرابط https://societegenerale.dz/
- التقارير السنوية للبنك بي أن بي الجزائر على الرابط https://www.bnpparibas.dz/
- التقارير السنوية للبنك ترست الجزائر على الرابط https://www.trustbank.dz/
- التقارير السنوية لبنك المؤسسة العربية المصرفية الجزائر على الرابط https://www.bank-abc.com/world/Algeria/Ar/
- التقارير السنوية لبنك الخليج الجزائر الجزائر على الرابط https://www.agb.dz/
- التقارير السنوية لبنك البركة الجزائر على الرابط https://www.albaraka-bank.dz/
- التقارير السنوية لبنك السلام الجزائر على الرابط https://www.alsalamalgeria.com/
- مجمل التقارير تجدها عبر الرابط التالي:

https://drive.google.com/file/d/1Ym2XeWpbhGiesyPdVUEvHysNC44Sqc6-/view?usp=share_link

ب – المراجع باللغة الأجنبية:

• Ali Qadduri Wali, Zainab shallal akkar, The effect of the universal bankin g strategy on improving financial performance using profitability and liquidity indicators Applied study in Rafidain and Rasheed Banks, Basra Branch, Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences, Vol: 17, No: 56,2021.

• Articles and blogs from Stafford global Online Academic Learning, article " What is Financial Risk Management?",available at: https://www.staffordglobal.org/articles-and-blogs/finance-articles-blogs/what-is-financial-risk-management/, page consulted on: 11/11/2023

• Banque d'Algérie, L'instruction N°07-2011 Du 21 Décembre 2011 Portant Coefficient de Liquidité Des Banques et Des Etablissements Financiers," accessed November 29, 2021 .

• Ilan Kelman, Defining Risk, Flood Risk Net News letter, Issue 2, winter 2003.

• Principles for Sound Liquidity Risk Management and Supervision: (Published by BIS Basel Committee on Banking Supervision, September 2008)," in Bank Asset and Liability Management, by The Hong Kong Institute of Bankers (Singapore: John Wiley & Sons Singapore Pte. Ltd., 2008.

• David H. Pyle, "Bank Risk Management: Theory," in Risk Management and Regulation in Banking, Boston, MA: Springer US, 1999 .

• Djaffar Ould Abdeslam and Others., "A Unified Artificial Neural Network Architecture for Active Power Filters," IEEE Transactions on Industrial Electronics ,vol. 54, no. 1, February, 2007.

• Gerard parizeau, La Gestion De Risque Du Crédit ET La Stabilité Du Systéme Financier International, HEC, canada, 2002 .

• Jill Booker, Comprehensive Practices in Risk and Retirement Planning, CFTM Education Program, course3, 3rd Edition, CCH Canadian Limited, USA, 2007 .

• Mathieu Michel, Exploitons Bancaire et Le Risque de Crédit, La Revue Banque, paris, 1995.

• Pierre Vernimmen, Gestion et Politique de La Banque, Dalloz, Paris, 1998.

• Robert le DUFF , Encyclopédie de la gestion et du management. Editions Dalloz, Paris, 1999.

Wassila AICHOUNI, "La gestion du risque de liquidité bancaire : cas de la Banque d'Agriculture et de Développement Rural" Mémoire présenté en vue de l'obtention du diplôme de magister en sciences commerciales et financières, Ecole Supérieure de Commerce d'Alger, Algerie, 2015.

•'Ali Sulieman Alshatti: The Effect of Credit Risk Management on Financial Performance of the Jordanian Commercial Banks, Investment Management and Financial Innovations, Volume 12, Issue 1, 2015.

•Amsalu Meselech, The Effect of Financial Risk on the Financial Performance of Ethiopian Commercial Banks" Thesis, Addis Ababa University, Ethiopia, 2019 .

•Bouyacoub F, Le Risque de Crédit et Sa Gestion, MediaBank, N° 24, Juin/Juillet, Alger, 1996.

•Caroline R. Hamilton, "New Trends in Risk Management," Information Systems Security vol 7, issue 1, March 1998 .

•Dale F. Cooper and Others, Project Risk Management Guidelines: Managing Risk in Large Projects and Complex Procurements, West Sussex, England ; Hoboken, NJ: J. Wiley, 2005.

•Danielle Nel, "Government-Wide Risk Management: Planning for Better Governance," Administratio Publica, 2006.

•EBIRE Kolawole, MUKHTAR Salisu Sadiq, ONMONYA Lucky, Effect of dividend policy on the performance of listed oil and gas firms in Nigeria", International Journal of Scientific and Research Publications Vol 8, Issue 6, 2018.

•Erik Banks, Alternative Risk Transfer: Integrated Risk Management through Insurance, Reinsurance, and the Capital Markets, John Wiley & Sons, United Kingdom, 2004.

•Erik Banks, The Credit Risk of Financial Instruments, 1993rd edition, Palgrave Macmillan, United Kingdom, 1993

•Hamza AFTIS, "Analyse des causes de la surliquidité bancaire en Algérie et des méthodes de sa gestion" Magister en Sciences Économiques, FACULTE DES SCIENCES ECONOMIQUES, DES SCIENCES COMMERCIALES ET DE GESTION, UNIVERSITE MOULOUD MAMMERI DE TIZI-OUZOU, Algerie, 2013.

•Heinz-Peter Berg, "RISK MANAGEMENT: PROCEDURES, METHODS AND EXPERIENCES," RISK MANAGEMENT, 2010.

•J.Caby et G.Hirigoyen," La création de valeur de l.entreprise, 2e édition, Paris : Economica, 2001.

•Joetta Colquitt, Credit Risk Management, Mcgraw Hill, 3rd Ed, USA, 2007 .

•Mahmood Ibrahim Nour, Adnan Taieh El-Naimi, Financial and Banking Studies in English, DarAlmassira, Jordan, 2003.

•Marc Lore, Lev Borodovsky, The Professional's Handbook of Financial Risk Management, Oxford ; Boston, MA: Butterworth-Heinemann, England, 2000.

•Paul M. Collier, Fundamentals of Risk Management for Accountants and Managers, 1st ed. Routledge, 2009.

•Peter Rose, Commercial Bank Management, Managing Financial Institutions : An Asset, Liability Approach, Second Edition, The Dyden Press, Chicago, USA, 1991.

•Quémard Jean-Luc, Golitin Valerie, "Interest Rate Risk in the French Banking System," Banque de France, Financial Stability Review, 2005

•Ogilo Fredrick, The Impact of Credit Risk Management on Financial Performance of Commercial Banks in Kenya, DBA AfricaManagement Review, Vol 3 No 1, 2012

•Sylvie de Coussergues, Gestion de la banque Du diagnostic à la stratégie, 4eme édition Paris: ed Dunod, 2005.

• SEDDIKI Meriem, ZENAGUI Sid ahmed, Banking liquidity management and its role in reducing liquidity risk, Journal of Management, Organizations and Strategy JMOS. Vol.5 No.1, 2023, p: 96

• Thi-Dieu Linh NGUYEN, "Liquidité, Risque et Profit Des Banques.Application Aux Systèmes Bancaires de Paysde La Zone Euro, document de recherche," Université de Rennes 1, France, 2014

• Laila Abdulkarim Muhammad, Omar Zidan Abdul Karim Measuring and analyzing the level of banking security and its impact on the added market value: Analytical study of a sample of Iraqi private banks listed on the Iraq Stock Exchange, Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 18, No. 60, Part (3) , 2022, p: 778

الملاحق

الملحق رقم (01).اختبار فيشر

```
F test that all u_i=0: F(7, 76) = 5.05                     Prob > F = 0.0001
```

الملحق (02) اختبار بروش وباقن:

```
. xttest0

Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        ROA[ID,t] = Xb + u[ID] + e[ID,t]

        Estimated results:
                         |       Var      sd = sqrt(Var)
                 --------+------------------------------
                     ROA |    .0000919        .0095863
                       e |    .0000571         .007555
                       u |    .0000174        .0041726

        Test:   Var(u) = 0
                                  chibar2(01) =     3.51
                               Prob > chibar2 =   0.0305
```

الملحق رقم (03)اختبار هوسمان:

```
. hausman fixed random

                 ---- Coefficients ----
                |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
                |    fixed       random       Difference          S.E.
----------------+------------------------------------------------------------
            CRD |   .0514135     .055367      -.0039535                .
            LIQ |    .05582     .0229779       .0328421        .0091965
            INT |  -.0640193    -.0182657      -.0457536        .0145603
            CAP |  -.0558128     .0026071      -.0584199        .0199199
------------------------------------------------------------------------------
                           b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
            B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

    Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

                  chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                          =       14.99
                Prob>chi2 =      0.0047
                (V_b-V_B is not positive definite)
```

الملحق رقم (04)

```
. xtserial ROA  CRD LIQ INT CAP

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first order autocorrelation
     F(  1,        7) =      2.664
           Prob > F =      0.1467
```

الملحق رقم (05)

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (8)   =       60.16
Prob>chi2 =      0.1002
```

الملحق رقم(06)

```
F test that all u_i=0: F(7, 76) = 4.05                      Prob > F = 0.0008
```

الملحق رقم (07)

```
. hausman fixed random
```

	Coefficients (b) fixed	(B) random	(b-B) Difference	sqrt(diag(V_b-V_B)) S.E.
CRD	-.06958	.0215429	-.091123	.
LIQ	.2153291	.0511959	.1641332	.0565396
INT	-.2730327	-.0988011	-.1742316	.0895428
CAP	-.5398411	-.3906184	-.1492227	.1191744

```
                b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
     B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg

  Test:  Ho:  difference in coefficients not systematic

               chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
                       =       13.34
             Prob>chi2 =      0.0097
             (V_b-V_B is not positive definite)
```

الملحق رقم (08)

```
. xtserial ROE  CRD LIQ INT CAP

Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first order autocorrelation
    F(  1,        7) =      7.533
           Prob > F =      0.0520
```

الملحق رقم (09)

```
. xttest3

Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (8)  =       99.80
Prob>chi2 =      0.0840
```

ملحق رقم 10

القوائم المالية لبنك البركة الجزائر

جانب الأصول لبنك البركة الجزائر لسنتي 2019-2020

ACTIF

En KDZD

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2020	2019
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	107 252 180	95 745 974
2	Autres actifs détenus à des fins de transaction		0	0
3	Actifs financiers disponibles à la vente		0	0
4	Prêts et créances sur les institutions financières	2.2	1 026 987	1 547 484
5	Prêts et créances sur la clientèle	2.3	146 901 271	153 053 279
6	Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance		0	0
7	Impôts courants - Actif	2.4	2 106 291	2 185 142
8	Impôts différés - Actif	2.5	289 756	261 635
9	Autres actifs	2.6	2 068 875	2 208 277
10	Comptes de régularisation - Actif	2.7	10 474	568 016
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.8	1 744 009	1 720 874
12	Immeubles de placement		0	0
13	Immobilisations corporelles	2.9	7 359 213	4 264 721
14	Immobilisations incorporelles	2.10	20 391	12 767
15	Ecart d'acquisition		0	0
	TOTAL DE L'ACTIF		268 779 449	261 568 166

Badreddine BENFEICI
DGA Principal

جانب الخصوم لبنك البركة الجزائرلسنتي 2019-2020

PASSIF

En KDZD

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2020	2019
1	Banque centrale		0	0
2	Dettes envers les institutions Financières	2.11	53 323	31 363
3	Dettes envers la clientèle	2.12	181 808 097	171 491 393
4	Dettes représentées par un titre	2.13	38 925 921	41 976 829
5	Impôts courants - Passif	2.14	1 875 390	2 701 235
6	Impôts différés - Passif		0	0
7	Autres passifs	2.15	12 096 549	12 553 823
8	Comptes de régularisation - Passif	2.16	2 666 530	2 109 586
9	Provisions pour risques et charges	2.17	923 935	856 859
10	Subventions d'équipements - autres subventions d'investissements		0	0
11	Fonds pour risques bancaires généraux	2.18	3 473 636	3 612 329
12	Dettes subordonnées		0	0
13	Capital	2.19	20 000 000	15 000 000
14	Primes liées au capital		0	0
15	Réserves	2.20	1 809 964	3 968 943
16	Ecarts d'évaluation		0	0
17	Ecarts de réévaluation	2.21	894 672	894 672
18	Report à nouveau (+/-)	2.22	23 779	37 888
19	Résultat de l'exercice (+)	2.23	4 227 654	6 333 245
	TOTAL DU PASSIF		268 779 449	261 568 166

Djamel ZERROUKI
48, Chemin Poinçon El Biar ALGER

Badreddine BENFLICI
DGA Principal

جدول حسابات النتائج لبنك البركة الجزائر لسنتي 2019-2020

COMPTE DE RESULTAT

En KDZD

Code	Libelle des postes	Note	Exercices	
			2020	2019
1	+ Produits et assimilés	4.1	11 681 466	11 568 550
2	- Charges et assimilées	4.2	3 281 246	2 922 865
3	+ Commissions (produits)	4.3	745 515	887 284
4	- Commissions (charges)	4.4	352 036	379 770
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction		0	0
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente		0	0
7	+ Produits des autres activités	4.5	2 207 114	4 250 764
8	- Charges des autres activités	4.6	142 424	113 172
9	PRODUIT NET BANCAIRE		10 858 389	13 290 790
10	- Charges générales d'exploitation	4.7	3 400 230	3 516 547
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.8	280 849	267 542
12	RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION		7 177 310	9 506 701
13	- Dotations aux provisions et aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.9	2 037 725	1 226 792
14	+ Reprise provisions et aux pertes valeurs et récupérations sur créances amorties	4.10	527 330	334 441
15	RESULTAT D'EXPLOITATION		5 666 915	8 614 350
16	+/- Gains ou pertes nets s/autres actifs		0	0
17	+ Eléments extraordinaires (produits)		0	0
18	- Eléments extraordinaires (charges)		0	0
19	RESULTAT AVANT IMPOT		5 666 915	8 614 350
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	4.11	1 439 260	2 281 105
21	RESULTAT NET DE L'EXERCICE	4.12	4 227 654	6 333 245

Badreddine BENFLIS
DGA Principal

ملحق رقم 11

القوائم المالية لبنك السلام الجزائر

جانب الأصول لسنتي 2019-2020

البيانات المالية 2020

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2020	2019
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	53 600 804	27 584 242
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 تمويل الهيئات المالية	2.2	259 466	515 459
5 تمويل الزبائن	3.2	101 771 998	95 582 580
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	202 282	40 968
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	92 713	76 542
9 أصول أخرى	6.2	19 932	1 008 461
10 حسابات التسوية	7.2	533 823	512 999
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	1 069 994	714 078
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	4 787 914	4 747 742
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	274 850	223 896
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**162 625 776**	**131 018 967**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

30

البيانات المالية 2020

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

الخصوم	الإيضاح	2020	2019
1 البنك المركزي			
2 ودائع الهيئات المالية	12.2	69 462	116 778
3 ودائع الزبائن	13.2	110 488 355	84 671 904
4 سندات الاستثمار	14.2	22 759 613	19 119 923
5 الضرائب الجارية- خصوم	15.2	191 328	686 076
6 الضرائب المؤجلة- خصوم			
7 خصوم أخرى	16.2	5 645 762	2 527 178
8 حسابات التسوية	17.2	2 733 972	3 207 078
9 مؤونات لتغطية المخاطر و الأعباء	18.2	317 626	354 911
10 إعانات التجهيز-إعانات أخرى للإستثمارات			
11 أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة	19.2	1 519 418	1 322 918
12 ديون تابعة			
13 رأس المال	20.2	15 000 000	15 000 000
14 علاوات مرتبطة برأس المال			
15 احتياطيات	21.2	1 331 052	904 791
16 فارق التقييم			
17 فارق إعادة التقييم			
18 ترحيل من جديد (+/-)	22.2	-500 000	-900 000
19 نتيجة السنة المالية (+/-)		3 069 188	4 007 410
مجموع الخصوم		**162 625 776**	**131 018 967**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

جدول حسابات النتائج لبنك السلام الجزائر لسنتي 2019-2020

البيانات المالية 2020

حساب النتائج بآلاف الدينار الجزائري

	الإيضاح	2020	2019
1 + أرباح من التمويل	1.4	7 668 998	7 592 667
2 نصيب المودعين في الأرباح	2.4	1 358 344	1 064 986
3 + عمولات (نواتج)	1.4	1 463 478	2 826 854
4 – عمولات (أعباء)	2.4	99 652	217 008
5 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض التعامل			
6 +/– أرباح أو خسائر صافية على الأصول المالية المتاحة للبيع			
7 + نواتج النشاطات الأخرى	1.4	26 629	89 386
8 – أعباء النشاطات الأخرى			
9 الناتج البنكي		**7 701 109**	**9 226 913**
10 – أعباء إستغلال عامة	3.4	2 372 872	2 628 798
11 – مخصصات للإهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية	4.4	395 015	312 367
12 الناتج الإجمالي للإستغلال		**4 933 222**	**6 285 748**
13 – مخصصات المؤونات، و خسائر القيمة و المستحقات غير القابلة للإسترداد	5.4	1 122 593	1 167 153
14 + إسترجاعات المؤونات، خسائر القيمة و إسترداد على الحسابات الدائنة المهتلكة		339 722	228 080
15 ناتج الإستغلال		**4 150 351**	**5 346 675**
16 +/– أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى	7.4	5	11 031
17 + العناصر غير العادية (نواتج)	8.4	3 781	93 717
18 – العناصر غير العادية (أعباء)			
19 ناتج قبل الضريبة		**4 154 137**	**5 451 423**
20 – ضرائب على النتائج و ما يماثلها	9.4	1 084 949	1 444 013
21 الناتج الصافي للسنة المالية *	**10.4**	**3 069 188**	**4 007 410**

*** بما فيه أرباح مجنبة بمبلغ 26 011 ألف دينار جزائري**

تعتبر الإيضاحات المرفقة جزءا من هذه البيانات المالية

ملحق رقم 12

القوائم المالية لبنك المؤسسة العربية المصرفية

جانب الأصول والخصوم لسنتي 2019–2020

ANNEXE N°1 : MODELE DE BILAN

31 Décembre 2020 (Tous les chiffres sont en milliers de DA)

	Note	2020	2019
ACTIF			
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	1	**9 952 720**	10 364 057
Actifs financiers détenus à des firs de transaction		**-**	-
Actifs financiers disponibles à la vente		**-**	-
Prêts et créances sur les institutions financières	2	**11 430 159**	12 961 106
Prêts et créances sur la clientèle	3	**48 584 773**	47 696 216
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	4	**5 516 050**	-
Impôts courants - Actif	5	**141 005**	609 728
Impôts différés - Actif	6	**514 818**	328 559
Autres Actifs	7	**15 648**	10 599
Comptes de régularisation	8	**2 413 552**	4 113 785
Participation dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	9	**3 480 037**	2 925 709
Immeubles de placement		**-**	-
Immobilisations corporelles	0	**733 890**	755 771
Immobilisations incorporelles	11	**13 495**	20 168
Ecart d'acquisition		**-**	-
Total actif		**82 796 147**	79 785 697

ANNEXE N°1 : MODELE DE BILAN

31 Décembre 2020 (Tous les chiffres sont en milliers de DA)

	Note	2020	2019
PASSIF			
Banque centrale		**-**	-
Dettes envers les institutions financières	12	**1 530 813**	1 048 825
Dettes envers la clientèle	13	**43 108 474**	43 616 203
Dettes représentées par un titre	14	**7 174 165**	6 332 199
Impôts courants - Passif	15	**363 392**	585 245
Impôts différés - Passif	16	**36 481**	-
Autres passifs	17	**1 629 133**	1 719 216
Comptes de régularisation	18	**6 583 750**	5 544 420
Provisions pour risques et charges	19	**33 291**	33 291
Subventions d'équipement - autres subventions d'investissements		**-**	-
Fonds pour risques bancaires généraux	20	**609 608**	614 040
Dettes subordonnées		**-**	-
Capital	21	**15 000 000**	15 000 000
Primes liées au capital		**-**	-
Réserves	22	**3 924 725**	1 749 048
Ecart d'évaluation	23	**451 181**	1 020 842
Ecart de réévaluation	24	**346 690**	346 690
Report à nouveau (+ / -)	25	**-**	711 152
Résultat de l'exercice	26	**2 004 444**	1 464 524
Total passif		**82 796 147**	79 785 697

ملحق رقم 13

القوائم المالية لبنك BNP Paribas الجزائر

جانب الأصول والخصوم لسنتي 2019–2020

Le bilan

ACTIF	31 / 12 / 2020 en 1 000 DA	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
Caisse, Banque Centrale, CCP	83 512 378	62 737 946	20 774 432
Actifs financiers disponibles à la vente	19 470 610	15 029 115	4 441 495
Prêts et Créances sur les institutions financières	2 634 456	12 218 243	(9 583 786)
Prêts et Créances sur la clientèle	150 531 472	163 251 100	(12 719 628)
Impôts courants - Actif	2 397 635	1 988 248	409 387
impôts différés - Actif	3 043 602	2 289 205	754 397
Autres actifs	3 647 684	2 384 612	1 263 072
Comptes de régularisation	2 550 005	2 460 924	89 081
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	17 675	17 675	0
Immobilisations corporelles	7 065 588	7 518 295	(452 707)
Immobilisations incorporelles	335 291	368 791	(33 500)
Total actif	275 206 397	270 264 154	4 942 243

Le bilan

PASSIF	31 / 12 / 2020	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
Dettes envers les institutions financières	4 194 439	4 340 940	(146 501)
Dettes envers la clientèle	212 761 489	211 027 220	1 734 269
Dettes représentées par un titre	30 437	30 437	0
Impôts courants - Passif	2 175 058	2 664 039	(488 982)
impôts différés - Passif	2 958	4 931	(1 974)
Autres actifs	8 310 484	8 688 177	(377 693)
Comptes de régularisation	6 011 196	4 971 041	1 040 155
Provisions pour risques et charges	4 661 361	1 951 609	2 709 751
Fonds pour risques bancaires généraux	4 481 417	4 813 390	(331 973)
Capital	20 000 000	20 000 000	0
Réserves	1 242 308	1 000 000	242 308
Écart d'évaluation (+/-)	27 734	32 538	4 804
Report à nouveau (+/-)	8 562 599	5 958 753	2 603 846
Résultat de l'exercice (+/-)	2 800 387	4 846 154	(2 045 767)
Total passif	275 206 397	270 264 154	4 942 243

جدول حسابات النتائج لسنتي 2019–2020 لبنك BNP Paribas

Le compte de résultat

	31 / 12 / 2020	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
+ Intérêts et produits assimilés	12 914 731	13 776 779	(862 048)
- Intérêts et charges assimilés	(900 029)	(1 055 147)	155 118
+ Commissions (Produits)	2 148 985	2 118 391	30 594
- Commissions (Charges)	(442 285)	(507 664)	65 378
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	745 223	650 499	94 724
+ Produits des autres activités	1 748 293	2 846 114	(1 097 822)
- Charges des autres activités	(308 775)	(927 996)	618 221
Produit net bancaire	15 905 143	16 900 977	(995 834)
- Charges générales d'exploitation	(7 007 417)	(6 470 045)	(537 372)
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeur sur immobilisations incorporelles et corporelles	(915 658)	(885 670)	(29 987)
Résultat brut d'exploitation	7 982 069	9 545 262	(1 563 193)
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	(8 330 979)	(6 999 682)	(1 331 297)
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 577 222	3 969 589	607 633
Résultat d'exploitation	4 228 312	6 515 169	(2 286 857)
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	3 298	-	3 298
+ Éléments extraordinaires (produits)	4 768	5 011	(243)
- Éléments extraordinaires (charges)	(17 304)	(9 259)	(8 046)
Résultat avant impôt	4 219 074	6 510 921	(2 291 847)
- Impôt sur les résultats et assimilés	(1 418 687)	(1 664 767)	246 080
Résultat net de l'exercice	2 800 387	4 846 154	2 045 767)

Montants en milliers de DA

25

Le hors bilan

ENGAGEMENTS DONNÉS	31 / 12 / 2020	31 / 12 / 2019 en 1 000 DA	Variation
Engagements de financement en faveur de la clientèle	32 109 821	37 755 110	(5 645 289)
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	68 875 492	52 195 423	16 680 069
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	33 718 837	33 337 844	380 993
Total engagements donnés	134 704 150	123 288 376	11 415 773
ENGAGEMENTS REÇUS			
Engagements de garantie reçus des institutions financières	105 234 501	87 349 902	17 884 600
Total engagements reçus	105 234 501	87 349 902	17 884 600

Montants en milliers de DA

24

القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري

جانب الأصول والخصوم لسنتي 2019-2020

ملحق رقم 14

1 BILAN

(En milliers de DA)

ACTIF	2020	2019
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	204 207 936	431 208 241
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	248	256
Actifs financiers disponibles à la vente	413 426 493	406 162 203
Prêts et créances sur les institutions financières	523 239 376	419 512 117
Prêts et créances sur la clientèle	2 117 718 812	2 044 508 426
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 820	14 043 819
Impôts courants - Actif	8 428 662	12 854 579
Impôts différés - Actif	1 008 872	751 736
Autres actifs	47 818 018	56 972 992
Comptes de régularisation	55 834 995	55 562 832
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	31 488 186	27 620 374
Immeubles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	22 961 112	22 698 704
Immobilisations incorporelles nettes	94 342	86 689
Ecart d'acquisition	-	-
TOTAL DE L'ACTIF	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

PASSIF	2020	2019
Banque centrale	50 000 000	-
Dettes envers les institutions financières	564 645 009	454 327 409
Dettes envers la clientèle	1 901 513 860	2 103 524 686
Dettes représentées par un titre	28 606 720	22 641 228
Impôts courants - Passif	5 357 323	9 365 385
Impôts différés - Passif	537 553	537 603
Autres passifs	109 956 773	139 136 132
Comptes de régularisation	101 736 450	103 619 975
Provisions pour risques et charges	33 705 906	32 089 934
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	117 796 216	119 836 510
Dettes subordonnées	205 672 488	207 485 319
Capital	150 000 000	150 000 000
Primes liées au capital		
Réserves	123 470 345	114 406 150
Ecart d'évaluation	4 404 218	(3 876 986)
Ecart de réévaluation	14 117 206	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	23 047 665	19 064 195
TOTAL DU PASSIF	**3 440 270 872**	**3 491 982 968**

جدول حسابات النتائج لسنتي 2019-2020 للبنك الوطني الجزائري

2 HORS BILAN

(En milliers de DA)

ENGAGEMENTS	2020	2019
ENGAGEMENTS DONNES	**899 978 068**	**1 050 975 856**
Engagements de financement en faveur des institutions financières	9 626 660	8 103 474
Engagements de financement en faveur de la clientèle	531 579 642	668 134 124
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	97 217 670	105 886 843
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	261 554 097	268 851 415
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS	**885 287 321**	**852 575 372**
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	319 991 748	287 279 799
Autres engagements reçus	**565 295 573**	**565 295 573**

3 COMPTES DE RÉSULTATS

(En milliers de DA)

INTITULE	2020	2019
+ Intérêts et produits assimilés	134 401 409	139 568 406
- Intérêts et charges assimilées	- 53 050 438	- 48 691 575
+ Commissions (produits)	2 241 709	2 153 578
- Commissions (charges)	- 26 690	- 16 502

+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	- 1	1
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	1 794 246	723 344
+ Produits des autres activités	2 422 196	339 396
- Charges des autres activités	-	-
PRODUIT NET BANCAIRE	**87 782 431**	**94 076 648**
- Charges générales d'exploitation	- 20 202 660	- 21 756 434
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	- 1 530 775	- 1 529 067
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	**66 048 996**	**70 791 147**
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	- 55 185 699	- 87 266 334
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	17 284 504	44 844 566
RESULTAT D'EXPLOITATION	**28 147 801**	**28 369 379**
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Eléments extraordinaires (produits)		
- Eléments extraordinaires (charges)		
RESULTAT AVANT IMPOT	**28 147 801**	**28 369 379**
-Impôts sur les résultats et assimilés	- 5 100 136	- 9 305 185
RESULTAT NET	**23 047 665**	**19 064 194**

القوائم المالية لبنك ترست الجزائر

جانب الأصول والخصوم لسنتي 2019–2020

ملحق رقم 15

DZD

BILAN 31/12/2020				
	ACTIF	31/12/2020	NOTE	31/12/2019
1	Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	15 034 477 421,23	2.1.1	6 737 659 097,75
2	Actifs financiers détenus à des fins de transaction	-		-
3	Actifs financiers disponibles à la vente	-		-
4	Prêts et créances sur les institutions financières	277 618 320,01	2.1.2	401 385 664,06
5	Prêts et créances sur la clientèle	59 465 131 510,78	2.1.3	58 456 638 065,67
6	Actifs financiers détenus jusqu'à échéance	-		-
7	Impôts courants - Actif	38 595 316,44	2.1.4	40 271 015,45
8	Impôts différés - Actif	26 319 017,52	2.1.5	28 283 918,97
9	Autres actifs	109 426 122,91	2.1.6	79 640 797,98
10	Comptes de régularisation	193 325 590,19	2.1.7	774 326 150,74
11	Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2 892 182 897,40	2.1.8	2 892 182 897,40
12	Immeubles de placement	-		-
13	Immobilisations corporelles	11 882 309 619,92	2.1.9	5 962 866 831,48
14	Immobilisations incorporelles	267 524 882,00	2.1.10	224 296 212,02
15	Écart d'acquisition	-		-
	TOTAL DE L'ACTIF	90 186 910 698,40		75 597 550 651,52

DZD

BILAN 31/12/2020				
	PASSIF	31/12/2020	NOTE	31/12/2019
1	Banque centrale	-		-
2	Dettes envers les institutions financières	23 575 906,09	2.2.1	1 127 452 283,74
3	Dettes envers la clientèle	53 400 043 903,24	2.2.2	42 219 747 203,68
4	Dettes représentées par un titre	8 010 723 364,81	2.2.3	6 494 248 635,67
5	Impôts courant - Passif	761 954 261,43	2.2.4	417 733 677,16
6	Impôts différés - Passif	-		-
7	Autres passifs	2 286 727 532,92	2.2.5	1 823 970 309,67
8	Comptes de régularisation	1 268 205 072,03	2.2.6	2 228 204 995,72
9	Provisions pour risques et charges	367 117 107,76	2.2.7	365 368 855,34
10	Subventions d'équipements-autres subventions d'investissements	-		-
11	Fonds pour risques bancaires généraux	956 647 396,35	2.2.8	900 427 685,83
12	Dettes subordonnées	-		-
13	Capital	17 194 000 000,00	9	17 194 000 000,00
14	Primes liées au capital	-		-
15	Réserves	2 826 397 004,70	2.2.9	772 844 680,65

(à suivre)

جدول حسابات النتائج لسنتي 2019-2020 لبنك ترست الجزائر

DZD

INCOME STATEMENT TABLE 31/12/2020				
	TCR	31/12/2020	NOTE	31/12/2019
1	+ Intérêts et produits assimilés	6 940 616 255,07	4.1.1	5 753 737 030,99
2	- Intérêts et charges assimilées	620 152 080,44	4.1.2	431 790 201,31
3	+ Commissions (produits)	651 255 698,42	4.1.3	888 011 077,68
4	- Commissions (charges)	37 195 439,19	4.1.4	17 089 558,48
5	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	-		-
6	+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-		-
7	+ Produits des autres activités	8 331 519,33	4.1.5	21 370 373,76
	- Charges des autres activités	3 258 078,09	4.1.6	7 531 451,47
9	PRODUIT NET BANCAIRE	6 939 597 875,10		6 206 707 271,17
10	- Charges générales d'exploitation	2 344 581 061,75	4.1.7	2 635 641 163,72
11	- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	359 731 126,82	4.1.8	306 336 364,48
12	RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	4 235 285 686,53		3 264 729 742,97
13	- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	131 235 803,28	4.1.9	1 027 333 658,52
14	+ Reprises de provisions, de perte de valeur et récupération sur créances amorties	132 912 657,77	4.1.10	567 740 181,42

(à suivre)

(La suite)

15	RÉSULTAT D'EXPLOITATION	4 236 962 541,02		2 805 136 265,87
16	+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	-		-
17	+ Éléments extraordinaires (produits)	-		-
18	- Elements extraordinaires (charges)	-		-
19	RÉSULTAT AVANT IMPÔT	4 236 962 541,02		2 805 136 265,87
20	- Impôts sur les résultats et assimilés	1 145 443 391,94	4.1.11	751 583 941,82
21	RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE	3 091 519 149,07		2 053 552 324,05

ÉTATS FINANCIERS

ACTIF — **Unité :** 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2020	2019	VARIATION
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux	2.1	82 649 210	93 761 751	(11 112 541)
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	2.2	4 117 191	1 724 661	2 392 530
Actifs financiers disponibles à la vente	2.3	73 452 745	29 159 742	44 293 003
Prêts et créances sur les institutions financières	2.4	386 831	596 249	(209 419)
Prêts et créances sur la clientèle	2.5	215 131 071	245 329 855	(30 198 784)
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	2.6	-	-	-
Impôts courants - Actif	2.7	4 408 302	3 174 488	1 233 814
Impôts différés - Actif	2.8	7 832 229	4 318 508	3 513 721
Autres actifs	2.9	532 457	582 927	(50 470)
Comptes de régularisation - Actif	2.10	2 377 263	1 684 400	692 862
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	2.11	17 675	17 675	-
Immeubles de placement	2.12	-	-	-
Immobilisations corporelles	2.13	4 371 310	3 688 477	682 833
Immobilisations incorporelles	2.14	753 427	770 015	(16 589)
Ecart d'acquisition	2.15	-	-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**396 029 710**	**384 808 750**	**11 220 960**

PASSIF — **Unité :** 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2020	2019	VARIATION
Banque centrale	2.16	-	-	-
Dettes envers les institutions financières	2.17	6 547	5 776 584	(5 770 036)
Dettes envers la clientèle	2.18	315 993 382	297 413 648	18 579 734
Dettes représentées par un titre	2.19	3 012 159	2 946 630	65 529
Impôts courants - Passif	2.20	5 762 898	5 607 793	155 105
Impôts différés - Passif	2.21	-	-	-
Autres passifs	2.22	1 628 597	1 515 035	113 561
Comptes de régularisation - Passif	2.23	11 989 379	11 640 581	348 798
Provisions pour risques et charges	2.24	8 171 705	6 928 627	1 243 078
Subventions d'équipement- autres subventions d'investissement	2.25	-	-	-
Fonds pour risques bancaires généraux	2.26	6 496 771	11 674 665	(5 177 894)
Dettes subordonnées	2.27	-	-	-
Capital	2.28	20 000 000	20 000 000	-
Primes liées au capital	2.29	-	-	-
Réserves	2.30	18 450 961	15 979 575	2 471 387
Ecart d'évaluation	2.31	-	-	-
Ecart de rééavluation	2.32	86 809	(166 360)	253 169
Report à nouveau (+/-)	2.33	(0)	(0)	0
Résultat de l'exercice	2.34	4 430 502	5 491 971	(1 061 469)
TOTAL DU PASSIF		**396 029 710**	**384 808 750**	**11 220 960**

جدول حسابات النتائج لسنتي 2019-2020 لبنك سوسيتي جنرال الجزائر

HORS BILAN

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	2020	2019	VARIATION
ENGAGEMENTS DONNES	**172 533 395**	**180 137 048**	**-7 603 653**
ENGAG. FINANCEMENT FAV. INSTITUT. FINANCIERES	0	0	0
ENGAG. FINANCEMENT FAV. DE LA CLIENTELE	31 016 982	44 396 880	-13 379 898
ENGAG. GARANTI D'ORDRE INSTITUT. FINANC.	83 785 311	78 484 269	5 301 042
ENGAG. GARANTI D'ORDRE CLIENTELE	51 985 848	54 427 654	-2 441 807
AUTRES ENGAGEMENTS	5 745 255	2 828 245	2 917 010
ENGAGEMENTS RECUS	**124 404 007**	**95 578 304**	**28 825 704**
ENGAG. FINANCEMENT RECUS INSTITUT. FINANCIERES	0	0	0
ENGAG. GARANTIE RECUS INSTITUT. FINANCIERES	37 498 698	36 848 147	650 550
AUTRES ENGAGEMENTS RECUS	86 905 310	58 730 156	28 175 153

TABLEAU DES COMPTES DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	2020	2019	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.1	21 833 909	22 795 734	-961 825
Intérêts et charges assimilées	4.2	-3 127 052	-2 855 970	-271 083
Commissions (produits)	4.3	2 866 324	2 089 746	776 578
Commissions (charges)	4.4	-384 075	-340 504	-43 571
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	4.5	115 679	58 840	56 840
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente	4.6	0	0	0
Produits des autres activités	4.7	1 725 206	3 524 386	-1 799 180
Charges des autres activités	4.8	-128 666	-14 399	-114 267
Produit Net Bancaire		**22 901 325**	**25 257 833**	**-2 356 508**
Charges générales d'exploitation	4.9	-8 134 350	-8 106 484	-27 866
Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	4.10	-772 559	-652 023	-120 536
Résultat brut d'exploitation		**13 994 416**	**16 499 326**	**-2 504 910**
Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	4.11	-21 704 629	-14 288 525	-7 416 105
Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4.12	13 423 720	5 426 634	7 997 086
Résultat d'exploitation		**5 713 506**	**7 637 435**	**(1 923 929)**
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.13	0	0	0
Eléments extraordinaires (Produits)	4.14	0	0	0
Eléments extraordinaires (Charges)	4.15	0	0	0
Résultat avant impôt		**5 713 506**	**7 637 435**	**-1 923 929**
Impôts sur les résultats et assimilés	4.16	-1 283 005	-2 145 465	862 460
Résultat net de l'exercice		**4 430 502**	**5 491 971**	**-1 061 469**

ÉTATS FINANCIERS

1. BILAN AU 31/12/2020

1.1. ACTIF

ACTIF — **Unité : 000 DZD**

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Caisse, Banques Centrales, Centres des Chèques Postaux, Trésor Public	2.A.1	34 904 907	38 803 618	-3 898 711
Actifs financiers détenus à des fins de transactions		-	-	-
Actifs financiers détenus disponibles à la vente		-	-	-
Prêts et créances sur les Institutions Financières	2.A.2	26 322 340	27 912 022	-1 589 682
Prêts et créances sur la Clientèle	2.A.3	169 135 315	153 664 521	15 470 793
Actif détenue jusqu'à l'échéance	2.A.4	-	-	-
Impôts courants Actif	2.A.5	2 157 103	2 191 180	-34 077
Impôts différés Actif	2.A.6	300 403	262 765	37 638
Autres actifs	2.A.7	62 000	55 627	6 373
Comptes de régularisation	2.A.8	972 462	474 149	498 314
Participation dans les filiales les co-entreprise ou les entités associées	2.A.9	15 675	15 675	-
Immeubles de placement		-	-	-
Immobilisations corporelles	2.A.10	35 929 553	33 372 102	2 557 451
Immobilisations incorporelles	2.A.11	319 071	316 424	2 647
Ecart d'aquisition		-	-	-
TOTAL DE L'ACTIF		**270 118 830**	**257 068 083**	**13 050 747**

جانب الخصوم وجدول حسابات النتائج لسنتي 2019–2020 لبنك الخليج الجزائر

1.2. PASSIF

PASSIF — **Unité : 000 DZD**

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Banque centrale, CCP		-	-	-
Dettes envers les institutions Financières	2.P.1	1 648	3 121	-1 474
Dettes envers la clientèle	2.P.2	203 475 674	184 555 537	18 920 137
Dettes représentées par un titre	2.P.2	13 663 484	13 964 378	-300 894
Impôts courants Passif	2.P.3	2 436 296	2 524 224	-87 927
Impots Différés Passif		-	-	-
Autres Passifs	2.P.4	8 494 283	9 524 586	-1 030 303
Comptes de régularisation	2.P.5	6 634 730	8 832 957	-2 198 226
Provisions pour risques et charges	2.P.6	627 547	542 492	85 054
Subventions d'équipement autres subventions d'investissements		-	-	-
Fonds pour Risques Bancaires Généraux	2.P.7	2 845 824	5 292 226	-2 446 402
Dettes subordonnées		-	-	-
Capital		20 000 000	20 000 000	-
Primes liées au Capital		-	-	-
Réserves	2.P.8	7 314 927	1 622 810	5 692 117
Ecart d'évaluation		-	-	-
Ecart de réevaluation		-	-	-
Report à nouveau	2.P.9	-	4 187 572	-4 187 572
Résultat de l'exercice		4 624 416	6 018 180	-1 393 764
TOTAL DU PASSIF		**270 118 830**	**257 068 083**	**13 050 747**

1.3. ENGAGEMENT HORS BILAN

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
A - Engagements Donnés		59 819 949	58 969 677	850 272
Engagements de Financements en faveur des institutions financières		-	-	-
Engagements de Financement en faveur de la clientèle	3.HB.1	26 019 152	29 232 664	-3 213 512
Engagements de Garantie d'ordre des institutions Financières	3.HB.2	19 978 757	17 191 165	2 787 592
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	3.HB.3	13 822 040	12 545 849	1 276 192
Autres engagements donnés		-	-	-
B - Engagements Reçus		30 155 988	20 997 200	9 158 787
Engagements de Financements reçus des institutions financières		-	-	-
Engagements de Garanties reçus des institutions financières	3.HB.4	1 886 210	10 922 525	963 684
Autres engagements reçus	3.HB.5	18 269 778	10 074 675	8 195 103

1.4. COMPTE DE RÉSULTAT

Unité : 000 DZD

LIBELLÉ	NOTE	DÉC-20	DÉC-19	VARIATION
Intérêts et produits assimilés	4.R.1	15 221 157	14 913 681	307 475
Intérêts et charges assimilés	4.R.2	-1 928 844	-1 425 642	503 202
Commissions	4.R.1	1 276 411	1 194 474	81 937
* Charges/Commissions	4.R.2	-323 232	-524 582	-201 350
Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction			-	-
Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponible à la vente			-	-
Produits des autres activités	4.R.1	1 605 586	4 694 355	-3 088 770
Charges des autres activités	4.R.2	-56 001	-71 135	-15 134
PRODUIT NET BANCAIRE	4.R.3	15 795 076	18 781 152	-2 986 075
Charges générales d'exploitations	4.R.4	-5 627 909	-5 602 325	25 584
Dotations aux Amortis / immobilisations		-1 142 056	-1 155 553	-13 497
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION		**9 025 111**	**12 023 273**	**-2 973 989**
Dotations aux provisions et pertes de valeurs sur créances irrécouvrables	4.R.5	-6 849 936	-4 934 355	1 915 581
Reprises de provisions, de pertes de valeurs et récupérations sur créances amorties	4.R.5	4 194 943	1 078 294	3 116 648
RÉSULTAT D'EXPLOITATION		**6 370 118**	**8 167 213**	**2 058 240**
Gains ou pertes nets sur autres actifs	4.R.6	1 557	8 929	-7 372
Eléments extraordinaires Prouits		-	-	-
Eléments extraordinaires Charges		-	-	-
RÉSULTAT AVANT IMPOT		**6 371 675**	**8 176 141**	**2 050 868**
Impots sur les résultats et assimilés	4.R.7	-1 747 259	-2 157 961	-410 702
RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE		**4 624 416**	**6 018 180**	**1 640 165**

DEMOCRATIC AND POPULAR REPUBLIC OF ALGERIA
MINISTRY OF HIGHER EDUCATION
AND SCIENTIFIC RESEARCH
UNIVERSITY OF FERHAT ABBAS SETIF1
FACULTY OF ECONOMICS, COMMERCE AND MANAGEMENT

University Of Ferhat Abbas Setif1

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة فرحات عباس سطيف 1
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير

نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي والعلاقات الخارجية

الرقم: 04 /ن.ع.م.ت.ب.ع/2022

إلى السيد: مدير بنك البركة الجزائري

الموضوع: طلب إستقبال لإستكمال رسالة دكتوراه الطور ثالث

بعد التحية،

نحن نائب العميد المكلف بما بعد التدرج والبحث العلمي لكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 1.

يسعدنا ان نقدم لكم الطالب(ة): غربي خليل

المسجل(ة) بالدراسات العليا ما بعد التدرج لتحضير شهادة دكتوراه الطور ثالث

في موضوع: دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية -دراسة حالة مجموعة من البنوك التجارية-

لكي تقدموا له (لها) المعلومات والإحصائيات الضرورية لإنجاز هذا البحث العلمي، ولنا امل كبير بأن تمدوا له (لها) يد المساعدة في هذا المجال.

تقبلوا سيدي فائق التقدير والاحترام.

سطيف في: 2022/06/09

نائب العميد
نائب عميد مكلف بما بعد التدرج
و البحث العلمي و العلاقات الخارجية
أ.د. بن سديرة عمر

نيابة العميد لما بعد التدرج و البحث العلمي و العلاقات الخارجية

البركة الجزائري
Direction du Risk Management
Banque Al Baraka D'Algérie

Adress: Campus universitaire El Bez,Route d'Alger,19000, Setif, Algeria
العنوان : القطب الجامعي الباز،طريق الجزائر،19000 ، سطيف ، الجزائر
+213 (0) 36 01 50
+213 (0) 36 01 54
http://www.univ-ecosetif.org
+213 (0) 36 01 53
+213 (0) 36 01 55

فهرس الفهارس

	المحتويات	الصفحة
	شكر وتقدير	–
	إهداء	-
	فهرس المحتويات	iii–I
	فهرس الجداول	Vi –iV
	فهرس الأشكال	Vii
	قائمة المصطلحات والمختصرات	Viii
	مقدمة	أ –ز
الفصل الأول	الإطـــار النظـري لإدارة المخـاطر المـالية في البنـوك التجـارية	87-1
	تمهيد	02
المبحث الأول	عموميات حول المخاطر المالية وإدارتها في البنوك التجارية	03
المطلب الأول	ماهية البنوك التجارية	03
أولا	تعريف البنوك التجارية	04
ثانيا	خصائص البنوك التجارية	04
ثالثا	أهداف البنوك التجارية	05
رابعا	وظائف البنوك التجارية	05
المطلب الثاني	المخاطر	07
أولا	تعريف المخاطر	07
ثانيا	أنواع المخاطر	08
المطلب الثالث	إدارة المخاطر	10
أولا	نشأة المخاطر	11
ثانيا	مفهوم إدارة المخاطر	12
المطلب الرابع	المخاطر المالية	13
أولا	تعريف المخاطر البنكية	13
ثانيا	مفهوم المخاطر المالية في البنوك التجارية	14
ثالثا	قياس المخاطر المالية	14
المبحث الثاني	المخاطر المالية التي تتعرض لها البنوك التجارية	17
المطلب الأول	المخاطر الائتمانية	17
أولا	تعريف المخاطر الائتمانية	17

ثانيا	مؤشرات حدوث المخاطر	18
ثالثا	أنواع المخاطر الائتمانية	18
رابعا	صور المخاطر الائتمانية	20
المطلب الثاني	مخاطر السيولة	21
أولا	مفهوم السيولة	21
ثانيا	أهم نظريات إدارة السيولة البنكية	22
ثالثا	مخاطر السيولة في البنوك التجارية	24
رابعا	العوامل والأسباب التي تؤدي إلى مخاطر السيولة	25
المطلب الثالث	مخاطر السوق	25
أولا	تعريف مخاطر أسعار السوق	26
المطلب الرابع	مخاطر رأس المال	28
أولا	تعريف مخاطر رأس المال	28
المبحث الثالث	إدارة المخاطر المالية في البنوك التجارية	30
المطلب الأول	ماهية إدارة المخاطر المالية	30
أولا	مفهوم إدارة المخاطر المالية	30
ثانيا	أهداف إدارة المخاطر المالية	31
ثالثا	إستراتيجية إدارة المخاطر المالية	31
رابعا	خطوات إدارة المخاطر المالية	32
المطلب الثاني	إدارة وقياس المخاطر الائتمانية	33
أولا	إدارة المخاطر الائتمانية	33
ثانيا	إدارة المخاطر الائتمانية وفق بازل 2	35
ثالثا	إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية الجزائرية	39
رابعا	مؤشرات وأساليب وطرق قياس المخاطر الائتمانية	43
خامسا	نماذج التنبؤ بمخاطر الائتمان والفشل المالي	57
المطلب الثالث	إدارة وقياس مخاطر السيولة	64
أولا	إدارة مخاطر السيولة	64
ثانيا	قياس مخاطر السيولة	70
المطلب الرابع	إدارة وقياس مخاطر أسعار السوق	73
أولا	إدارة مخاطر السوق	73
ثانيا	مؤشرات قياس مخاطر أسعار السوق	76
المطلب الخامس	إدارة المخاطر المالية وفق آليات لجنة بازل	79

أولا	اتفاقيات بازل الأولى	80
ثانيا	اتفاقيات بازل الثانية	82
ثالثا	اتفاقيات بازل الثالثة	84
	خلاصة الفصل	87
الفصل الثاني	الأداء المـالي في البنـــوك التجارية	133-88
	تمهيد	89
المبحث الأول	مفاهيم عامة حول الأداء المالي في البنوك	90
المطلب الأول	ماهية الأداء المالي	90
أولا	الأداء في البنوك التجارية	90
ثانيا	الأداء المالي	92
ثالثا	أهمية الأداء المالي	93
رابعا	معايير الأداء المالي	93
المطلب الثاني	العوامل المؤثرة في الأداء المالي	94
المطلب الثالث	تقييم الأداء المالي	96
أولا	مفهوم تقييم الأداء المالي	96
ثانيا	أهداف تقييم الأداء المالي	97
ثالثا	القواعد الأساسية لتقييم الأداء	97
رابعا	مراحل تقييم الأداء	98
خامسا	أساليب تقييم الأداء	100
المبحث الثاني	تقنيات تحسين الأداء المالي	102
المطلب الأول	أساسيات تحسين الأداء المالي	102
أولا	مفهوم تحسين الأداء المالي	102
ثانيا	خطوات تحسين الأداء المالي	103
ثالثا	دوافع تحسين الأداء المالي	103
المطلب الثاني	مؤشرات تحسين الأداء المالي	104
أولا	تعريف المؤشر	104
ثانيا	خصائص المؤشر	105
ثالثا	أنواع المؤشرات	106
رابعا	الأسس الواجب توفرها في تقييم الأداء	107
المطلب الثالث	مجالات تقييم وتحسين الأداء المالي للبنك	107
أولا	تقييم أداء البنك كوسيط مالي	107

ثانيا	تقييم أداء البنك من حيث الرقابة على العاملين ومراجعة الأعمال	108
المبحث الثالث	مؤشرات ونماذج تقييم الأداء المالي	109
المطلب الأول	مؤشرات تقييم الأداء المالي	109
أولا	مؤشر السيولة	109
ثانيا	مؤشر الربحية	111
ثالثا	مؤشر ملاءة رأس المال	113
رابعا	مؤشر توظيف الأموال	114
المطلب الثاني	نماذج تقييم الأداء المالي	116
أولا	النماذج التقليدية	116
ثانيا	النماذج الحديثة	119
المطلب الثالث	إدارة المخاطر المالية بالأداء المالي للبنوك التجارية	132
أولا	إستراتيجية إدارة المخاطر المالية والأداء المالي	133
ثانيا	طرق تكامل إدارة المخاطر	133
	خلاصة الفصل	135
الفصل الثالث	دراسة تطبيقية لدور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي لمجموعة من البنوك التجارية الجزائرية للفترة 2010-2020	136
	تمهيد	137
المبحث الأول	النظام المصرفي الجزائري	138
المطلب الأول	لمحة عامة حول النظام المصرفي	138
المطلب الثاني	مراحل الاصلاح النظام المصرفي	139
أولا	المرحلة الأولى	139
ثانيا	المرحلة الثانية	139
ثالثا	المرحلة الثالثة	140
رابعا	المرحلة الرابعة	142
المطلب الثالث	أهم اصلاحات النظام المصرفي ومكوناته	142
أولا	تعديلات قانون النقد والقرض	142
ثانيا	مكونات النظام المصرفي الجزائري	146
المبحث الثاني	الإجراءات المتبعة لإدارة المخاطر المالية وتحليل النموذج الحديث للتقييم المصرفي CAMELS	149
المطلب الأول	الإجراءات المتبعة للإدارة المخاطر المالية في البنوك محل الدراسة	149
أولا	السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر لبنك البركة الجزائر	149

ثانيا	السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر لبنك السلام الجزائر	150
ثالثا	السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر لبنك الخليج الجزائر	153
رابعا	السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر لبنك المؤسسة العربية المصرفية	154
خامسا	السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر للبنك الوطني الجزائري	156
سادسا	السياسات والإجراءات المتبعة في إدارة المخاطر لبنك سوسيتي جنرال الجزائر	157
المطلب الثاني	تحليل النموذج الحديث للتقييم المصرفي الأمريكي كاملز	158
المبحث الثالث	تحليل مؤشرات قياس إدارة المخاطر المالية في البنوك	166
المطلب الأول	تحليل مؤشرات قياس مخاطر السيولة	166
أولا	مؤشرات قياس مخاطر السيولة	166
المطلب الثاني	تحليل مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية	170
أولا	مؤشرات قياس المخاطر الائتمانية	170
المطلب الثالث	تحليل مؤشرات قياس مخاطر سعر الفائدة	174
أولا	مؤشرات قياس مخاطر سعر الفائدة	174
المطلب الرابع	تحليل مؤشرات قياس مخاطر كفاية رأس المال	175
أولا	مؤشرات قياس مخاطر كفاية رأس المال	176
المطلب الخامس	تحليل مخاطر سعر الصرف	179
أولا	أدوات تغطية مخاطر سعر الصرف	179
ثانيا	تحليل تطور سعر الصرف ومخاطره	180
المبحث الرابع	تحليل مؤشرات قياس الأداء المالي للبنوك	183
المطلب الأول	تحليل مؤشرات الربحية	183
أولا	تحليل مؤشر العائد على حقوق الملكية	183
ثانيا	تحليل مؤشر مضاعف حقوق الملكية	187
ثالثا	تحليل مؤشر العائد على الأصول	191
المطلب الثاني	تحليل مؤشرات توظيف الأموال	195
أولا	نسبة إجمالي الايرادات إلى إجمالي الاستثمارات	195
ثانيا	معدل إستثمار الودائع	196
ثالثا	معدل توظيف الموارد المتاحة	198
المطلب الثالث	تحليل مؤشرات السيولة والملاءة المالية	200
أولا	مؤشر السيولة	200
ثانيا	مؤشر ملاءة رأس المال	203
المبحث الخامس	دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية	206

المطلب الأول	نماذج القياس والاختبارات الاحصائية لبيانات البانل	206
أولا	تعريف نماذج البانل	206
ثانيا	أهمية استخدام بيانات البانل	207
ثالثا	النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل	208
رابعا	أساليب الاختبار بين نماذج البانل	210
المطلب الثاني	عينة وفترة الدراسة	212
أولا	عينة الدراسة	212
ثانيا	فترة الدراسة	213
ثالثا	وصف المتغيرات المتبعة في الدراسة	213
المطلب الثالث	الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة	214
أولا	عرض الاحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة	214
ثانيا	مصفوفة الارتباط بين المتغيرات	220
المطلب الرابع	تقدير وتحليل نتائج الدراسة	221
أولا	عرض نتائج واختبار الدراسة لنموذج الأول	221
ثانيا	عرض نتائج واختبار الدراسة لنموذج الثاني	225
المطلب الخامس	مناقشة النتائج المستخرجة	229
أولا	مناقشة نتائج اعتبار العائد على الأصول كمتغير تابع	229
ثانيا	مناقشة نتائج اعتبار العائد على حقوق الملكية كمتغير تابع	231
	خلاصة الفصل	233
	الخاتمه	241-234
	قائمة المراجع	259-242
	الملاحق	-
	الملخص	-

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية، حيث تطرقنا في هذه الدراسة إلى التعريف بإدارة المخاطر المالية وطرق قياسها، والوقوف على أهم مؤشراتها وتحليلها، والمتمثلة في (مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، ومخاطر كفاية رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة، مخاطر سعر الصرف) باعتبارها متغيرات مستقلة، في حين تطرقنا إلى تحليل مؤشرات الأداء المالي، وهي (مؤشر الربحية، مؤشر توظيف الأموال، مؤشر ملاءة رأس المال، مؤشر السيولة) كمتغيرات تابعة.

ولتحديد الدور بين المتغيرين اعتمدنا على مؤشرات إدارة المخاطر السالفة الذكر كمتغيرات مستقلة، والاعتماد على الأداء المالي، حيث اقتصرنا على مؤشرات الربحية والمتمثلة في العائد على الأصول (ROA)، والعائد على حقوق الملكية (ROE)، كمتغيرات تابعة. وتطرقت دراستنا أيضا إلى معالجة المدخل الحديث لنماذج الأداء المالي؛ ألا وهو نموذج CAMELS.

كما حاولنا معالجة الدراسة من خلال دراسة دور مؤشرات إدارة المخاطر المالية في تحسين الأداء المالي، بالتطبيق على عينة مكونة من ثمانية بنوك متمثلة في بنوك عامة وبنوك خاصة جزائرية، وهذا باستخدام البيانات المالية السنوية للفترة من 2010 إلى 2020، وبالاعتماد على المنهجية للبيانات العينات المقطعية (البانل)، وطرق الاحصاء الوصفي والتطبيقي، معتمدين على برنامج (stata15)، من أجل تحليلها.

في الأخير أظهرت نتائج الدراسة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين مؤشرات إدارة المخاطر المالية، والمتمثلة (مخاطر السيولة، ومخاطر كفاية رأس المال، ومخاطر سعر الفائدة) في تحسين الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية.

– تلعب إدارة المخاطر المالية السليمة دورًا حاسمًا في استقرار البنوك التجارية الجزائرية، حيث أنّه كلما كانت هناك إدارة فعالة للمخاطر تحقق توازنًا ماليًا وثقة العملاء والمستثمرين، في حين أن الاختلالات في هذه العملية قد تؤدي إلى تداعيات سلبية على البنك.

– قدرة النموذج التقييم المصرفي الأمريكي "CAMELS" على تصنيف البنوك التي هي محلّ الدراسة من خلال مؤشراته الستّة، ومعرفة مدى ملاءتها المالية

الكلمات المفتاحية: إدارة المخاطر المالية، تحسين الأداء المالي، مخاطر، بنوك التجارية

Résumé:

Cette étude vise à démontrer le rôle de la gestion des risques financiers dans l'amélioration de la performance financière des banques commerciales. Nous avons défini la gestion des risques financiers et leurs méthodes de mesure ainsi que leurs indicateurs de mesures les plus importants comme les risques de crédit, les risques de liquidité, les risques de capital et les risques de taux de change. Ces risques constituent les variables indépendantes, alors que nous avons analysé comme variables dépendantes (l'indice de rentabilité, indice d'emploi monétaire, indice d'adéquation du capital et l'indice de liquidité), ces quatre éléments sont des indicateurs de performance financière,

Pour déterminer la relation entre les deux variables, nous avons utilisé les indicateurs de performance cité ci-dessus comme variable indépendantes. Quant à la performance financière nous nous sommes contentés sur les indices de rentabilité présenté par le rendement des actifs (ROA), le rendement des capitaux propres (ROE) comme variables dépendantes. L'étude a également abordé l'analyse de l'approche moderne des modèles de performance financière (CAMELS).

Nous avons essayé d'étudier le rôle des indicateurs de gestion des risques financiers dans l'amélioration de la performance financière en l'appliquant à un échantillon de huit banques publiques et privées d'origine algériennes. Pour le modèle de l'étude, nous avons exploité les données financières

annuelles entre 2010 et 2020, et nous avons utilisé la modélisation (donnée de Panel) et les méthodes de l'analyse statistique descriptive avec le logiciel STATA 15 pour effectuer l'analyse.
Les résultats ont divulgué qu'il existe un effet statistiquement significatif entre les indicateurs de gestion des risques financiers (risque de liquidité, risque d'adéquation des fonds propres et risque de taux d'intérêt) dans l'amélioration de la performance financière des banques commerciales algériennes.
- La gestion des risques financiers saine joue un rôle crucial dans la stabilité des banques commerciales algériennes, comme chaque fois qu'il existe une gestion efficace des risques qui permet d'atteindre l'équilibre financier et la confiance des clients et des investisseurs, tandis que les déséquilibres dans ce processus peuvent entraîner des répercussions négatives pour la banque.
- La capacité du modèle américain d'évaluation bancaire « CAMELS » à classer les banques étudiées à travers ses six indicateurs, et à connaître leur solvabilité financière
Mots clé : Gestion des risques financiers, Amélioration de la performance financière, Risques, Banques commerciales.

Abstract

This study aims to demonstrate the role of financial risk management in improving the financial performance of commercial banks. We have defined financial risks management and their measurement methods as well as their most important measurement indicators like: credit risks, liquidity risks, capital risks and exchange rate risks. These risks constitute the independent variables, whereas we have analyzed, as dependent variables (Profitability index, monetary employment index, capital adequacy index, and liquidity index) these four elements are financial performance indicators.

To determine the relationship between the two variables, we used the performance indicators cited above as independent variables. As for the financial performance, we contented ourselves with the profitability indices presented by the return on assets (ROA), the return on equity (ROE) as dependent variables. The study also addressed the analysis of the Modern Approach to Financial Performance Models (CAMELS).
We tried to study the role of financial risk management indicators on improving financial performance by applying it to a sample of eight public and Algerian private banks. For the study model, we exploited the annual financial data between the year 2010 and 2020 and we used Panel Data and the descriptive analysis methods via STATA15 to perform the analysis.
The results argue that there is a statistically significant effect between financial risk management indicators (liquidity risk, capital adequacy risk and interest rate risk) in improving the financial performance of Algerian commercial banks.
- Sound financial risk management plays a crucial role in the stability of Algerian commercial banks, as whenever there is an effective risk management that achieves financial balance and the confidence of customers and investors, while imbalances in this process may lead to negative repercussions for the bank.
- The ability of the American Banking Evaluation Model "CAMELS" to classify the banks under study through its six indicators, and to know their financial solvency
Keywords: Financial risk management, Financial performance improvement, Risks, Commercial banks